



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم علوم التسيير

المرجع:/2021

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

قسم: علوم التسيير

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

العنوان:

الاستثمار الأجنبي المباشر واثره على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة
دراسة حالة : الجزائر-الامارات-السعودية - خلال الفترة: 2000-2019

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير
من إعداد الطالب (ة):
- مليكة غضبان
إشراف الأستاذ(ة):
- د.عقون شراف

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الاصلية	الصفة
د/عميروش بوشلاغم	أستاذ محاضر "أ"	جامعة قسنطينة 02	رئيسا
د/عقون شراف	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميله-	مشرفا ومقررا
د/محمد بوظلاعة	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميله-	ممتحنا
أ.د/حسين عثمانى	أستاذ التعليم العالي	جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي-	ممتحنا
أ.د/ليليا بن منصور	أستاذ التعليم العالي	جامعة عباس لغرور-خنشلة-	ممتحنا
د/محمد العيد بيوض	أستاذ محاضر "أ"	جامعة فرحات عباس-سطيف-01-	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2021

شكر وعرافان

أتوجه بالشكر للمولى عز وجل على أعانته وتوفيقه لي في إنجاز هذه الأطروحة.

كما أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور الفاضل: عقون شراف الذي تفضل بالإشراف

على هذه الأطروحة، بالكثير من التوجيهات والنصائح القيمة والتوصيات الهادفة التي

ساهمت في إنجاز هذا العمل.

كما أخص بالشكر الأستاذ الدكتور الفاضل: بولويز عبد الوافي على توجيهاته ونصائحه

القيمة خاصة في الجانب القياسي.

وأتقدم بالشكر والتقدير الى الأساتذة الأفاضل لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة وإثراء هذا العمل.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من مد لي يد العون لإتمام هذا العمل.

الإهداء

الى الوالدين الكريمين أطل الله في عمرهما

"وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى أبنائي: معاذ، أيوب حفظهما الله

الى جميع أفراد عائلتي

الى الأصدقاء والأحباب

إليهم جميعا اهدي هذا العمل المتواضع.

الملخص:

تهدف الدراسة الى معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كل من: الجزائر-الإمارات-السعودية، وذلك خلال الفترة:2000-2019 نظرا لاعتبار هذه الفترة شملت العديد من مخططات التنمية الاقتصادية وقد قامت كل من هذه الدول بإصدار تشريعات وقوانين وإعطاء ضمانات وتحفيزا من اجل جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن أجل قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كل من البلدان قيد الدراسة، استخدمنا كل من المنهج التحليلي والطرق الاقتصادية القياسية من خلال تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط.

أظهرت النتائج أن هناك علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة، لكننا وجدنا أن هناك تأثيراً سلبياً للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وأثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. خلصت الدراسة إلى أن هناك حاجة إلى إعادة توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو القطاعات المختلفة التي لها تأثير إيجابي على النمو في الجزائر، لا سيما القطاعات غير النفطية، من خلال إعطاء أهمية خاصة للموارد البشرية كضرورة لنقل التكنولوجيا.

الكلمات المفتاحية: استثمار أجنبي مباشر، نمو اقتصادي، مناخ الاستثمار، انحدار خطي بسيط.

Abstract:

The study aims to know the effect of foreign direct investment on economic growth in Algeria, the UAE, and Saudi Arabia, during the period: 2000-2019, Given that this period included many economic development plans, and each of these countries issued legislations and laws and gave Guarantees and incentives in order to attract more foreign direct investment.

In order to measure the effect of foreign direct investment on economic growth in each of the countries under study, we have used both analytical approach and econometric methods by applying the simple linear regression model.

The Results showed that there is a long run relationship between the study variables, but we have found that there is a negative impact of foreign direct investment on economic growth in Algeria, and a positive effect of FDI on economic growth in both the UAE and Saudi Arabia.

The study concluded that there is a need for reorientation of foreign direct investments towards the various sectors which have a positive impact on growth in Algeria, in particular the non-oil sectors, by giving a specific importance to the human resource as a necessity for technology transfer.

Key words:

Foreign direct investment, Economic growth, Investment climate, Simple linear regression.

Résumé :

L'étude vise à connaître l'effet des IDE sur la croissance économique en Algérie, Emirats arabes unis et en Arabie saoudite, au cours de la période : 2000-2019, étant donné que cette période comprenait de nombreux plans de développement économique, et que chacun de ces pays a adopté des législations et lois, et a donné des garanties et des incitations afin d'attirer davantage IDE.

Afin de mesurer l'effet des IDE sur la croissance économique dans chacun des pays étudiés, nous avons utilisé à la fois une approche analytique et économétriques, en appliquant le modèle de régression linéaire simple.

Les résultats ont montré qu'il y a une relation à long terme entre les variables de l'étude, mais nous avons constaté qu'il y a un impact négatif des IDE sur la croissance économique en Algérie, et un positif impact en Arabie saoudite et UAE.

L'étude a conclu à la nécessité de réorienter les IDE vers les différents secteurs qui ont un impact positif sur la croissance en Algérie, en particulier les secteurs non pétroliers,

En accordant une importance particulière à la ressource humaine comme une nécessité pour le transfert de technologie.

Mots clés :

Investissement direct étranger, Croissance économique, Climat d'investissement, Régression linéaire simple.

فهرس المحتويات

	الإهداء
	شكر وعرهان
	الملخص
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول والأشكال
	فهرس الملاحق
أ-ح	مقدمة عامة
الفصل الأول مدخل نظري للاستثمار الأجنبي المباشر	
10	تمهيد الفصل
11	المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.
11	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأشكاله.
18	المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله.
31	المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.
35	المبحث الثاني: النظريات المفسرة لاستثمار الأجنبي المباشر.
35	المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية.
37	المطلب الثاني: نظرية عدم كمال السوق ونظرية الحماية
41	المطلب الثالث: نظرية دورة حياة المنتج والنظرية الانتقائية.
46	المبحث الثالث: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته العالمية.
46	المطلب الأول: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي للمباشر
51	المطلب الثاني: الاتجاهات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر
58	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الدراسة النظرية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وبعض المتغيرات الكلية	
60	تمهيد الفصل
61	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنمية والنمو الاقتصادي
61	المطلب الأول: تطور المفهوم التنموي.
63	المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.
84	المطلب الثالث: النمو والتنمية الاقتصادية.

92	المبحث الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان المضيفة
93	المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على عوائد التقدم التكنولوجي.
102	المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة:
107	المطلب الثالث: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات.
112	المبحث الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر
112	المطلب الأول: دراسة الجانب النظري للشركات المتعددة الجنسيات
120	المطلب الثاني: إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات
127	المطلب الثالث: دور الشركات المتعددة الجنسيات في التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر.
129	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة	
131	تمهيد الفصل
132	المبحث الأول: تحليل المناخ الاستثماري في البلدان المضيفة.
132	المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة.
149	المطلب الثاني: محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة.
163	المطلب الثالث: الصعوبات والعراقيل أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة.
169	المبحث الثاني: حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في البلدان المضيفة.
169	المطلب الأول: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى البلدان المضيفة خلال الفترة 2000-2018.
183	المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية الكلية في البلدان المضيفة.
196	المطلب الثالث: تجارب بعض الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
202	المبحث الثالث: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة بمؤشرات قياس مناخ الاستثمار الدولية.
202	المطلب الأول: التقييم وفق المقومات الاقتصادية.
205	المطلب الثاني: تقييم بيئة أداء الأعمال.
210	المطلب الثالث: تقييم سياسة الاستثمار.
220	خلاصة الفصل.
الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي	
222	تمهيد الفصل.

223	المبحث الأول: عموميات حول الاقتصاد القياسي.
223	المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياس.
226	المطلب الثاني: علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى.
227	المطلب الثالث: منهجية البحث في الاقتصاد القياسي.
233	المبحث الثاني: الجانب النظري لاختبارات الدراسة القياسية.
233	المطلب الأول: اختبارات المعنوية الكلية واستقراره السلاسل الزمنية والتكامل المتزامن.
240	المطلب الثاني: اختبار العلاقة السببية وتحليل الاستجابة الدفعية في نماذج (VAR).
242	المطلب الثالث: بناء نموذج الدراسة القياسية.
244	المبحث الثالث: الاختبارات وتحليل النتائج
244	المطلب الأول: دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بالنسبة للجزائر.
250	المطلب الثاني: دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بالنسبة السعودية.
261	المطلب الثالث: دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بالنسبة للإمارات.
272	خلاصة الفصل
274	خاتمة عامة
280	قائمة المصادر والمراجع
295	الملاحق

فهرس الجداول

والأشكال

فهرس الجداول والأشكال

I. فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول
45	الجدول (1-1): أنماط دخول الأسواق الدولية.
47	الجدول (1-2): توزيع إجمالي الاستثمارات الأجنبية الصادرة سنة 1913.
49	الجدول (1-3): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال الفترة 2001 - 2005
50	الجدول (1-4): تطور ا.ج.م الداخل والخارج خلال الفترة (1982-1994).
51	الجدول (1-5): يمثل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في التوزيع الإقليمي له خلال الفترة (1992-2007).
54	الجدول (1-6): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق خلال الفترة (2008-2010).
102	الجدول (2-1): مؤشرات سوق العمل العالمي خلال الفترة 2000-2011.
104	الجدول (2-2): اتجاهات وتوقعات مستويات البطالة في العالم (2016-2018)
110	الجدول (2-3): مخرجات رؤوس الأموال الأجنبية الناتجة عن تحويل الأرباح من الدول النامية إلى الخارج.
123	الجدول (2-4): الاختيار الإستراتيجي لشركة عند مختلف توجهاتها
169	الجدول (3-01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (2000-2018)
171	الجدول رقم (3-02): توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب منطقة الأصل للفترة (2002/2017)
172	الجدول (3-3): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (2002/2017)
173	الجدول (3-4): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السعودية للفترة (2000/2018)
175	الجدول (3-5): توزيع تكلفة المشاريع الاستثمارية المباشرة الواردة إلى السعودية خلال الفترة

	(2010-2018)
176	الجدول (3-6): استثمارات أكبر عشر شركات في السعودية للفترة (2003-2014)
177	الجدول (3-7): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية
179	الجدول (3-8): تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الإمارات خلال الفترة (2000-2018)
180	الجدول (3-9): أكبر الدول في العالم استثمارة في الإمارات للفترة (2010-2018)
181	الجدول (3-10): استثمارات أكبر 10 شركات حسب فرص العمل المستحدثة ورأس المال المستثمر (الإمارات) للفترة (2003-2014)
182	الجدول (3-11): القطاعات الأكثر استثماراً من طرف الأجانب في دولة الإمارات لسنة 2018م
185	الجدول (3-12) تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2018)
186	الجدول (3-13) نسبة التضخم خلال الفترة (2000-2018)
189	الجدول (3-14) الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية خلال فترة (2000-2018)
189	الجدول (3-15): تطور الميزان التجاري في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2018)
191	الجدول (3-16): تطور معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2018)
193	الجدول (3-17) الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة (2000-2018)
193	الجدول (3-18): الميزان التجاري لدولة الإمارات للفترة (2000-2018)
195	الجدول (3-19): نسبة التضخم خلال الفترة (2000-2018)
196	الجدول (3-20): سعر الصرف خلال الفترة (2012-2016)

197	الجدول (3-21) تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة الصين فترة (2010-2018)
200	الجدول (3-22): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لماليزيا خلال الفترة 2018/2020
204	الجدول (3-23): أداء الجزائر، السعودية، الإمارات العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار في الفترة 2013-2018
205	الجدول (3-24): الإصلاحات المنفذة في الدول العربية بين عامي 2005 و 2015
206	الجدول (3-25): ترتيب بعض الدول العربية في المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال لعام 2015
207	الجدول (3-26): الترتيب العالمي لبعض الدول العربية في المؤشر العام والمؤشرات الفرعية لبيئة أداء الأعمال لعام 2015
208	الجدول (3-27): أداء الدول في مؤشر التنافسية وفق المنهجية المعدلة لسنتي 2018 و 2019
210	الجدول (3-28) المكونات الفرعية لمجموعة المخاطر السياسية
212	الجدول (3-29) المكونات الفرعية لمجموعة المخاطر التمويلية
213	الجدول (3-30) المكونات الفرعية لمجموعة المخاطر الاقتصادية
215	الجدول (3-31) وضع الدول المضيفة في مؤشر الشفافية في الفترة: 2015-2018
217	الجدول (3-32) وضع الدول المضيفة في المؤشر الحرية الاقتصادية في الفترة 2012-2019
228	الجدول (4-1): مقارنة بين الصيغ الرياضية المختلفة لنماذج الانحدار
241	الجدول (4-2): أثر صدمة في البواقي على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات التابعة.
244	الجدول (4-3): تقدير نموذج الانحدار الخطي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر
246	الجدول (4-4): اختبار جذر الوحدة ADF لسلسلة البواقي
247	الجدول (4-5): إختبار ديكي فولر المطور

248	الجدول (4-6): اختبار ADF على السلسلة بعد إجراء الفرق الأول
248	الجدول (4-7): اختبار ديكي فولر المطور
249	الجدول (4-8): اختبار ADF على السلسلة بعد إجراء الفرق الأول
249	الجدول (4-9): اختبار السببية لجرنجر
249	الجدول (4-10): اختبار السببية لجرنجر
251	الجدول (4-11): تقدير نموذج الانحدار الخطي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في السعودية للفترة (2000-2019)
253	الجدول (4-12): اختبار جذر الوحدة ADF لسلسلة البواقي
254	الجدول (4-13): اختبار ديكي فولر المطور
254	الجدول (4-14): اختبار ADF على السلسلة بعد إجراء الفرق الأول
255	الجدول (4-15): اختبار ADF على السلسلة بعد إجراء الفرق الثاني
255	الجدول (4-16): اختبار ديكي فولر المطور
256	الجدول (4-17): اختبار السببية لجرنجر
256	الجدول (4-18): اختبار السببية لجرنجر
257	الجدول (4-19): تحديد درجة تأخير النموذج
258	الجدول (4-20): تقدير نموذج VAR للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في السعودية للفترة (2000-2019)
258	الجدول (4-21): اختبار التوزيع الطبيعي
261	الجدول (4-22): نتائج تجزئة تباين الخطأ
262	الجدول (4-23): تقدير نموذج الانحدار الخطي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الإمارات للفترة (2000-2019)

264	الجدول (4-24): اختبار جذر الوحدة ADF لسلسلة البواقي
264	الجدول (4-25): اختبار ديكي فولر المطور
265	الجدول (4-26): اختبار ADF على السلسلة بعد إجراء الفرق الأول
265	الجدول (4-27): اختبار ديكي فولر المطور
266	الجدول (4-28): اختبار السببية لجرنجر
266	الجدول (4-29): اختبار السببية لجرنجر
267	الجدول (4-30): تحديد درجة تأخير النموذج
268	الجدول (4-31): تقدير نموذج VAR للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الإمارات للفترة (2000-2019)
269	الجدول (4-32): اختبار التوزيع الطبيعي
271	الجدول (4-33): نتائج تجزئة تباين الخطأ

II . فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل
42	الشكل (1-1): دورة المنتج الدولي.
48	الشكل (1-2): مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب أكبر بلدان المنشأ خلال 2004.
55	الشكل (1-3): التوزيع القطاعي للمخزون العالمي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1990 - 2005) بـ %.
72	الشكل (2-1): نموذج "solow" القاعدي
74	الشكل (2-2): صدمة الاستثمار على كل من k و y.
74	الشكل (2-3): صدمة النمو السكاني على K و y.
83	الشكل (2-4): نموذج AK
99	الشكل رقم (2-5) مسار نقل التكنولوجيا
116	الشكل (2-6) تطور ميزانية البحث والتطوير في الشركات المتعددة الجنسيات
128	الشكل (2-7): مراحل توجه الشركات المتعددة الجنسيات نحو العالمية
164	الشكل (3-01): معوقات الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة
184	الشكل (3-2): تطور معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2000-2018).
232	الشكل (4-1): منهجية القياس الاقتصادي
259	الشكل (4-2): الاختبار الخاص بالجذور العكسية

260	الشكل (4-3): استجابة TC و DDIDE
269	الشكل (4-4): الاختبار الخاص بالجذور العكسية
270	الشكل (4-5): استجابة TC و DDIDE

فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان
295	ملحق رقم (01): منحى بياني للاستثمار الأجنبي IDE ومعدل النمو الاقتصادي TC في الجزائر
295	ملحق رقم (02): اختبار ADF لسلسلة IDE في الجزائر عند المستوى
296	ملحق رقم (03): اختبار ADF لسلسلة IDE في الجزائر بعد الفرق الأول
296	ملحق رقم (04): اختبار ADF لسلسلة TC في الجزائر عند المستوى
297	ملحق رقم (05): اختبار ADF لسلسلة TC في الجزائر بعد الفرق الأول
297	ملحق رقم (06): اختبار ADF لسلسلة البواقي في الجزائر
298	ملحق رقم (07): منحى بياني للاستثمار الأجنبي IDE ومعدل النمو الاقتصادي TC في السعودية
298	ملحق رقم (08): اختبار ADF لسلسلة IDE السعودية عند المستوى
299	ملحق رقم (09): اختبار ADF لسلسلة IDE السعودية بعد إجراء الفرق الأول
299	ملحق رقم (10): اختبار ADF لسلسلة IDE السعودية بعد إجراء الفرق ثاني
300	ملحق رقم (11): اختبار ADF لسلسلة TC السعودية عند المستوى
300	ملحق رقم (12): اختبار ADF لسلسلة البواقي الخاصة بالسعودية
301	ملحق رقم (13): منحى بياني للاستثمار الأجنبي IDE ومعدل النمو الاقتصادي TC في الإمارات
301	ملحق رقم (14): اختبار ADF لسلسلة IDE في الإمارات عند المستوى
202	ملحق رقم (15): اختبار ADF لسلسلة IDE في الإمارات بعد الفرق الأول

302	ملحق رقم (16): اختبار ADF لسلسلة TC في الإمارات عند المستوى
303	ملحق رقم (17): اختبار ADF لسلسلة TC في الإمارات بعد الفرق الأول
303	الملحق رقم (18): اختبار ADF لسلسلة البواقي الخاصة بالإمارات
304	ملحق رقم (19): دوال الاستجابة الجزائر
304	ملحق رقم (20): دوال الاستجابة السعودية
305	ملحق رقم (21): دوال الاستجابة
306	ملحق رقم (22): بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر IDE والنمو الاقتصادي TC في الجزائر
307	ملحق رقم (23): بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر IDE والنمو الاقتصادي TC في السعودية
308	ملحق رقم (24): بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر IDE والنمو الاقتصادي TC في الإمارات

مقدمة عامة

إن العالم منذ عقد التسعينات عاش ما يعرف بالعولمة التي تحمل تحت طياتها إقامة سوق عالمية تتسم بسرعة المبادلات، مما يجعل من العالم بأكمله منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة ومن خلال تطور حركة التجارة تعاضد دور الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي.

التطور الذي عرفه كل من مجال النقل والاتصال والتكنولوجيا، وتوفر الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي، ساعد ذلك بشكل كبير في توسع نشاط الشركات المتعددة الجنسيات باقتحام جميع الأسواق العالمية، وباعتبار مشكلة التمويل من المحاور الأساسية التي تتحكم في النمو الاقتصادي فسعت العديد من الدول لسد هذا العجز من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي، لذا نجد معظم دول العالم في تنافس حول جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتوفير الاحتياجات التمويلية للتنمية نتيجة عدم كفاية المدخرات المحلية ومحدودية القروض المصرفية التي حالت دون تحقيق التنمية بالبلدان النامية.

العجز الذي يتمثل في سعي الدول النامية لجذب رؤوس الأموال لتمويل التنمية والقضاء على عجز اقتصاداتها يقابله الفائض الذي تحققه الدول المتقدمة سعيًا منها في استثماره في أسواق في صورة استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة، مما جعل من هذا الأخير محل اهتمام ودراسة من طرف الباحثين الاقتصاديين في مجمل دول العالم نتيجة سعي كل دولة لتحقيق أكبر تدفق ممكن لكل من الدول المضيفة والشركات المستثمرة دوافع للاستثمار فالشركات المتعددة الجنسيات تتجه للاستثمار في الخارج من أجل تعظيم أرباحها وتجاوز القيود المفروضة على المبادلات الدولية أما الدول المضيفة فالمسعى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو الحصول على رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات الإدارية والتنظيمية والقضاء على البطالة من خلال التشغيل والرفع من القدرة التصديرية.

نتيجة الانتشار الواسع للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في العشرية الأخيرة من القرن العشرين أصبح محل تنافس بين دول العالم للاستفادة من مزاياه، وبما أن هذا النوع من الاستثمارات يتدفق إلى الدول الأكثر ملائمة وذات مناخ مشجع له، وفي ظل تعدد البدائل أمام المستثمرين الأجانب، تسعى الدول المضيفة إلى توفير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية التي تؤثر بشكل كبير على قرارات الاستثمار للشركات الأجنبية واعتقادًا من الجزائر والإمارات والسعودية بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة سبيل لدعم النمو الاقتصادي، لجأت كل منها إلى بناء استراتيجيات وخطط تنموية بالاعتماد على الخبرات الأجنبية من خلال تقديم محفزات وإصدار قوانين وتشريعات جديدة لزيادة استقطاب المستثمرين داخل أراضيهم.

1 إشكالية الدراسة:

من خلال ما تقدم يمكن صياغة الإشكالية التالية: ما أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة: الجزائر - الإمارات - السعودية خلال الفترة 2000-2019؟

انطلاقاً من هذه الإشكالية: يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما هي أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة؟
- ما هو واقع المناخ الاستثماري في الدول المضيفة؟
- ما هو حجم التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول المضيفة؟
- ما طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة؟

2 فرضيات الدراسة:

لتمكننا من الإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية تقوم هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات.

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن انتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا والمهارات التسويقية والتنظيمية والإدارية.
- يعتبر مناخ الاستثمار في الدول المضيفة محفزاً وجاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم وسائل التمويل الخارجية بالنسبة للدول المضيفة وذلك لتعويض نقص التمويل الداخلي والادخار الذي تعاني منه.
- الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.

3 أهداف البحث

إن لجوء معظم الدول النامية إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة جاء نتيجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعيشها، محاولة وجود حلول لمشكلاتها المتعددة وهي المسألة التي سيحاول هذا البحث دراستها بالإضافة إلى جملة من الأهداف الأخرى يمكن ذكرها كالآتي:

- التعرف على واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان المضيفة.
- التعرف على واقع النمو الاقتصادي في البلدان المضيفة
- معرفة أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان المضيفة.
- معرفة حجم الاستثمارات الواردة للبلدان المضيفة
- التطرق لمختلف الصعوبات التي تحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للبلدان المضيفة.
- قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل من: الجزائر- الإمارات-السعودية.

4 أسباب اختيار الموضوع

لقد تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب أهمها:

- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر تمويلي يولد العديد من المزايا.
- التعرف على المناخ الاستثماري في كل من: الجزائر- الإمارات- السعودية.
- الاهتمام الكبير من طرف المنظمات الدولية لدراسة أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على اقتصاديات البلدان.

5 حدود الدراسة: يمكن توضيحها في الآتي:

- الحدود المكانية: الدراسة تدور حول الاقتصاد الجزائري الإماراتي والسعودي باعتبارهم دول مختلفين من حيث التركيبة الاقتصادية.

- الحدود الزمانية: لقد تم تحديد فترة الدراسة من 2000 إلى 2019، حيث شهدت الدول محل الدراسة خلال هذه الفترة سن جملة من التشريعات المشجعة للاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى اعتماد

الدول محل الدراسة خاصة الجزائر والسعودية مخططات خماسية متتالية تنطوي تحت رؤية اقتصادية حتى عام 2030.

6 منهج وأدوات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة سابقا اعتمدنا على الأسلوب الوصفي لتفكيك ظاهرتي الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، والمنهج التحليلي والقياسي، وبالاعتماد على برنامج Eviews10 لدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر - الإمارات - السعودية. أما الأدوات فتمثلت في المراجع ومختلف المصادر ذات الصلة بالموضوع والاطلاع على الدراسات السابقة ومختلف المقالات الإلكترونية التي تناولت الموضوع، أما بيانات الدراسة فقد تم الحصول عليها من البنك الدولي، تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأئتمان الصادرات، تقارير صندوق النقد العربي، بيانات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد)، وغيرها من المصادر المذكورة في قائمة المراجع كما استخدمنا برنامج Eviews10 لاستخراج نتائج الدراسة القياسية.

7 أهمية الدراسة:

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعد وسيلة من وسائل التمويل الحديثة، مقارنة بأشكال التمويل الأخرى كالمساعدات الدولية والقروض الخارجية، ويعتبر ضمن الوسائل الأقل خطورة، بالإضافة إلى الآراء التي تناولها الكثير من الباحثين حول مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية والاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال أمثال: الصين، ماليزيا. وتعتبر كل من الجزائر الإمارات والسعودية من ضمن الدول التي تسعى للاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا فإن قياس تأثير هذا الأخير على النمو الاقتصادي سيثري هذه الدراسة ويحفز الحكومات على معالجة نقاط الضعف وتحفيز نقاط القوة.

8 بعض الدراسات السابقة:

* **عبد الكريم بعداش:** الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005 أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2008، حيث تطرق الباحث في البداية إلى التأسيس النظري من خلال تقديم ماهية الاستثمار و سياسته، ثم تناول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومختلف أشكاله والنظريات المفسرة لأسباب قيامه، ثم أوضح آثاره على

مجموعة من المؤشرات الاقتصادية وكذا المخاطر التي تواجه المستثمر الأجنبي وسبل علاجها وبعدها تتطرق إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال إبراز مختلف التشريعات المتعلقة بالاستثمار والحوافز والضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي والعوائق التي تواجهه عند الاستثمار في الجزائر فضلا عن عرض للتدفقات الواردة إلى الجزائر وأثرها على الاقتصاد الجزائري وذلك بدراسة أثاره على جملة من المؤشرات الاقتصادية.

وتوصلت النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يؤثر على المجاميع الاقتصادية في الجزائر والتحسين الذي عرفه الاقتصاد الجزائري يرجع إلى ارتفاع أسعار البترول وليس لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن ذلك لا يعني عدم وجود إمكانية للتأثير في المدى البعيد بشرط اتخاذ السلطات الوطنية للإجراءات المناسبة.

* **رفيق نزاري:** أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، جوان 2016، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك بالاعتماد على سلسلة زمنية 1980-2012 وذلك باستخدام اختبار منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL.

وتوصلت النتائج إلى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهذا ما تؤكدُه العلاقة النظرية بينهما، حيث تبين وجود أثر موجب ومعنوي ضعيف في الأجلين القصير والطويل.

كما بينت الدراسة ضرورة تطبيق الجزائر لسياسات تنموية واضحة وتوفير بيئة أكثر ملائمة للاستثمارات الأجنبية ذات التوجه التصديري.

* **هند سعدي:** أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، دراسة قياسية اقتصادية للفترة 1980-2014، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المسيلة، 2016 - 2017.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية خلال الفترة 1980-2014، وذلك باستخدام بيانات بانل وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن

للاستثمارات الأجنبية المباشرة تأثيرا إيجابيا ضعيفا على النمو الاقتصادي في البلدان العربية مجمعة خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى أن اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البلدان العربية المنتجة للنفط هو اثر إيجابي ضعيف لكنه اكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الغير المنتجة للنفط ، مما يدل على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتجه نحو الاقتصاديات العربية النفطية.

***Muawya Ahmed Hussein**, (Empacts of Foreign direct investment on economic growth in gulf coorporation council (GCC) contries, international review of business reserch papers vol5 no3 2009)

تهدف هذه الورقة لمعرفة اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي وما هي التدابير المعتمدة في هذه الدول التي تهدف إلى جذب رأس المال الأجنبي وتشجيع الاستثمار الأجنبي، كما تهدف هذه الدراسة إلى تحديد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي و تستخدم هذه الدراسة نظريات النمو الحديثة والتقنيات الإحصائية لاختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وتشير النتائج المتحصل عليها من تحليل البيانات إلى وجود علاقة ضعيفة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي.

* **زياد محمد أبو ليلي 2003**: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل اثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي الأردني خلال الفترة: 1976- 2003 حيث دلت النتائج على وجود علاقة سببية متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج الإجمالي في الأردن وكذلك وجود علاقة سببية متبادلة بين الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر وبين الواردات والنتائج الإجمالي، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه أحادي من رأس المال المحلي إلى الاستثمار الأجنبي.

9 هيكل الدراسة:

من أجل الإلمام بجوانب موضوع الدراسة تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول.

* **الفصل الأول**: وعنوانه " مدخل نظري للاستثمار الأجنبي المباشر " ويحتوي على ثلاث مباحث، فالمبحث الأول تناولنا الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه لأهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، المبحث الثالث فيتحدث على التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته العالمية.

* **الفصل الثاني:** وعنوانه " الدراسة النظرية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية".

وتم تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول الى مفاهيم أساسية حول التنمية والنمو الاقتصادي.

أما المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان المضيفة، أما المبحث الثالث تناولنا فيه الشركات المتعددة الجنسيات وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر.

* **الفصل الثالث:** وعنوانه " الدراسة التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة".

وتم تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث: المبحث الأول وتم تحليل المناخ الاستثماري في البلدان المضيفة، أما المبحث الثاني فتم عرض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى كل دولة، في المبحث الثالث تم تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة بمؤشرات قياس مناخ الاستثمار الدولية.

* **الفصل الرابع:** وعنوانه " دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي".

وتم تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث، فقد تطرقنا في المبحث الأول الى عموميات حول الاقتصاد القياسي، والمبحث الثاني الجانب النظري لاختبارات الدراسة القياسية، أما المبحث الثالث: الاختبارات وتحليل النتائج.

الفصل الأول: مدخل نظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد الفصل

لقد عرفت السنوات الأخيرة ارتفاعا محسوسا في إحصائيات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى الدولي وهذا راجع إلى انفتاح التجارة على العالم الخارجي أي ما يسمى بالانفتاح الاقتصادي، وتزايد حركة المبادلات الخارجية ما بين الدول.

ولقد أعطت الكثير من الدول النامية اهتماما لهذا النوع من الاستثمارات وهذا في وقت تراجع القرض الأجنبي كما أدت أزمة الديون العالمية في 1982 إلى إيجاد بدائل لهاته القروض ولهذا ظهرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة كبديل للتنمية، والاستفادة من تكنولوجيا الحديثة هذا من جانب ومن جانب آخر القضاء على البطالة واستحداث مناصب شغل جديدة.

وأصبح هذا التطور بارزا في الفترة الحالية في شكل شركات ضخمة، حيث مركز القرار يكون في إقليم معين والتنفيذ يكون في أقاليم أخرى، وتعتبر هذه الشركات ذات تأثير قوي على الاقتصاد العالمي وذلك راجع إلى كبر حجم نشاطها.

وما يمكن الإقرار به هو أن التوزيع لهذه الاستثمارات لا يتم بشكل متوازن بين دول العالم وهي النقطة التي تجعلنا نبحث عن المعايير التي يعتمدها المستثمرين الدوليين لانتقالهم لدولة دون أخرى. ومن أجل إيجاد تفسير، نسعى في هذا الفصل إلى تقديم الإطار النظري للاستثمار الأجنبي وعرض مختلف النظريات المفسرة له، كما نعرض في الأخير إلى التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته العالمية.

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الاستثمار بصفة عامة وأشكاله ثم نتطرق إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله من ثم التطرق إلى دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأشكاله.

توجد العديد من المفاهيم التي تشمل الاستثمار كما يأخذ الاستثمار أشكالاً مختلفة يمكن التطرق إليها في الآتي:

أولاً: مفهوم الاستثمار

1- تعاريف الاستثمار: يمكن النظر إلى الاستثمار من منظور جزئي أو كلي بالإضافة إلى وجود مفاهيم أخرى حسب آراء بعض الاقتصاديين.

1-1 - مفهوم الاستثمار من منظور الاقتصاد الجزئي:

عندما يقوم الشخص بعملية الاستثمار فهو يحول الأموال العاطلة لديه أو تلك التي يحتفظ بها في البنوك إلى أصول من نوع آخر، وتشمل الأصول التي يستثمر أمواله فيها إما الأراضي أو المباني أو الأوراق المالية بكافة أنواعها، أو حصص التأسيس أو حصص الأرباح أو أي أصل آخر تنقل ملكيته إليه، كما قد يستثمر أمواله في تشييد معماري أو إضافات جديدة على أصوله الثابتة أو تحسين في الأصول المملوكة له مما يؤدي إلى رفع القيمة الحقيقية والمقدرة الإيرادية لها، والغرض من الاستثمار أو تحويل الأموال هو الحصول على حقوق ترتبط بأصول مادية أو معنوية (غير مادية) بغية الحصول على دخل عاجل أو أجل كما يتراءى للمستثمر، أو يتلاءم مع حاجته أو رغبته.¹

1-2 - مفهوم الاستثمار من منظور الاقتصاد الكلي:

إن الشخص والمؤسسات المالية والحكومة تستثمر الأموال عندما يضيف كل إلى ملكيته أي نوع من الأصول فقد تكون هذه الأصول موجودة فعلاً مثل الأراضي والمباني والأوراق المالية، فكل ما يتم هو تحويل الملكية من البائع إلى المشتري أي المستثمر تنقص ملكيته الأول من الأصول وترتفع الأموال النقدية لديه وتزداد ملكية الأخير، بإضافة الأصول المشتراة وتنقص أمواله النقدية (ما لم تكن العملية عبارة عن تحويل أصل عيني بأصل آخر عيني، أي عملية استبدال أو مفاضلة).

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مبادئ وسياسات الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية 2010، ص22.

ويتم ذلك لرغبة البائع في الحصول على الأموال إما لاستثمارها في شكل آخر أو الاستعمال جزء منها في سد حاجاته إلى السلع الاستهلاكية واستثمار الجزء الآخر أو تركه شكل سيولة، وكذلك لرغبة المشتري في تحويل أمواله السائلة إلى أشكال آخر أقل سيولة يمكنه من تسلم دخل أو عائد (ما لم يكن الأصل المشتري غير مغل للدخل مثل الذهب والأراضي البور وأراضي البناء الغير مستغلة) فالأصول الموجودة فعلا عندما تشتري وتباع يجب أن يترتب عنها زيادة في ثروة المجتمع إن العملية كلها لن تزيد عن تحويل الملكية، نتيجة تنازل البائع عن حقه في الأصل والدخل إلى المشتري.

أما إذا أدى الاستثمار إلى نشأة أصول جديدة بجانب الأصول الموجودة حاليا أو إلى تحسين قدرتها الإنتاجية أي زيادة الطاقة الإنتاجية فيعرف هذا الاستثمار بعملية " التكوين الرأسمالي كما يسميها رجال وعلماء الاقتصاد وهو المفهوم الرئيسي والأساسي للاستثمار على مستوى الاقتصاد القومي.¹

1-3 مفاهيم أخرى للاستثمار:

- لفظ الاستثمار في الفكر الإداري والمحاسبي يقصد به توظيف الأموال في أصول متنوعة (أصول متداولة، أصول ثابتة وأصول أخرى).

ويرى البعض أن الاستثمار يعني التضحية، بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاكي حالي من أجل الحصول على منفعة مستقبلية.²

- كما عرفه (keynes) على انه " عملية الزيادة في التجهيزات الرأسمالية حيث أن هذه الزيادة تمس رأس المال الثابت والمتداول أو رأس المال السائل"، وعرفه (Iambert) كالاتي: "الاستثمار هو شراء أو وصنع منتجات آلية ووسيلة".³

من التعريفات السابقة نستخلص أن الاستثمار بصفة عامة هو انه تخصيص وتشغيل قدر من الموارد المتاحة بغرض تحقيق فوائد مستقبلية.

¹ - المرجع نفسه، ص 24.

² - د قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة، الطبعة الأولى، 2009، ص 29.

³ - د شوام بوشامة، تقييم واختيار الاستثمار، الطبعة الأولى، دار الغرب، وهران، 2003، ص 28.

2- محددات ومقومات الاستثمار:

2-1- محددات الاستثمار:

يتحدد حجم الاستثمار بعدد من الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الظروف السائدة في البلد، لكن الظروف أو المتغيرات الاقتصادية هي المحدد الذي سوف تركز عليه في هذا الجانب وهو يتمثل في الآتي:

أ- الكفاية الحدية لرأس المال:

والمقصود بالكفاية الحدية لرأس المال هو الإنتاجية الحدية لرأس المال، أو العائد المتوقع من استثمار حجم معين من الأموال.

فالعلاقة الإنتاجية لرأس المال والأموال المستثمرة هي علاقة طردية لأنه عند ارتفاع الإنتاجية الحدية يعني ارتفاع المداخل وبالتالي التشجيع على الاستثمار ومنه زيادة الأموال المستثمرة. أما عند انخفاض الإنتاجية الحدية فذلك يعني انخفاض المداخل المتوقعة من ذلك الاستثمار ومنه انخفاض الأموال المستثمرة.¹

ب- سعر الفائدة:

حيث أن انخفاض سعر الفائدة على الاقتراض يؤدي إلى إقبال المشروع الاقتصادي على المزيد من الاستثمار وارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى العكس أي أن اتجاه المشروع الاقتصادي إلى تخفيض الاستثمار مع ثبات العوامل الأخرى. وهنا تجدر الإشارة إلى أن سعر الفائدة قد لا يكون العامل الحاسم في تغيير الاستثمار على مستوى المشروع لان هناك عوامل أخرى مثل: الأرباح وحجم المبيعات وتغييرات أسعار السلع والخدمات والدخل وحجم الأصول الرأسمالية المتاحة للمشروعات أو الثروة السائلة لدى رجال الأعمال وغيرها بالإضافة إلى انه ثبت العديد من الدراسات أن سعر الفائدة يمثل نسبة منخفضة وقليلة من تكاليف الإنتاج على مستوى المشروع الاقتصادي أو الشركة أو المنشأة.

ج- العائد: يمثل العائد دخل المشروع أو ما يسمى بالربح المحقق لدى المشروع، فكلما كان هذا الأخير مرتفعاً كلما زادت المقدرة والرغبة في الاستثمار.

¹ - كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص33.

ومما لا شك فيه أن مقدرة المشروع على تمويل برامج الاستثمار المطروحة أمامه يعتبر من أهم العوامل المحددة لحجم الاستثمار، كما أن انخفاض الربح قد يتسبب في تأجيل القيام باستثمارات جديدة، فالربح يعتبر هو الحافز على الاستثمار.¹

د- التوقعات: من المتعارف عليه أن كل مسير يقوم بعملية التنبؤ للمستقبل، وهذه التنبؤات قد تكون متفائلة أو متشائمة، فالمستثمر الذي يتوقع زيادة الطلب على منتجاته أو زيادة أسعارها ويتوقع رواج الاقتصاد سوف يتوسع بمشروعاته والعكس صحيح.²

هـ- التقدم التكنولوجي:

إن المشروعات لكي تحافظ على مراكزها التنافسية داخل الصناعة أو السوق وجب عليها مسايرة التقدم التقني لرفع الكفاءة الإنتاجية إلا أن بعض أنماط التقدم التقني تقترن بظهور صناعات جديدة ومن ثم إنتاج سلع جديدة.³

2-2 المقومات الأساسية للاستثمار:

لقد حظي الاستثمار بمجموعة من المقومات يمكن ذكرها كالاتي⁴:

أ- **الموارد المتاحة:** متمثلة في الأموال التي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة أو الأموال التي يحتجزها المستثمر في شكل احتياطات أو أرباح محتجزة أو مخصصات نقدية لاهتلاكات الأصول أو غيرها.

ب- **المستثمر:** سواء الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يتحمل قدرا من المخاطرة في توظيف موارده الخاصة أو تلك التي تأخذ على عاتقه ردها لمستثمر آخر أكثر تحفظا على أمواله من المستثمر الرئيسي وذلك من أجل تحقيق أغراضه التي تكون في العادة الحصول على أكبر قدر من الأرباح المادية وغيرها من العوائد أو المكاسب الغير مادية.

ت- **الأصول** وهي تلك الاستثمارات التي يوظف فيها المستثمر أمواله متمثلة في شتى الأصول كالعقارات والمشروعات الاستثمارية في مختلف المجالات، كالزراعة، الصناعة، التعدين، الصيد.

¹ - طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص 124.

² - حمو عارف، مبادئ الاقتصاد، مطابع الشمس، عمان 1993، ص 129.

³ - المرجع نفسه، ص 129.

⁴ - عبد القادر عطية، النظريات الاقتصادية الكلية، دار الجامعة للكتب، الإسكندرية، 1997، ص 125.

ثانيا: أشكال وأنواع الاستثمار:

1- أشكال الاستثمار:

توجد العديد من أشكال الاستثمارات كما تتضمن هذه الأخيرة أنواع مختلفة وتنقسم إلى:

1-1- الاستثمارات الإنتاجية والغير إنتاجية: وتتضمن ما يلي¹:

- الاستثمارات الإنتاجية: وتتمثل في النشاطات الإنتاجية مثل إنتاج زراعي، الصناعي، التجاري....

- الاستثمارات الغير الإنتاجية: وهي الاستثمارات التي يكون الهدف منها اجتماعي مثل بناء

المدارس، الجامعات.....

2-1- الاستثمارات التعويضية والاستثمارات الجديدة:

تتمثل في الاستثمارات الموجهة إلى تعويض أصول استثمارية انقضت مدة حياتها، باعتبار أن

الاهتلاك يمثل مخزونا من رأس المال يساوي إلى تراكم هذه الأقساط مع العلم أن استثمارات التعويض لا

تؤدي إلى رفع رأس المال وإنما تهدف إلى تحسين وسائل الإنتاج.

3-1- الاستثمارات الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية والديمغرافية:

4-1- تهدف إلى زيادة الإنتاج عن طريق إنتاج السلع والخدمات، وتحسين الظروف المعيشة

للأفراد.

2- أنواع الاستثمارات: يمكن تقسيم أنواع الاستثمار وفقا للمعايير التالية:

- معيار الجنسية.

- معيار أسلوب الإدارة.

- الجهة القائمة بالاستثمار.

- معيار الزمن.

2-1- الاستثمارات حسب الجنسية:

2-1-1- استثمارات وطنية: استثمار لا يتم فيه انتقال الأصل خارج الحدود الوطنية كما يمكن

تعريفها على أنها جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق المحلية، بغض النظر عن أداة الاستثمار

المستعملة مثل: العقارات، المشاريع الإنتاجية والتجارية، الأوراق المالية..... الخ.

2-1-2- الاستثمارات الأجنبية: هي كل المشاريع التي يقوم بها المستثمرون خارج الحدود

الوطنية، حيث يجري انتقال الموارد المالية من الخارج إلى الداخل، وتعرف كذلك الاستثمارات الأجنبية

¹ - milouin boubaker, investissement et stratégie du développement, opu-alger.1987. p18

على أنها جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية بغض النظر عن أداة الاستثمار المستخدمة.

2-2-2 الاستثمارات بحسب معيار أسلوب الإدارة المتبع: تنقسم إلى قسمين¹:

2-2-2-1 الاستثمار المباشر: هو قيام المستثمر سواء كان طبيعي أو معنوي باستثمار أمواله في نشاط اقتصادي ملموس، حيث يكون له حق السيطرة الكلية أو الجزئية ويحق له كذلك اتخاذ القرارات ويتمثل عموماً في إنشاء شركات، مؤسسات إنتاجية، هيكل استثمارية جيدة.

2-2-2-2 الاستثمار الغير مباشر (الاستثمار المحفظي) ويتم من خلال القيام بشراء أوراق مالية، حيث لا يكون لديه في هذه الحالة أي سلطة رقابة أو اتخاذ قرار جراء هذا الاستثمار، وغالبا ما يتمثل هذا النوع من الاستثمارات في شراء الأسهم والسندات، شهادات الإيداع المصرفي، أدون الخزنة، المشتقات المالية.

2-3-2 الاستثمارات بحسب معيار الجهة التي تقوم به: وينقسم هذا النوع إلى قسمين:

2-3-2-1 الاستثمار الخاص: هو الاستثمار الذي يقوم به الأفراد أو الشركات الخاصة سواء من مدخراتهم أو من الأرباح، والتي تحقق في النهاية استثمارا خاصا لتلك الأموال.

2-3-2-2 الاستثمار الحكومي: هو الاستثمار الذي تقوم الدولة بتكوينه وتمويله، سواء من فائض الإيرادات أو من القروض الداخلية أو الخارجية أو المساعدات الأجنبية.

2-4-2 الاستثمارات بحسب معيار الزمن: وينقسم هذا النوع إلى قسمين هما:

2-4-2-1 استثمارات قصيرة الأجل، وهي استثمارات تتراوح مدتها ما بين سنة إلى سنتين وتشمل الودائع الزمنية، الأوراق المالية كالأسهم والسندات، التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل.

2-4-2-2 الاستثمارات طويلة الأجل: وهي التي تفوق مدتها سنتين والتي تتطلب أموال ضخمة وعدد عمال أكبر وتقنيات أعلى، كما تتميز بأرباح سنوية عالية.

وتكمن أهمية التفرقة بين النوعين في أن الاستثمارات القصيرة الأجل تهدف غالبا إلى المضاربة أما الاستثمارات الطويلة الأجل فتهدف إلى إنجاز مشاريع ذات دخل مستمر، قيمة النقود ذات أهمية قصوى بالنسبة للاستثمارات طويلة الأجل.

¹ - هند بن عمار، المسؤولية الدولية عن تخلف التنمية الاقتصادية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر، 2004، ص184.

كما تتميز الاستثمارات القصيرة الأجل بعامل السيولة وقابليتها إلى التحويل إلى نقد بشكل أسرع، ولا يعتمد على الأرباح الرأسمالية بشكل كبير وتتميز بتدني المخاطر مقارنة بالاستثمارات الطويلة الأجل.

ثالثاً: السياسة الاستثمارية وأهدافها.

يمكننا تقديم مفهوم للسياسة الاستثمارية ومن ثم نتطرق إلى ذكر أهم أهدافها.

1 السياسة الاستثمارية:

تعرف السياسة الاستثمارية على المستوى الكلي بأنها "مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة (الحكومة) في أي مجتمع لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية وفي إطار تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد القومي، مع توزيع الاستثمارات على القطاعات والأنشطة والأقاليم الاقتصادية بالشكل الذي يحقق أعلى معدل نمو اقتصادي ممكن خلال فترة زمنية محددة".¹

كما يمكن النظر إلى سياسة الاستثمار على المستوى القومي على أنها عبارة عن مجموعة من المبادئ العامة والتوجيهات المركزية التي تحكم العملية الاستثمارية في الاقتصاد القومي من حيث حجم وأولويات الاستثمار وتوزيع الاستثمار القطاعي والإقليمي وجنسية الاستثمار وملكيته واستراتيجيته الإنتاجية ونمط ومصادر تمويله خلال فترة زمنية معينة.²

فسياسة الاستثمار هي تلك السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعوق القرارات الاستثمارية ويدخل في ذلك الإعفاءات الضريبية والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمارات.³

2 أهداف الاستثمار:

تختلف أهداف الاستثمار حسب الجهة القائمة عليه، فقد يكون الهدف هو تحقيق النفع العام كما في المشاريع العامة التابعة لقطاعات الدولة، (كالجامعات والمستشفيات وغيرها). وقد يكون الهدف هو تحقيق الربح كما هو الحال في المشاريع الخاصة.

¹ - عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص180.

² - المرجع نفسه، ص180.

³ - سعيد النجار، سياسات الاستثمار في البلاد العربية، صندوق النقد العربي، الكويت، 1989، ص260.

وبالرغم من هذا الاختلاف، إلا أن أهداف المستثمر عامة يمكن تلخيصها في الآتي:¹

- أ- تحقيق العائد المناسب: فهدف أي مستثمر من وراء توظيف أمواله هو تحقيق عائد وريحية مناسبة تعمل على استمرار المشروع، لأن تعثر المشروع ماليا يؤدي إلى التوقف عن التمويل ويؤدي ذلك إلى تصفية المشروع بحثا عن مجال آخر أكثر فائدة وبالتالي فهدف المستثمر هو تحقيق الربح.
- ب- المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع: ويتأتى ذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع واختيار الأقل خطورة نظرا لتوقعه الخسارة أو الربح.

وفي حالة ما إن لم يحقق المشروع ربحا فإن المستثمر يسعى إلى المحافظة على رأس المال الأصلي.

- ج- استمرارية الدخل وزيادته: يهدف المستثمر إلى تحقيق دخل مستقر بوتيرة معينة بعيدا عن الاضطرابات والتراجع في ظل المخاطرة حفاظا على استمرارية النشاط الاستثماري.
- د- ضمان السيولة اللازمة: لا شك أن النشاط الاستثماري بحاجة إلى تمويل وسيولة جاهزة وشبه جاهزة لمواجهة التزامات العمل، لاسيما المصروفات اليومية تجنباً للعسر المالي.

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله:

توجد العديد من المفاهيم التي تتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر ويأخذ العديد من الأشكال يمكن التطرق إليها.

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

توجد العديد من التعاريف إلا أنها تخلق اختلاف بين المنظمات الاقتصادية الدولية والدول والاقتصاديون إلا أنها تتفق مع معيارين هامين هما: الملكية، والرقابة في المؤسسات المستثمر فيها إلا انه من بين المفاهيم الأكثر شيوعاً نجد:

تعريف صندوق النقد الدولي FMI ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (DECD) حيث يعرفا الاستثمار الأجنبي المباشر على انه نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في بلد ما على فوائد في مؤسسة مقيمة في بلد آخر بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".²

¹ - آدم مهدي أحمد، الدليل لدراسات الجدوى الاقتصادية، الشركة العالمية للنشر والطباعة، القاهرة، 1999، ص 07.

² - OECD third Edition of the detailed benchmark of foreign direct investissement, paris, 1999, p: 07.

كما يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة الأم (الشركة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في مكان آخر.¹

أما المنظمة العالمية للتجارة (OMC) فتعرفه على أنه: ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى وذلك مع نية تسييرها.² كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه المشاركة في ملكية رأسمال الشركة بنسبة 10% أو أكثر، حيث ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها.³ وتختلف عينه الملكية من دولة لأخرى فهولندا مثلاً تحدد نسبة الملكية بـ 100% بينما النمسا وكندا تحدها بـ 50% وتجعل دول أخرى نسبة الملكية 25% مثل أستراليا واليابان وبريطانيا وألمانيا أما فنلندا، فرنسا، إسبانيا تحدد نسبة الملكية 20% أما في الدانمرك والولايات المتحدة الأمريكية فنجدها 10%.⁴

2- مكونات رأسمال الاستثمار الأجنبي المباشر:

رأسمال الاستثمار هو رأس المال المقدم من طرف المستثمر المباشر، إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (من خلال مؤسسات أخرى ذات صلة به)⁵، ويتضمن رأسمال الاستثمار المباشر ما يلي:

أ- رأس مال حقوق الملكية (Equity capital):

ويشمل كافة حصص الملكية في الفروع وكافة الأسهم في الشركات التابعة وغير ذلك من المساهمات في رأس المال مثل توفير الماكينات والمعدات.

¹ - علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر قضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 31، 2004، ص 04.

² - بلال بوجمعة، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، دراسة حالة الجزائر مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، 2007، تلمسان، ص 19.

³ - Michel menry bouhét, la globalisation, introduction à l'économie du nouveau monde, France, Pearson éducation 2005, p99.

⁴ - فيصل حبيب حافظ، دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير، علوم التسيير، الجزائر، 2005، ص 24.

⁵ - طارق نوري، تقييم جودة إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006، ص 03.

ب- العوائد المعاد استثمارها:

وتمثل نصيب المستثمر المباشر من العائدات المحققة، بحيث تعكف الشركة في هذه الحالة إلى عدم توزيع العوائد وإنما إعادة استثمارها كتدفقات جديدة.

ج- رأس مال آخر ومعاملات الدين بين الشركات:

وهو يغطي اقراض واقتراض الأموال بما في ذلك سندات الدين وائتمان الموردين بين المستثمر المباشر من جهة ومؤسسة الاستثمار المباشر من جهة أخرى.

3- خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي المباشر خصائص تميزه عن غيره من الأنواع الأخرى من الاستثمارات، ما يميزه هو الأجل الطويل ويسعى للملكية الكاملة أو الجزئية إذ تتاح له مراقبة المشروع وإدارته بطريقة مباشرة وغير مباشرة، وقد يكون نشاط إنتاجي أو خدمي أو تمويلي، والهدف منه هو السعي وراء تحقيق المكاسب والأرباح وذلك لفترة طويلة فضلا عن نقل التكنولوجيا والخبرات والتقنيات الحديثة الى البلدان المضيفة، كما يلعب دورا كبيرا في تطوير سوق السلع والخدمات كما تؤدي مشروعات الاستثمار الأجنبي الى توفير السلع الاستهلاكية بمستوى جودة مرتفع وبأسعار اقل نسبيا من مثيلتها المستوردة¹.

ويمكن توضيح اهم خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية²:

- ارتباط الاستثمار الأجنبي المباشر بتدفقات رؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج ومهارات التسيير والخبرات الإدارية، كما تسمح هذه الاستثمارات بمشاركة رأس المال المحلي، إضافة الى فوائد أخرى كتحفيزات الكفاءات المحلية عن العزوف عن الهجرة الى الخارج لما يوفره لها من عرض وظروف العمل.
- تجنب العوائق التي تعترض حركة التجارة والاستثمار ومنها الرسوم العالية على الواردات أو فرض رسوم جديدة عليها من اجل مكافحة الإغراق، وقواعد الشراكة التي تقضي بأن يتم التصنيع في منطقة معينة أو أن تكون هناك نسبة من عناصر الإنتاج الوطنية في المنتج النهائي.

¹ - وطفة ضياء ياسين، حماية حق الإنسان في العمل في ظل الاستثمار الأجنبي المباشر، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص 38.

² - كاكي عبد الكريم، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تنافسية الاقتصاد الجزائري، شهادة الماجستير في التجارة الدولية، المركز الجامعي، غرداية، 2011، ص 19.

- قيام العديد من المؤسسات المستثمرة بإنجاز مشاريع قطاعات تلجأ من خلالها الى التوظيف الكثيف للتقنيات الصناعية مستغلة في ذلك ما تتمتع به من مزايا تقنية وإنتاجية مقارنة في الأسواق العالمية، أو في مجال الصناعات ذات التكاليف العالية في البحوث والتطوير.
- تحقق إيرادات جبائية للدول المضيفة على نشاطات المشاريع الاستثمارية، كما انه لا يترتب عليها عبء ثابت في ميزان المدفوعات، حيث يقتصر دخل المستثمر الأجنبي على الربح الذي يحققه وبالتالي فان السداد مرتبط بربحية المشروع.
- تحصيل البلد المضيف لهذه الاستثمارات مداخيل بالعملية الصعبة، وذلك عندما يكون نشاط المشروع يركز على التصدير.

- انخفاض حدة المنافسة في السعر والجودة في الدول المضيفة تجعل المستثمر الأجنبي يشغل مزاياه التنافسية لأطول فترة ممكنة، خاصة إن وجد ارتفاع في الطلب على منتجاته في البلد المضيف.

ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

- تتصف أشكال وسياسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالتعدد وبالتباين من حيث النوع والأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل.

ومن هنا تجدر الإشارة إلى أن هناك معايير عديدة نقوم من خلالها بتحديد مختلف أشكاله وهي:

- معيار طبيعة توجه النشاط الوظيفي للشركة الذي يمتد لاستثمار مباشر موجه للسوق المحلية أو التصدير.

- معيار الهدف الذي ينتمي إلى استثمارات موجهة للبحث عن الثروات الطبيعية أو البحث عن الأسواق أو البحث عن الكفاءة في الأداء.

- معيار النظام الذي يتخذ أشكال تقررها جملة الحوافز والنظام الجبائي المقدم من طرف الدولة المضيفة وهي الواقعة في المناطق الصناعية والمناطق الحرة.

- معيار الملكية، الذي يأخذ شكل الملكية المشتركة أو الملكية المطلقة.

ومن هنا يمكن التطرق لأشكال التالية:

1- الاستثمار المشترك joint-venture:

يرى كولدي Kolde أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءة الاختراع أو العلامات التجارية.....الخ¹.

أما تيرسترا terpstra فيرى أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيًا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه².

ويعد الاستثمار المشترك من أهم أنواع الاستثمارات التي تمكن الدول النامية من السيطرة الجزئية من خلال المشاركة في إدارة المشروع وتحدد نسبة المشاركة بناء على اتفاقية تبرم بين الشريكين وذلك لما يمله قانون الدولة المضيفة.

وبناء على ما تم عرضه من مختلف التعاريف يمكن الوقوف على النقاط التالية:

- هو عقد طويل الأجل مبرم بين طرفين أحدهما يتمثل في المستثمر الأجنبي أما الطرف الثاني فهو المستثمر المحلي الغاية منه هو القيام بنشاط اقتصادي داخل الدولة المضيفة.
- قد يكون أطراف التعاقد أشخاص معنوية عامة أو خاصة كما يمكن أن تكون أشخاص طبيعية.
- إن تملك مستثمر أجنبي حصة من شركة وطنية يؤدي إلى تحولها إلى استثمار مشترك.
- المشاركة في مشروع الاستثمار لا تتوقف على تقديم حصة من رأس المال فقط، إذ يمكن أن تكون خبرة ومعرفة، أو تكنولوجيا أو معلومات...الخ.

- ما يميز الاستثمار المشترك عن غيره من أنواع الاستثمار الأخرى أن يكون لجميع الأطراف المشاركة في الاستثمار الحق في الإشراف والإدارة للمشروع الاستثماري.

أ- مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة:

من حيث المزايا يمكن القول إن الاستثمار المشترك إذا أحسن تنظيمه وتوجيهه وإدارته يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية، وخلق مناصب للعمل بالإضافة إلى تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير والحد من الاستيراد.

¹ - عبد السلام ابوقحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2003، ص 481.

² - المرجع نفسه، ص 482.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره يساعد الدول النامية في تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني ومن ثم زيادة في الاقتصاد الوطني ومن ثم زيادة استقلالية هذه الدول عن الدول المتقدمة، بالإضافة إلى أن هذه النوع يساعد على تنمية الملكية الوطنية، وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين.

أما عيوب هذا الاستثمار مقارنة بالاستثمار الذي ينطوي على التملك المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار فتكمن في الآتي:

- شرط تحقق المزايا السالفة الذكر مرتبط بمدى توفر الطرف الوطني على الاستعداد الجيد وتوفر القدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك خاصة في الدول المتخلفة.
- نظرا لاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني فقد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع مما يصبح من المحتمل جدا أن تقل إسهامات هذا المشروع في تحقيق أهداف الدولة الخاصة¹.

ب- مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الشركة متعددة الجنسيات.

يساعد الاستثمار المشترك في حالة نجاحه في تسهيل حصول الشركة على موافقة الدولة المضيفة على إنشاء وتملك مشروعات استثمارية تملكا مطلقا.

يعتبر الاستثمار المشترك من أكثر أشكال الاستثمار تفضيلا لدى الشركة في حالة عدم سماح الحكومة المضيفة لهذه الشركة بالتملك المطلق لمشروع الاستثمار خاصة في بعض أنواع ومجالات النشاط الاقتصادي كالزراعة أو البترول أو صناعة الكهرباء أو التعدين. أي في حالة وجود قيود على تملك المستثمر الأجنبي تملكا كاملا لمشروع الاستثمار.

يعتبر الاستثمار المشترك أفضل الأشكال التي تحقق للشركة قدرا مقبولا من الأرباح إذا قرن بأنواع الاستثمار غير المباشر مثل: تراخيص الإنتاج، وعقود الإدارة وغيرها

يفضل الاستثمار المشترك في حالة عدم توافر الموارد المالية والبشرية والمعرفة التسويقية الخاصة بالسوق الأجنبي لدى الشركة المتعددة الجنسيات اللازمة للاستغلال الكامل للسوق الأجنبي.

يساعد هذا الشكل من أشكال الاستثمار على سرعة التعرف على طبيعة السوق المضيف. وإنشاء قنوات للتوزيع، وحماية مصادر المواد الخام والأولية للشركة الأم.

¹ - المرجع نفسه، ص ص 483-484.

الاستثمار المشترك يساعد في تخفيض الأخطار التي تحيط بمشروع الاستثمار خاصة الأخطار غير تجارية مثل: التأميم والمصادرة، فضلا عن تخفيض حجم الخسائر الناجمة من التعرض لأي خطر تجاري.

الاستثمار المشترك يعتبر وسيلة للتغلب على القيود التجارية والجمركية المفروضة بالدول المضيفة وبالتالي لتسهيل عملية دخول أسواقها من خلال الإنتاج المباشر بدلا من التصدير أو الوكلاء.

أما بخصوص عيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الطرف الأجنبي فيمكن ذكر الآتي:

احتمال وجود تعارض في المصالح بين الطرف الوطني والطرف الأجنبي خاصة في حالة إصرار الطرف الوطني على نسبة معينة في المساهمة برأس المال في مشروع الاستثمار وهذه النسبة قد لا تتفق وأهداف الطرف الأجنبي خاصة تلك الأهداف المرتبطة بالرقابة على النشاط وإدارته، الأمر الذي يؤدي إلى خلق مشكلات تؤثر على الإنجاز الوظيفي لمشروع الاستثمار ككل سواء في مجال التسويق أو الإنتاج أو إدارة القوى العاملة أو التمويل أو غيرها.

قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية معينة إلى إقصاء الطرف الأجنبي من مشروع الاستثمار، وهذا يعني ارتفاع درجة الخطر الغير تجاري وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق المعين.

إن انخفاض القدرات الفنية والمالية للمستثمر الوطني قد يؤثر سلبا على فعالية مشروع الاستثمار في تحقيق أهدافه طويلة الأجل وقصيرة الأجل.

عندما يكون الطرف الوطني متمثلا في الحكومة فمن المحتمل جدا أن تضع شروطا أو قيودا صارمة على التوظيف، التصدير، وتحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي إلى الدولة الأم¹.

2- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

يعد هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأكثر تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات، حيث تقوم باستثمار جزء من رأس مالها في دولة أخرى من خلال مشروعات إنتاجية أو خدمية مملوكة لها بالكامل، وهي المسؤولة عن العمليات الإدارية والإنتاجية والتسويقية وتكون هنا درجة المخاطرة عالية نسبيا مقارنة بالاستثمار المشترك، وتستطيع الشركات الدولية امتلاك مشاريع استثمارية في البلد المضيف عن طريق شراء شركة محلية قائمة بتجهيزاتها وتقنياتها وخطوطها الإنتاجية واستخدام العمالة الموجودة فيها. إذا سمحت الأنظمة السائدة في البلد المضيف بذلك. أو عن طريق قيام الشركة الدولية بإنشاء شركة جديدة

¹ - المرجع نفسه، ص ص484-486.

بالكامل في البلد المضيف استنادا إلى دراسات الجدول الاقتصادية المنجزة والخاصة بهذا الإنشاء أو الاستثمار¹.

ويرجع تفضيل هذا النوع أو الشكل من الاستثمار للأسباب الآتية:

- القرب من السوق المحلي يسهل من دراسة أذواق المستهلكين وبالتالي تكون الدراسة السوقية اقل تكلفة وأكثر دقة.

- التملص من القيود التجارية والجمركية التي تخضع لها الواردات

- السيطرة الكلية على الإدارة والتسيير.

- التمكن من تعظيم العوائد.

أ- مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بالنسبة للدولة المضيفة²:

مقارنة بالشكل السابق للاستثمارات يمكن استخلاص المزايا والعيوب هذا النوع على النحو التالي:

-زيادة تدفق العملة الأجنبية للدولة المضيفة.

-تحديث التكنولوجيا.

-إشباع حاجات المجتمع مع احتمال تصدير الفائض أو تقليل الاستيراد.

-خلق فرص عمل.

أما العيوب فتتمثل في:

-التبعية الاقتصادية لهذه الشركات وما ينجم عنها من آثار سياسية على المستوى المحلي والدولي.

-سيطرة هذه الشركات على الأسواق المحلية³.

ب- مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر الشركات متعددة

الجنسيات.

من بين المزايا نذكر⁴:

-تمتعها بالحرية الكاملة (الشركات المتعددة الجنسيات) في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي

وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة.

¹ - علي إبراهيم الخضر، إدارة الأعمال الدولية، دار رسلان، دمشق، الطبعة الأولى 2007، ص52.

² - عبد السلام قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص ص 23.22.

³ - المرجع نفسه، ص23.

⁴ - علي إبراهيم الخضر، مرجع سبق ذكره، ص53.

- حصول الشركات المتعددة الجنسيات على حجم كبير من الأرباح نتيجة انخفاض تكلفة مدخلات أو عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة خصوصا عند التغلب على القيود التجارية والجمركية التي تضعها الدول المضيفة على الواردات من خلال الإنتاج المباشر.
- وسيلة سريعة للتخلص من التكنولوجيا المتقدمة.
- تواجد الشركة بكامل هيكلها وكوادرها يساهم في فعالية الدراسات السوقية.
- تخفيض تكاليف النقل والشحن والتأمين وكذا انخفاض أجور اليد العاملة في البلد المضيف.
- استخدام مواد أولية رخيصة نسبيا.

ومن العيوب التي تنجم من هذا الشكل من الاستثمارات هو:

- كون هذه الاستثمارات عرضة للأخطار الغير تجارية كالتأميم والمصادرة والتصفية الجبرية أو التدمير الناجم عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية، فيما يخص الصناعات الإستراتيجية مثل البترول والأسلحة والأدوية.
- يحتاج هذا الشكل من الاستثمارات رؤوس أموال ضخمة.
- درجة المخاطرة عالية نسبيا حيث تصبح عملية الانسحاب في حالة الفشل مكلفة للغاية.

3- مشروعات أو عمليات التجميع:

- هي عبارة عن مشروعات تتم بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي في شكل اتفاقية حيث يعهد الطرف الأجنبي للطرف الوطني عملية التجميع للمنتج بعد أن يكون الطرف الأجنبي قد أنتج مكونات هذا المنتج. ليصبح هذا الأخير منتجا نهائيا¹.
- ويعاب على الشكل هو قلة نقله لتكنولوجيا حيث تعتمد للطرف المحلي عملية تركيب لا تحتاج إلى تقنية أو تأهيل.

4- الاستثمارات في المناطق الحرة:

- وتكون هذه الاستثمارات في الأنشطة الموجهة للتصدير وتعد العلاقات بين المؤسسات الواقعة في المنطقة الحرة والمؤسسات الموجودة عبر التراب الوطني من عمليات التجارة الخارجية. حيث يكون الاستثمار هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال القوانين المنظمة له وتعفى تلك الاستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي وشبه الجبائي والجمركي، وعادة ما يكون هدفه إنتاج سلع موجهة للتصدير.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 185.

5- الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة:

يكون في شكل عقود امتياز لمدة تتراوح بين 20 - 50 عاما، يكون في مشاريع البنية الأساسية، مثل بناء محطات الكهرباء أو المطارات أو الطرق ثم استغلالها في المدة المتفق عليها على أن يعود الاستثمار في نهاية عقد الامتياز إلى المجتمع أو الحكومة فيما يعرف بعائلة (B.O.T) أي المشروعات القائمة على البناء والتشغيل والتحويل وهذا النوع مفيد للطرفين. حيث أن الدولة تستفيد من التمويلات التي تتوفر عليها الشركات متعددة الجنسيات في بناء مشروعات البنية الأساسية والتي تستفيد منها في المستقبل عند انتقال ملكيتها إليها، وفي الجانب المقابل يرى المستثمر الأجنبي أن تلك المشروعات ذات جدوى اقتصادية وتعود عليه بعائد اقتصادي خلال فترة الامتياز¹.

ثالثا: مناخ الاستثمار:

1- مفهوم مناخ الاستثمار:

هناك عدة مفاهيم لمناخ الاستثمار تم تحديد البعض منها وهي:

- **مناخ الاستثمار:** هو مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية..... والإدارية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومتشابكة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض وتشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر إيجابيا أو سلبيا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي تصبح البيئة الاقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له².

- مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجه استثماراته إلى بلد دون آخر، وهذه مسألة تتفاعل فيها العوامل الموضوعية مع العوامل النفسية، كما أن عناصر مناخ الاستثمار تتفاوت من بلد إلى آخر، والتي تتمثل أهمها في سياسات الاقتصاد الكلي والأنظمة والقوانين ذات العلاقة بالقرار الاستثماري والنظام الضريبي، وقوانين العمل والنظام القضائي وفعاليته في حسم النزاعات التي قد تواجه المستثمر³.

كما يعرف بأنه مناخ عام ومستمر يضمن نشاط المنشآت الاقتصادية على نمو ديناميكي دائم يجتذب الاستثمارات فالمناخ الجيد للاستثمار لا يحتاج إلى تشريعات خاصة أو استثنائية لجذب بعض

¹ - المرجع نفسه، ص ص 185، 186.

² - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية، العدد 177 افريل 2002، ص 02.

³ - البخار سعيد، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1991، ص 129.

الاستثمارات، بل تكون مجمل تشريعاته مشجعة للاستثمار وهو يشمل جميع جوانب نشاط الشركة ومحيطها الذي تنشط فيه، منذ إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية وتأمين الموافقات والتراخيص وتأمين التمويل ومستلزمات التشغيل وتسويق الإنتاج في الداخل والخارج، والتعامل النقدي والمالي والضريبي، بل وحتى مجمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية العامة التي تنشط الشركة فيها فتؤثر فيها سلبا وإيجاباً¹.
مما سبق ذكره يمكن القول إن مناخ الاستثمار هو مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمرين وحركة رؤوس أموالهم، والمناخ الجيد للاستثمار لا يحتاج لتشريعات خاصة أو استثنائية لجذب بعض الاستثمارات، بل تكون مجمل تشريعاته مشجعة للاستثمار وهو يشمل جميع جوانب نشاط الشركة ومحيطها الذي تنشط فيه.

2- مقومات المناخ الاستثماري:

يرتكز المناخ الاستثماري على عدد من المقومات تجعله أكثر جاذبية لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية أهمها:

• المناخ السياسي والأمني:

إن الشرط الضروري والأساسي لأي استثمار سواء أكان محلي أو أجنبي يتمثل في الاستقرار السياسي والأمني.

إن الاستقرار السياسي يرتبط بما يطلق عليه " الفساد السياسي " وهذا المصطلح جاء من منطلق انعدام المنافسة الحرة والسليمة وانعدام الشفافية، مما يؤدي إلى عدم القدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية في إطار واضح من القواعد المعلنة والمعروفة ويتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل أهمها²:

- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو ديكتاتوريا.
- موقف الأحزاب السياسية من الاستثمارات الأجنبية.
- دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف، درجة الوعي السياسي لديها، ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية.

¹ - سعيان سمير، مقالات في الاقتصاد والإدارة في سوريا، الطبعة الأولى، مطبعة اليازجي، دمشق، 2000، ص108.

² - ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الجندول، العدد24، جامعة قسنطينة،

الجزائر، سبتمبر 2005، ص5.

• المناخ الاقتصادي:

إن الاستثمار هو قرار اقتصادي قبل إي شيء آخر، لذلك نجد أن الغالبية العظمى من الشركات المتعددة الجنسيات، تعطي أهمية كبيرة لعنصر الاستقرار الاقتصادي والعوامل الأخرى التي تؤثر على تقلبات العوائد الاستثمارية في الدول المضيفة لذا يمكننا القول إن الاستقرار الاقتصادي يعد احد المحددات الرئيسية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فقد ساهم العجز المالي الهيكلي والسياسات النقدية المتقلبة وسياسات سعر الصرف المتضاربة، وضعف الأنظمة المالية والضريبية والمعدلات العالية والمتغيرة للتضخم وأسعار الفائدة في عدد من الدول النامية، إلى تدهور المناخ الاستثماري فيها، وفي مقابل ذلك نجد إن الدول التي تحقق استقرار في الاقتصاد تمكنت من جذب اكبر نسبة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ويمكن إجمال أهم العوامل المؤثرة في المناخ الاقتصادي فيما يلي:

- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل البلد.
- مرونة السياسة المالية والنقدية وما تحتويه من تحفيزات.
- مدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات للمستثمر.
- مدى استقرار السياسات السعرية ومعدلات التضخم.

• المناخ القانوني والتشريعي والأوضاع الإدارية:

إن القرارات الاقتصادية في نهاية الأمر هي تصرفات قانونية بالتصرف في الملكية أو بالتعاقد مع موردين أو بالالتزام بتوريد بضائع أو القيام بأعمال مع ما يرتبط بذلك من عقود مع مختلف الأطراف، وهكذا فإن وجود نظام قانوني واضح وفعال هو شرط أساسي للقيام بالنشاط الاقتصادي وخاصة الاستثمار، وفي هذا الصدد فإن عدم وجود قوانين واضحة أو تعددها وأحيانا تضاربها كل ذلك يعتبر عقبة أمام إي مستثمر أضيف إلى ذلك إن وجود قوانين واضحة للملكية والحقوق يعترف فيها بهذه الحقوق وينظم حدودها، يعتبر أمرا لا غنى عنه في أي قرار اقتصادي، وعليه يفترض الاستقرار القانوني والتشريعي احترام عدم تعريض المستثمرين لقوانين مفاجئة تخل بحساباتهم الاقتصادية، ولكن الاستقرار القانوني لا يتطلب فقط وضوحا في النظم القانونية السائدة، بل انه يعني فوق ذلك فاعلية القانون والقدرة على تطبيقه تطبيقا سليما، ومدى توافر نظام قضائي عادل وفعال وذلك سلطة تنفيذية محايدة وقادرة على تنفيذ الأحكام بسرعة وفاعلية وبتكلفة معقولة وغير مبالغ فيها.

• المناخ الاجتماعي: ويشمل هذا المناخ على:

- درجة تماسك الجبهة الاجتماعية: في هذه الحالة يتطلب تدخل الدولة من خلال منح أولويات للقواعد الاجتماعية، من خلال محاربة الفقر وعدم المساواة ومعاقبة مخالفات القانون لان غير ذلك يجعل من المحيط الاجتماعي محيطا منفرا للاستثمار بصفة عامة.
 - ومنه فان توفير الأمن الاجتماعي وإيجاد نوع من الاستقرار هو من متطلبات مناخ استثمار ملائم.
 - العناصر الديمغرافية: مثل النمو السكاني، حجم الأسرة والمستوى التعليمي كل هذه العوامل لها اثر كبير على الأسواق.
 - العناصر السلوكية: هناك قواعد سلوك في كل مجتمع تقوم على أساس القيم والمعتقدات والنظرة العامة للأشياء وهي التي تمثل ثقافة المجتمع، وأهمها: الانتماء إلى الجماعات المتطلعة إلى العمل وأهميته.
 - الاعتماد على النفس أو على الآخرين.
 - النظرة الدينية والعقائدية للأمر.
- 3- الإطار العام لمناخ الاستثمار الجيد:

من بين المبادئ الأساسية التي توجب على البلدان النامية الأخذ بها من اجل تحسن مناخها الاستثماري نذكر منها:¹

- ضرورة انسجام السياسات الخاصة بترقية الاستثمار: فنظرا للتداخل بين مختلف المجالات المتعلقة بمناخ الاستثمار مثل: معايير تحرير وحماية الاستثمار، لان لها مجالا واسعا، يشمل المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب والمستثمرين في الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة.
- أهمية ضمان الشفافية في وضع وتنفيذ السياسات والقوانين: لأن تحقيق الشفافية من شأنه تقليص حالات عدم اليقين والخطر الذي يحيط بالقرار الاستثماري، كما أنها تساهم في تقليص تكلفة المعاملات المرتبطة بالاستثمار وتشجيع الاتصال بين الإدارات العمومية والقطاع الخاص والشفافية تسمح بخلق الثقة بين المستثمرين والسلطات العمومية.
- ضرورة التقييم الدوري والمستمر لأثار السياسات المتخذة على تطور المناخ الاستثماري: إن الهدف من التقييم المستمر هو تحديد على إي مدى تتطابق السياسات العمومية مع معايير الممارسة

¹ - ناجي بن حسين، مرجع سبق ذكره، ص66.

الجيدة والمتعلقة بالمعاملة المنصفة لكل المستثمرين الأجانب والمحليين، ومهما كان حجم المؤسسة كبير أو صغير، وخلق الظروف الحسنة للاستثمار، أخذًا بعين الاعتبار المصالح العامة للمجتمع.

المطلب الثالث: دوافع تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك دوافع عديدة للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر سواء من جانب الدولة المصدرة لرأس المال أو من جانب الدولة المضيفة التي ترغب في هذا النوع من الاستثمار وبالتالي نجد أن قرار الاستثمار الأجنبي المباشر له دوافع من طرفين.

أولاً: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

تشمل دوافع البلد المصدر للاستثمار الأجنبي المباشر في العناصر التالية:

1- طبيعة النشاط الاقتصادي والتجارة:

تلعب التجارة وطبيعة النشاط الاقتصادي دور هاماً في دفع المستثمر إلى مزاولته نشاطه خارج وطنه، إذ توجد البعض من الأنشطة الاقتصادية السريعة الفناء ولهذا يبحث المستثمر عن أسواق جديدة لتكن فيها بداية حياة مثل هذه الأنشطة وبالتالي يقوم بنقل وحدات الإنتاج ورأس مال لمباشرة الإنتاج فيها¹.

2- ارتفاع العوائد:

ويتحقق ذلك للمستثمر من خلال انخفاض تكلفة الإنتاج نتيجة انخفاض أو رخص الأيدي العاملة إذا قرنت بالأيدي العاملة في الدول المتقدمة، ولهذا نجد العديد من الشركات الأمريكية تقوم بنقل عملياتها الإنتاجية إلى الدول المجاورة أو الغير مجاورة للولايات المتحدة الأمريكية، والتي تتميز بوفرة العمالة فيها وانخفاض مستوى أجورها، بالإضافة إلى أغلب الشركات الأوروبية واليابانية التي تسير في نفس السياق حيث حققت عوائد مالية عالية واستثمار مضمون بالإضافة إلى رخص اليد العاملة، توفر المواد الأولية ووسائل النقل الضرورية².

كما يستفيد الشركات الأجنبية من الإعفاءات الضريبية والحوافز المالية والتمويلية التي تمنحها الكثير من الدول المضيفة.

¹ - دريد محمد السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص76.

² - المرجع نفسه، ص77.

3- تخفيض المخاطر:

عند انتشار هذا النوع من الاستثمار على العديد من الدول فهذا يؤدي إلى تخفيض حجم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لهما مثل: التأميم، زيادة الرسوم الجمركية والحروب وغيرها¹. كما شدة المنافسة الداخلية قد تهدد وجود الشركة، فتنقل هذه الشركة نشاطها أو جزء منها إلى دول أخرى لا توجد فيها المنافسة بنفس الدرجة، فراس المال الأجنبي يحاول التوسع في العديد من الدول ليحد من الأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة².

4- زيادة المبيعات:

عند قيام الشركة بتقدير مبيعاتها فيها تعتمد على عاملين أساسيين هما: أذواق المستهلكين والرغبة والقدرة على الشراء، ويعتبر زيادة وتوسع مبيعات الشركات المتعددة الجنسيات الهدف الأول بالإضافة إلى البحث عن أسواق جديدة غير محلية لتصريف فائض الإنتاج الذي لا تستوعبه أسواقها المحلية، ولتجاوز البعض من الصعوبات مثل: ارتفاع تكاليف التصدير أو السياسات المقيدة للاستيراد من طرف الدول الأخرى أو لأسباب أخرى، ففي هذه الحالة تلجأ الشركة إلى الإنتاج خارج دولتها لتتجاوز الصعوبات السالفة الذكر.

5- توفر الموارد كما ونوعاً:

تبحث الشركات الأجنبية في الدول المضيفة عن الموارد بالكمية والجودة والأسعار المرغوبة، وبالتالي تحقيق حجم المبيعات الكبير، هذه الإستراتيجية تمكن الشركة من تحسين جودة منتجاتها أو تمكّنها من التميز على منافسيها وبذلك تضمن تحقيق الزيادة في حصتها السوقية وربحيتها³.

6- زيادة صادرات البلد للاستثمار الأجنبي المباشر:

فعلى سبيل المثال تؤدي فروع الشركات الأمريكية المؤسسة في الخارج دوراً هاماً في صادرات الولايات المتحدة، إذا يبلغ الصناعات التحويلية التي يتم تسويقها من قبل فروع الشركات في نفس المكان

¹ - محمد عبد العزيز، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان الأردن الطبعة الأولى 2005، ص 24.

² - دريد محمد السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

³ - غسان عيسى العمري، المعضلات الأخلاقية وأثرها في تراجع أهداف عمليات الشركات المتعددة الجنسيات، المؤتمر

العلمي الدولي السابع، تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال "التحديات - الفرص - الآفاق": -10-

2009/11/11، الأردن، ص 20.

المتواجدة فيه أو التي يتم تصديرها إلى الخارج من قبل الفروع المذكورة ضعفين إلى ثلاثة أضعاف مقارنة بصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات الصناعية¹.

7- الرغبة في النمو والتوسع:

تلجأ الشركة إلى إقامة مصنع في دولة أخرى إذا ما واجهت منافسة محلية من طرف مستورد بسعر أقل من سعر الشركة حيث تختار الشركة البلد الذي يتم منه الاستيراد. حيث تستفيد من مزايا انخفاض التكاليف ومن ثم انخفاض أسعار البيع إلى مستوى منافسيها بالاستيراد، كما أن عجز السوق المحلي في تحقيق أهداف المستثمر تؤدي إلى البحث عن أسواق خارجية، مثل اضطرار شركة كرايزلر chrysler وهي واحد من ثلاث شركات أمريكية كبرى مختصة في صناعة السيارات نتيجة عدم وقوفها أمام كل من شركة فورد ford وشركة جنرال موتورز general motors اللاتين تمارسان الصناعة نفسها السوق الوطني.

8- السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة:

إن الدول المتقدمة اقتصاديا هدفها هو تشجيع الاستثمار في الخارج نظر لتوسع أسواقها وانخفاض تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى تحسين إنتاجها وزيادة دورها في التجارة الخارجية². كما توجد أسباب خفية تدفع بعملية الاستثمار في الدول النامية تتمثل في الرغبة الجامحة للدول المتقدمة في فرض السيطرة على الاقتصاد الدولي، وإحلال الاستعمار الاقتصادي محل الاستعمار العسكري، وبالتالي إجبار الدول الضعيفة على الخضوع لمنطق الأقوى³. والجدير بالذكر أن درجة أهمية العوامل السابقة وترتيبها يختلف من مستثمر إلى آخر. فعلى سبيل المثال حسب الاستبيان الخاص بإحدى الدراسات التي أجريت في فبراير 2009 والذي شمل حوالي 2500 مؤسسة يابانية تبين أن الأسباب الرئيسية الكامنة وراء قرار المؤسسات اليابانية للقيام بعملية الاستثمار في الخارج تتمثل في⁴:

- إرادة المحافظة على الإنتاج أو توسيع السوق المحلي: 38.2%.
- تقليص التكاليف (أي جعل الأسعار أكثر تنافسية): 32.1%.
- تقديم منتجات تتوافق مع أذواق المستهلكين محليا 23.3%.

1 - محمد عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره، ص24.

2 - دريد محمد السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص78.

3 - طاهر مرسي عطية، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص185.

4 - أنيس الخياطي، أسباب ضعف الاستثمارات اليابانية المباشرة في البلدان العربية، مجلة التعاون، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد 69 مارس 2010، ص79.

- أسباب أخرى: 6.4 %.

ثانياً: دوافع استيراد الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد أصبحت مختلف دول العالم في تنافس لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ويرجع ذلك للعديد من الأسباب والدوافع والتي يمكن عرضها في النقاط التالية¹:

- نظراً لارتفاع عبء القروض الخارجية وصعوبة الحصول عليها من أجل تمويل المشاريع التي يعجز الادخار المحلي على توفير التمويل الكافي لها تلجأ معظم الدول الى البحث عن مصدر آخر بديلاً للاقتراض الخارجي والذي يتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر.

- تسعى الدول التي تعاني من عجز في عجز في موازين مدفوعاتها الى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز أو التخفيف منه.

- قيام مشاريع استثمارية أجنبية يؤدي الى زيادة الطاقة الإنتاجية للبلد المضيف وبالتالي المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي مما يؤدي الى تحقيق الرفاه للمجتمع الذي تسعى إليه جميع الأنظمة الاقتصادية.

- إن المشاريع الأجنبية وما تحققه من عوائد يعاد استثمارها في مشاريع مربحة وذو مردودية وذلك على خلاف القروض والإعانات المالية الأجنبية التي تستخدم في مشاريع ذات مردودية ضعيفة.

- استغلال الموارد المتاحة أحسن استغلال نظراً لعدم توفر الإمكانيات لدى البلد المضيف تمكنها من هذا الاستخدام الأمثل.

- إن إنشاء المشاريع يعمل على امتصاص البطالة وفتح أبواب الشغل أمام العديد من الأفراد.

- إن الكثير من البلدان النامية تعاني من افتقارها لعنصر التكنولوجيا، وبالتالي فالاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على توفيرها ونقلها بأقل التكاليف والعمل على توظيفها كما يساهم في تكوين العمال والمسيرين من خلال توظيفهم كما يساهم في تنمية أعمال البحث والتطوير.

¹ - محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 13.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لاستثمار الأجنبي المباشر.

تعددت النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن معظمها يحاول الإجابة على التساؤلات

التالية:

- لماذا تقوم الشركة بالاستثمار خارج حدودها الجغرافية؟

- ما هي المزايا التي تحصل عليها الشركة من خلال استثمارها في البلد المضيف؟

- ما هو الدافع وراء جعل الشركة تستثمر في البلد المضيف بدلا من القيام بالتصدير؟

وللإجابة على هذه التساؤلات سنحاول عرض أهم النظريات المفسرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة

كالآتي:

- النظرية الكلاسيكية والنيو كلاسيكية.

- نظرية عدم كمال السوق ونظرية الحماية.

- نظرية دورة حياة المنتج والنظرية الانتقائية لجون دينج.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية.

أولا: النظرية الكلاسيكية (التفسير الماركسي):

يرى رواد هذا الاتجاه " باليجا، فرانك، هودينج، بيرسك " أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل
مباراة بين طرفين والفائز هي الشركات المتعددة الجنسيات في معظم الأحيان وبالتالي فإن الاستثمارات
الأجنبية المباشرة تتجه نحو خدمة مصالحها فقط¹.

وبذلك فهم يرون أن الاستثمارات الأجنبية لعبة صغيرة النتيجة بمعنى أن مكاسب المستثمرين
الأجانب تعني في الوقت نفسه خسارة البلد المضيف (الدول النامية)، كما يرون أن الاستثمارات الأجنبية
المباشرة تقوم بنفس الدور الذي قامت الدول المستعمرة في القرنين 18 و 19 وذلك من خلال أحكام
السيطرة الإمبريالية، وإعادة التنمية في البلدان النامية، وكذلك أن معظم الأنشطة البحثية تتم في الدول
الأم- مصدر الاستثمارات الأجنبية.

أما الدول النامية فهي مصدر للثروة، وفي الاتجاه يرى الاقتصادي سمير أمين أن التوسع في
الخارج راجع لدافع تخفيض التكاليف (المادة الأولية، الأجور.... الخ) مما يترتب عليه بالمقابل ارتفاع
الأرباح وبالتالي فالدول المضيفة تعد مصدر للأرباح².

¹ - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث 1991، ص219.

² - Amine Samir, Accumulation on world scale. vol1(new york 1974). p140.

وبالتالي فإن الفكر الماركسي ينتقد الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويؤكد على دورها السلبي في تحقيق التنمية في البلد المضيف ولأسباب الآتية ذكرها:

- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف إلى انخفاض قدرة المنافسة الوطنية في السوق المحلية. نظرا لمتعة منتجات الشركات الأجنبية بخصائص وميزات لا تستطيع منتجات الشركات منافستها¹.

- تقوم بعض الشركات الأجنبية بتوظيف بعض الصناعات بالبلدان المضيضة خاصة ذات الخطر البيئي مما يؤدي إلى تفاقم التلوث البيئي².

- إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤدي إلى تبعية الدول المضيضة للدول المستثمرة وذلك نتيجة للنفوذ الكبير للدول المستثمرة وهذا يؤدي بالدول المضيضة إلى الوقوع في العديد من الأزمات³. وتنتقد هذه النظرية في الجوانب الآتية:

- لم تقدم هذه النظرية بديلا للاستثمارات الأجنبية المباشرة واكتفت بالتحذير من الهيمنة الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات في البلدان المضيضة.

- ما يمكن ملاحظته على المستوى الدولي هو تنافس معظم الدول على جذب هذا النوع من الاستثمار وهذا مؤشرا كافيا على وجود بعض المزايا التي تتركها مثل هذه الاستثمارات في البلدان المضيضة، وأهمها ليست مباراة من طرف واحد كما تزعم النظرية الماركسية وإنما مباراة يحصل فيها كل طرف على فوائد معينة.

- إهمال للعوامل الداخلية سواء كانت سياسية أو اقتصادية التي يمكن أن تؤثر على الأثر الإيجابي التي تحصل عليها الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثانيا: النظرية النيو كلاسيكية (معدل الفائدة)

تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا منعزلة عن بعضها البعض، وأيضا نظرا لان أسواق رأس المال ليست بالقدر الكافي في الكثير من الدول وخاصة النامية منها.

¹ - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص224.

² - frank AG.critique and anti critique essays ou dépendance and reformism(London 1984),p234

³ - عبد الله المالكي، تدابير تشجيع استثمار رؤوس الأموال العربية في المشاريع الصناعية والسياحية والعمرانية الأردنية، الطبعة الأولى (عمان 1974)، ص37.

ومن ثم فإن النظرية النيوكلاسيكية تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى، فرأس المال يتدفق إلى المناطق التي يحصل فيها على أعلى عائد. ويعتبر أولين 1933 أول من قدم شرحاً لتحركات رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة وارجع اختلاف سعر الفائدة إلى مسألة مدى توفر رأس المال أو إنتاجيته، كما تم تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر على يد ماكدوجال (1960) وأيضاً كيمب (1961، 1964)¹. وقد وجهت لهذه النظرية العديد من الانتقادات:

- لن تميز هذه النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي الغير مباشر فأسباب وآثار كل منهما مختلفين، كما أن هذه النظرية عاملت الاستثمار الأجنبي من منطلق رأس المال المالي ولم تأخذ في الاعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر كقائمة تتضمن فضلاً عن رأس المال، التكنولوجيا والمهارات والإدارة ويعتبر هدف الربح ليس هو المحدد الرئيسي في اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج بل هناك عوامل عديدة، كمعدل النمو وحجم السوق.... الخ، بالإضافة إلى عدم تفسيرها لكيفية نشأة الاستثمارات الأجنبية وتفسير حركة تلك الاستثمارات قياساً على حركة التجارة، هذه الأخيرة التي تفترض عدم قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال من بلد لآخر، ولا يستطيع المستورد أو المصدر التأثير على حركة الأسعار².

- قامت هذه النظرية على افتراض وجود المنافسة الكاملة وهي حالة غير محققة في كل الظروف، حيث أن الكثير من حالات الاستثمار الأجنبي المباشر تقوم على وجود حالة احتكارية للشركة دولية.

المطلب الثاني: نظرية عدم كمال السوق ونظرية الحماية:

أولاً: نظرية عدم كمال السوق: تقوم هذه النظرية على عدة افتراضات عند تفسيرها لاتجاه الشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار في الدول المضيفة من بينها تمتع هذه الشركات بمزايا احتكارية، وشبه احتكارية مثل: التقدم التكنولوجي، القدرة على تنويع المنتجات، وتوافر رؤوس الأموال، الإنفاق الضخم

¹ - رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، القاهرة، دار الإسلام للطباعة والنشر، 2002، ص44.

² - سعيد محمد السيد، الشركات العابرة القومية، ومستقبل الظاهرة القومية، الكويت المجلس الوطني للثقافة، 1986، ص 24-25.

على البحوث والتطوير، توافر المهارات الإدارية والتنظيمية... الخ. وذلك مقارنة بإمكانيات الدول المضيفة بحيث تكون هذه المزايا عوضاً لها عن المخاطر التي تتعرض لها أثناء استثمارها بالخارج¹.

وضعت هذه النظرية من طرف الاقتصادي الكندي Stephen Hymer سنة 1960، ويفسر هايمر وكند لبرجر الدوافع الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء طبيعة أسواق احتكار القلة في الدول الأم لهذا الاستثمار حيث يصبح من الصعب على أي مشروع أن يزيد حصته من سوقه المحلي دون أن يواجه مضاربات سعرية ومن ثم تعد الانتقال إلى الأسواق الخارجية وسيلة للإفلات من ضغوط سوق الاحتكار².

وحسب هذه النظرية فإن انتقال رأس المال في صورة استثمارات أجنبية في الخارج يلزمه شرطين أساسيين هما³:

- أن تفوق الأرباح المحققة في الخارج ما يمكن تحقيقه من أرباح في الداخل.
- أن يتمتع المشروع الأجنبي في الدول المضيفة بمزايا احتكارية (تفوق تكنولوجي، معرفة فنية) تمكنه من منافسة المشروعات في هذه الدولة ويعوضه خروجه من الدولة الأم.

إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حسب هذه النظرية يعتمد على توفر أحد العوامل التالية:

- 1- **ميزة تكلفة رأس المال:** إن الشركات التي تقوم باستثمارات خارجية يجب أن تكون ذات مقدرة على رأس المال سواء العالمية أو المحلية وعلى علاقة مع البنوك العالمية، ولديها قدرة تمويلية وقادرة على توجيه مصادرها التمويلية بطريقة سليمة⁴.
- 2- **ميزة تقدم البحث العلمي:** وتشمل على قدرة هذه الشركات على إنتاج سلع ومنتجات متفوقة على المنتجات المحلية بالإضافة إلى تخصيص مبالغ ضخمة للبحوث والتطوير في كافة المجالات والأنشطة وكذلك توفر المعرفة والخبرات⁵.

¹ - أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004-2005، ص 28.

² - عصام عبد العزيز مصطفى، الآثار الاقتصادية للسياسات التسويقية للشركات دولية النشاط: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، مصر 1998، ص 9.

³ - محمد سعيد بسيوني الجرواني، محددات الاستثمار في مصر في الفترة 1975-1997، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 2002، ص 86.

⁴ - Richard caves multinational and economic analysis -3rd edition Cambridge university 1993.p 155.

⁵ - عبد السلام ابوقحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 395.

3- **ميزة تنويع المنتجات:** تمتع هذه الشركات بتنوع كبير في منتجاتها، يستجيب لأذواق المستهلكين وطبيعة الأسواق التي تستثمر فيها، كما أنها تتمتع بقدرة كبيرة على تحمل تكاليف الإعلان والترويج الضخمة.

4- **وفرات الحجم:** تتميز هذه الشركات بإمكانيات تحقيق وفرات الحجم مع كبر المشروع من خلال طرق تنظيمية متقدمة، وقيام تخصص على مستوى أعلى وإمكانية الحصول على أسعار جملة كلما كبر حجم المبادلات، تؤدي وفرات الحجم إلى خفض التكاليف وتمنح الشركات الأجنبية ميزة على الشركات المحلية في البلاد المضيفة، حيث كلما زادت موانع الدخول، زادت الميزة الاحتكارية للشركات الموجودة ومكنها ذلك من القيام باستثمارات أجنبية مباشرة على نطاق أوسع¹.
واهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية نذكر منها.

أ- **تفترض هذه النظرية أن الدافع الأول للاستثمار هو الهروب من المنافسة الكاملة في الأسواق المحلية، ويعتبر افتراض غير واقعي مع حالة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتقاطعة أو المتشابكة في نفس الصناعة.**

ب- **ترتبط هذه النظرية انتهاج سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر بشركات دولية النشاط ذات الحجم الكبير، طالما أن معظم صور المزايا الاحتكارية ترتبط بالحجم أو تنشأ عنه، وبالرغم من ذلك فإن الواقع العملي يشير إلى وجود الكثير من الشركات الصغيرة الحجم التي تباشر سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر.**

ج- **إن اشتراط الميزات الاحتكارية لانسياب الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول المتقدمة إلى الدول النامية غير ضروري، إذ غالباً ما لا توجد منافسة محلية قوية في أسواق هذه الأخيرة (الدول النامية والمتخلفة) تستدعي امتلاك المستثمر الأجنبي لميزات يمكنه من مواجهة منافسيه المحليين في البلد المضيف.**

¹ - ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية 2007-2008، ص35.

ثانياً: نظرية الحماية:

تقوم هذه النظرية على مبدأ سرية الابتكارات والاختراعات وضمنان عدم تسربها إلى الدول المضيفة وذلك لأطول فترة ممكنة¹.

وذلك لضمان أكبر قدر من الأرباح لأطول مدة ممكنة.

إن ولادة منتج جديد نتاج براءة الاختراع يضمن ربح كافي خلال فترة زمنية معينة، غير انه بتداول هذا المنتج في الأسواق قد يتعرض لتقليد من طرف منتجين آخرين نتيجة كثرة المنافسة، وهذا ما يدفع بالشركات الأجنبية بالاستثمار خارج وطنها بإنشاء فروع لها تسمح باستغلال أوسع لحقوق الاختراع وتساهم في التقليل من حالات التقليد الغير مرخصة وعدم تسرب أسرارها، وضرورة أن تطبق الشركة هذه المعارف فقط في حال الإنتاج تحت رقابتها².

إن تمتع الشركة بالسرية والكتمان في براءة الاختراع يحقق لهما التميز عن غيرها وضمنان لتجنب دخول منافسين، بالإضافة إلى ذلك فإذا كان هناك طلب خارجي متزايد على منتجات يمكنها من تخطي القيود التي تفرضها بعض الدول على الأسواق كنظام حصص الواردات والمبالغة في التعريفية والجمركية، فيؤدي هذا الوضع إلى فتح السوق المحلي للمنتجين المبتكرين الأجانب وبالتالي قيام الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال السماح لهم بإقامة فروع لهم بهذه الدول ومن بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية نذكر منها:

أ- هناك بعض الأنشطة التي لا يمكن أن تطبق فيها الحماية كالصناعات الاستخراجية وعمليات التنقيب عن البترول..... الخ.

ب- إن هذه النظرية تفسر قيام الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس عدم تسرب الابتكارات الحديثة إلى الغير مبتكر، غير أن الواقع لا يقتصر على هذا فقط إذ هناك استثمارات أجنبية مباشرة في مجالات لا تعتمد بالضرورة على ابتكارات حديثة كالسياحة، والتأمين والبنوك والنقل.... الخ.

ج- لن تعطي هذه النظرية تفسير واضح على عدم انتقال المستثمرين الأجانب إلى البعض من الدول رغم تقديم هذه الأخيرة حوافز متنوعة تسمح للمستثمر الأجنبي بحماية مبتكراته.

¹ - عبد السلام ابووقف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمار الأجنبي المباشر، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1989، ص 61.

² - رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار رضا للنشر، دمشق، 2001، ص 193.

د- لن تعطي هذه النظرية أهمية للسياسات الحكومية والضوابط المتعلقة بالدول المضيفة لهذه الاستثمارات فقد تؤدي هذه السياسات والضوابط إلى التقليل من جدوى الإجراءات الوقائية التي تمارسها شركات الاستثمار لتحقيق أهدافها.

المطلب الثالث: نظرية دورة حياة المنتج والنظرية الانتقائية.

أولاً: نظرية دورة حياة المنتج:

تقوم هذه النظرية على مبادئ الاقتصادي فيرنون vernon التي قدمت عام 1966، على أساس أن كل سلعة تنتج تمر بدورة حياة معينة¹.

إن دورة حياة المنتج " لفرنون vernon " تربط كل من التجارة والاستثمار المباشر من خلال إضافة بعد زمني لنظرية الميزة الاحتكارية أين تلعب الاختلافات التكنولوجية بين الدول دوراً هاماً في قيام كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر.

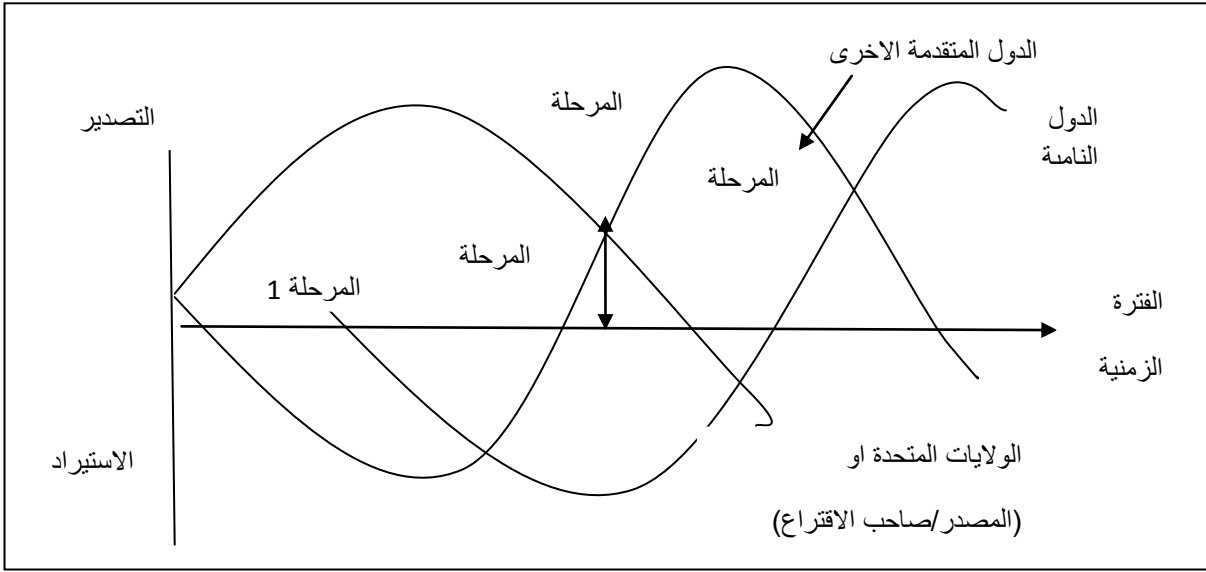
تتضمن دورة حياة المنتج المرور بمراحل عديدة ومنها البحث والابتكار ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية ثم مرحلة النمو بحيث يتم تسويقها محلياً ودولياً ومرحلة تشبع السوق المحلية ومن ثم مرحلة إنتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى وأخيراً مرحلة إنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية والجودة، حيث يؤيد الواقع العملي والممارسات الفعلية في حالات ليست بالقليلة ومن أبرز الأمثلة لها الصناعات الإلكترونية والحسابات الآلية منها بشكل خاص².

تقوم هذه النظرية حسب ما سبق ذكره على ثلاث مراحل هي:

¹ - عبد السلام ابوقحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص 61.

² - علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، الأردن، دار الحامد، 2007، ص 165.

الشكل رقم (1-1): دورة المنتج الدولي.



المصدر: عبد السلام ابوقحف، مرجع سبق ذكره، ص 56.

أ- مرحلة المنتج الجديد:

ما يميز هذه المرحلة هو ارتفاع تكاليف ومصاريف البحث والتطوير وأحيانا قد تتحمل الشركة خسائر مالية، حيث تعد الحملات الإعلانية مكثفة أثناء مرحلة إدخال المنتج الجديد الى السوق تهدف خلق حالة من الوعي والولاء للعلامة التجارية الجديدة¹.

بالإضافة الى أن السوق المحلي يجب أن يكون منفتحا على الأسواق الخارجية حيث أن عملية تطوير المنتج الجديد أو تحسين منتج قائم غالبا ما يتم في الدول المتقدمة اقتصاديا.

ونظرا لغياب المنافسة في هذه المرحلة وكون المنتج جديد فالشركة لا تعطي اهتماما كبيرا لتكلفة الإنتاج وأثرها على السعر، لأنه يتم تصريف المنتج في السوق المحلي، وتبدأ في البحث عن فرص التصدير بعد تشبع السوق المحلي وعملية التصدير هذه تكون باتجاه الدول المتقدمة أين تشابه أذواق المستهلكين قدراتهم الشرائية مع الأفراد في الدولة التي ينشأ فيها المنتج وفي الأخير سوف تجبر الشركة المبتكرة على القيام بالاستثمار في الخارج².

يسوق المنتج في هذه المرحلة في نفس البلد الابتكار لعدة أسباب هي:

- ارتفاع تكاليف الإنتاج في هذه المرحلة يجعل سعر المنتج مرتفعا أيضا يحتاج الى تسويقه الى أفراد ذات دخل مرتفع.

¹ - رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 50.

² - مرجع نفسه، ص 50.

- بما أن المنتج حديث النشأة فسوقه تتميز باحتكار القلة القائم على الابتكار تجعل مرونة الطلب السعرية منخفضة ومرونة الطلب الداخلية مرتفعة، وبالتالي لا يحتاج المنتجين الى الإنتاج خارج بلد الابتكار بل يكتفون بالتصدير عندما ينشأ الطلب الخارجي بفعل المجهودات التسويقية.

ب- مرحلة النمو والتصدير:

يعرف المنتج خلال هذه المرحلة ارتفاع كبير في الطلب في السوق المحلي، كما يزيد الطلب من طرف المستهلكين في الأسواق الخارجية وتعمل الشركة بكل خبرتها على الاستفادة من الفرصة فتواصل الإنتاج وتواصل تحسين السلعة وتعمل الإيرادات والأرباح التي تحققها الشركة على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة السلعة فتشتري الشركة الآلات الحديثة لتصنيع السلعة بطرق نمطية حديثة لزيادة الإنتاج لتلبية طلبات السوق المحلي والدولي كما تعرف هذه المرحلة زيادة الحملات الترويجية، معرفة أكثر بالسلعة.

ج- مرحلة المنتج النمطي:

في هذه المرحلة يصبح غير مميز، وتصبح المنافسة بين الشركات سعوية، في هذه الحالة تلجأ الشركة الى توطين استثمارها في البلدان النامية لانخفاض تكلفة الإنتاج (المادة الأولية، اليد العاملة) وفي هذه المرحلة يمكن إحداث آثار ارتدادية (feed back). أي إحداث صادرات من البلد المضيف إلى البلد الأصلي¹.

أن هذه النظرية تفسر قيام الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزة الاحتكارية التي تملكها الدول المتقدمة وعلى المزايا المكانية التي تتمتع بها بعض الدول النامية منها والتي تعد هذه الأخيرة عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما تبرره انتهاء المرحلة الثانية من دورة حياة المنتج.

ومن بين الانتقادات الموجهة لنظرية دورة حياة المنتج:

أ- صعوبة تطبيق هذه النظرية على جميع المنتجات خاصة في حالة المنتجات الفاخرة
مثل: سيارة الرولزرويس.

ب- لا يمكن تطبيق هذه النظرية على بعض أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة خصوصا تلك التي تقع في مجال الصناعة الاستخراجية وبعض أنواع التنقيب والتنقيب عن البترول واستخراجه والاستثمار في بعض الخدمات كالسياحة، الفنادق والاتصالات..... الخ، كلها مجالات متاحة للاستثمار الأجنبي المباشر دون الحاجة إلى كون المنتج أو الخدمة في مرحلتها الثانية أو الثالثة، أي أن قيام

¹ - Elias gannage, théories de l'investissement direct étranger, économie, paris, 1985, p87.

الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المجالات غير مرتبط بمراحل حياة المنتج وإنما بظروف أخرى، قد تكون اقتصادية أو سياسية، داخلية، خارجية أو غيرها.

ج- لم تذكر هذه النظرية التحفيزات التي تقدمها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، وحصرت قيام الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزة الاحتكارية فقط.

ثانيا: النظرية الانتقائية: لجون ديننج.

تعتبر هذه النظرية شاملة في تفسيرها لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر فهي تجمع وتربط العناصر الأساسية للتغيرات المختلفة والتي تعد تفسيرات جزئية في نظرية واحدة عرفت بنموذج الملكية، الموقع، الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، حيث افترض "ديننج" انه لا بد من توافر ثلاثة شروط أساسية حتى يتم اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، تتمثل هذه الشروط في الآتي¹:

أ- **مزايا الملكية:** تتمثل في امتلاك الشركة أصولا غير ملموسة: التمويل، المعرفة الفنية والتكنولوجية المتقدمة بالإضافة إلى مزايا الحجم كالقدرة على تنويع المنتج، سهولة الوصول إلى أسواق الإنتاج اقتصاديات الحجم الكبير.

ب- **مزايا الموقع:** كاتساع حجم السوق، بنية أساسية مناسبة استقرار سياسي، انخفاض تكلفة العمالة وحوافز الاستثمار مختلفة.

ج- **مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية:** حيث يكون الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية في صورة استثمار مباشر أفضل وانفع للشركة من الاستخدام الداخلي للميزة عن طريق البيع أو التأجير أو الترخيص، الهدف من قيام الشركة بالاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية التغلب على التدخل الحكومي تخفيض تكلفة المعاملات، التحكم في منافذ البيع، تجنب تكاليف تنفيذ حقوق الملكية الفكرية...الخ.

وحسب رأي "جون ديننج" فان أنماط دخول الأسواق الدولية يتحقق وفقا لمدى توفر المزايا السابقة وتتمثل الأنماط في الاستثمار الأجنبي المباشر، التصدير، التعاقدات كما هو وارد في الجدول التالي:

¹ - أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 32، 33.

الجدول (1-1): أنماط دخول الأسواق الدولية.

مزايا التدويل	مزايا الموقع	مزايا الملكية	أنماط دخول السوق
متوفر	متوفر	متوفر	الاستثمار الأجنبي المباشر
متوفر	غير متوفر	متوفر	التصدير
غير متوفر	غير متوفر	متوفر	التعاقدات

Source: Duning J H.international production and the multinational Enterprise 1981.p32

يلاحظ من هذا الجدول أن الشركة أمامها ثلاث خيارات لاختراق السوق الخارجي وذلك تبعا لتوفر المزايا المطلوبة لذلك:

-الخيار الأول: خدمة السوق الخارجي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر ويتحقق ذلك عند جمع المزايا الثلاثة.

-الخيار الثاني: خدمة السوق الخارجي عن طرق التصدير ويتحقق ذلك بتوفر المزايا الاحتكارية ومزايا التدويل.

-الخيار الثالث: خدمة السوق الخارجي عن طريق التعاقدات ويتحقق ذلك عن طريق توفر مزايا الاحتكارية وعدم توفر مزايا الموقع ومزايا التدويل.
ومن بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية نجد:

-تعرضت هذه النظرية لكل عنصر على حدى دون التطرق إلى علاقة التأثير فيما بينها.
-معالجة فكرة مميزات الملكية على انفراد غير مجدية وعديمة القيمة لان فكرة التدويل أي جعل السوق الدولية داخل إطار الشركة قادرة وكافية لشرح الظاهرة، لأنه لا يمكن للشركة تدويل الإنتاج دون مزايا راجعة لقرارات الشركة التكنولوجية والإدارية.

المبحث الثالث: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته العالمية.

شهدت السنوات الأخيرة من القرن الحالي تدفق كبير للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أصبح هذا الشكل من الاستثمارات من أنماط التمويل الأكثر شيوعاً خاصة بعد أزمة الديون التي يعاني منها الكثير من البلدان وسوق نتطرق في هذا المبحث إلى التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر وأهم اتجاهاته العالمية.

المطلب الأول: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي للمباشر

بالعودة إلى الجذور التاريخية للاستثمارات الأجنبية المباشرة سنعطي في هذا المطلب نظرة كاملة عن حركة رؤوس الأموال الدولية للفترات التالية:

أولاً: قبل الحرب العالمية الأولى

ثانياً: في فترة بين الحربين العالميتين.

ثالثاً: فترة بعد الحرب العالمية الثانية.

أولاً: الاستثمارات الأجنبية المباشرة قبل الحرب العالمية الأولى:

ما يصادف هذه الحقبة التاريخية هو ظهور الثورة الصناعية بأوروبا وزيادة الإنتاج وتنوع الموارد بفضل المستعمرات والسيطرة على بعض الدول وانخفاض المخاطر التجارية مما ولد فكرة الاستثمار في الخارج لدى المستثمرين ومن بين الدول الأكثر سيادة خلال هذه الفترة للاستثمارات الدولية هي بريطانيا، حيث ظهرت العديد من الشركات العاملة خارج حدود المملكة على غرار (courtaulds، dunlop) بالإضافة إلى بعض الشركات الألمانية والسويسرية وللإشارة فإنه في عام 1900 م وصل حجم الاستثمارات لكل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا على التوالي 11.7 مليار دولار، 5.6 مليار دولار، 3.4 مليار دولار¹.

والجدول التالي يوضح إجمالي الاستثمارات الأجنبية الصادرة سنة 2013.

¹ - هيل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية (الحجم، الاتجاه والمستقبل) دراسات استراتيجية، العدد: 32، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية الإمارات العربية المتحدة، 1999، ص12.

الجدول (1-2): توزيع إجمالي الاستثمارات الأجنبية الصادرة سنة 1913.

البلدان المستثمرة	المبلغ (مليار دولار)	النسب المئوية	البلدان الرئيسية المستثمر فيها
بريطانيا	18	42%	الإمبراطورية البريطانية، الولايات المتحدة، أمريكا اللاتينية، أوروبا
فرنسا	5.8	19.31%	روسيا، الإمبراطورية الفرنسية
ألمانيا	6	13.7%	أوروبا الوسطى، أمريكا اللاتينية، أمريكا الشمالية
الولايات المتحدة	3.5	7.7%	كندا، أمريكا اللاتينية
دول مختلفة:	7.5	17.3%	
بلجيكا	2	-	الكونغو، أوروبا الغربية، روسيا
هولندا	2	-	أوروبا
سويسرا	1.5	-	أوروبا
المجموع	44	100%	-

المصدر: جيل برتان، الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد، منشورات عويدات، بيروت 1982،

ص18.

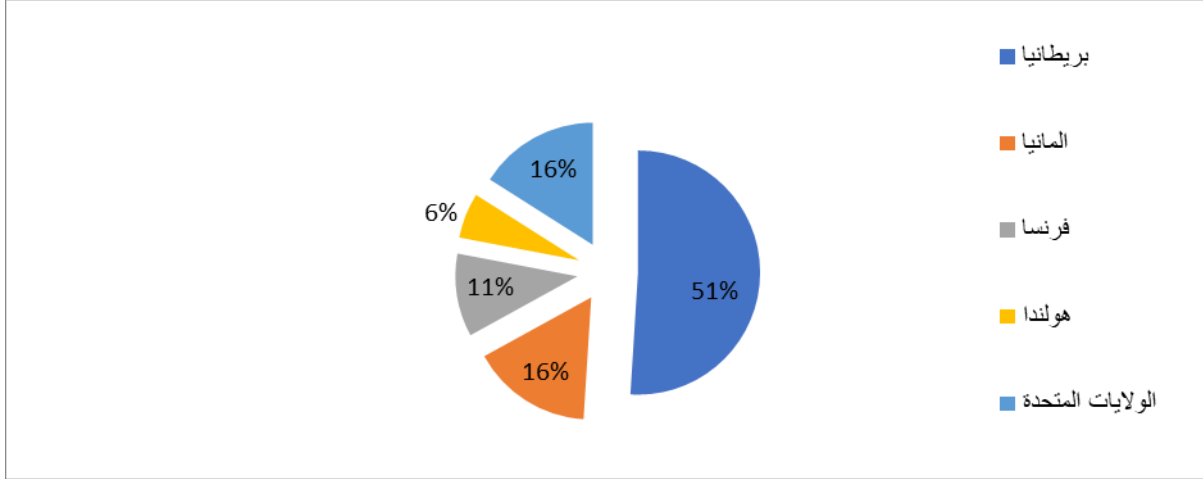
من خلال هذا الجدول نلاحظ سيطرت بريطانيا خلال هذه الفترة على أكبر حصة والمقدرة ب 42% من المجموع الكلي أي ما يقدر بـ 18 مليار دولار في القرن التاسع عشر لم يكن بمقدرة أية دولة في العالم بلوغ ما بلغته بريطانيا ولإشارة النسب الأكبر من الاستثمارات الأجنبية كانت على شكل استثمار محفزي أما الاستثمار المباشر كان محدود لأنه يقتصر على الشركات الكبرى.

وقد ركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الفترة على قطاعات المواد الأولية (المعادن الزراعة) نسبة 10.3 بالمئة من مجموع الاستثمارات بالإضافة إلى الاستثمار في البنى التحتية بـ 40.6 بالمئة وذلك لاستغلال الثروات الطبيعية في المستعمرات (الدول النامية) التي تحتاجها دول أوروبا الغربية على التحديد وخاصة بريطانيا العظمى لأنها صاحبة رؤوس الأموال الموظفة.

الفصل الأول: مدخل نظري للاستثمار الأجنبي المباشر

وأخيرا التجارة والصناعة 5.5% والملاحظ أن توجه الاستثمار كان يتبع البلاد التي يتدفق إليها أفواج المهاجرين الأوروبيين (الولايات المتحدة، كندا، استراليا، نيوزيلندا، جنوب إفريقيا والبرازيل)، ولم تستقطب الدول النامية في إفريقيا واسيا إلا نسبة ضئيلة لم تتجاوز 6.8%¹.

الشكل (1-2): مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب أكبر بلدان المنشأ خلال سنة 2004.



source: Revue d'alternative économiques des firmes multinationales pour un.

ثانيا: الاستثمارات الأجنبية ما بين الحربين العالميتين:

تقلصت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فترة ما بين الحربين العالميتين، إذ تقدر قيمة الاستثمارات الدولية 33 مليار دولار عام 1919 بعدما كانت تقدر بنحو 66 مليار دولار عام 1913²، كما أثرت الأزمة الاقتصادية سنة 1929 على حركة رؤوس الأموال حيث فقدت الكثير من الدول رأس مالها مثل: بريطانيا وفرنسا وألمانيا سواء ذلك بالبيع لمواجهة نفقات الحرب أو بالتدمير المادي أو بالمصادرة.

حيث انخفضت حصة المملكة المتحدة من 45% إلى 40% وألمانيا من 10.5% إلى 1.3% في حين ارتفعت حصة الولايات المتحدة الأمريكية من مخزون الاستثمار العالمي من 20% إلى 28% وذلك للفترة ما بين 1920 - 1929 وقد وصل الرصيد العالمي المتراكم من الاستثمارات الأجنبية سنة

¹ - دريد محمد السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 72.

² - جيل برتان، مرجع سبق ذكره، ص 22.

الفصل الأول: مدخل نظري للاستثمار الأجنبي المباشر

1938 إلى 66 بليون دولار، وجهت نصف هذه القيمة إلى البلدان النامية في أمريكا اللاتينية وآسيا في مشاريع الزراعة والتعدين¹.

ثالثاً: الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد الحرب العالمية الثانية:

عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة انتعاشاً كبيراً، فقد ارتفع مخزونها من 66 مليار دولار سنة 1960 إلى 380 مليار دولار سنة 1978 وذلك راجع لعدة أسباب منها:

- ظهور بعض المؤسسات الدولية بجانب الأمم المتحدة والبنك العالمي واتفاقيات Gatt
- ظهور العديد من الدول التي تحتاج إلى التمويل برؤوس الأموال الدولية بعد استقلالها.
- التطور السريع للاستثمارات بعد منتصف الثمانينات بسبب أزمة الديون العالمية.
- بداية من سنة 2001 شهدت التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر تراجعاً كبيراً حيث قدرت بـ 832 مليار دولار (كتدفقات واردة) في حدود 764 مليار دولار (كتدفقات صادرة) وكذلك سنة 2002 و 2003 عرفت الاستثمارات تراجعاً، أما ابتداء من سنة 2004 عرف الاستثمار الأجنبي المباشر انتعاشاً.

ومن بين أسباب التراجع من 2001 إلى 2004 نذكر:

- أحداث 11 سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية.
 - تراجع أداء البورصات العالمية.
 - توجه الاقتصاد العالمي نحو الانكماش.
- والجدول الموالي يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال الفترة 2001 - 2005
- جدول رقم (3-1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال الفترة 2001 - 2005**

التدفقات الواردة				المنطقة
2004	2003	2002	2001	
396.1	358.5	441.2	599.3	الدول المتقدمة
275.00	175.1	163.6	221.4	الدول النامية
39.6	24.2	12.9	11.5	أوروبا الوسطى والشرقية
710.8	557.9	617.7	832.2	المجموع العالمي

¹ - د عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكوز، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 271.

الفصل الأول: مدخل نظري للاستثمار الأجنبي المباشر

التدفقات الصادرة				المنطقة
2004	2003	2002	2001	
686.3	514.8	485.1	684.8	الدول المتقدمة
112.8	35.6	49.7	76.7	الدول النامية
14.0	10.7	4.7	2.7	أوروبا الوسطى والشرقية
813.1	561.1	539.5	764.2	المجموع العالمي

source: world investement report 2006 UNCTAD.

فقد سيطرت الولايات المتحدة على مخزون الاستثمارات العالمية بما يقدر بـ 12 دولة مؤخرًا وتأتي بعدها: بريطانيا، ألمانيا، كندا وقد وصل حجم الاستثمارات الأمريكية في إفريقيا 7 مليارات دولار سنة 1982.

كما ارتفع حجم الاستثمارات الموجهة إلى آسيا من 898 مليار دولار سنة 1960 إلى 10986 مليار دولار سنة 1981، أما أمريكا اللاتينية فقط انتقلت الاستثمارات الأمريكية من 4576 مليار دولار سنة 1950 إلى 38883 مليار دولار سنة 1981¹.

كما عرفت هذه المرحلة ظهور العديد من الشركات اليابانية والأوروبية المتخصصة في صناعة الإلكترونيات والسيارات منتشرة في كافة أنحاء العالم، والجدول الموالي يوضح لنا تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة والخارجة خلال الفترة (1982-1994) بمليار الدولار:

الجدول رقم (4-1): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج خلال الفترة (1982-1994).

كل الدول		وسط وشرق أوروبا		دول نامية		دول متقدمة		البيانات السنوات
تدفقات خارجة	تدفقات داخلة	تدفقات خارجة	تدفقات داخلة	تدفقات خارجة	تدفقات داخلة	تدفقات خارجة	تدفقات داخلة	
57	61	0.01	0.02	4	19	53	43	1986-1982
195	174	0.02	0.6	12	31	183	14.2	1991-1987
218	200	0.02	0.3	15	29	202	172	1989
243	211	0.04	0.3	17	35	226	176	1990

¹ - د. مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية - البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، الجزء الثاني، الجزائر 1993، ص 278.

الفصل الأول: مدخل نظري للاستثمار الأجنبي المباشر

199	158	0.04	2.5	11	41	188	115	1991
191	170	0.02	4.4	19	55	171	111	1992
222	208	0.08	6	29	73	193	129	1993
222	226	0.07	6.3	3.3	84	189	135	1994

المصدر: عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 275.

المطلب الثاني: الاتجاهات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر رواجاً كبيراً حتى سنة 2000، حيث بلغ خلال الفترة 1992 ما يقارب 310.9 مليار دولار كمتوسط سنوي ثم ارتفع إلى 1388 مليار دولار سنة 2000، إلا أنه بعد سنة 2000 عرف تراجعاً إلى ما يقدر بـ 817.6 مليار دولار وذلك سنة 2001 نسبة انخفاض حوالي 41%، أما سنة 2003 بلغ 559.6 مليار دولار وهذا راجع لعدة عوامل نذكر منها:

- إحداهن 11 سبتمبر 2001.

- الحرب في منطقة الخليج وأثرها على أسواق النفط والذهب والأوراق المالية.

- تراجع أسعار الأسهم في الأسواق المالية العالمية التي تشكل 56% من عمليات التمويل

لصفقات الاندماج والتملك.

ولكن بحلول سنة 2003 ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر من جديد ليصل إلى 1833 مليار

دولار ويتجاوز بذلك القيمة المقدرة في سنة 2000 وذلك راجع ارتفاع عمليات الاندماج والتملك 1100

مليار دولار سنة 2007 بالإضافة إلى ارتفاع الأداء الاقتصادي العالمي في معظم أنحاء العالم.

الجدول رقم (5-1): يمثل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في التوزيع الإقليمي له خلال

الفترة (1992-2007).

البيان	1997-1992	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إجمالي العالم	310.9	690.9	1086.8	1388	817.6	678.8	559.6	742.1	945.2	1305.9	1833

الفصل الأول: مدخل نظري للاستثمار الأجنبي المباشر

86	246	248	251	146	53	500	234	804.3	848.5	1248	أولاً: الدول المتقدمة
57.3	210	220.9	224.8	93	12.5	379.1	175.4	531.1	686.2	857.5	1- أوروبا الغربية
31	168	177.7	178.2	75.5	15.2	314.3	1001.5	486.4	515.4	590.3	الاتحاد الأوروبي
32.2	195	153	154	94.30	11	283.1	135.8	204.2	281.2	418.9	2- الولايات المتحدة
21	96.9	101.1	107.3	49.7	15	1172	29.8	295.2	310.2	366.6	ثانياً: الدول النامية
31.2	86.3	94.4	94.5	51.4	11.8	157.6	62.9	374	380.2	489.9	1- إفريقيا
26.4	102.2	111.9	112	88.1	19.6	219.5	159.5	357.4	368.8	571.5	2- أمريكا اللاتينية والكاريبي
27.5	142.7	146.1	146.2	97.5	8.7	252.5	314	671.4	797.4	1108	3- آسيا والمحيط الهادي
26.5	109.1	112.6	112.4	101.4	11.6	231.9	283.4	479.4	500	828.4	آسيا
24.3	92.1	102.2	102.4	92.5	9.1	194.1	174.4	249.9	263	472.7	جنوب وشرق آسيا
11.5	69.6	74.1	74.5	38.2	5.9	118.6	60.3	95.8	100.8	180.8	أوروبا الوسطى والشرقية

المصدر: حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار صفاء عمان،

2011، ص 95.

خلال الجدول نلاحظ أن الدول المتقدمة تستحوذ على أكبر حصة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك سنة 2000 أي ما يقدر بـ 1108 مليار دولار سنة 2000 أي ما يعادل 80% من تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمي، وتركزت معظمها في أوروبا الغربية 797.4 مليار دولار.

في حين تمثلت حصة الدول النامية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية 252.5 مليار دولار أي ما يعادل 18% من هذه التدفقات تركزت معظمها في دول آسيا بنحو 146 مليار دولار، أما دول إفريقيا تقدر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها بـ 8.7 مليار دولار فقط.

ما يمكن ملاحظته أيضا من خلال هذا الجدول ارتفاع مستمر لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية ما بين سنتي 2004 - 2007، حيث قدر سنة 2004 بـ 283 مليار دولار ليرتفع إلى 500 مليار دولار سنة 2007.

وهذا دليل على جاذبية هذه البلدان للاستثمار الأجنبي المباشر وخصوصا في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي¹.

ويحلول سنة 2008 بدأت حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في التراجع في معظم دول العالم وذلك لازمة القروض العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية التي أدت إلى ظهور مشكلة السيولة في العديد من البلدان.

بحيث تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المتقدمة سنة 2008 حيث قدر بـ: 965 مليار دولار بعدما كان يقدر 1248 مليار دولار

على غرار الدول النامية التي شهدت ارتفاعا في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حيث قدر سنة 2008 بـ: 658 مليار دولار بعدما كان سنة 2007 ما يقدر بـ 500 مليار دولار.

وهذا ما يمكن ملاحظته في الجدول الموالي:

¹ - حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص ص 89-92.

الجدول (6-1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق خلال الفترة (2008-2010).

(2010).

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمليارات الدولارات الأمريكية			المناطق الاقتصاديات
2010	2009	2008	
1244	1185	1744	العالم
602	603	965	الاقتصاديات المتقدمة
574	511	658	الاقتصاديات النامية
55	60	73	إفريقيا
159	141	207	أمريكا اللاتينية و بحر الكاريبي
58	66	92	غرب آسيا
300	242	284	جنوب وشرق جنوب شرقي آسيا
68	72	121	جنوب شرق أوروبا وكومنولث الدولة المستقلة

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تقرير الاستثمار العالمي 2011.

أولاً: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي

ورد في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2018 انخفاض محسوس في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بما يقدر 437.7 مليار دولار أي نسبة تراجع %23.4 في عام 2017 مقارنة مع العام 2016، حيث بلغ عام 2017 ما مجموعه 1429.8 مليار دولار مقابل 1867.5 مليار دولار.

ويمكن حصر هذا التراجع في كل منطقة على النحو التالي:

1- اقتصاديات الدول المتقدمة:

انخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات المتقدمة من 1133.2 مليار دولار في العام 2016 الى 712.3 مليار دولار في عام 2017 أي بمقدار 420.8 مليار دولار بنسبة %37.1. حيث كان أبرزها الانخفاض الحاصل في الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار 181.7 مليار دولار وبنسبة %40 تقريباً في عام 2017 عن عام 2016.

2- الاتحاد الأوروبي:

انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي في دول الاتحاد الأوروبي من 524 مليار دولار في عام 2016 إلى 303.5 مليار دولار عام 2017 أي بمقدار 420.8 مليار دولار وبنسبة 42 % . حيث كان أبرزها الانخفاض الحاصل في المملكة المتحدة بمقدار 181 مليار دولار وبنسبة 92 % في 2017 عن عام 2016.

3- أمريكا الشمالية: من 494.4 مليار دولار في العام 2016 إلى 299.6 مليار دولار عام 2017 أي بمقدار 194.7 مليار دولار وبنسبة 40 % .

ويعود ذلك إلى التغييرات في الهياكل القانونية أو الملكية للشركات المتعددة الجنسيات بما في ذلك التحويلات الضريبية الذي أدى بدوره الانخفاض في قيمة هذه المعاملات بنسبة 40% .

4- إفريقيا: استمر انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا بنسبة 21% حيث انخفض من 53 مليار دولار إلى 42 مليار دولار أي انخفاض بمقدار 11 مليار دولار .

إلا انه قابل ذلك الانخفاض استقرار تدفقات الاستثمار الأجنبي في العام 2017 في كل من:

1- الإقتصاديات النامية:

حيث استقرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العام 2017 في الإقتصاديات النامية عند مستوى مماثل للمستوى الذي كان عليه في العام 2016، أي ما يقارب 671 مليار دولار تقريبا .

2- آسيا:

وبشكل مماثل عن الإقتصاديات النامية فقد استقرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا في العام 2017 عند المستوى المماثل لعام 2016 أي ما يقارب 476 مليار دولار تقريبا .

ورغم حالات الانخفاض والاستقرار هذه في عام 2017 إلا انه يوجد ارتفاع في كل من أمريكا اللاتينية والكاريبي بنسبة 8% وارتفاع قدره 9 مليار دولار¹ .

ثانيا: الاتجاهات القطاعية للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

زاد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع القطاعات الاقتصادية إلا أن أعلى نسبة في مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجودة في العالم كانت في جانب قطاع الخدمات .

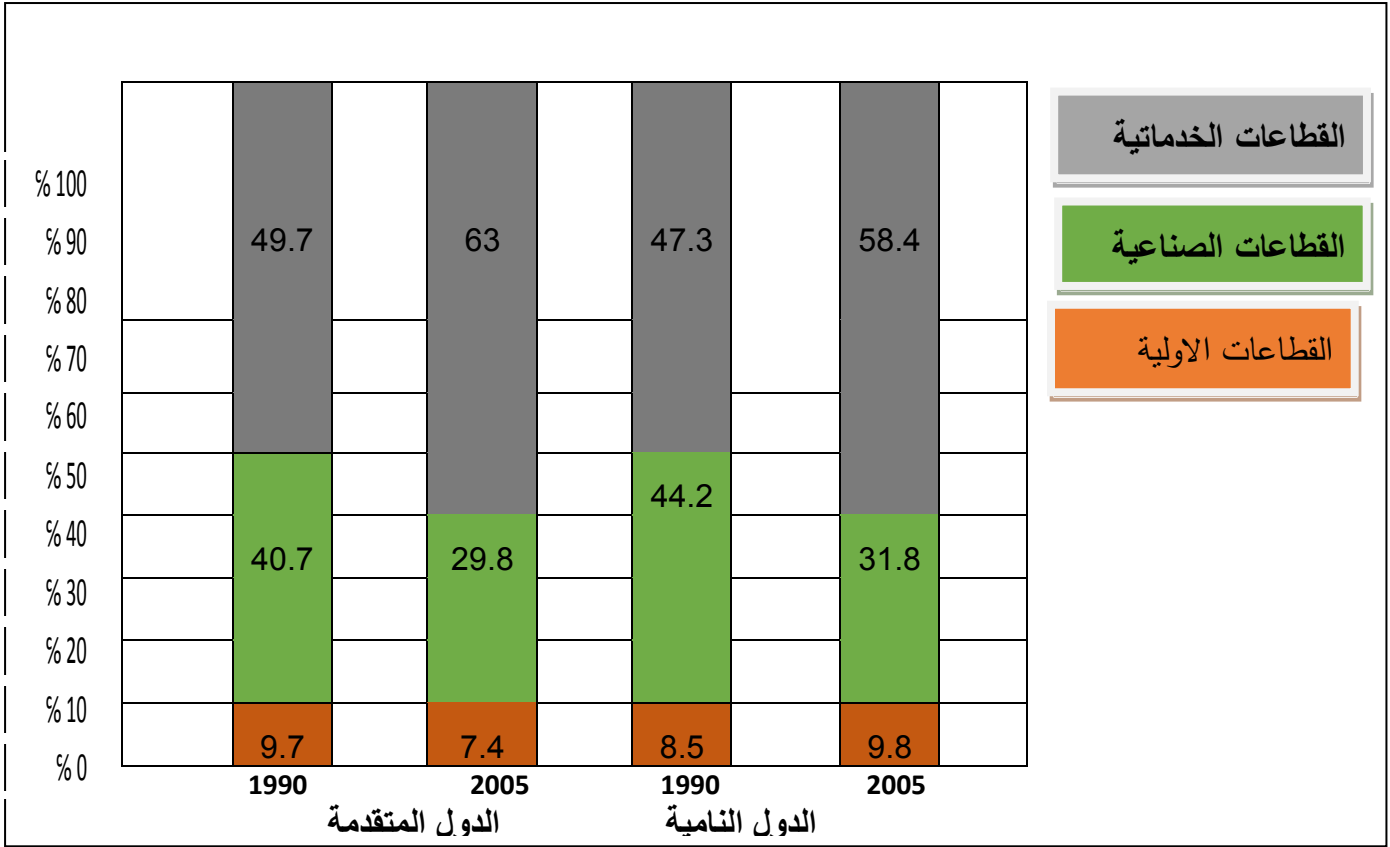
الشكل (3-1): التوزيع القطاعي للمخزون العالمي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال

الفترة (1990 - 2005) ب % .

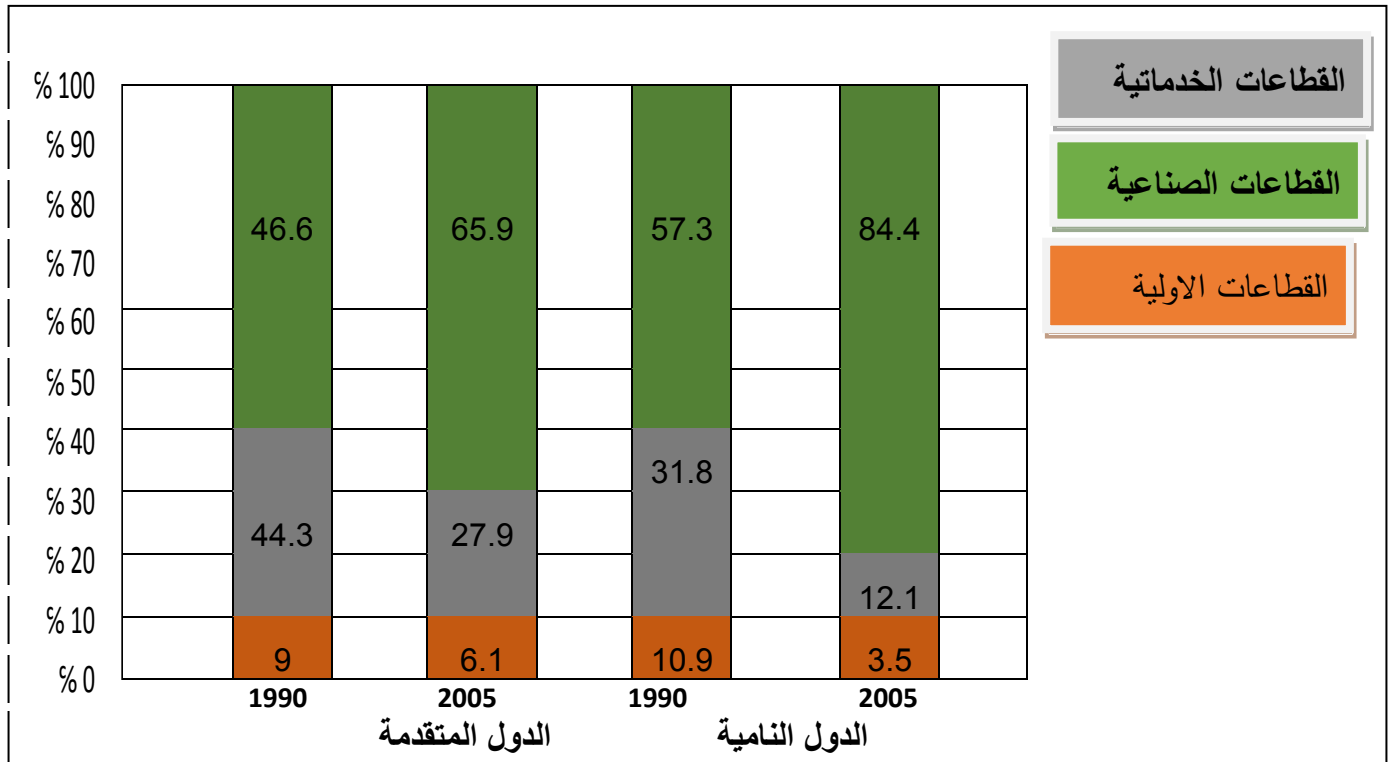
¹ - تقرير الاستثمار العالمي 2018، قطاع التجارة الخارجية، إدارة الاستثمار يونيو 2018. صص 3-4.

الفصل الأول: مدخل نظري للاستثمار الأجنبي المباشر

-1 التدفقات الواردة:



-2 التدفقات الصادرة



Source: OCDE-OIT-responsabilité sociales des entreprises (emploi et relation professionnelles: promouvoir un comportement responsable des entreprises dans une économie mondialisée –paris-23/24 juin 2008.p08.

مما يمكن ملاحظته من التقارير السابقة أي قبل فترة التسعينات أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت تتركز على قطاع التصنيع بنسبة فاقت 70% إلا أن هذه النسبة عرفت تراجع في فترة ما بعد التسعينات لصالح قطاع الخدمات حيث وزعت الاستثمارات الأجنبية خلال هذه الفترة على مختلف القطاعات على النحو التالي:

- 49% قطاع الخدمات
- 42% قطاع التصنيع
- 9% قطاع أولي

وما يمكن ملاحظته من الشكل السابق أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1990-2005) عرفت تطورا كبيرا لصالح قطاع الخدمات مثل: الخدمات المصرفية، التأمين الملاحية الوكالات. فالدول المتقدمة زادت حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة من 49.7% إلى 63% في قطاع الخدمات في حين انخفضت بالنسبة لقطاع الصناعة نسبه 11% وكذلك قطاع الصناعة الأولية 3%. أما بالنسبة للدول النامية فقد عرفت ارتفاعا من 47.3% إلى 58.4% بالنسبة لقطاع الخدمات في حين انخفضت في القطاع الصناعي نسبة 3% عكس الصناعات الأولية عرفت ارتفاعا بنسبة 1%. بالنسبة للتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة فقد عرفت ارتفاعا من 46.6% إلى 65.9% للدول المتقدمة في قطاع الخدمات أما بالنسبة للقطاعات الصناعية فقد عرفت تراجعا من 44.3% إلى 27.9% وكذلك الحالة بالنسبة لقطاع الصناعات الأولية فقط تراجعت بما يقدر بـ 3%. أما الدول النامية فقد عرفت ارتفاعا في القطاع الخدمات يقدر 21% أما القطاعين الصناعي والأولي فقد عرف تراجعا بالنسبة التالية على التوالي 18% و7%.

ويرجع ارتفاع حجم مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات إلى ارتفاع حجم الخدمات المتاحة في الاقتصاد العالمي وكذا الفرص الاستثمارية الكبيرة التي يتيحها قطاع الخدمات، بالإضافة إلى إلزامية اغلب الخدمات لتقديمها في الزمان والمكان اللذان تستهلك فيهما.

خلاصة الفصل:

بعد دراسة وتحليل الجانب النظري لأهم العناصر المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، تبين لنا أن هذا الأخير يعتبر ظاهرة اقتصادية تحمل معنى تنقل رؤوس الأموال من دولة لأخرى وذلك على المدى البعيد.

كما أنه يعطي امتياز الحق في التملك وإدارة المشروع الاستثماري.

وبالرغم من تنوع أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر واختلاف عوامل جاذبة من بلد إلى آخر إلا أن الدول المضيفة أدركت أنه ذو تأثير على النمو الاقتصادي ويعد بديل للمديونية الخارجية التي أثقلت كاهلها، أما الدول المصدرة للاستثمارات اعتبرته عامل فعال لانتشارها وتوسعها لتحقيق أهدافها.

ونظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد فقد حظي باهتمام الكثير من المدارس والمفكرين الاقتصاديين فقد اختلفت الدوافع من وراء القيام بهذا النوع من الاستثمار نتيجة اختلاف آراء وأفكار الاقتصاديين المفسرين لهذه الظاهرة وان اختلفت النظريات في بعض الجوانب، إلا أنها تعتبر مكملة لبعضها البعض وكل نظرية تطرقت لجزء أو جانب من جوانب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أنهم اتفقوا على أهميته مثل هذه الاستثمارات في أحداث التنمية الاقتصادية.

وللاستثمار الأجنبي المباشر آثار سلبية وأخرى إيجابية سواء تعلق الأمر بالدول القائمة به أو الدول المضيفة له، إلا أننا نجد أن السياسة الاقتصادية السائدة في البلد المضيف هي التي تحدد مدى الاستفادة في تنمية اقتصاداتها المحلية.

**الفصل الثاني: الدراسة النظرية للعلاقة
بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو
الاقتصادي وبعض المتغيرات الكلية**

تمهيد الفصل

يعكس النمو مستوى الأداء الاقتصادي لأي بلد، فإن تباطؤ أو انخفاض معدلات النمو يدل على فشل السياسة الاقتصادية لبلد ما، أما إذا كانت معدلات النمو مرتفعة فذلك يدل على نجاح المسار التنموي المتبع، ونظرا لأهميته اهتم جميع الاقتصاديون بدراسته والإحاطة بجميع جوانبه من خلال بحوث نظرية وتطبيقية ترجمت إلى نظريات تختلف مضمونها باختلاف مصادر تحقيق النمو.

لقد عرفت نظرية النمو الاقتصادي تطورا كبيرا على يد مجموعة من الاقتصاديين بداية بالمدرسة الكلاسيكية ثم النيوكلاسيكية والحديثة، وقد استخدمت هذه النظريات أسلوبين متباينين في التحليل هما الأسلوب النظري والأسلوب الكمي الذي اعتمد على الطرق الكمية من خلال دراسات قياسية لتحليل مصادر النمو الاقتصادي.

ومما لا شك في أن نمو أي اقتصاد يعطي انعكاسا على المستوى التصديري بالبلد وانخفاض معدلات البطالة وارتفاع مستويات الاستثمار وتعد هذه العوامل داخلية بمقدرة المؤسسة التحكم فيها بناءا على قدراتها الذاتية، ويمكن الاعتماد على عامل خارجي في صورة استثمار أجنبي مباشر، وهذا ما يتطلب منا دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والتجارة والعمالة والنقل التكنولوجي.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنمية والنمو الاقتصادي:

إن مواضيع النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من المواضيع التي اهتم بها الاقتصاديون عبر مختلف العصور وعلى اختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم وفي هذا المبحث سنحاول إبراز مفهوم كلا منهما على حدى.

المطلب الأول: تطور المفهوم التنموي.

اقتصرت مفهوم التنمية في بداية الأمر في علم الاقتصاد على التغيرات التي يمكن أن تحدث في مجتمع معين نتيجة قدراته الذاتية في تحسين حياة الأفراد، وذلك من خلال تلبية حاجات الأفراد الأساسية بالصورة التي تشبع حاجاتهم مع ترشيد المستمر لاستغلال المواد المتاحة.

وقد عرف مفهوم التنمية تطور واضح عبر مختلف العصور مبرزاً أهم التأثيرات للفكر التنموي الغربي على الفكر التنموي في البلدان النامية، ففي فترة الخمسينات من القرن الماضي كانت مؤشرات التنمية الاقتصادية تتمثل في الناتج الوطني الخام ونصيب الفرد منه، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني ادم سميث في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء فالمصطلحان اللذان استخدمنا للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي أو التقدم الاقتصادي، وحتى عندما أثرت مسالة تطوير اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت المصطلحات المستخدمة هي التحديث أو التصنيع.

وقد تم المزج بين التقدم الاقتصادي والتنمية الاقتصادية أي بمعنى القدرة على الحصول على مزيد السلع والخدمات التي تلبي حاجات الإنسان التي تتزايد بصورة مستمرة واتجه الاهتمام في هذه المرحلة الى النمو الاقتصادي من خلال قياس النمو في الناتج الوطني الخام ومقارنته بنمو السكان لقياس نصيب الفرد من السلع والخدمات كمؤشر للنمو، ونتيجة لما آلت إليه اقتصاديات الدول الصناعية وما صاحبها من مشاكل اقتصادية كالبطالة التي استفحلت بشكل كبير في تلك الفترة نتيجة الحرب العالمية الثانية، كل هذا أدى بالاقتصاديين الى الاهتمام بتوفير مناصب العمل للشعوب كهدف أساسي للتنمية¹.

وبالتالي كان تحديد مفهوم التنمية يتم بالاعتماد على بعض المؤشرات الاقتصادية، مما أدى الى خلط كبير وواضح بين " طبيعة العملية التغيرية التنموية وبين بعض أهدافها الاقتصادية كالزيادة في

¹ - محمد محمود الإمام، السكان والموارد والبيئة والتنمية، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، تحرير مصطفى طلبه، تنسيق الياس بيضون، الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى، 2006 ص ص 347-348.

الناتج الوطني.... الخ. ونصيب الفرد منه.....¹ وهكذا تم تعريف التنمية الاقتصادية في هذه الفترة على أنها الزيادة التي تطرأ على الناتج الوطني من سلع وخدمات في فترة زمنية معينة².

في بداية الخمسينات تم تحديد مفهوم التنمية وتعريفها بالتركيز على الجانب الاقتصادي المحض من خلال إدماج المتغيرات الاقتصادية المختلفة، في إطار الاعتقاد بان عملية التغيير التنموية تنطلق من الجانب الاقتصادي، وتحاكي مسيرة النمو الذي حدث في البلدان المتقدمة ويشار انه في هذه المرحلة من تطور الفكر التنموي كان هنالك تضاد كبير بين المنهج الرأسمالي والمنهج الاشتراكي.

أما في البلدان النامية وخاصة العربية منها والإسلامية تم تحديد مفهوم التنمية من طرف المفكرين الاقتصاديين في هذه البلدان باعتبارها عملية تتناقض مع عملية التغريب ومحاولة التحديث التي تتميز بها الدول الغربية المتقدمة فالواقع يؤكد أن الفكر الاقتصادي انقسم في تحديده لمفهوم التنمية الى تيارين رئيسيين³:

- أحدهما يمثل الفكر الاقتصادي الغربي ولا يميز غالباً بين النمو والتنمية بحيث يستمد مفهومه من تجربة النمو الاقتصادي في الدول الأوروبية والعالم الغربي ويؤكد فكر هذا التيار على أن التنمية ما هي إلا عملية هادفة الى خلق طاقات جديدة وقيم مضافة تؤدي تزايد دائم في متوسط دخل الفرد الحقيقي بشكل منتظم ومنظم لفترة طويلة من الزمن.

- أما التيار الآخر فيمثل اقتصاديو العالم الثالث، ويؤكد هذا التيار على أن التنمية هي تلك العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية واجتماعية يتحقق بموجبها لأغلبية أفراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة وتعميم المساواة في توزيع الثروة والعدالة الاجتماعية.

ثم برزت هناك مناداة بتعميم الدراسات حول الإصلاحات الاقتصادية كأداة فعالة لتحقيق التنمية في الدول النامية خلال السبعينات من القرن الماضي، أما في العالم الغربي فكانت هناك مناداة وأصوات تتعالى لتغيير مفهوم التنمية السائد خلال الستينات والسبعينات بسبب القصور الذي يتخلل العملية التنموية في هذه البلدان خلال هذه الفترة والفترات السابقة، وحيث كانت الثروة تخلق من أجل الثروة وليس من أجل

¹ - صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006، ص 88.

² - المرجع نفسه، ص 88.

³ - نبيلة فالي، التنمية من النمو الى الاستدامة، مداخلة ضمن المؤتمر العالمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورومغاربي، دار الهدى للطباعة، سطيف، 2008، ص 226.

الإنسان وتم التأكيد على تطوير وتعميم مفهوم التنمية البشرية خلال الثمانينات من القرن الماضي، والاهتمام بالجانب البشري باعتباره محور التنمية وهدفها الاستراتيجي، فمع تطور الدراسات التاريخية والحضارية المقارنة، ادرك المفكرون الاقتصاديون حقيقة الترابط بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبشرية فيما لاشك فيه أن التنمية الاقتصادية تؤدي الى جانب وظيفتها الاقتصادية وظيفة اجتماعية، حيث أنها في المدى البعيد تستهدف رفاهية الإنسان ورفع مستوى معيشته وبالتالي أصبحت التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية متلازمتين ومتكاملتين فيما بينهما وهكذا بدأت المناداة الى تحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية بشكل يتماشى مع نظيرتها الاقتصادية¹.

ويتزايد مخاطر النمو الاقتصادي القائم على الاستغلال التبيدي للموارد في ظل تدهور البيئي الخطير الذي أصاب الكرة الأرضية، برزت هناك أصوات تنادي بضرورة عقلنة التنمية القائمة على الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية وتحسين النشاطات الإنسانية المسببة للتلوث، وبذلك تأكد الجميع انه يجب تبني مفهوم التنمية المستدامة بشكل مؤسس وفعال لمحاولة الحد من التدهور البيئي وتحقيق العدالة الاجتماعية في ظل تنمية شاملة

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.

أولاً: النظريات الكلاسيكية في النمو الاقتصادي.

التحليل الكلاسيكي بني على مجموعة من الفرضيات أهمها:

- ← الملكية الخاصة.
- ← المنافسة التامة.
- ← سيادة حالة الاستخدام للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط.

ومن اهم رواد هذه المدرسة: ادم سميث، دافيد ريكاردو، روبرت مالتوس وكارل ماركس

1- **اتجاهات ادم سميث:** لقد ساهم ادم سميث كثيرا في تحليل النمو الاقتصادي من خلال عرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة والدخول² حيث تمثل آراء ادم سميث بداية التفكير الاقتصادي المنظم والمتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة، ويعتبر أن العمل مصدر ثروة الأمة وتقسيم العمل هو وسيلة كزيادة إنتاجية العمل وبالتالي ثروة الأمم، وقد اهتم سميث بتحديد العوامل

¹ - المرجع نفسه، ص 229.

² - مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل، 2007، ص 56.

التي تحقق النمو فمن أكبر مساهماته هي فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة الى ظاهرة تقسيم العمل والتخصيص.

فتقسيم العمل يولد وفرات خارجية وتحسن في مستوى التكنولوجيا، والتي ينجم عنها تخفيض في تكاليف الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية، بينما التخصيص يسهل مهمة تراكم راس المال.

يؤكد سميث أن نمو الإنتاج ومستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار وتراكم راس المال، وان الاستثمار بدوره يعتمد على الادخار الذي ينجم عن الأرباح المتولدة من النشاط الصناعي والزراعي، ومن التخصيص في العمل¹، في حين نجد أن سميث يربط ما بين فكرة التخصيص وتقسيم العمل وضرورة اتساع رقعة السوق وحجم السوق قد يعد قيودا لانطلاق النمو الاقتصادي بمعدلات مرتفعة اذا لم يكن السوق قادرا على استيعاب الناتج المتزايد، حيث ترتب على ذلك مناداة " سميث" بحرية التجارة والتبادل الدولي وتحرير التجارة لتصريف الناتج في السوق العالمي².

وأن الأسواق التي تنظم نفسها بنفسها هي بمثابة اليد الخفية التي تحول المصالح الخاصة الى منافع اجتماعية وفي نظره أن ثروة الأمم تزداد من خلال زيادة إنتاجية العمل المتأتمية من زيادة العوائد الناجمة عن تقسيم العمل.

يفسر أن العوائد تسود في معظم النشاطات الصناعية دون النشاطات المعتمدة على الأراضي مثل: الأراضي الزراعية والمناجم لأن الأرض عامل ثابت من عوامل الإنتاج.

يعتقد سميث بان هناك حدود العملية النمو الاقتصادي، لهذا الركود امر حتمي بسبب فناء الموارد وذلك في الاقتصاديات الرأسمالية وثبات عوائد الإنتاج.

لكن تحليل ادم سميث لم يتسم بالدقة والترابط في الكيفية التي يصل بها الاقتصاد الرأسمالي الى حالة الركود هذه³.

2- اتجاهات دافيد ريكاردو:

يعتبر "دافيد ريكاردو" من رواد المدرسة الكلاسيكية، فقد ارتبط اسمه بالعديد من الآراء والأفكار منها، الربيع - الأجور والتجارة الخارجية، متأثرا بكتابات "ادم سميث" ليضع اللمسات الأخيرة لنظريته

¹ - المرجع نفسه، ص56.

² - رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الإسكندرية، 1991، ص325.

³ - المرجع نفسه، ص226.

الصارمة عن النمو الاقتصادي وبذلك ساهم في تخلص النظرية الكلاسيكية للنمو من بعض الشوائب التي تبنتها النظرية.

جعل ريكاردو من الزراعة القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي نظرا للدور الذي تلعبه الزراعة في توفير الغذاء¹، ولكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة وانه لم يعطي أهمية لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك، ولهذا فقد تنبأ بان الاقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي الى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة حيث يعتبر توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي من خلال تقسيمه المجتمع لثلاث طبقات هي:

الرأسمالية، العمال الزراعيون، وملاك الأراضي فالطبقة الرأسمالية بتوفيرها لراس المال الثابت للإنتاج تسعى لتحقيق أقصى الأرباح، ومن ثم العمل على تكوين راس المال والتوسع فيه، أما طبقة العمال الزراعيون يحصلون على دخولهم عن طريق الأجور، في المقابل طبقة ملاك الأراضي يحصلون على دخولهم عن طريق الربح لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم، لهذا يعتبر الربح والربح مصدران أساسيان لتكوين راس المال ومن ثم النمو الاقتصادي².

3- اتجاهات روبرت مالتوس:

لقد ركز مالتوس على جانبين هما نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية، حيث يعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا الى قانون "ساي" الذي في محتواه أن العرض يخلق الطلب" كما يرى "مالتوس" بأنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج اذا كان الهدف الحفاظ على مستوى الربحية³، أما فيما يخص السكان فيرى تزايد السكان يكون وفقا لمتتالية هندسية بينما تتزايد الموارد وفقا للمتتالية عددية، في حين يتضاعف عدد السكان كل 25 سنة تزداد الموارد بمقدار ثابت وهو ما يمثل عقبة في سبيل النمو إلا اذا صاحب ذلك زيادة في الطلب على الأيدي العاملة بغرض زيادة الإنتاج فنمو طبقة العمال تعني نمو الطلب الفعال على السلع والخدمات، ومن ثم دفع عجلة النمو الاقتصادي لكن زيادة الطلب على العمال بغرض زيادة الإنتاج يعتمد من الناحية الأخرى على مقدار

¹ - رمزي علي سلامة، مرجع سبق ذكره، ص326.

² - مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص58.

³ - المرجع نفسه، ص58.

المتاح من رأس المال العيني، لذلك يقترح "مالتوس" زيادة معدلات الادخار بمقادير تتناسب مع حجم الاستثمار المطلوب حتى لا تحدث اختناقات.

لقد قسم "مالتوس" الاقتصاد الى قطاعين زراعي وصناعي، حيث يتمثل النمو الاقتصادي في زيادة رأس المال المستثمر في كل من القطاعين، بالنسبة للقطاع الزراعي يقترح "مالتوس" اتباع أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج الزراعي، وتوجيه جزء معين من رأس المال نحو هذا القطاع حتى تتوفر فرص الاستثمار المربحة فيه وبذلك يمكن توجيه بقية رأس المال نحو قطاع الصناعة التي تزداد فيها الغلة ويظهر فيه التقدم التكنولوجي¹.

4 - اتجاهات كارل ماركس:

كارل ماركس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي تنبأ بانهيار الرأسمالية حيث يروي ماركس بان الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى لمستوى الكفاءة (أي بتكلفة إعادة إنتاج طبقة العمال بتعبير ماركس)، وان فائض القيمة الذي يخلقه العامل يمثل الفرق بين كمية إنتاج العامل وبين الحد الأدنى لأجر العامل ومع تزايد معدل الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فان حصة رأس المال الثابت تزداد وينخفض معها معدل الربح (إلا اذا ارتفع فائض القيمة)، ولم يرى ماركس أية مشكلة كبيرة طالما وجد فائض العمل ليدفع الباجور للأسفل، ولكنه مع حدوث التراكم الرأسمالي فان الأجور سترتفع مقابل انخفاض الأرباح ومع الميل الطبيعي للرأسماليين الى تراكم رأس المال واتجاههم الى إحلالة محل العمل مما يؤدي الى عدم قدرة العمال استهلاك جميع السلع المنتجة مما يدفع الى انهيار الرأسمالية، وهكذا تحل الاشتراكية محل الرأسمالية حيث يستولى العمال على وسائل الإنتاج والتوزيع والمبادلة وحتى على السلطة.

تتضمن تحليلات "ماركس" نظرة ثاقبة وقيمة لأداء الرأسمالية إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار النظام الرأسمالي لم تتحقق وذلك لسببين:

- إن زيادة الأجور النقدية الناجمة عن اختفاء فائض العمل لا يعني بالضرورة زيادة في الأجور الحقيقية وأي زيادة في الأجور يمكن أن تعوضها زيادة في الإنتاجية مما يؤدي الى ثبات معدل الربح.
- إن ماركس قلل من أهمية التقدم التكنولوجي في الصناعة والذي يمكن أن يعادل أثر تناقص العوائد ويؤثر على إنتاجية العمل، حيث أن التقدم التكنولوجي يعني انه ليس هناك تعارضا بين الأجور الحقيقية وبين معدل الربح فكلاهما يمكن أن يرتفع².

¹ - رمزي علي إبراهيم سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 329.

² - مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

رغم الاختلاف بين آراء الاقتصاديين الكلاسيك لكنهم يتفقون على الكثير من الآراء حول نظرية النمو الاقتصادي واكتشاف أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي، ويمكن ذكر بعض هذه الآراء¹:
- الإنتاج دالة لعدد من العوامل هي العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي، حيث أن التغير في الإنتاج (النمو) يتحقق عندما يحصل تغير في أحد العوامل أو جميعها، بالإضافة إلى أن الموارد الطبيعية (الأراضي الزراعية) ثابتة وباقي العوامل متغيرة.

- وجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، حيث أن تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان، في حين تزايد حجم السكان يؤدي إلى تخفيض تكوين رأس المال.
- وجود السوق الحرة يؤدي باليد الحقيقية إلى تعظيم الدخل القومي.

- اتجاه الأرباح نحو الانخفاض فبالنسبة إلى الكلاسيك الأرباح لا تزداد بشكل مستمر بل تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي وبالتالي يتصورون ظهور حالة الركود والثبات كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي.

- الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسة المواتية للنمو والتي تشمل على نظام اجتماعي إداري وحكومة مستقرة، مؤسسات تمويلية منظمة ونظام كفؤ للإنتاج وأوضاع اجتماعية مناسبة.

ثانيا: النظريات النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي:

لقد قامت النماذج النيوكلاسيكية بدراسة علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في ظل افتراض أسواق حرة تنسم بالمنافسة الكاملة وقابلية رأس المال للتنقل بين مختلف الدول وفقا للاختلاف العائد على رأس المال.

1- نموذج "هارود - دومار" horrod - domar:

لقد حاول كل من "هارود - دومار" البحث عن صيغة متكاملة وموحدة للنمو الاقتصادي يعتمد على الجمع بين التحليل الكينزي وعناصر النمو الاقتصادي وانطلاقا من حالة التوازن بين الاستثمار المخطط والادخار المخطط وباستخدام دوال إنتاج تنسم وتتميز بالقدرة على الإحلال بين عناصر الإنتاج الداخلة في الدالة، وانطلاقا من شرط النمو الثابت عند مستوى التشغيل الثابت، ثم صياغة أفكار horrod domar - في شكل نموذج يظهر أن:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{معدل الادخار}}{\text{رأس المال الناتج}}$$

¹ - المرجع نفسه، ص ص 62-64.

يعتبر هذا النموذج معدل الادخار أحد العوامل الهامة المحددة لمعدل التنمية الاقتصادية لأنه يحدد معدل الاستثمار.

حيث أن هذا النموذج من اجل بنائه لا يحتاج عددا كبيرا من الفرضيات، وإنما يفترض عاملا واحد فقط محدود وثابتا هو راس المال وكل زيادة فيه تذهب الى الادخار¹.

يمكن صياغة النموذج كالتالي:

- يعرف الادخار الإجمالي كدالة في الدخل $s = sy \dots 1$.

S : الادخار الإجمالي.

s : الميل المتوسط للادخار.

Y : الدخل الوطني.

الاستثمار (I) يعرف بأنه التغير في رصيد راس المال.

K : راس المال $I = \Delta K \dots \dots \dots 2$

V : معامل راس المال $V = K = Y$

$\Rightarrow V = \Delta K = Vy \Delta k / \Delta y \dots \dots \dots 3$

وان الادخار الوطني الإجمالي S يجب أن يساوي الاستثمار الوطني I .

$I = S \dots \dots \dots 4$

$I = \Delta K = V \Delta y \dots \dots \dots 5$

وبالتالي نستطيع كتابة متطابقة الادخار يساوي الاستثمار على الشكل²:

$S = Sy = V \Delta y = \Delta K = I \dots \dots \dots 6$

$\Rightarrow Sy = V \Delta y \dots \dots \dots 7$

معدل النمو g هو : $y \div \Delta y$

ومنه $g = s/v \dots \dots \dots 8$

والعلاقة رقم 8 تبين لنا شرط النمو الثابت والتي انطلق منها " هارود-دومار" والذي يظهر أن

معدل النمو يساوي معدل الادخار مقسوما على نسبة راس المال على الناتج وذلك على التالي³:

$g = s/v = S/(K/y)$

¹ - تيسير الرداوي، التنمية الاقتصادية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب 1984-1985، ص230.

² - رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر، 2009، ص54.

³ - تيسير الرداوي، مرجع سبق ذكره، ص230.

حيث تشير:

g = معدل النمو الاقتصادي.

s = معدل الادخار.

S = الادخار المحلي الإجمالي.

K = رصيد راس المال.

y = الناتج الإجمالي.

I_d = الاستثمار المحلي.

I_f = الاستثمار الأجنبي = $I_d + K$

رصيد راس المال يساوي الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي وبالتالي يصبح معدل النمو

كالتالي:

$$g = (I_d + I_f / Y) / K$$

$$G = s / K + (I_f / y) / K$$

$$S = I_d / y$$

ومن هنا فان النمو الاقتصادي ينخفض بانخفاض الادخار المحلي او رصيد راس المال ونظرا لانخفاض معدلات الادخار في الدول النامية فإنها تعتمد على بدائل لسد الفجوة بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي.

بالتنازل عن النمو المستهدف أو رفع سعر الفائدة على الودائع، أو اللجوء الى الاقتراض المحلي أو الأجنبي، أما البديل الرابع والذي يعتبر أكثر أهمية ومنطقية يقوم على تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى داخل أرضيتها باستخدام الحوافز المختلفة.

هذا هو الشكل المبسط لنموذج "هارود-دومار" للنمو الاقتصادي والذي ينص على أن معدل النمو الاقتصادي معرف بمعدل نمو الدخل الوطني الحقيقي يشترك في تحديد النسبة التي يدخرها المجتمع من دخله الوطني والذي يحولها الى استثمار في طاقات إنتاجية عينية وما يلزم استثمار لإنتاج وحدة من الناتج الوطني من منطلق هذه العلاقة يرتبط معدل نمو الدخل الوطني الحقيقي طرديا وبصورة مباشرة بنسبة ما يدخر ويستثمر وعكسيا بمعامل راس المال على الناتج¹.

كما يوضح نموذج "هارود-دومار" انه يمكن زيادة معدل النمو بطريقتين:

إما بتخفيض معامل راس المال/الدخل، وإما بزيادة الاستثمار (نسبة الادخار الى الدخل)

¹ - صبحي تادرس قريصة، مذكرات في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص74.

فيما يخص العامل الأول: يميل معظم الخبراء الى اعتبار بان معامل راس المال/ الدخل مرتفع في الدول النامية، وعلى الأخص في المراحل الأولى من التنمية لأسباب متعددة منها¹:

- استنزاف عدد كبير نسبيا من موارد راس المال نظرا لاستخدام الوسائل البديلة في الإنتاج.
- قصور راس المال الاجتماعي الذي يتمثل في النقل والطاقة والإسكان... الخ. ويتخذ صورة راس المال الكثيف.

- عدم إمكانية استغلال بعض أوجه الإنفاق الاقتصادي استغلالا سريعا بسبب الركود الاقتصادي.

أما العامل الثاني فانه لا يمكن أن ترتفع نسبة الادخار/الدخل في الاقتصاديات النامية الا بمعدلات بطيئة بسبب الفقر وضالة القدرة الادخارية².

2- نموذج "solow"

يقوم نموذج "solow" على إمكانية إحلال عناصر الإنتاج فيما بينهما وافترض ان عرض العمل ينمو بمعدل ثابت (n)، وان تراكم راس المال هو نسبة ثابتة من الدخل ($k=sY$)، واستبدل المعامل الثابت لراس المال في دالة الإنتاج بدالة متجانسة خطيا ($y=F(k)$)، ((L)).

يقوم هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات:

- الاقتصاد مغلق وتسوده المنافسة في جميع أسواقه، وينتج منتجا مركبا واحدا.
- دالة الإنتاج هي دالة "cobb-douglas" ذات غلة الحجم الثابتة، وحيث يمكن الإحلال بين عنصري الإنتاج K و L³.

$$Y = F(K, L) = K^{\alpha} L^{1-\alpha} \dots\dots\dots(1.5)$$

- الاستهلاك يأخذ شكل دالة "keynes" (2.5) $C=cy \Rightarrow S=(1-c)y=dy$

نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة، حيث اذا كان معدل نمو السكان هو (n) فان عرض العمل ينمو كذلك بـ (n) وذلك لان:

¹ - حسين عمر، الاستثمار والعولمة، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000، ص73.

² - المرجع نفسه، ص74.

³ - vbich kohli analyses macroeconomic.de boeck, bruxelles belgique, 1999, p418.

$$\frac{d \log L}{dt} = \frac{\frac{dL}{L}}{\frac{dt}{L}} = \frac{\dot{L}}{L} = n \dots\dots\dots(3.5)$$

- فرضية قانون تناقص الغلة وتناقص المعدل الحدي للإحلال، ووجود مرونة في الأسعار والأجور، وان عوائد العمل ورأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الجدية لهما.
- التكنولوجيا متغير خارجي المنشأ.

يتكون نموذج "solow" من نموذجين مختلفين وهما:

1-2 النموذج القاعدي:

في ضوء الفرضيات السابقة فإن النموذج القاعدي لـ solow يكون مما يلي¹:

$$\Leftarrow \text{الإنتاج الفردي من الشكل: (4.5)} \dots\dots\dots = \phi(k) = k^\alpha y = \frac{Y}{L} \dots\dots\dots$$

$$k = \frac{K}{L}$$

وحيث:

$$\Leftarrow \text{تراكم رأس المال عبر الزمن من الشكل: (5.5)} \dots\dots\dots k = \frac{dk}{dt} = I - \delta k$$

إن كل تغير نسبي في رأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار واهتلاكه ((بأقساط ثابتة (∞)) وحيث أن الاقتصاد المغلق يفترض تساوي الادخار مع الاستثمار (التوازن في سوق السلع والخدمات) فـ

$$I = s = \delta y \Rightarrow k = \delta k - \delta k \dots\dots\dots (6.5)$$

$$k = \frac{k}{l} \Rightarrow \log k = \log k - \log l$$

$$\Rightarrow \frac{d \log k}{dt} = \frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{L}}{L} = \frac{sY - \delta K}{K} - \frac{\dot{L}}{L} \dots\dots\dots(7.5)$$

← معدل نمو عنصر العمل عبر الزمن بافتراض التوازن في سوق العمل هو:

$$\frac{1}{l} = n \Rightarrow \frac{d \log l}{dt} = n \Rightarrow \log = \int n dt = nt + c$$

$$\Rightarrow l = e^{nt+c} ; l_0 = e^c$$

$$\Rightarrow L = L_0 e^{nt}$$

¹ - Michel devoly „theories macroéconomique (fondement et controverses),2eme, edition ,Armand coline,paris,1998,p204.

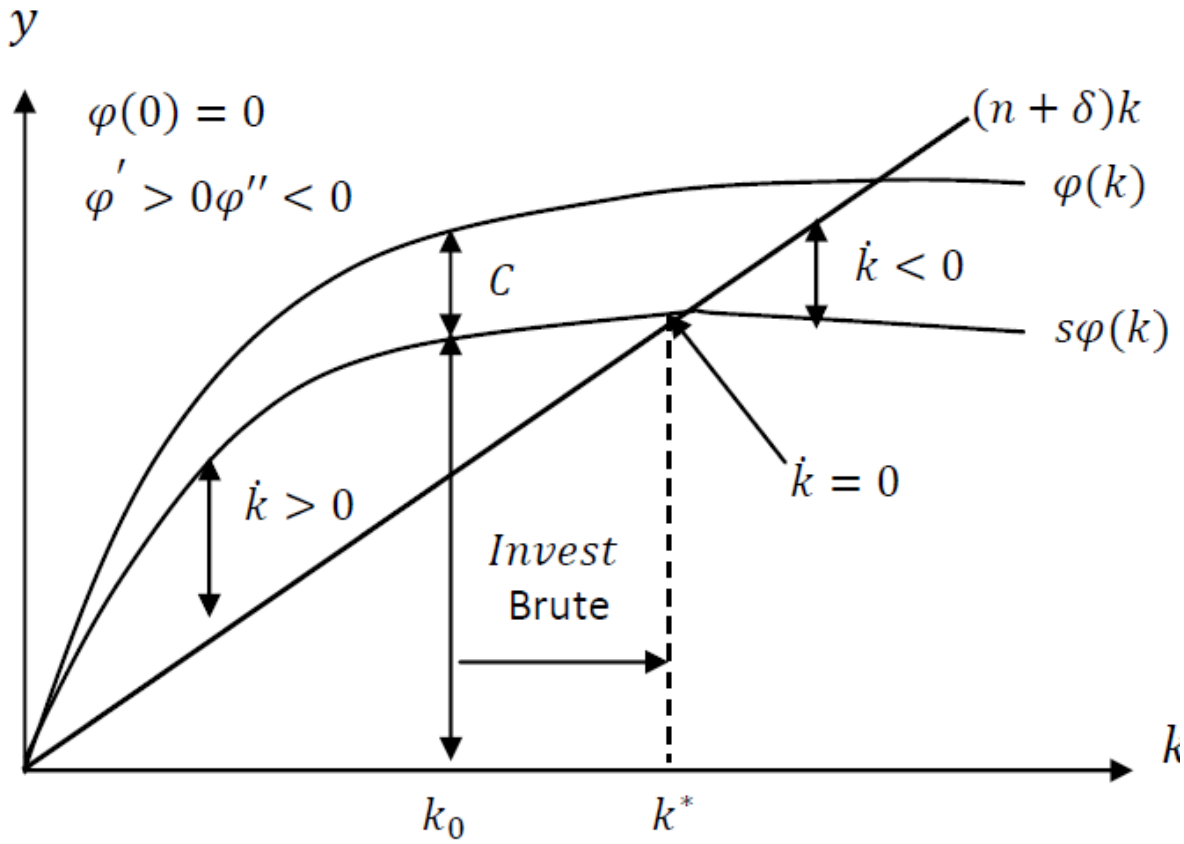
ومنه تصبح العلاقة 7 كما يلي:

$$\frac{k'}{k} = \frac{\delta y}{k} - \delta - n = \frac{\delta y}{k} - \delta - n$$

$$\Rightarrow k' = \delta \phi(k) - (\delta + n)k \dots \dots (8.5)$$

تمثل هذه العلاقة المعادلة الديناميكية الأساسية لنمو معدل راس المال الفردي، وهي تعبر عن الطريقة التي يتحدد بها تراكم راس المال انطلاقاً من الإنتاج والاستثمار والادخار (العلاقة (4.5)) وهما العلاقتان الأساسيتان في هذا النموذج، وهو ما يظهره الشكل البياني التالي:

الشكل (2-1): نموذج "solow" القاعدي



استناداً إلى فرضية إمكانية الإحلال بين العمل وراس المال فإن:

$$\dot{k} = s k^\alpha - (\delta + n)k \quad ; \quad (\delta + n) > 0$$

توضح هذه العلاقة أن معدل تغير مخزون راس المال لكل وحدة فعلية من العمل هو عبارة عن

الفرق بين حدين هما¹:

¹ - x.rogat "la théorie de la croissance économique du long terme", ensoe france, 2006, pp 16-18

- الحد الأول (δk^α) وهو يمثل الاستثمار الجاري لكل وحدة فعلية من العمل.
 الحد الثاني $((\delta + n)k)$ وهو يمثل الاستثمار الواجب، أي قيمة الاستثمار الواجب استثمارها من أجل الحفاظ على k حتى لا ينخفض أو إبقائه ثابتاً وذلك لأن مخزون رأس المال يهتك بالمقدار (δ) ، إذا يجب استثمار نفس المقدار حتى لا يتدنى رأس المال من جهة ومن جهة أخرى فإن العمل ينمو بمقدار (n) ، لذلك يتوجب أن ينمو مخزون رأس المال بنفس المقدار حتى لا ينخفض (k) .

إن نسبة التغير في k هي الفرق بين المنحنيين $(\delta\phi(k))$ و $((\delta + n)k)$ وهي تعطي ثلاث حالات، تقود إلى معرفة كيفية تأثير الصدمات على نمو رأس المال وعلى

معدل النمو الاقتصادي ككل، ففي حالة تقاطع المنحنيين فإن الحالة التوازنية تصبح:

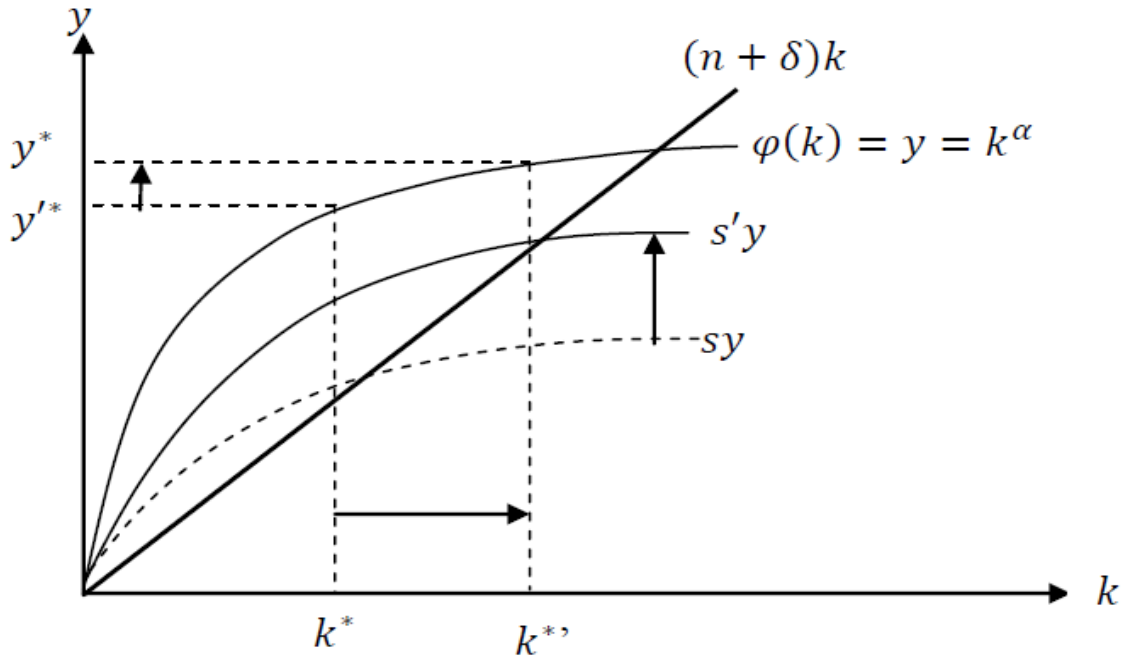
$$\frac{k'}{k} = 0 \Rightarrow k' = 0; k = k'$$

وفي حالة $(k' > 0)$ أي $k < k^*$ فإن رأس المال الفردي في الاقتصاد يتزايد وبصاحبه في ذلك تقوية رأس المال، وإما في حالة $(k' < 0)$ أي $k > k^*$ فإن رأس المال الفردي يتناقص، وهنا يتم توسيع رأس المال.

2-1-1: أثر الصدمات على نمو رأس المال: كثير ما يتساءل الباحثون في مجال النمو عن الأثر المحتمل على تطور رأس المال الفردي إذا حدثت صدمة ناتجة عن تغير أحد عوامل البيئة الاقتصادية التالية:

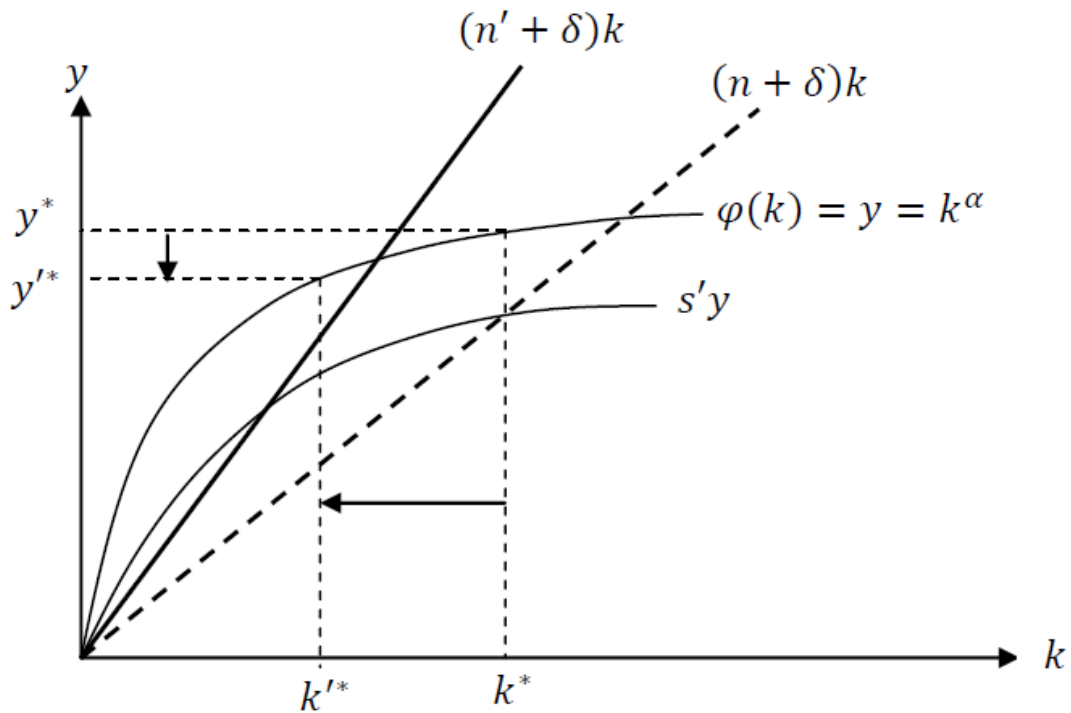
أ- **الزيادة في معدل الاستثمار:** حيث أن قيام المستهلك بزيادة معدل الادخار انطلاقاً من حالة التوازن $(\delta \rightarrow \delta' > 0)$ يؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار في الاقتصاد، مما يرفع معدلات الزيادة في الإنتاج والدخل، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي وذلك كما يلي:

الشكل (2-2): صدمة الاستثمار على كل من k و y .



ب- زيادة النمو الديمغرافي: حيث الزيادة فيها تعني بالدرجة الأولى زيادة عرض العمل (L) مما يفرض ضغوطاً على تراكم رأس المال، الأمر الذي يجعل النسبة (K) تتناقص، مما يعني حدوث صدمة سلبية على نمو الناتج والدخل، وذلك كما يلي:

الشكل (2-3): صدمة النمو السكاني على K و y .



2-1-2: دراسة التوازن: يتحدد التوازن في النموذج "solow" القاعدي بالشرط التالي:

$$\dot{k} = sk^\alpha - (\delta + n)k = 0$$

$$\Rightarrow k^* = \left(\frac{s}{\delta + n} \right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

حيث أن الإنتاج الفردي هو:

$$y^* = \phi k^* = k^\alpha \Rightarrow y^* = \left(\frac{s}{\delta + n} \right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$$

إن فحسب "solow" فإن من الأسباب التي جعلت بعض الدول غنية وأخرى فقيرة هو أن الدول لديها معدلات ادخار (استثمار) أكثر ارتفاعاً هي التي تتمتع بقابلية أن تصبح غنية، وأما الدول التي لديها معدلات نمو سكانية مرتفعة فهي مرشحة أن تكون بلدان فقيرة.

2-1-3 النمو الاقتصادي في النموذج القاعدي البسيط: إن نموذج النمو البسيط يعتبر أن

المتغيرات الفردية ثابتة أثناء التوازن، بينما المتغيرات المطلقة، (L, k, c, s, y) ، فهي تنمو بنفس معدل نمو السكان.

$$\left(\frac{k'}{k} = \frac{y'}{y} = 0 \Rightarrow \frac{y'}{y} = \frac{k'}{k} = \frac{l'}{l} = n \right)$$

مما ينتج عن ذلك في المدى البعيد حدوث اختلاف الناتج الحلي الفردي بين الدول، بينما تبقى نسبة رأس المال إلى الناتج $\left(\frac{k}{l} \right)$ ثابتة لان (K) و (y) ثابتان، مما يجعل الإنتاجية الحدية لرأس المال تكون ثابتة هي الأخرى.

وعليه، تستطيع الاقتصاديات أن تنمو في المدى القصير وليس الطويل حيث كلما اقترب الاقتصاد من الحالة التوازنية كلما تباطأ نموه وهذا بسبب أن (∞) أصغر من الواحد في المعادلة الأساسية في النموذج (العلاقة 4-5) حيث عندما يتزايد (k) فإن معدل نموه يتناقص، وبما أن معدل نمو الإنتاج الفردي (y) يتناسب طردياً معه فإنه يتناقص هو الآخر¹.

¹ - vbrich kohli opcit ,p420.

2-2- نموذج "solow" مع الرقي التقني:

استنادا الى النموذج القاعدي لـ "solow" فانه في المدى الطويل عندما يصل الاقتصاد الى حالة مستقرة، فان متوسط دخل الفرد لا ينمو ولجعله كذلك ادخل التقدم التقني في الشكل العام لدالة الإنتاج، حيث هناك ثلاث تأثيرات مختلفة على الناتج المحلي الإجمالي وهي:

← حسب "harrod" يكون التقدم حياديا إذا كان يدعم إنتاجية العمل $y=F(k,a,l)$

← حسب "solow" يكون التقدم التقني حياديا إذا كان يدعم راس المال $y=F(ak,l)$

← وأما "hicks" فاعتبر انه يمكن لدالة الإنتاج أن تتأثر بالتقدم التقني $y=AF(k,l)$

وبالنظر لهذه الاحتمالات الثلاث فان تأثيرات التقدم التقني تكون مختلفة غير أنها ستؤدي في آخر المطاف الى زيادة الناتج الإجمالي، وتكون النظريات الاقتصادية بدء من "keynes" جاءت لتبحث في السبل التي يصل فيها الاقتصاد الى حالة التشغيل الأمثل، فانه عادة ما يؤخذ التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو المدى الطويل، وعليه فان دالة الإنتاج تكون من الشكل:

$$(AL)=k^\alpha \quad (AL)^{1-\alpha} \cdot (y=f)k$$

وحيث أن (A) يعبر عن التقدم التقني وهو خارجي المنشأ وبتزايد بمعدل ثابت $(\frac{A'}{A} = g)$ وعليه، فإذا كان:

$$k' = \delta y - \delta k \Rightarrow \frac{k''}{k} = \delta \frac{y}{k} - \delta$$

وكانت دالة الإنتاج الفردية من الشكل:

$$y = \frac{Y}{L} = \frac{K^\alpha (AL)^{1-\alpha}}{L} = \frac{K^\alpha}{L^\alpha} \frac{(AL)^{1-\alpha}}{L^{1-\alpha}} = k^\alpha A^{1-\alpha}$$

$$\text{ويوضع } (k^\sim = \frac{k}{A}) \text{ و } (y^\sim = \frac{y}{A})$$

هما دالتا راس المال الفردي والإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني على التوالي، فان دالة الإنتاج

$$y^\sim = \frac{y}{A} = \frac{k^\alpha A^{1-\alpha}}{A} = k'^\alpha A^{1-\alpha} = \frac{k^\alpha}{A^\alpha}$$

$$y^\sim = k'^\alpha \dots\dots\dots(9.5)$$

انطلاق من العلاقة الأخيرة (9.5) فان الحالة التوازنية في المدى الطويل تعرف بمتغير جديد وهو

نسبة الناتج الفردي للتقدم التقني، ومنه:

$$\frac{k^\sim}{\bar{k}} = \frac{k'}{\bar{k}} = \frac{L'}{\bar{L}} = \frac{A'}{\bar{A}}$$

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = 0 \Rightarrow \delta \tilde{k}^{\alpha-1} - (\delta + n + g) = 0$$

وبمعلومة أن:

$$\frac{Y}{K} = \left(\frac{Y}{L}\right) \left(\frac{L}{K}\right) = y \frac{1}{\frac{K}{L}} = y \left(\frac{1}{\tilde{k}}\right) = \frac{y}{\tilde{k}}$$

و:

$$\frac{y}{\tilde{k}} = \left(\frac{y}{A}\right) \left(\frac{A}{\tilde{k}}\right) = \tilde{y} \left(\frac{1}{\tilde{k}/A}\right) = \frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}$$

ومنه فان:

$$\frac{y}{\tilde{k}} = \frac{\tilde{y}}{\tilde{k}} = \frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}$$

ويتبع ويضع $\left(\frac{\tilde{k}'}{\tilde{k}}\right)$ في مكان $\left(\frac{y}{\tilde{k}}\right)$ في المعادلة (10.5) نجد:

$$\frac{\tilde{k}'}{\tilde{k}} = \delta \frac{\tilde{y}}{\tilde{k}} - (\delta + n + g) \Rightarrow \frac{\tilde{k}'}{\tilde{k}} = \delta \tilde{k}^{\alpha-1} - (\delta + n + g)$$

ففي هذه الحالة المستقرة عندما يكون $\left(\frac{\tilde{k}'}{\tilde{k}} = 0\right)$ فان العلاقة الأخيرة تصبح:

$$\frac{\tilde{k}'}{\tilde{k}} = 0 \Rightarrow \delta \tilde{k}^{\alpha-1} - (\delta + n + g) = 0$$

وعليه، يمكن إيجاد دالة راس المال الفردي للتقدم التقني (\tilde{k}^*) في المدى الطويل، وهي تأخذ نفس

شكل العلاقة (8.5) إذا كان معدل نمو التقدم التقني $(g=0)$ حيث:

$$\tilde{k}^* = \left(\frac{\delta}{\delta + n + g}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

أما دالة الإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني فهي:

$$\tilde{y}^* = \left(\frac{\delta}{\delta + n + g}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$$

تبين هذه المعادلة نتيجة واضحة بخصوص أسباب غنى و فقر البلدان عبر العالم، حيث البلدان المتقدمة تتمتع بمعدل استثمار مرتفع لراس المال أو معدل نمو سكاني ضعيف، أو رقي تقني قوي أو كل هذه الأسباب مجتمعة، وهو عكس ما تعانیه البلدان النامية، حيث يرجع سبب تخلفها الى انخفاض معدل

الاستثمار أو الزيادة المفرطة في معدل النمو السكاني، أو الانخفاض الكبير في مستوى التقدم التقني، أو كل هذه الأسباب مجتمعة.

وبالرغم من الانتشار الواسع لنظرية "solow" وتحليلاتها التي استمرت الى غاية بداية الثمانينات من القرن الماضي، إلا أنها لم تستطع تفسير أسباب تناقص معدل النمو في المدى الطويل لاعتمادها على فرضية تناقص الإنتاجية الحدية الفردية، مما جعل بعض الاقتصاديين يشككون في دقتها، وأهمهم الذين ينتسبون لمدرسة نماذج النمو الداخلي.

3- نموذج "Meod":

حاول الاقتصادي البريطاني الحائز على جائزة نوبل سنة 1977 توضيح إمكانية تحقيق النمو المتوازن حسب النظام الكلاسيكي، حيث اعتبر أن إنتاج السلع يعتمد على العناصر الأربعة وهي المخزون الصافي لرأس المال (k)، القدر المتاح من قوة العمل (L)، والأرض والموارد الأخرى (N) والزمن (T) الذي يؤثر على الفن الإنتاجي والتكنولوجي، وهو يأخذ الشكل التالي: $y = F(K^1, L, N, T)$(13)

فاذا كانت (N) ثابتة فإن:

$$\Delta y = \theta \Delta k + \infty \Delta L + \Delta y \dots \dots \dots (2.3)$$

حيث (Δ) هي التغيير الطفيف، بينما (θ و ∞) فهي الناتج الحدي لرأس المال والعمل على التوالي، وأما (y) فهي مستوى الإنتاج إذا تغير المستوى التكنولوجي، وبقسمة المعادلة 1 و 2 على y ينتج:

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{\theta \Delta y}{y} + \frac{\infty \Delta L}{y} + \frac{\Delta \tilde{y}}{y}$$

$$\Rightarrow \frac{\Delta y}{y} = \left(\frac{\theta k}{y} \cdot \frac{\Delta k}{k} \right) + \left(\frac{\infty L}{y} \cdot \frac{\Delta L}{L} \right) + \frac{\Delta y}{y} \dots \dots \dots (3.3)$$

وحيث $y = \frac{\Delta y}{y}$ أن هو معدل النمو النسبي للناتج، وان $k = \frac{\Delta k}{k}$ هو معدل النمو النسبي لرأس

المال، بينما $L = \frac{\Delta L}{L}$ هو معدل النمو النسبي للعمل، في حين يعبر $y = \frac{\Delta y'}{y}$ عن معدل النمو النسبي

للتقدم التكنولوجي خلال السنة، وبالتالي فإن العلاقة (3.3) تصبح

$$y = \left(\frac{\theta k}{y} \right) k + \left(\frac{\infty L}{y} \right) L + y \dots \dots \dots (3.4)$$

¹ - محمد مصطفى، سمير احمد، النماذج الرياضية والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 193.

ويوضع الناتج الحدي النسبي لرأس المال هو $(U = \frac{\theta k}{y})$ ، والناتج الحدي النسبي للعمل هو:

$$(Q = \frac{\infty L}{y})$$

فان العلاقة الأساسية لنموذج meod تصبح: (3.5) $g = uk + QI + y$

وتوضح هذه العلاقة أن الناتج هو مجموع ضرب معدل نمو مخزون رأس المال وإنتاجيته، وكذا معدل نمو السكان والإنتاجية الحدية للعمل وأيضا معدل النمو التكنولوجي، وعند البحث عن نمو دخل الفرد فانه يستلزم استبعاد أثر النمو السكاني مما ينتج عنه:

$$y - I = uk - (1 - Q)I + y \dots (3.6)$$

فإذا كانت: $(k = \frac{\Delta k}{k} = \frac{sy}{k})$ فان العلاقة (3.6) تصبح:

$$U = \frac{\theta k}{y} \Rightarrow U k = \frac{sy}{k} \cdot \frac{\theta k}{y} = \theta s$$

$$\Rightarrow y - I = \theta s - (1 - Q)I + y \dots (3.7)$$

فإذا كان عدد السكان والمستوى التكنولوجي ثابتين في الفترة القصيرة، فانه يمكن كتابة ما يلي:

$$y = (\theta.S) + r \dots (8.3)$$

$$\Rightarrow y = (\theta S) + r \dots (9.3)$$

يعتقد "J.E meod" بان الناتج الوطني الحقيقي هو دالة لمستوى استخدام رأس المال وقوة العمل ومستوى المعرفة الفنية والتقنية، بينما يعتبر القدر المتاح من الموارد الطبيعية الأخرى ثابتا، كما أن نمو الناتج الحقيقي يتوقف على التغيرات في الإنتاجية الحدية، أي أن الإنتاجية الحدية للعناصر تزداد، وان جميع التغيرات التقنية تؤدي الى تغيرات إيجابية على إنتاجية الوحدة، كما أن التغيرات في عناصر الإنتاج (كميا) هي أساس عملية النمو، والذي يبدأ عندما يتساوى معدل نمو مخزون رأس المال مع معدل نمو الدخل الوطني، لان مستوى التقدم التكنولوجي يبقى ثابتا في الفترة القصيرة وكذلك معدل نمو اليد العاملة، وبالتالي فإن النمو يتحقق بنمو مخزون رأس المال فقط.

لقد أدى التحليل الضعيف للنظرية النيوكلاسيكية حول اختلاف معدلات النمو الاقتصادي المحققة عبر العالم بالرغم من استخدامها لتكنولوجيا متشابهة الى عدم عموميتها، حيث تصلح لبعض البلدان ولا تصلح للأخرى خصوصا وأنها لم تحدد بدقة محددات التقدم التكنولوجي لاعتباره تغيرا خارجي، مما أدى الى رفض قبول هذه النظرية من طرف الباحثين المعاصرين مما أدى الى ظهور نموذج جديد يسمى نماذج النمو الداخلي.

ثالثاً: نماذج النمو الداخلي:

إن الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية لتحليلها للنمو الاقتصادي أدى إلى عدم الرضا عن تلك النظريات، الأمر الذي أدى إلى ظهور نظريات جديدة هي نظرية النمو الداخلي.

1- نموذج "بول رومر"¹:

تمكن رومر (1986) romer من إعطاء نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية وهذا عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن، بحيث أن المؤسسة التي ترفع رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية، وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية، يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك فإن الفرضية الثانية متمثلة في أن المعرفة المكتشفة تنتشر آتياً في كل الاقتصاد، وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة I بالمؤشر A_I هذا يعني أن التغير $\frac{dA_i}{dt}$ يمثل التعلم الكلي للاقتصاد، والذي بدوره يتناسب مع التغير في K لمخزون رأس المال، ومنه دالة الإنتاج هي:

$$y_i = F(k_i \text{ و } kL_i) \dots \dots (1)$$

بحيث: f تحقق الخصائص النيوكلاسيكية، متمثلة في الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص ووفرات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لا نهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لا نهاية، إذا كانت كل من k و l ثابتة، كل مؤسسة هي معرضة إلى مردودية متناقصة k_i بالإضافة إلى أنه من أجل قيمة معطاة لـ L، فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة واحد في K و k وبالتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثبات المردودية الاجتماعية لرأس المال، وتحديد دالة الإنتاج بالاستعانة بدالة كوب دوقلاص:

$$y_i = A(k_i)^\alpha (kL_i)^{1-\alpha} \dots \dots (2)$$

حيث: $0 < \alpha < 1$

ويوضع: $t_i = \frac{y_i}{L_i}$; $t_i = \frac{k_i}{L_i}$ ، ثم يوضع فيما بعد $y_i = y$ و $\frac{k_i}{k}$ الناتج المتوسط هو:

$$\frac{y}{k} = f(L) = A.L \dots \dots (3)$$

¹ - صدر الدين صوالي، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 40.

يمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال بالاشتقاق بالنسبة لـ k_i بتثبيت L وبتعويض $K_i=K$ نتحصل على:

$$\frac{\partial y_i}{\partial k_i} = A \cdot \alpha \cdot L^{1-\alpha} \dots \dots \dots (4)$$

ومنه فإن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع L ، وهو غير مرتبط بـ K ، وعليه فإن التعلم عن طريق التمرن وانتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية وهو أقل من الناتج المتوسط وهذا لكون $0 < \alpha < 1$

ويأخذ قيد الميزانية للعائلة التالي: (5) $\frac{da}{dt} = w + ra - c - na \dots \dots \dots$

حيث: w تمثل الأجر و a الأصول للفرد، r تمثل مردودية الأصل.

وعليه فإن مشكل تعظيم دالة المنفعة u تحت قيد الميزانية عن طريق التعظيم الديناميكي الناتج عن الحساب الهاميلتوني، يعطي بالعلاقة التالية:

$$r = p - \frac{u'(c)c}{u'(c)} \left(\frac{c'}{c} \right) \dots \dots \dots (6)$$

باستخدام دالة المنفعة المسماة بمرونة الإحلال غير زمنية:

$$u(c) = \frac{c(1 - \theta)}{1 - \theta} \dots \dots \dots (7)$$

حيث انه عند ما ترتفع θ فإن العائلات تتحرف عن الاستهلاك النظامي في الزمن ومرونة الإحلال لدالة المنفعة معطاة بـ $1/\theta$ ، وبالاستعانة بما سبق فان دالة المنفعة تكتب كما يلي:

$$\left(\frac{c}{c} \right) = \left(\frac{1}{\theta} \right) (r - p) \dots \dots \dots (8)$$

وبتعويض قيم r المتمثلة في $A \cdot \alpha \cdot L^{1-\alpha} - \delta$:

نتحصل على معدل النمو للاقتصاد الممركز:

$$g_c = \left(\frac{1}{\theta} \right) (A \cdot \alpha \cdot L^{1-\alpha} - \delta - p) \dots \dots \dots (9)$$

وبالأخذ بعين الاعتبار الناتج المتوسط نتحصل على معدل النمو المحدد من طرف المخطط (التعظيم الاجتماعي).

$$g_c = \left(\frac{1}{\theta} \right) (AL^{1-\alpha} - \delta - p) \dots \dots \dots (10)$$

ومع العلم أن $\alpha < 1$ ، فهذا يعني أن: $g_c < g_{cp}$ يمكن الحصول على الأعظمية الاجتماعية إذا قمنا بتدعيم الاستثمار بمعدل $1 - \alpha$ عن طريق ضريبة جزافية (forfaitaire)، إذا دفع الحاصلين على رأس المال جزء قيمته ∞ من تكلفته، المردودية الخاصة لرأس المال تساوي المردودية الاجتماعية.

-2 نموذج "rebelo":

إن الحفاظ على المعدلات المترفعة للنمو في المدى البعيد هو الذي ارق الاقتصاديين الكلاسيكيين وذلك بسبب تناقص الإنتاجية الحدية وخاصة لرأس المال، ولهذا افترض 1991، "rebelo" في نموده إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية، أي ($\alpha = 1$) والتي تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي¹:

$$Y = AK \dots \dots \dots (1)$$

وحيث "A" ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي، بينما تمثل k رصيد رأس المال الموسع (المادي والبشري).

إن دالة الإنتاج في نموذج AK تجعل من الإنتاجية الحدية لرأس المال ثابتة ومساوية للمستوى التكنولوجي المستخدم (A)، ففي غياب فرضية تناقص العوائد الحدية لرأس المال سيكون الاستثمار في رأس المال الموسع آلية لجلب الوفرة الخارجية والتحسينات الإنتاجية بزيادة المكاسب التي تعوض تناقص العوائد الحدية لرأس المال، فهذا ما يسمح بنمو الناتج في المدى الطويل دون توقف، أما تراكم مخزون رأس المال فيكتب على شكل

$$\dot{K} = sY - \delta K \dots \dots \dots (2.1)$$

نموذج "SOLOW" كما يلي:

$$(L' = nL = 0)$$

من (1) و(2) يمكن استخراج معادلة النمو التالية:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = sA - \delta \dots \dots \dots (3.1)$$

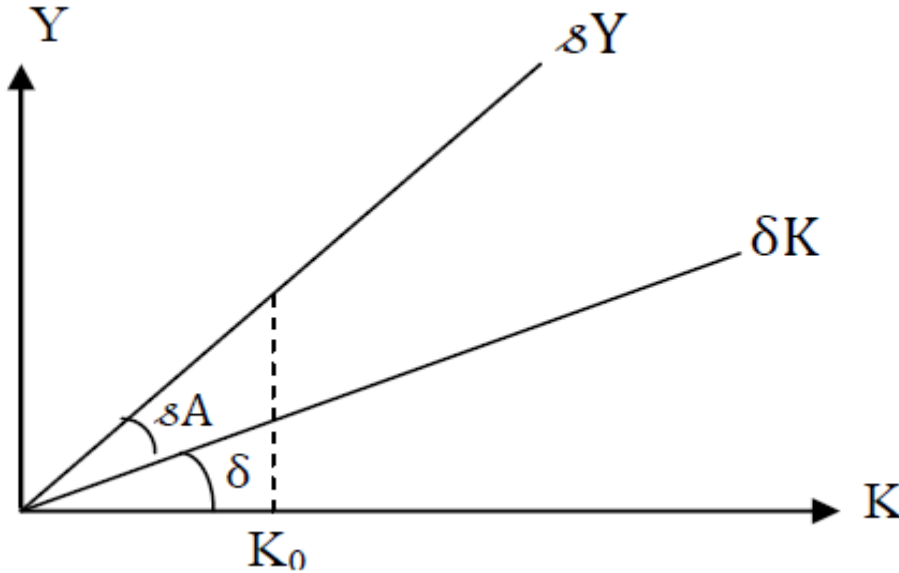
$$\frac{\dot{K}}{K} = sA - \delta \dots \dots \dots (4.1)$$

$$\frac{\dot{K}}{K} = s \frac{Y}{K} - \delta \dots \dots \dots (5.1)$$

¹ - gregory n.monkiw « macroéconomie » 3ème edition de boek ,Paris, France 2003 , p 264.

حيث أن Y هي حجم الإنتاج بينما δ هي معدل الادخار، لذا فإن تراكم مخزون رأس المال ينمو باستمرار مع الزمن، وهذا ما يفسر استمرارية النمو الاقتصادي في "AK" وذلك كما يلي:

الشكل (2-4): نموذج AK



ويمثل الخط δK الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتك، وأما δY فهو يعبر عن الدالة الخطية للاستثمار الجاري بدلالة رصيد رأس المال، حيث أن الاقتصاد الذي يبدأ من النقطة (K_0) وانطلاقاً من نموذج "solow" ذات غلة الحجم المتناقصة فإن أي زيادة في رأس المال سوف تؤدي إلى زيادة متناقصة مع مرور الزمن حتى تصل إلى مستوى (δ) أما نموذج "AK" ذات غلة الحجم الثابتة، فإن كل زيادة في رأس المال ستؤدي إلى زيادة مضاعفة عبر الزمن، وتكون الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال جديدة مساوية لتلك التي قبلها والتي بعدها وهي دائماً مساوية لـ (A) .

انطلاقاً من العلاقتين (3) و(4) فإن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، بينما معدل نمو الاقتصاد (gy) هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار (الادخار)، وبالتالي فإن سياسة حكومية ترمي إلى زيادة معدل الاستثمار سيكون لها أثر مباشرة على معدل النمو الاقتصادي، لأن:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = \delta A - \delta = gY$$

3- نموذج "lucas"¹:

يعتمد هذا النموذج على رأس المال البشري كمصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي حيث أن تراكمه يأخذ الشكل التالي:

$$h = \beta(1 - \mu)n \dots \dots (1)$$

حيث: u هي الزمن المسخر للعمل، وأما $(1-u)$ فهو الزمن المسخر للحصول على المعارف، وأما β فهي مقدار الفعالية، ومنه:

$$\frac{h'}{h} = \beta(1 - \mu) \dots \dots (2)$$

أما دالة الإنتاج فتأخذ شكل دالة "cobb-douglas" وهي

$$(Y = K^\beta (hL)^{1-\beta})$$

وبما أن نظرية النمو الداخلي جاءت لتفسير اختلاف معدلات النمو العالمية وانسياب غني وفقير بعض البلدان، فإن هذا النموذج يشبه نموذج "solow"، إذ تلعب h دور الرقي التقني فيه، مما يجعله قابلاً للنمو كلما كان هناك وقت كبير كافي للتكوين من طرف الأفراد $(1-u)$ ، الأمر الذي يساعد على زيادة رأسمالهم البشري، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، لذا فإن أحد الأسباب التي تجعل معدلات النمو في البلدان النامية ضعيفة هو عدم اهتمام حكوماتها بالتعليم والتكوين والتدريب مما أثر على معدلات نمو مؤسساتها، لأن السياسة التي تستطيع أن ترفع من وقت التكوين بشكل دائم ومستمر (تفضيل تراكم رأس المال البشري) سيكون لها أثر مباشر على معدل نمو اقتصادها الوطني.

المطلب الثالث: النمو والتنمية الاقتصادية:

سنتناول مفاهيم النمو والتنمية الاقتصادية ومختلف مقاييس النمو الاقتصادي كما سيتم التطرق إلى محددات النمو الاقتصادي.

أولاً مفاهيم حول النمو والتنمية الاقتصادية:

1- تعريف النمو الاقتصادي:

لقد تعددت تعاريف النمو الاقتصادي، حيث يعرف على أنه الزيادات المتتالية والمتتابعة في كمية السلع والخدمات المنتجة في بلد ما خلال سنة¹.

¹ - كيداني سيدي احمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، سنة الجامعية، 2012-2013 ص55.

كما أن مصطلح النمو الاقتصادي تعني حدوث زيادة مستمرة في الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن².

حيث أن:

متوسط الدخل الفردي = الدخل الوطني / عدد السكان.

ما يمكن التعليق عليه من خلال هذه المعادلة أن النمو الاقتصادي لا يهتم بحدوث زيادة في الدخل الوطني أو الناتج الوطني فقط بصورة كلية وإنما يتعدى الى حدوث تحسن في المستوى الدخلي للفرد الواحد داخل المجتمع ولكي يتحقق هذا الأخير يجب أن يفوق الدخل الوطني عدد السكان أما في حالة التساوي بين معدل الدخل ومعدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل يظل ثابتا وفي هذه الحالة يمكن القول انه لا يوجد نمو اقتصادي.

إن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الحقيقي ولل فرد وليس النقدي، فالدخل النقدي يشير الى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، وذلك مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي الذي يساوي نسبة الدخل النقدي الى المستوى العام للأسعار فهو يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من انفاق دخله النقدي بنسبة معينة وزاد المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فان الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتا ولا يحدث هناك تحسن في مستوى معيشة الفرد، وإذا زاد الدخل النقدي بمعدل اقل من معدل الزيادة في الأسعار فان الدخل الحقيقي للفرد سوف ينخفض ويتدهور مستوى معيشتة، ومن ثم لن يحدث هناك نمو اقتصادي إلا اذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي اكبر من معدل التضخم³.

- للنمو الاقتصادي ثلاث حالات⁴:

← **النمو التلقائي**: ويقصد به الزيادة المستمرة في الدخل القومي الحقيقي بمعدل يفوق معدل نمو السكان في المجتمع، ويحدث هذا النمو نتيجة تفاعل المتغيرات الاقتصادية في المجتمع بطريقة تلقائية دون الاعتماد على وضع الخطط الاقتصادية أو التخطيط القومي.

¹ - Amine.v. sarkan, **poverty alleviation to words sustainable development revue economie et management university de tlemcen** n: 2, mars 2003p113.

² - Régis bénichir, marc nouschi , **la croissance au XIX éme siècles** , 2 éme Edition grandes ecoles medicine paris 1990,p44.

³ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص12.

⁴ - هشام محمود الاقداحي، **معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية**، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص121.

← **النمو العابر:** ويحدث نتيجة لوجود أسباب طارئة عادة ما تكون خارجية ويزول بزوالها والنمو ليس له صفة الاستمرار وقد عرف هذا النوع في بعض الدول النامية نتيجة لحدوث تطورات في تجارتها الخارجية.

← **النمو المخطط:** وهذا النوع يحدث نتيجة تدخل الدولة من خلال وضع استراتيجية للتخطيط الاقتصادي، والنمو المخطط يعتبر نمو ذاتي الحركة مثله في ذلك مثل النمو الطبيعي، إلا أنه يتم بمعدلات أسرع على عكس النمو العابر الذي يعتبر نمو تابعاً لا يملك الحركة الذاتية.

لتحقيق النمو الاقتصادي في بلد ما لابد من تزايد مواردها الإنتاجية المتمثلة في¹:

- أ- الموارد الطبيعية: وتشمل الأرض والمواد الخام مثل: المعادن، الطاقة....
- ب- رأس المال: ويتمثل في المصانع والمعدات والأدوات... الخ.
- ج- اليد العاملة: وتشمل اليد العاملة المؤهلة أي الطاقة البشرية.
- د- التقنيات: البحوث والاختراعات والتقدم التكنولوجي.

2- تعريف التنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية هي العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، حيث يقتضي هذا الانتقال إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيات والهيكل الاقتصادي². كما يعرف الجغرافي "sylvie brunel" التنمية على أنها قدرة البلد على إشباع حاجيات السكان الضرورية مما يوفر لهم الرفاهية³.

وبالتالي فالتنمية الاقتصادية تشمل على جميع التغيرات في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية بما في ذلك التغيرات الاقتصادية حيث أنها تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي وكذلك في نصيب الفرد منه وهذا يحسن في الدخل أو الإنتاج ويساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع، وتساعد هذه بدورها على دعم الإنتاج والدخل، كما تشمل

¹ - عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص34.

² - محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسرى احمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، 1999، ص51.

³ - père salience, luc lecro, croissance et mutations de l' économie mondiale depuis 1945 , edition de seuil 1999, p152.

التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين المهارات وتنظيم الإنتاج، وتطوير وسائل النقل والمواصلات وتحسين مستويات الصحة والتعليم¹.

فالتنمية الاقتصادية يجب أن تشمل النقاط التالية:

← أن يكون التغيير بالزيادة في حجم النشاط الاقتصادي.

← أن تلبي رغبات وحاجيات اغلب أفراد المجتمع.

← أن تضمن التنمية نموا متوصلا ومستمر من خلال تجدد موارد المجتمع بدلا من استنزافها.

مما سبق ذكره يمكن استنتاج عناصر التنمية الاقتصادية وتتشكل من:

← الشمولية.

← حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي.

← حدوث تطور في توزيع الدخل.

3- الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

مما سبق ذكره حول مفهوم كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يمكن القول أن التنمية الاقتصادية اعم واشمل من النمو الاقتصادي، فهذا الأخير تراكمي وتلقائي يحدث مع مرور الزمن نتيجة حركة المجتمعات وما ينجم عنه من زيادة في الدخل الحقيقي وفي متوسط نصيب الفرد، أما مفهوم التنمية الاقتصادية فهو لا يقتصر على هذا الحد بل يتضمن الى جانب ذلك حدوث تغيير جذري في هيكل الإنتاج وفي البنيان الاقتصادي للمجتمعات وتطور طرق ووسائل الإنتاج كما يتضمن أيضا تغيير الإطار الاجتماعي والثقافي للمجتمع..... الخ.

لذا يمكن حدوث نمو اقتصادي في دولة ما دون حدوث تنمية اقتصادية فقد اثبت العديد من الدراسات أن العديد من الدول النامية حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة خلال فترة زمنية، إلا أن ذلك لم يترتب عليه تغيرات جذرية في النشاط الاقتصادي، لذا سبق القول أن التنمية اشمل من النمو وتحتويه، إذ أن حدوث تغير في هيكل الإنتاج وهيكل العمالة وتغيير نوعية السلع والخدمات المنتجة يؤدي الى حدوث زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وفي متوسط نصيب الفرد ومن ثم حدوث نمو اقتصادي. وبالتالي لكي تحقق الدول النامية معدلات تنمية اقتصادية عالية وجب الاهتمام بالتنظيم الاقتصادي الذي تتم خلاله عمليات التنمية.

¹ - محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص20.

ثانياً: مقاييس النمو الاقتصادي: لقياس مستوى نمو دولة ما هنالك العديد من المقاييس المعبرة لمعرفة مدى تقدم مجتمع ما نكر منها:

أ- الدخل الوطني (الناتج الحقيقي):

إن الناتج الوطني الإجمالي يتمثل في مجموع ما ينتج من سلع وخدمات في سنة معينة، حيث اقترح الأستاذ "mead" قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل الوطني بدلا من متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا المقياس لم يحض بالقبول في الأوساط الاقتصادية، ذلك أن زيادة في الدخل أو نقصانه قد لا تؤدي الى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادة الدخل القومي لا تعني نمو اقتصادي عند زيادة عدد السكان بمعدل أكبر في المقابل نقص الدخل القومي لا يعني تخلف اقتصادي عند انخفاض عدد السكان بمعدل اكبر، إضافة الى عدم الاستفادة منه اذا انتشرت الهجرة من والى الدولة¹.

ب- متوسط الدخل: حيث يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي الأكثر استخداما وصدقا عن قياس مستوى النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعاب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد.²

ج- الدخل القومي الكلي المتوقع:

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل القومي المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد تكون للدولة موارد كامنة وإمكانيات مختلفة للاستفادة من هذه الموارد كالتقدم التقني، حيث تأخذ في الاعتبار تلك المقومات عند قياس حجم الدخل، غير أن هذه المعيار لم يلقى أيضا القبول في الأوساط الاقتصادية لصعوبة تقدير وقياس تلك الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل.³

د- معادلة سنجر singer: وضع "سنجر" معادلة للنمو الاقتصادي في سنة 1952 وهي دالة

لثلاث عوامل⁴:

$$R=D+DP$$

حيث أن:

¹ - محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسرى احمد، مرجع سبق ذكره، ص58.

² - محمد عبد العزيز عجمية، إيمان ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص99.

³ - المرجع نفسه، ص98.

⁴ - المرجع نفسه، ص99.

D: معدل النمو السنوي لدخل الفرد.

S: هي معدل الادخار الصافي.

P: إنتاجية رأس المال.

R: معدل نمو السكان السنوي.

في هذا الصدد اقترح "سنجر" قيما عديدة لهذه المتغيرات:

S: 6% من الدخل القومي

P: 0.2%.

R: 1.25%.

إلا أن هذه الافتراضات واجهت بعض الانتقادات:

أ- نسبة الادخار الصافي من الدخل القومي 6% لا تعتبر مقبولة في الوقت الحاضر، لأن الدول النامية في مقدورها تكوين مدخرات كبيرة.

ب- معدل النمو السكاني 1.25% اقل من المعدلات السائدة في الدول النامية إذ يقدر بحوالي 2.3% في الدول النامية عامة.

ج- إنتاجية الاستثمارات 0.2% وهي نسبة منخفضة كثيرا عما يحققه بالدول النامية.

ثالثا: محددات النمو الاقتصادي:

يتحقق النمو الاقتصادي لدى مجتمع بتوفر العناصر التالية:

1 - تراكم رأس المال:

ينتج تراكم رأس المال عن طريق الادخار الذي يعتبر تضحية المجتمع بجزء من الاستهلاك الأدنى في الإنتاج السلع الرأسمالية وتشمل: المصانع البنى القاعدية كالجسور والمطارات وطرق المواصلات، المدارس الجامعات، وهذا ما يشكل الاستثمار وبالتالي الرفع من معدلات النمو الاقتصادي¹.

2- السكان ونمو القوى العاملة:

يعد النمو السكاني عامل موجب تقليدي في حث النمو الاقتصادي، فزيادة السكان تعني زيادة قوة العمل يعني أكبر عدد من العمال المنتجين، ومن ناحية أخرى فزيادة السكان يقابلها زيادة في القوة الشرائية مما يوسع من السوق المحلية، ويوجد خلاف حول ما إذا كان النمو السكاني المتزايدة له تأثير موجب أو سالب على النمو الاقتصادي في دولة تعاني من فائض في عنصر العمل.

¹- رنان مختار، مرجع سبق ذكره، 2009، ص 49.

حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية، وتتوقف هذه القدرة بصورة كبيرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي ومدى توافر العوامل المرتبطة به مثل: المهارات الإدارية والتنظيم¹.

3 - كمية ونوعية الموارد الطبيعية:

تعتبر الموارد الطبيعية مصدر للنمو الاقتصادي وتتجلى هذه الموارد خاصة في التربة الخصبة، وفرة المعادن، المياه، الغابات وغيرها².

ويرى البعض من الاقتصاديون بانه لا قيمة لهذه الموارد الطبيعية إلا إذا استطاع المورد البشري أن يستغلها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

فقد يكون بلدا ما غنيا بموارد طبيعية، لكن مستواه المادي أو نموه الاقتصادي سوف لن يتأثر إذا بقيت هذه الموارد من دون استغلال.

4 - التقدم التكنولوجي:

يعتبر الاقتصاديون التقدم التكنولوجي من العناصر الهامة للنمو الاقتصادي وتوجد ثلاث تصنيفات أساسية للتقدم التكنولوجي وهي التكنولوجيا المحايدة والتكنولوجيا الموفرة للعمل والتكنولوجيا الموفرة لراس المال.

فالتكنولوجيا المحايدة هي تلك الابتكارات البسيطة التي تنشأ من تقسيم العمل والتي يمكن أن ينتج عنها إنتاج مرتفع واستهلاك أكثر للأفراد، أما التكنولوجيا الموفرة للعمل فتتمثل في الحاسبات الشخصية وماكينات النسيج الآلي والجرارات وغيرها من الأنواع المختلفة للآلات، أما التقدم التكنولوجي الموفر لراس المال فهو ظاهرة أكثر ندرة وذكر نتيجة أن معظم البحوث العلمية والتكنولوجية تنمو من قبل الدول المتقدمة³.

5 - العوامل البيئية:

تتجلى العوامل البيئية في العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية المشجعة على النمو الاقتصادي، بمعنى لابد من وجود قطاع مصرفي يتلاءم ومتطلبات النمو الاقتصادي ونظام ضريبي

¹ - أميرة بحري، الاستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات ودورها في النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة: 2000/2014: جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص58.

² - عدنان مناني صالح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية بغداد، العدد الخامس، مؤتمر الكلية 2013، ص363.

³ - أميرة بحري، مرجع سبق ذكره، ص59.

مشجع على الاستثمار الجديدة، واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي، ولعل هذا العامل هو ما يبرر تحقق العديد من الدول معدلات نمو مرتفعة، قد تفوق الدول التي تتوفر على إمكانات طبيعية ووفرة للموارد البشرية¹.

¹ - فتحة بناني، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2008/2009، ص 09.

المبحث الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان المضيفة

تعد الآثار التي يتسبب فيها الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان المضيفة موضوعا يثير التساؤلات حول مدى نجاحها في تحقيق أهداف التنمية في البلدان المضيفة. وتشير البعض من الدراسات التي اهتمت بدراسة هذه الآثار إلى وجود ثلاث وجهات نظر، حيث ترى وجهة النظر المؤيدة أهمية وفوائد هذا النوع من الاستثمارات لماله من أثر إيجابي على معدلات النمو عن طريق سد الفجوة بين الادخار والاستثمار¹، ونقل التكنولوجيا وتأهيل اليد العاملة وترقية الصادرات. أما وجهة النظر المعارضة فتعتبر أن الاستثمارات الأجنبية مباراة من طرف واحد والفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات في معظم الأحيان، بمعنى أن هذه الاستثمارات تأخذ أكثر مما تعطي²، وان عيوبه أكثر من فوائده، حيث تتسبب في تعميق عجز ميزان المدفوعات وتشويه أنماط الإنتاج والاستهلاك المحليين إلى جانب تأثيره السلبي على السيادة الوطنية بتدخله في التأثير على القرارات السياسية في البلدان المضيفة.³

لتأتي وجهة النظر المعدلة بين وجهات النظر المؤيدة والمعارضة وهذه السياسة هي التي تتبناها الكثير من الدول المصنفة حديثا (NPI) حيث هدفها هو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتنمية اقتصادها وفي نفس الوقت احتفظت بالقطاعات الحيوية المؤثرة في حياتها الاقتصادية). وعلى العموم فان العولمة والانفتاح الاقتصادي جعلنا من وجهة النظر المعارضة للاستثمار الأجنبي المباشر اقل أهمية، بالإضافة إلى الدراسات الميدانية التي تثبت أن هناك تنافس كبير حول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال تقديم الحوافز والقيام بكثير من التعديلات المواتية لهذا النوع من الاستثمار في العديد من الجوانب وفي هذا الشأن أشار تقرير منظمة الاونكتاد (UNCTAD) انه يوجد من بين 271 تغييرا في التشريعات في 102 بلدا كان هناك 235 تغيير مواتيا للاستثمار الأجنبي المباشر أي ما يفوق 86 %.

وسنتناول في هذه المبحث بالتفصيل آثار اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول المضيفة.

¹ حازم البيلاوي، الاستثمار الخارجي وفجوة التمويل المحلي، محاضرة أقيمت في المؤتمر العلمي السادس، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، 28-29 جويلية 2002، ص02.

² - عبد السلام ابوقحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص219.

³ - زياد حجازي، مؤسسات تشجيع الاستثمار ودرها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الأردن: الجامعة الأردنية، 1996، ص136.

المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على عوائد التقدم التكنولوجي.

إن عدد سكان العالم في تزايد مستمر حيث تجاوز 6 مليار نسمة في عام 2000، وتشير التوقعات إلى أن عدد السكان في العالم سيبلغ 8 مليار نسمة عام 2025. لذلك لابد من استخدام التقدم التكنولوجي والنتائج والاختراعات العلمية لتطوير المجتمعات، فالتكنولوجيات يمكن أن تساعد في تحقيق النمو الاقتصادي إذا تحققت أو توفرت شروط نقلها. ويرتبط استعمال التكنولوجيا بالتحليل العلمي وبالحيطة والمسؤولية الأخلاقية ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر السبيل الذي يمكن من نشر واقتناء بدائل التكنولوجيا داخل البلدان النامية. إن ضعف الإمكانيات المالية لهذه الأخيرة وعدم قدرتها على الشراء المباشر للتكنولوجيا ذات التكلفة المرتفعة أدى بها إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ليكون قناة للحصول على التكنولوجيا المتطورة والاحتكاك بمصدر الإبداع وهي الشركات المتعددة الجنسيات وفروعها والتي قد تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في نقل جزء من مخزونها التكنولوجي إلى البلدان النامية المضيفة ما ينعكس إيجاباً على الأجهزة الإنتاجية لهذه الدول وعلى تنافسيتها في الخارج، لكن الأثر الإيجابي للتكنولوجيا المنقولة إلى البلدان النامية يرتبط أساساً بمدى مطابقتها لاحتياجات الأجهزة الإنتاجية المحلية وتكلفتها وطرق نقلها وقدرة الدول المضيفة على استيعابها، خاصة مع التغيرات والضوابط التي تحكم سوق التكنولوجيا العالمي.

أولاً: مفهوم التكنولوجيا:

يرجع أصل مصطلح تكنولوجيا إلى اللغة اليونانية وهو مكون فيه كلمتين هما "techno" وتعني الفن أو الصناعة، "logos" وتعني الدراسة أو العلم وبمزج الكلمتين في بعضهما فإن المصطلح يعني في أصله الإغريقي علوم أو دراسات الصنائع أو الفنون¹. أما اصطلاحاً فليس من اليسير وضع تعريف جامع مانع للتكنولوجيا نظراً لتعدد مجالاتها، فهناك على سبيل المثال تكنولوجيا المعلومات وهي في ذاتها عدة أنواع: تكنولوجيا الإلكترونيات الدقيقة وتكنولوجيات المعلومات وتكنولوجيا نظم المعلومات والمعرفة، وهناك تكنولوجيا المواد الجديدة (التخليقية) وتكنولوجيا الفضاء والتكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية وتكنولوجيا صناعة الدواء والصناعات البترولية والكيميائية، وتكنولوجيا الطاقة النووية والتكنولوجيا العسكرية وتكنولوجيا المحركات وغيرها الكثير بما يسمح أن تكون لكل صناعة تقنياتها المستقلة وعموماً يمكن تعريف التكنولوجيا بأنها: " الجهد المنظم الذي يتضمن استخدام نتائج البحث والتطوير العلمي في تطوير أساليب

¹ - جمال العاص، إشكالية نقل التكنولوجيا وتوطينها في الوطن العربي، رسالة دكتوراه، جامعة تشرين، سوريا، ص6.

ووسائل أداء العمليات الإنتاجية بمعناها الواسع الذي يشمل الخدمات والنشاطات كافة، والذي يفترض في كونها أكثر جدوى للاقتصاد والمجتمع وأفراده¹.

كما تعرف التكنولوجيا على أنها "المعرفة أو العمليات والتقنيات والمكانن والأعمال المستخدمة لتحويل المدخلات (الموارد، المعلومات، الأفكار) إلى مخرجات (المنتجات والخدمات)².

وتعرف كذلك بأنها: " فن الإنتاج، أي الأساليب والوسائل المستخدمة في عمليات الإنتاج"³ وأيضا هي: " فن وعلم أصول الصناعة" وذلك بما تحتويه من دراسات وبحوث ومهارات وخبرات لازمة للتطبيق في مجال أو مجموعة مجالات إنتاجية معينة⁴ من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص مجموعة من الحقائق⁵:

- التكنولوجيا هي القدرة والخبرة والمعرفة وتمثل صورة من صور السيادة والتميز والتحكم العلمي.
- التكنولوجيا نظام يرتكز على التفوق العلمي ويحدد العلاقات الدولية في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والأمنية.

- التكنولوجيا أصبحت سلعة تباع وتشتري في الأسواق العالمية.
- التكنولوجيا هي استثمار المعرفة ومن ثم فهي أخطر نتائج البحث العلمي.
- تلعب التكنولوجيا دور بارزا في استراتيجيه التنمية والنمو التي تصنعها الدول المختلفة في وقتنا الحاضر، حيث صارت التكنولوجيا من ضمن العناصر الهامة التي تحدد نجاح أو فشل خطط التنمية. وقد عبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن أهمية العلاقة بين التكنولوجيا والتنمية الاقتصادية في توصية لها بقولها: " إن عملية تبادل ونقل المعلومات التكنولوجية تمثل وحدة من أهم الوسائل لتعجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية.

ثانيا: الملامح العامة لسوق التكنولوجيا.

تشهد سوق التكنولوجيا العالمية تغييرات جذرية وسريعة زادت من الفوارق بين الدولة المتقدمة تكنولوجيا والدول النامية.

¹ - فليح حسين خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتاب الحديث، عمان الأردن، 2010، ص ص197-198.

² - richard L.daft. organisation, theory and design,8 thrd ed, USA thomson,2004 p244.

³ - نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الأولى الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2007، ص443.

⁴ - عبد السلام ابوقحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمار الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص122.

⁵ - نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الأولى، مرجع سبق ذكره، ص444.

يمكن حصرها فيما يلي¹:

- تعاضم أهمية المدخلات التكنولوجية في عمليات الإنتاج والخدمات وهو ما أثبتته الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية للبحث عن عوامل زيادة وتطور المنتج، وصلت إلى نتائج تبين أن الحصول على أفضل منتج وبكمية مناسبة يرجع إلى التطور التكنولوجي وذلك نسبة تتراوح ما بين 80% و90%، في حين تأثير رأس المال المستثمر لم يزد عن 20% فقط.

- اتجاه العالم نحو اقتصاد المعرفة، حيث تدل المؤشرات أن نسبة صادرات المعرفة تزداد في صادرات الدول المتقدمة، وتتجاوز هذه النسبة لدى بعض الدول 40% (سنغافورة 45.2%، ماليزيا 43.4%).

- احتكار عمليات توليد التكنولوجيا وأنشطة البحوث والتطوير من قبل عدد محدود من الدول ومن الشركات المتعددة الجنسيات مع توفير إطار قانوني لحماية هذه التكنولوجيا من كل تقليد غير شرعي من خلال اعتماد اتفاقية حقوق الملكية الفكرية في إطار منظمة التجارة العالمية والتي وسعت من نطاق الحماية المقدمة لبراءات الاختراع سواء كانت منتجات أو عمليات صناعية في كافة ميادين التكنولوجيا.

- تركز عمليات توليد التكنولوجيا في عدد قليل من الدول وفي عدد قليل من مؤسسات القطاع الخاص والتي تعتبر الممول الرئيسي لنشاطات البحث والتطوير.

ثالثاً: الفجوة التكنولوجية:

تميز عصرنا الحالي وخاصة في العقود الأخيرة، بالعديد من الظواهر لدلالات العظيمة كان أهمها الثورة العلمية التكنولوجية، والتي تميزت بالإنجازات العلمية العظيمة وتعددتها في مختلف الميادين، هذا التقدم التكنولوجي الهائل وفر لمستقبل البشرية إمكانيات للنهوض برفاه جميع الشعوب في العالم، ولكن بحكم السيطرة والاستغلال اللذان كانا تعانان منهما معظم الدول النامية فإنه ما زال العديد منها يعاني من الآثار المتركمة التي تشكل عقبات كبرى أمامها للاستفادة من التقدم التكنولوجي الذي هو حصيصة الإنتاج البشري عالمياً ليس موزعاً بالعدل بين جميع أعضاء المجتمع الدولي، فالبلدان النامية التي تشكل (70%) من سكان العالم تمثل حصتها نحو (5%) من التكنولوجيا العالمية في الوقت الذي تمتلك فيه الدول المتقدمة صناعياً نحو (95%) من التكنولوجيا العالمية.

¹ - جمال بلخياط، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، 2014-2015، ص104.

وهذه الفجوة الهائلة في التقدم العلمي والتكنولوجي وانعكاساتها على النواحي الاقتصادية مازالت وبحكم استمرار الثورة العلمية. التكنولوجية تنتعج باستمرار اعتماد على الحقيقة القائلة أن التقدم يرتكز في قدرة أي مجتمع على الانطلاق لمحاولة الوصول إلى درجة من الاكتفاء الذاتي لأن الحركة المستمرة الذاتية هي المقياس الحقيقي لقدرة أي مجتمع على التقدم الحضاري.

ولعل أهم ما يميز النظام التكنولوجي الدولي هو عدم التكافؤ في توزيع الموارد المخصصة لإنتاج التكنولوجيا بين الدول النامية والدول الصناعية بما يترتب عليه من تمركز الإنتاج التكنولوجي في هذه الدول الصناعية، وهنا لابد لنا من التساؤل: إذا كان مالكو التكنولوجيا في البلدان المتقدمة على استعداد للتخلي عن وسائلهم التكنولوجية (بيعها إلى البلدان النامية أو السماح لأي مشروع فيها باستغلالها، فهل بالإمكان الحصول على التكنولوجيا المعنية من دون الخضوع للتبعية التكنولوجية أو فقد الاستغلال الاقتصادي؟)

كما وتعطينا خريطة توزيع إنتاج السلع الرأسمالية على المستوى العالمي مؤشرا إضافيا على مدى تركيز إنتاج التكنولوجيا من ناحية وعلى مدى التفاوت الهائل في القدرات الصناعية بين الدول النامية والدول الصناعية المتطورة من ناحية ثانية ويتركز إنتاج التكنولوجيا في الدول الصناعية الرأسمالية بشكل أساس في الشركات المتعددة الجنسيات التي تسيطر سيطرة شبة كاملة على عملية التجديد التكنولوجي على المستوى العالمي ويترتب على ذلك نتيجتان هامتان للغاية بالنسبة لطحنا هنا:

أولهما: هو سيطرة رأس المال الخاص على عمليات النقل الدولي للتكنولوجيا بما يعنيه ذلك من غلبة الطابع الخاص لعمليات نقل التكنولوجيا وخضوعها لمنطق ومقتضيات الربح الرأسمالي في إطار الإستراتيجية العامة لرأس المال على المستوى العالمي.

وهذه الحقيقة هامة بل وأساسية إذ لا يمكن من دونها فهم النسق السائد لعمليات النقل الدولي للتكنولوجيا لما يحمله من تناقض حاد بين مصالح مصدري ومستوردي التكنولوجيا.

وثانيهما: إن إنتاج التكنولوجيا يتم في إطار احتكار القلة ووفقا لمقتضياته والمعروف أن المنافسة في ظل نظام احتكار القلة لا يتم عن طريق الثمن، وإنما عن طريق محاولة زيادة حصة المشروعات المتنافسة من السوق أو بعبارة أخرى عن طريق السيطرة على الأسواق ويتم ذلك بأساليب عدة منها تجديد المنتجات (in novation) أو تنويع المنتجات (diversifying) أو عن طريق تخفيض نفقات إنتاج السلع لا من أجل تخفيض أثمانها ولكن من أجل توفير موارد يمكن تخصيصها لعمليات التسويق والإعلان وفي كل هذا تلعب التكنولوجيا دورا حاسما.

ومن هنا تأتي أهمية وضرورة السيطرة على عملية التجديد التكنولوجي باعتبارها السلاح الأكثر فاعلية في المنافسة من أجل السيطرة على الأسواق في ظل نظام احتكار القلة.

كل المؤشرات السابقة، إذ تشير إلى التركيز الهائل للإنتاج التكنولوجي في الدول الصناعية الرأسمالية، وبالذات في المشروعات الكبيرة في هذه الدول، الأمر الذي يفسر عمليات نقل التكنولوجيا من الشمال إلى الجنوب وهنا يثور التساؤل: ما مغزى ذلك بالنسبة لقضية التبعية التكنولوجية؟

وقبل الإجابة على هذا التساؤل يعيننا أن نوضح هنا تعبير التكنولوجيا لا يعني أننا بصدد ظاهرة مستقلة عن التبعية الاقتصادية التي تشكل النمط السائد للعلاقات في النظام الرأسمالي العالمي بين دول المركز (center) الصناعية المتطورة وبين دول التخوم (countries abuttals) أو الهامش (periphery) (الدول النامية) وفقاً لنمط تقسيم العمل الدولي السائد، فالتبعية التكنولوجية ليست إلا أحد أوجه هذه التبعية الاقتصادية وإن اختلفت آلياتها ولهذا ربما يفضل بعضهم تعبير تبعية عن طريق التكنولوجيا وأياً كان التعبير المستخدم فالمقصود في نهاية الأمر هو التأكيد على الدور الذي تلعبه التكنولوجيا كأداة من أدوات التبعية الدولية. وترتكز التبعية التكنولوجية على عاملين أساسيين:

أولهما: التفاوت الكبير والمتزايد بين الطلب على التكنولوجيا في القطاعات الإنتاجية في الدول النامية وبين قدرة الأنظمة العلمية والتكنولوجية المحلية على إشباع هذا الطلب، بما يترتب عليه من استيراد مستمر للتكنولوجيا من الخارج.

ثانيهما: وهو نتيجة مباشرة للعامل الأول، أنه ضعف المركز التفاوضي للدول النامية في مواجهة مصدري التكنولوجيا وهذا يركز على غياب المعلومات أو نقصها عن التكنولوجيات المتاحة لدى الدول الصناعية، ونتيجة لذلك فإن الدول النامية تجد نفسها في موقف شديد التناقض والغرابة فهي تدخل سوق التكنولوجيا مشترية من دون أن يكون لديها معلومات كافية عما تريد شراءه، الأمر الذي لا يسمح لها باختيار التكنولوجيا ولا بتحديد عناصر الصفقة التكنولوجية وأولها الثمن ويضعها بالتالي في مركز ضعيف للغاية في مواجهة منتجي التكنولوجيا نقطة البداية إذا لفهم طبيعة وآليات التبعية التكنولوجية هي ذلك الخلل الكبير في النظام أو النسق التكنولوجي (technological system) السائد في البلدان النامية والمتمثل في غياب أو ضعف المؤسسات العلمية التكنولوجية التي تقوم بعمليات البحث والتطوير وعدم ارتباطها في حال وجودها بالمؤسسات العلمية من ناحية والمشروعات الإنتاجية من ناحية أخرى، بما يؤدي إليه ذلك من لجوء هذه المشروعات إلى الخارج لاستيراد التكنولوجيا، باختصار يمكننا القول أن عدم التكافؤ الهائل بين أطراف عملية نقل التكنولوجيا من الشمال إلى الجنوب على اختلاف أشكالها القانونية

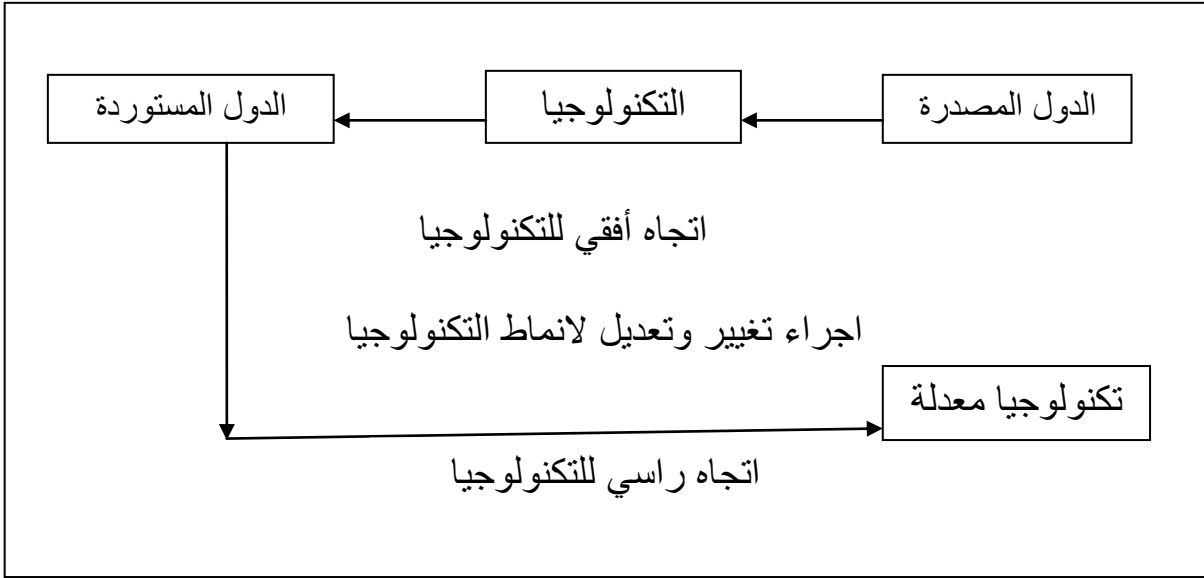
يجعل من هذه العملية أداة لا لتضييق الفجوة التكنولوجية والاقتصادية فقط وإنما لتكريس وتعميق علاقات التبعية الدولية، وتعظيم الفجوة التكنولوجية في الوقت نفسه ومن جانب آخر ولما كانت التكنولوجيا سلعة غير تنافسية (بمعنى أن استخدامها أو استهلاكها لا يقلل من قيمتها بالنسبة لطرف آخر) كما أنها قابلة للنقل عبر البلدان فإن الفجوة التكنولوجية فيما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية تحتاج إلى تفسير، وهنا يمكننا القول أن التكنولوجيا ليست سلعة حرة محددة المعالم بوضوح ومتاحة بلا قيود لكي تستخدمها أية شركة في أي مكان وعلاوة على ذلك فإن بعض التكنولوجيات لا يمكن الحصول عليها إذا ما قرر أصحابها عدم ترخيصها، وتحتوي الأصول التكنولوجية في بعض جوانبها الهامة على عنصر ضمني لا يمكن نقله أو استنساخه بسهولة في بيئة أخرى، ويتطلب استخدامها الفعال استثمارات هائلة في مجالي الارتقاء بالتعليم والنهوض بالمهارات، وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن تداول التكنولوجيا كسلعة مادية فأسواق التكنولوجيا يسودها الغموض وكثيرا ما يتسم بالقصور في المعلومات وتجدر الإشارة إلى أن "الكم الكلي للمعرفة العلمية والثقافية في العالم يتضاعف تقريبا كل سبع سنوات نتيجة للنشاط العلمي في البحث والتطوير، وهذا المعدل المرتفع في النمو يزيد المسافة (الفجوة) بين البلدان المتقدمة والمتخلفة، وبهذا المعدل من التغيير وبقاء الدول النامية على حالها سوف تتضاعف فجوة العلم والثقافة كل سبع سنوات.

ومن خلال سعي الدول النامية إلى تضييق الفجوة التكنولوجية بينها وبين الدول المتقدمة فقد عمد مصدرو التكنولوجيا وعلى الأخص الشركات متعددة الجنسيات إلى تصوير التكنولوجيا للدول النامية على أنها الأداة السحرية الأكثر فاعلية في القضاء على فجوة التخلف بين البلدان النامية والبلدان المتطورة صناعيا، إلا أن الواقع اظهر بان الفجوة ما زالت تتعاظم مع فيض المعلومات والتقنيات المكتشفة حديثا ذلك لان التكنولوجيا المنقولة إلى الدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص خلال مساعي التنمية الأخيرة تشكل بمعظمها "المعدات" الجاهزة (hardware) مما أعاق تطوير المهارات والقدرات المحلية التي هي بمثابة " البرامج (software). للتعامل مع هذه التكنولوجيا وفهمها وتكييفها واستغلالها اقتصاديا ضمن نظام الإنتاج القومي.

رابعاً: طرق نقل التكنولوجيا:

إن الدول النامية لا تزال تبعية للدول المتقدمة من ناحية التكنولوجيا مما يجعلها مرتبطة باستراتيجيات ومصالح وأهداف الشركات المتعددة الجنسيات في تحديد بنية التكنولوجيا المنقولة وطرق نقلها وتكلفتها والقطاعات التي ستستفيد منها.

الشكل رقم (5-2) مسار نقل التكنولوجيا



المصدر: محمد علي منصور، مبادئ الإدارة (أسس ومفاهيم)، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 1999، ص.294.

ما يمكن ملاحظته من خلال هذا الشكل أن الطريقة المناسبة لنقل التكنولوجيا هي طريقة النقل الراسي لان النقل الأفقي لا يمكن أن ينجر عنه نقل للمعلومات الخاصة بالتكنولوجيا وللأسرار الصناعية المتعلقة بعمليات الإنتاج، أما الذي يتم نقله عادة هي منتجات عينية تتمثل في الآلات والمعدات ومنتجات بشرية متمثلة في الخبراء والمهندسين وقد جرى في الواقع نقل للسلع الرأسمالية وللخبراء بل وحتى المصانع الجاهزة ولكن قلما جرى نقل للمعلومات والمهارات التكنولوجية الأجنبية.

وبالتالي فإن عملية نقل التكنولوجيا لا تسمح للدول المضيفة بالتحكم في تقنيات الإنتاج وإنما تسمح لهم باستعمال التكنولوجيا فقط، وبالتالي الدول النامية أمام خيارين للحصول على التكنولوجيا، إما الحصول عليها من مصادر محلية من خلال تحويل البحوث العلمية التي تقوم بها الجامعات والمعاهد

ومراكز البحث إلى منتجات وخدمات وطرق إنتاج وخصائص تتجسد في السلع الرأسمالية والوسطية المنتجة بهذه الطرق¹، أو اللجوء إلى المصادر الخارجية للحصول عليها سواء من خلال:²

- التبادل التجاري وهذا عن طريق استيراد سلع وسطية ورأسمالية.

- بيع التراخيص من قبل الشركات الأجنبية للشركات المحلية.

- الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتعتبر هذه الأخيرة التي تمت بشكل كبير نتيجة حاجة الدول المضيفة للاستفادة من المزايا المصاحبة له على غرار نقل التكنولوجيا وبالتالي فالاستثمار الأجنبي المباشر من القنوات الهامة للحصول على التكنولوجيا الحديثة من خلال التفاعل بين الشركات الأجنبية والمحلية من خلال أربع قنوات هي³:

أ- قناة المنافسة:

ترتكز هذه القناة على أن دخول الشركات الأجنبية إلى الدول المضيفة يؤدي إلى زيادة المنافسة في السوق المحلي لهذه الدول، الأمر الذي يدفع الشركات المحلية نحو استخدام التكنولوجيا القائمة بأساليب أكثر كفاءة بواسطة تحديث قاعدتها التكنولوجية طبقاً للتكنولوجيا الحديثة المطبقة في مجال إنتاج المنافسة لها.

ب- قناة التدريب:

تتسأ قناة التدريب إذ تطلب إدخال التكنولوجيا الجديدة إلى الدول المضيفة تحديث راس المال البشري المتاح وتكوين عمالة مدربة ومؤهلة في هذه الدول من أجل استيعاب التكنولوجيا وتطويرها محلياً. ويساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تدريب العمالة المحلية بشكل مباشر في فروع الشركات الأجنبية والتي تنقل خبراتها فيما بعد إلى الشركات المحلية أو بشكل غير مباشر من خلال تحفيز الشركات المحلية على تأهيل عمالتها لمواجهة المنافسة المفروضة عليها من الشركات الأجنبية.

¹ - محمد علي منصور، مبادئ الإدارة (أسس ومفاهيم)، القاهرة مجموعة النيل العربية، 1999، ص 293.

² - De mello LR, "Foreign direct investement in development countries and growth: a selective survey" the journal of development studies vol 34,n=1 october 1997, p21.

³ - مجدي الشورجي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2005، ص 262-264.

ج- قناة التقليد:

تقوم قناة التقليد على فكرة أن الشركات المحلية بالدول المضيفة من خلال قيامها بمحاكاة وتقليد التكنولوجيا والطرق الإدارية المستخدمة من قبل الشركات الأجنبية بهذه الدول ستصبح أكثر إنتاجية وتعزز من فرص استمرارها بالسوق.

د- قناة الروابط:

ترتكز هذه القناة على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج للشركات المحلية بالدول المضيفة من خلال الروابط الأمامية والخلفية التي تنشأ بين الشركات الأجنبية والمحلية فبالنسبة للروابط الأمامية فتحدث من خلال المعاملات الشركات الأجنبية المباشرة مع العملاء وتؤدي هذه الروابط إلى زيادة التقدم الفني للشركات المحلية، فالشركات الأجنبية تقوم بالإففاق على البحوث والتطوير بالقدر الذي يؤدي إلى تحسين منتجاتهم القائمة وإنتاج منتجات جديدة مما يترتب عليه حدوث منافسة داخل السوق المحلي، وتشجيع هذه المنافسة للشركات المحلية على زيادة إنفاقها على البحث والتطوير مما يؤدي إلى زيادة التقدم الفني وبالتالي زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج للشركات المحلية، والمحصلة تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

أما الروابط الخلفية فتنشأ من خلال اعتماد الشركات الأجنبية على الوحدات المحلية في توفير مستلزماتها الإنتاجية من خامات ومكونات محلية و سلع وسطية لازمة لعملية التصنيع والتجميع، وبالتالي العلاقة التي تربط الشركات الأجنبية بالمحلية من الممكن أن تتطور لتشمل قيام الشركات الأجنبية بتقديم المساعدات الفنية وبرامج التدريب إلى الشركات المحلية من أجل تحسين جودة منتجاتها.

ويترتب على اختيار الاستثمار الأجنبي المباشر كقناة لنقل التكنولوجيا وآثار إيجابية وأخرى سلبية. فالآثار الإيجابية تتمثل في:

يمكن للشركات الأجنبية وفروعها القيام بأنشطة البحوث والتطوير بالبلدان النامية المضيفة، وفي هذا الإطار ارتفع نصيب الشركات التابعة للشركات الأجنبية في نشاط البحوث والتطوير الذي تقوم به مؤسسات الأعمال في البلدان النامية من 2% إلى 18% بين عامين 1996 و 2002 على سبيل المثال كما تشير البيانات والإحصائيات الصادرة عن الاونكتاد والمتعلقة بمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى امتداد البحوث والتطوير إلى أماكن جديدة وأصبح كبيراً وفي توسع دائم.

وفي مقابل هذه الآثار توجد آثار سلبية واضحة لنقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في:

- إن نقل التكنولوجيا يجري في العادة بصورة داخلية بين الشركة الأجنبية وفروعها المنتشرة عبر العالم مما يحد من استفادة البلدان المضيفة للاستثمار من التكنولوجيا التي تحوزها الشركات الأجنبية.
- طبيعة التكنولوجيا المنقولة قد تكون قديمة تجاوزتها التطورات التقنية في العالم وبالتالي فهي لن تحسن من القدرات التكنولوجية للبلد المضيف.

المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة:

تعد البطالة من أهم المشكلات التي تعاني منها معظم بلدان العالم والبلدان النامية على وجه الخصوص، لذا أعدت لها برامج عديدة للقضاء عليها، بعد ما بلغت مستويات قياسية جد مرتفعة أثرت سلبا على اقتصاديات هذه البلدان.

الجدول رقم (1-2): مؤشرات سوق العمل العالمي خلال الفترة 2000-2011.

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد العاطلين الإجمالي (مليون)	191.2	184.6	177.3	182.9	205.2	197.3	197.2
عدد العاطلين من الشباب (مليون)	79.2	76.9	73.5	74.4	79.6	75.8	74.7
نسبة العاطلين إلى إجمالي السكان	61.4	61.6	61.7	61.6	61.2	60.2	60.3
معدل البطالة على المستوى العالمي	6.2	5.9	5.6	5.7	6.3	6.1	6
معدل البطالة في الدول المتقدمة والاتحاد الأوروبي	6.9	6.3	5.8	6.1	8.4	8.8	8.5
معدل البطالة في دول أوروبا الوسطى والشرقية	9.4	9.3	8.6	8.6	10.4	9.5	8.6

10.5	9.7	10.10	14.90	10.35	10.60	11.40	معدل البطالة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط
3.9	4.00	4.40	4.30	4.15	4.30	4.45	معدل البطالة في جنوب شرق آسيا
12.70	12.80	12.8	11.9	11.80	12.40	12.9	معدل البطالة بين الشباب عالميا
26.60	25.10	24.15	23.55	24.4	24.4	26	معدل البطالة بين الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

Source : Bureau international du travail «tendances mondiales de l'emploi : prévenir une Aggravation de la vise de l'emploi ،Genève 2012 ،p : 100-102.

ما يمكن ملاحظته من خلال هذا الجدول هو التزايد المستمر لعدد العاطلين عن العمل حيث قدر سنة 2005 بـ 191.2 مليون عاطل ليتجاوز 197 مليون عاطل سنة 2011 في حين بلغ متوسط العاطلين عن العمل فئة الشباب 76 مليون عاطل خلال فترة الدراسة وهذا بدوره له أثر على نسبة العاطلين إلى إجمالي سكان العالم التي بلغت في حدود 61%.

في حين حققت كل من منطقتي الدول المتقدمة ودول جنوب شرق آسيا أدنى معدلات البطالة على المستوى العالمي مقارنة بالمناطق الأخرى، وعلى غرار ذلك نلاحظ أكبر نسبة من البطالة واقعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحيث تتعدى 26% في سنة 2011.

أولاً: اتجاهات الاستخدام في العالم:

أدت الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها مختلف دول العالم إلى التأثير على خلق مناصب عمل وفي هذا السياق صرح غاي رايدر (guy rider) المدير العام لمنظمة العمل الدولية بالقول "نحن نواجه مصاعب مزدوجة تتمثل في تلافي الأضرار الناجمة عن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية العالمية وخلق فرص العمل للملايين الطالبين للعمل في وقت يواصل فيه النمو الاقتصادي أدائه المخبىب للآمال على صعيد المستويات ودرجات الشمول ويرسم ذلك صورة مقلقة للاقتصاد العالمي ولقدرته على توليد فرص عمل كافية، ناهيك عن فرص عمل نوعية، واستمرار المستويات العالية من أشكال العمل الهشة إلى جانب عدم إحراز أي تقدم في جودة فرص العمل حتى في البلدان التي تحسنت بياناتها الإجمالية مع

التذكير بان المستوى العام للبطالة في العام 2015 بلغ 197.1 مليون شخص - أي أكثر من مستواها في 2014 بقرابة مليون شخص أي أكثر من مستويات ما قبل الأزمة بما يزيد عن 27 مليون شخص، وتعزى هذه الزيادة في عدد الباحثين عن العمل أساساً إلى البلدان الناشئة والبلدان النامية لا سيما في أمريكا اللاتينية وكذلك بعض البلدان الآسيوية (خاصة الصين) وعدد من البلدان المصدرة للنفط في المنطقة العربية.

وبحسب التوقعات، فان مستويات البطالة العالمية في 2017 سترتفع إلى (5.8%) مقابل (5.7%) في سنة 2016، مع زيادة لعدد الباحثين عن العمل قدرها (3.4% مليون شخص) مع تجاوز المستوى العام للبطالة في 2017، 201 مليون شخص.

الجدول رقم (2-2): اتجاهات وتوقعات مستويات البطالة في العالم (2016-2018)

نسب البطالة (%)			مستويات البطالة (تعداد البطالين بالملايين)			السنة
2018	2017	2016	2018	2017	2016	
5.8	5.8	5.7	203.8	201.1	197.7	العالم
6.2	6.2	6.3	38.0	37.9	38.6	دول متقدمة
5.7	5.7	5.6	149.2	147.0	143.4	دول ناشئة
5.5	5.5	5.6	16.6	16.1	15.7	دول في طريق النمو

Source : Organisation international du travail : modèles économétriques des tendances novembre 2016.

ثانياً: الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة:

ينشأ الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة نتيجة عدة عوامل ترتبط بطبيعة ونشاط الشركات المتعددة الجنسيات داخل البلد المضيف ويمكن شرحها في الآتي:

أ- شكل الدخول إلى السوق وحجم المشروع: إن شكل الدخول إلى السوق يعد أهم العوامل المؤثرة على قدرة الشركات متعددة الجنسيات على توليد فرص عمل بالبلد المضيف، فتوطن المؤسسات الأجنبية بهذه البلدان يأخذ العديد من الأشكال التي سبق ذكرها فقد تكون في شكل إقامة مؤسسات جديدة (تملك مطلق) أو في شكل مشاريع مشتركة مع مؤسسات محلية أو شراء مشروعات قائمة (في إطار الخصخصة والاندماج والاستحواذ) ولكل شكل من هذه الأشكال انعكاس مباشر على حجم التوظيف.

فالاستثمارات الجديدة أو المشاريع المشتركة تسمح بتوظيف عمالة أكبر (ماهرة أو غير ماهرة)، سواء في فترة الإنجاز أو أثناء فترة الإنتاج والتشغيل أما عند شراء مشروعات قائمة فان المالكين الجدد في أحسن الأحوال يحافظون على العمالة الموجودة دون زيادتها، كما يمكنهم أيضا التخلي عن جزء من العمالة المحلية وهو ما يؤثر سلبا على رغبة الدول المضيفة في زيادة فرص العمل¹.

كما أن حجم المشروع يؤثر شكل مباشر على حجم التوظيف، فالمشروعات الكبيرة والتي تنتج بوفورات حجم وتسعي إلى السيطرة على أكبر حصة سوقية ممكنة مما يؤدي بها إلى التوسع في طاقة إنتاجها وبالتالي ستحتاج إلى تشغيل عمالة جديدة، أما المشروعات الصغيرة ذات الطاقة الإنتاجية المحدودة فإنها لن تكتفي بالعمالة المتوفرة فإنها ستوظف عددا محدودا من العمالة الجديدة.

ب- طريقة الإنتاج المستخدمة والسوق المستهدف: يؤثر نوع النشاط أو الصناعة التي تستثمر فيها الشركة على العمالة، حيث توجد بعض الصناعات الكثيفة عنصر العمل ونجد ذلك في مشاريع البلدان النامية التي تفنقر إلى رأس المال وبالتالي تعوضه باليد العاملة مما يؤدي إلى امتصاص اليد العاملة على خلاف بعض المشاريع الكثيفة رأس المال فهي لا تحتاج إلى يد عاملة بشكل مكثف بل تحتاج إلى مؤهلين فقط.

أما السوق المستهدف فهناك صناعات موجهة للتصدير وصناعات أخرى موجهة لإحلال الواردات، فبالنسبة للأولى فهو نشاط توسعي لأنه يستهدف أسواق خارجية، مما يؤدي إلى توظيف واسع من أجل الاستجابة للطلب الخارجي، أما الثانية فهي موجهة لسوق داخلي واحد فقط ذو نمو بطيء وهو ما يقلل من نسبة مساهمتها في توفير من العمل.

ج- توطن الاستثمار: يتوقف اختيار الشركات الأجنبية للمكان الذي يتوطن فيه المشروع الاستثماري على ظروف سوق العمل ودور النقابات العمالية والقوانين التي تؤثر على سعر عنصر العمل ونوع النشاط الذي تمارسه هذه الشركات وما يتطلبه من مهارات معينة².

ويعتبر المكان الذي يقام فيه المشروع الاستثماري محددًا رئيسيًا للقدرة التوظيفية للشركات الأجنبية، فإذا أقيم المشروع في مناطق صناعية تحتاج إلى عمالة مدربة ومؤهلة ذات أجور مرتفعة، فلن يترتب على ذلك سوى توفير فرص عمل أقل وعماله محددة (لأن النشاط الاستثماري المقام بهذه المناطق يحتاج إلى مثل هذا النوع من العمالة).

¹ - sanjaya ball «employment and foreign investment: policy options for developing countries » international labour review,vol(134),n(45)1995,p 522.

² - sanjaya lall,op cit p 523.

أما إذا أقيم المشروع في مناطق اقل تقدما ويحتاج إلى عمالة غير مؤهلة وبأجور منخفضة فإن هذا يساهم في امتصاص المزيد من العاطلين عن العمل وبتكلفة اقل.

ثالثا: الآثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة:

بالإضافة إلى فرص العمل المباشرة التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر فهو يؤدي إلى زيادة غير مباشرة في فرص التوظيف وهذا من خلال تحفيز النمو في مختلف مجالات الاقتصاد الأخرى بأشكال عدة يمكن ذكر منها ما يلي.

أ- دعم درجة الاعتماد المتبادل بين الشركات الأجنبية والمؤسسات المحلية: تحتاج الشركات الأجنبية إلى خدمات مكملة يقوم بها موردين ومقاولون محليون بالدول المضيفة من أجل توفير المدخلات الضرورية للعملية الإنتاجية أو السلع الوسيطة اللازمة لعملية التصنيع والتجميع، وهو ما يدفع بالمؤسسات المحلية من أجل الاستجابة لحاجات الشركات الأجنبية إلى توظيف المزيد من اليد العاملة، ولكي يتمكن الموردون المحليون من دعم نشاط الشركات الأجنبية (خاصة في مجال إنتاج السلع الوسيطة) يجب أن يتوفروا على إمكانيات تكنولوجية مقبولة مع توفر بنية تحتية متميزة وكذا وجود سياسات حكومية تحفز على الإبداع والابتكار وتحسن الروابط الخلفية للشركات المحلية¹.

وفي هذا الإطار أشارت هيئة التنمية الصناعية بماليزيا إلى أن 20% من المدخلات لبعض الشركات الإلكترونية الأجنبية كانت من مصادر محلية وهذا نتيجة استفادة الموردين المحليين من دورات تدريبية من قبل الشركات الأجنبية في إطار عقود توريد أجزاء من المنتج النهائي بالمواصفات المطلوبة من قبل هذه الشركات².

كما انه يوجد بعض فروع الشركات الأجنبية ترغب في الحفاظ على علاقة الترابط بينها وبين الشركة الأم، وبالتالي تحصل على مدخلاتها الإنتاجية (مواد خام سلع وسيطة) من مصادر خارجية عوض الحصول عليها من موردين محليين وهو ما يقلل من قدرتهم على توظيف عمالة جديدة.

ب- الأثر على إيرادات الدولة: تمثل حصيلة الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على الأرباح الشركات الأجنبية إيرادا مهما للدولة، يمكن أن تستخدمه في تمويل مشاريع استثمارية إنتاجية أو مشاريع بنية تحتية، أو غيرها من المشاريع الاستثمارية الأخرى التي يمكن أن تساهم في النهوض

¹ - sanjaya lall,op cit p 525

² - بنك مصر، قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر"، مركز البحوث، 1997، ص ص101-106.

بمستويات التشغيل ولكن هذا الهدف يمكن أن يتحقق في المدى الطويل لأنه في المدى القصير والمتوسط عادة تستفيد الشركات الأجنبية من إعفاءات جمركية على الآلات والتجهيزات والمعدات والسلع الوسيطة وإعفاءات ضريبية على الأرباح التجارية والصناعية، كتحفيز للاستثمار في البلد المضيف، مما يؤدي إلى تراجع حصة الضرائب المجمعة ومنه تراجع إيرادات الدولة وبالتالي إضعاف قدرتها على إقامة مشاريع جديدة بإمكانها زيادة فرص العمل.

ج- الأثر على المنافسة: نتيجة للإمكانيات التكنولوجية والمالية والتسويقية والتنظيمية التي تتميز بها الشركات الأجنبية فإنها تفرض منافسة غير متكافئة مع الشركات المحلية ويجعلها في وضع احتكاري في أسواق الدول المضيفة، مما يدفع الشركات المحلية إلى الخروج من السوق وبالتالي ضياع العديد من مناصب العمل وهو ما حدث مثلا في البرازيل خلال (1970-1975)، حيث انسحبت من السوق أزيد من 300 شركة وطنية تعمل في مجال صناعة الأغذية نتيجة المنافسة الشديدة التي واجهتها من قبل الشركات المتعددة الجنسيات¹.

المطلب الثالث: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات:

يوضح ميزان المدفوعات جميع التعاملات بين الدولة وباقي العالم، فمن جهة يبين مصدر العرض والطلب على عملة الدولة ومن جهة أخرى يعطي فكرة عن حجم العلاقة الخارجية في الاقتصاد الوطني. وينقسم ميزان المدفوعات إلى قسمين رئيسيين².

- **الميزان التجاري:** والذي يوضح مجموع التبادلات أي الصادرات والواردات للدولة وميزان رؤوس الأموال أي الاستثمارات الواردة والخارجة من الدولة، يتبين أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالتأثير على المراكز الأربعة الهامة لذلك الميزان أي المتعلق بالمبادلات التجارية المادية أو غير المادية وميزان حركة الرساميل بما فيها المتعلقة بالأمد البعيد أو القصير³.

- التحويلات الناجمة عن نشاط هذه الشركات من شأنه خلق اثر إيجابي على المدفوعات فقد يتغير تأثير الاستثمار على الميزان التجاري بحكم ما إذا كان هذا الاستثمار موجها للتصدير أو معوضا للاستيراد، ففي حالة ما إذا كان الاستثمار موجها لتعويض الواردات فان قيمة واردات المواد الأولية

¹ - عبد السلام ابوقحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمار وجدوى الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سبق ذكره، ص208.

² - Bernard boret et alain damas, économie global-regard actuel, 2eme Edition de renouveau pédagogique INS,2001, p 204.

³ - قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية - التحكيم التجاري الدولي ضمان الاستثمارات، دار هومة، 2004، ص60.

ومستلزمات الإنتاج والصادرات ففي دراسة على الدول التي تمثل فيها هذا النوع من الاستثمارات أساسا في الاقتصاد (سنغافورة، ماليزيا، الفلبين، تايوان، كوريا الجنوبية، تونس، البرازيل) إن صادرتها قد تضاعف خمس مرات بين 1960 و 1973 أما فيما يخص حركة رأس المال فالأثر يتوقف على المساهمات الفعلية للمستثمرين ومصير الأرباح بعد الاستثمار.

ففي دراسة أجراها cnuCED حول 159 فرعا ناشطا في بلدان العالم الثالث تبين أن معظمها يعتمد على قروض من بنوك محلية في نشاطه الإنتاجي كما تمتص الفروع الأمريكية ما بين 50% و 70% من القروض البنكية المحلية لدول أمريكا الجنوبية.

ومن جهة أخرى فإن أرباحها الناجمة عن انخفاض التكاليف لا تنعكس على أسعار المستهلكين أو على مستوى الأجور بل تحول إلى الشركات الأم¹.

أولا: التدفقات الداخلة والخارجة لميزان المدفوعات:

إن تقييم ودراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات يستوجب حساب وتحديد كل من التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة.

1- التدفقات الداخلة: ويمكن ذكر الآتي:²

- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي أو مقدار مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع الاستثماري (هل المشروع مملوك ملكية كاملة للمستثمر، هل هو ملكية مشتركة، ما هي نسبة المشاركة) فكلما زادت نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع وكلما زاد حجم المشروع زاد حجم التدفق من النقد الأجنبي إلى البلد المضيف.

- مقدار الوفر من النقد الأجنبي الناجم عن الوفر في الواردات من السلع والخدمات المختلفة.

- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي نتيجة للتصدير.

- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي في شكل مساعدات مالية من الحكومة الأم.

- التدفق الداخل من النقد الأجنبي الناتج عن منح تأشيرات الدخول والإقامة للعاملين الأجانب.

- القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من الخارج.

¹ - Abdelkader sid ahmed, croissance et développement, tome02, offices des publications universitaires, 1981,p 681.

² - عبد السلام ابوقحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، ط2، مرجع سبق ذكره، ص469.

2- التدفقات الخارجة: وتتمثل في¹:

- مقدار التدفقات الخارجة من النقد الأجنبي لاستيراد مواد الخام و مواد أولية أو مستلزمات الإنتاج.
- مقدار الأجور والمرتببات والحوافز الخاصة بالعاملين الأجانب المحولة للخارج.
- مقدار الأرباح المحولة للخارج بعد بدء مرحلة الإنتاج والتسويق.
- فروق أسعار تحويل المواد الخام والمواد الأولية.

ثانيا: الآثار السلبية والإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات:

تنقسم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الدول المضيفة إلى آثار سلبية وآثار إيجابية.

1- الآثار السلبية:

- إن الآثار الإيجابية على ميزان المدفوعات والمصاحبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، قد تتحول في المدى الطويل إلى آثار سلبية وذلك نتيجة تحويل هذه الاستثمارات لأرباحها نحو الخارج، وهذا ما حدث في جنوب شرق آسيا، ولاسيما عقب الأزمة الآسيوية في عقد التسعينات من القرن الماضي، علاوة على ذلك، فإن نشاط الشركات المتعددة الجنسيات يؤدي إلى زيادة الواردات الدولة المضيفة من السلع الوسيطة والخدمات في حالة عدم توفر كل العناصر محليا، أو عند ارتفاع تكلفة الحصول عليها من طرف الشركات الأجنبية، وهذا يؤدي إلى استنزاف العملة الأجنبية للدول المضيفة.
- إن الاستثمارات الأجنبية قد تعتمد في إنتاجها على المواد الأولية والسلع الوسيطة المستوردة من الخارج، مما يخلق آثار سلبية على الصناعات الوطنية العاملة في تلك الأنشطة وكذلك على موازين المدفوعات لتلك البلدان من خلال زيادة عجزها التجاري مع الخارج.

قد لا تلتزم الشركات الأجنبية بتحويل جزء من أرباحها إلى استثمار في البلدان المضيفة، وفي هذه الحالة فإن الأثر السلبي قد يمس ميزان المدفوعات، ويزداد هذا الأثر السلبي على ميزان المدفوعات كلما كانت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول المضيفة اقل من الأرباح المحولة منها، وقد وجدت أدلة إحصائية تثبت هذا الأثر والجدول التالي يوضح ذلك:

¹ - نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، ط2، مرجع سبق ذكره، ص437.

الجدول رقم (3-2): مخرجات رؤوس الأموال الأجنبية الناتجة عن تحويل الأرباح من الدول النامية إلى الخارج.
الوحدة: مليار دولار

السنوات	تدفق الاستثمارات للدول النامية	تحويل الأرباح منها إلى الخارج
1970	2.2	6.4
1980	5.2	24.1
(1987-1992) متوسط سنوي	28.9	16.8
1993	66.6	23.3
1994	77.9	25.4

Source: Denis tersen ,jean luc- bricout ,investissement international , (paris: armand colin ، 1996) ، p191.

من خلال الجدول نلاحظ أن الأرباح المحولة إلى الخارج فاقت رؤوس الأموال الواردة وذلك خلال الفترة 1970 - 1980 وذلك على خلاف الفترتين (1987-1992) و(1993-1994) أين لم تمثل هذه التحولات سوى ثلث التدفقات الواردة إلى البلدان النامية.

2- الآثار الإيجابية:

بالرغم من بعض الآثار السلبية التي يحققها الاستثمار الأجنبي المباشر على موازين مدفوعات الدول المضيفة، إلا هناك بعض الآثار الإيجابية التي تتحقق من وراء تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة منها:

إنشاء وحدات إنتاجية محلية من طرف المستثمر الأجنبي لإحلال الواردات وبالتالي ذلك يؤدي إلى تخفيض نفقات البلد المضيف بالعملة الصعبة لاستيراد السلع التي كانت سابقا لا تنتج محليا سواء لصعوبة إنتاجها أو لارتفاع تكلفتها وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى اقتصاد في العملة الأجنبية وهذا له أثر إيجابي على ميزان المدفوعات.

- إنتاج بعض الشركات الأجنبية لسلع موجهة نحو التصدير يؤدي إلى زيادة صادرات البلد المضيف وبالتالي الحصول على العملة الصعبة.

- قيام الشركات الأجنبية ببيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية لتمويل مدفوعاتها المحلية.

- التزام البعض من الشركات الأجنبية بإعادة استثمار جزء من أرباحها داخل البلد المضيف.

وعلى العموم يمكن القول أن البلدان المضيفة تتفادى الآثار السلبية المحتملة على موازين مدفوعاتها يجب أن تستهدف أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتلاءم وتحقيق أهدافها الإستراتيجية التنموية الشاملة مع مراعاة استخدام معيار التكلفة/ العائد، وهذا لتوليد أكبر المنافع من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

تعد الشركات المتعددة الجنسيات من أهم ملامح العولمة أو النظام الاقتصادي الجديد نظرا لضخامة حجمها وتنوع نشاطها وانتشارها الجغرافي والسوقي، وقدرتها على تحويل الإنتاج والاستثمار عالميا وإقامة التحالفات الإستراتيجية، بالإضافة إلى المزايا الاحتكارية وتعبئة المدخرات العالمية، وتعبئة الكفاءات والتخطيط وغيرها من الامتيازات التي تدفعنا لمعرفة فاعلية هذه الشركات على البلدان النامية ومدى تأثيرها على البلدان العربية بشكل خاص، وما أحدثته من تغيرات في بناء النظام العالمي الجديد بمضامينه وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والمالية والثقافية والسياسية، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق الى النقاط التالية:

- دراسة الجانب النظري للشركات المتعددة الجنسيات.

- استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات.

- دور الشركات المتعددة الجنسيات في التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: دراسة الجانب النظري للشركات المتعددة الجنسيات

أولاً- تعريف الشركات المتعددة الجنسيات

يقصد بالشركة المتعددة الجنسيات تلك المنظمة التي تسيطر أو تراقب مؤسسات أو أصول مادية ومالية في دولتين على الأقل وفي إطار إستراتيجية إنتاجية موحدة.¹ كما تعرف بأنها "تلك الشركات التي تسيطر على الأقل على وحدة إنتاجية في الخارج".² كما يوجد تعريف آخر يقوم على أساس المقارنة بين العمليات الأجنبية للشركة مقارنة بمجموع العمليات الإجمالية لها. وهذه النسبة تحسب من خلال التقارير المحاسبية الداخلية للشركة والمتعلقة بالمبيعات والأصول والعمالة، فإذا بلغت هذه النسبة حدا معيناً يتراوح بين 20% و30%، أمكن القول بأن الشركة متعددة الجنسيات.³

كما توجد مجموعة من المفاهيم لعدة اقتصاديين يمكن ذكرها على النحو التالي:

دافيد أدلمان: "هي شركات ذات رؤوس أموال ضخمة تتركز من خلال المركز الأم في إحدى

الدول وتنتقل نشاطها إلى الدول الأخرى من خلال فروعها.⁴

¹ - Oliver Mair and Guillaume Schier, *Entreprise multinationales : stratégie restructuration, gouvernance*, Paris, Dunod, 2005, p08.

² - Muchielli J.L, *Multinationales et mondialisation*, Paris, Seuil, 1998, p18.

³ - Rugman A.M et al, *International business firm and environment*, London, Mc Grauo hill, 1987, p07.

⁴ - موسى سعيد مطري وآخرون، **التمويل الدولي**، دار صفاء، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص179.

ريمون فرنون: "الشركات المتعددة الجنسيات هي المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار، والتي تملك تسهيلات أو فروع إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر.¹ ميلتون فريدمان: "هي الشركة التي تقوم بشكل أو بآخر وحسب اختصاصها باستثمارات مباشرة في أكثر من دولة، وتنظم نشاطاتها في الحاضر والمستقبل فيما التسيير والإستراتيجية على المدى الطويل في الإطار الدولي".²

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن الشركات المتعددة الجنسيات هي شركات لديها فروع عديدة في العديد من الدول، ومن ثم تحصل على جنسية الدولة التي تقيم فيها وهي شكل من أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولها طابع احتكاري واستغلالي في السيطرة على سلع وخدمة في السوق.

1- المصطلحات المشابهة للشركات متعددة الجنسيات

1-1- الشركات الأجنبية *les sociétés étrangères*: وهو المصطلح الأكثر شمولية، فهو يحوي كل شركة لها تسهيلات للنشاط خارج البلد الأم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ومهما كانت طبيعة النشاط إنتاجي أو تجاري.

1-2- الشركات عبر الوطنية *les firmes transnationales*: نفس المصطلح السابق، إلا أنه رفض استعماله من طرف الأمم المتحدة من أجل تفادي الآثار التي يمكن أن يتركها في شعوب الدول النامية.³
1-3- الشركات متعددة الجنسيات الشمولية: يجب أن يشتمل نشاط هذه الشركة بالإضافة إلى انتقال نشاطها إلى بلدان أجنبية، أن يشتمل أيضا على منتجات أخرى من غير المنتج الأصلي ومن غير القطاع الأصلي أيضا.⁴

1-4- الشركات متعددة الجنسيات العابرة للقارات: *les firmes multinationales transe continentes*: وهي الشركات التي لها فروع إنتاجية أو تسويقية في العديد من الدول الأجنبية وفي كل قارات العالم، وهي مرحلة متقدمة من مراحل النشاط لهذه الشركات.⁵

¹ - خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات المتعددة الجنسيات في ضوء المعايير الدولية، دار

البادية، الطبعة الأولى، مصر، 2009، ص 135

² - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 244.

³ - بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات - حالة قطاع البترول، أطروحة مكملة للحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، 2010، ص 72.

⁴ - المرجع نفسه، ص 72.

⁵ - المرجع نفسه، ص 72.

1-5- الشركات العالمية متعددة الجنسيات: *les firmes multinationales mondiales*: وهي الشركات التي لها فروع في العديد من الدول الأجنبية وفي كل قارات العالم الخمس.¹

1-6- الشركات متعددة الجنسيات الكوكبية: *les firmes multinationales globales*: وهي شركات لها فروع إنتاجية أو تسويقية في كل الدول الأجنبية.²

ثانيا - خصائص الشركات المتعددة الجنسيات

1- تنوع النشاط والتكامل

تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بتنوع كبير لمجالات أنشطتها، حيث أنها لا تتحدد في قطاع واحد أو مجال معين، أو إنتاج سلعة واحدة، وهذا ما يظهر جليا في مجال صناعة السيارات، فهناك العديد من الدول تتخصص في إنتاج أجزاء من السيارة، والتقدم الذي عرفته مؤخرا بعض دول شرق آسيا كان نتيجة لاستفادتها من هذا النوع من التخصص الدولي، ولذلك يمكن لكل دولة أن تستفيد من الشركات متعددة الجنسيات في هذا المجال، إذا من أهم مميزات الشركات المتعددة الجنسيات تنوع إنتاجها، والهدف الحقيقي من هذا التنوع هو انخفاض احتمالات الخسارة، وهذا ما يفسر بان هذه الشركات قامت بإحلال وفرات مجال النشاط مكان وفرات الحجم، كما تتصف بزيادة درجة التكامل الرأسي والأفقي. ونقصد بالتكامل الرأسي أو العمودي هو اندماج بين شركات تنشط في قطاعات اقتصادية مكملة لبعضها البعض، وذلك من أجل تدنية التكاليف مثل تكاليف النقل والتعاقد والدعاية. أما فيما يتعلق بالتكامل الأفقي، فنعني به اندماج شركتين تعملان في نفس النشاط الاقتصادي وذلك من أجل تحقيق اقتصاديات الحجم وخلق قوى احتكارية للشركة الجديدة.³

ومن خلال هذين النوعين من الاندماج تعمل الشركات متعددة الجنسيات على تحقيق درجة عالية من الترابط للأمام وللخلف لهذه الأنشطة وتوزيعها على عدد كبير من البلدان. ولم يقتصر التنوع في أنشطة هذه الشركات على التنوع داخل قطاع اقتصادي معين، بل امتد ليصل إلى مختلف قطاعات الاقتصاد، وذلك من أجل توزيع المخاطر وتحقيق أكبر عوائد ممكنة.

¹ - المرجع نفسه، ص 72

² - المرجع نفسه، ص 72.

³ - وفاء شريف علي، اندماج المؤسسات العربية خطوة نحو التقوية الاقتصادية العربية، المؤتمر العلمي السنوي الثامن، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، 16 إلى 18 أبريل 2002، ص ص 05-06.

ترتكز كثير من الشركات متعددة الجنسيات في مجالات الصناعات الطاقوية وذلك لما يحققه هذا القطاع من إيرادات معتبرة وسريعة، ثم يأتي بعد هذا القطاع قطاع الصناعات الغذائية.

2- التطور التكنولوجي

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات مصدرا للعلم، نتيجة إنفاقها الكبير على البحث العلمي والتطور التكنولوجي، مما أكسبها وضعاً احتكاريًا سمح لها بالسيطرة على أغلب التقنيات المناسبة من دول الشمال الغني إلى دول الجنوب الفقيرة.

وتعتبر السيطرة على عمليات البحث والتطوير من أهم الوسائل التي تسمح بتقليص التكاليف وزيادة الفاعلية وتطوير المنتجات وزيادة الفرص التجارية واستحداث مصادر دخل إضافية، بحيث أصبحت المعرفة وليست السلعة هي المورد الحاسم في مجال التنافسية بين الشركات للسيطرة على الأسواق العالمية.¹

وزاد إنفاق العالم على البحث والتطوير على خمسمائة مليار دولار عام 1999، وأنفقت الشركات الثلاثمائة الأولى أكثر من 25، 3 مليار دولار على البحث والتطوير فيها، وتكرس بعض الشركات 35% من مبيعاتها للبحث والتطوير، وتخصص شركات تكنولوجيا المعلومات والشركات الدوائية للبحث والتطوير نسبة أعلى من مبيعاتها تتراوح ما بين 10 و 50%، في حين بعض الشركات تخصص جميع مواردها في البحث والتطوير.²

والتكنولوجيا وحدها لا تكفي، بل لابد من تحويلها إلى منتجات وسلع قادرة على التزاحم في الأسواق، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه التكنولوجيا ليست حيادية، بل تنشأ في بيئة علمية واجتماعية محددة، وبالتالي فإن المناداة بنقل التكنولوجيا من دول المركز إلى دول المحيط بشكل غير مدروس وبدون وجود فلسفة أو إستراتيجية للعلم والتكنولوجيا إنما يعني نقل العلاقات الرأسمالية من دول المركز إلى دول المحيط.³

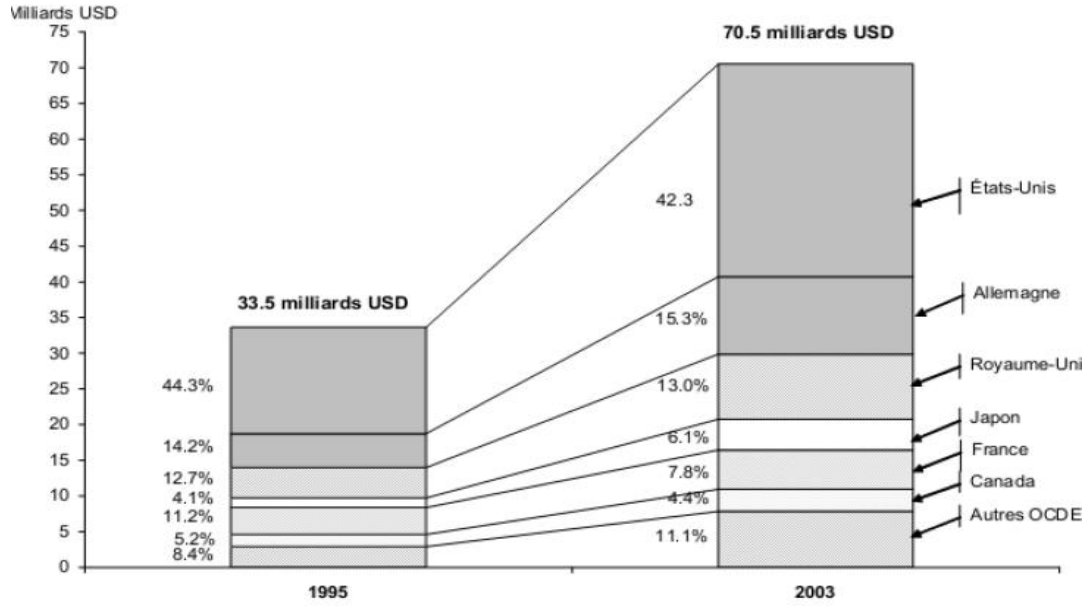
ويمكن إبراز التفوق التكنولوجي لهذا النوع من الشركات من خلال إلقاء نظرة على التطورات الحاصلة في ميزانية البحث والتطوير الخاصة كما هو موضح في الشكل.

¹ - نوزاد عبد الرحمن الهيني، الثورة العلمية والتكنولوجيا ومستقبل الاقتصاد العربي، إيطاليا، كالياري، مطابع أديتار، 2000، ص53.

² - أنطوان زحلان، الطبيعة الشاملة للتحدي التقني، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 263، 2001، ص51.

³ - سلمان رشيد سلمان، العلم والتكنولوجيا والتنمية البديلة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص111.

الشكل (6-2) تطور ميزانية البحث والتطوير في الشركات المتعددة الجنسيات



Source : Mohamed harfi et claude mathieu internationalisation de la RetD des entreprises et attractivité de la France «revue horizons stratégique centre d'analyse stratégique n07، 2008، p07

من خلال قراءة بيانات الشكل البياني السابق يتضح حجم التزايد الكبير الذي تشهده ميزانية البحث والتطوير بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات، حيث قدرت نسبة الزيادة في الميزانية عام 2003 بـ: 10، 44% مقارنة بسنة 1995، وتبقى شركات الولايات المتحدة الأمريكية على رأس القائمة.

3- المزايا الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات

تتمتع هذه الشركات بمجموعة من المزايا الاحتكارية كاحتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية وأساليب المراقبة والتسويق، مما يكسبها قدرات تنافسية عالية وعالمية لا يتوفر عليها في كثير من الأحيان المنافسون لها، كما أن امتلاك الشركات المتعددة الجنسيات لهذه القدرات التنافسية يؤدي إلى تعظيم إيراداتها وأرباحها بالأخص في ظل المزايا التمويلية المتمثلة أساساً في قدرتها على الاقتراض بأيسر الشروط نظراً لصلابة مركزها المالي.¹

والجدير بالذكر أن هناك أقل من عشر شركات دولية تتحكم في أغلب تجارة العالم في مجال البوكسايت والنحاس والرصاص والألمنيوم والحديد الخام والموز والشاي، إذ ثلاث شركات فقط تتحكم بما

¹ - أحمد عبد العزيز وآخرون، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85، بغداد، 2010، ص ص 124-125.

نسبته 70% من إنتاج وتسويق الموز في العالم، كما أن ست شركات فقط تسيطر على 60% من تجارة البوكسايت و 70% من تجارة العالم من الألمنيوم.¹

4- تعبئة المدخرات العالمية

تسعى الشركات المتعددة الجنسيات إلى تعبئة المدخرات من الأسواق الدولية من خلال العمل على طرح الأسهم الخاصة بها في الأسواق المالية والأسواق الناهضة واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وإلزام كل شركة تابعة بأن توفر محليا أقصى ما يمكن لضمان التمويل اللازم لها في السوق المحلية للقطر المضيف.²

5- تعبئة الكفاءات

لا تتقيد الشركات المتعددة الجنسيات بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين فيها حتى في أعلى المستويات التنفيذية، وكفاءة الأداء رهن بكفاءة العاملين بالمعنى الواسع (الذي يضم أيضا النفوذ السياسي على الحكومات في بعض الحالات)، وبذلك تتعدد جنسية المنشأة لإدارتها ومستوياتها الإدارية.³

ثالثا- تصنيف الشركات المتعددة الجنسيات

في هذا المجال قدم برلموتر Perlmutter معادلة لتصنيف أنماط الشركات متعددة الجنسيات يمكن عرضها كالآتي:

1- النمط المركزي وحيد الجنسية ethnocentric enterprise

في ظل هذا النمط تكون الشركة وحيدة الجنسية (أي وطنية) أساسا، ولكنها تمتلك فروعاً إنتاجية في بعض الدول أو الأسواق الأجنبية.⁴

يتضمن النمط المركزي وحيد الجنسية أنشطة وعمليات كونية متنوعة لإدارة وتوجيه القيادة الإستراتيجية للمنظمة في البلد الأصلي (home country) مع تفويض محدود لسلطة اتخاذ القرارات لما وراء البحار، فالميزة الجوهرية لهذا النمط هو أن كل القرارات الرئيسية بالإضافة إلى مهام إدارة العمليات

¹ - زكريا مطلق الدورين أحمد علي صالح، إدارة الأعمال الدولية - منظور سلوكي وإستراتيجي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص56.

² - عثمان أبو حرب، مرجع سبق ذكره، ص284.

³ - حكمت أحمد الراوي، المحاسبة الدولية، دار حنين مكتبة الفلاح، ط2، عمان، الإمارات، 1995، ص107.

⁴ - عبد السلام أبو قحف، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة2، بيروت، 2003، ص144.

تخضع لسلطة الإدارة التنفيذية العليا التي تكون المسؤولة دائما عن اتخاذ القرارات ذات البعد الإستراتيجي العالمي.¹

2- النمط اللامركزي polycountic entreprise

بالمقارنة مع النمط الأول نجد أنه في ظل هذا النمط توجد درجة عالية من اللامركزية في اتخاذ القرارات وحرية التصرف في كل فروع الشركة بالخارج، كما أنه من المحتمل أن تقل درجة رقابة الشركة الأم على فروعها في الأسواق الأجنبية، كما أن هذا النمط تتعدد فيه الجنسيات المالكة للشركة. يسمى هذا النمط أيضا بالنمط على أساس المجال الكوني وهو على عكس النمط المركزي يعتمد على حوافز الأسواق المحلية ومنافسة الشركات الكونية في هذه الأسواق من خلال امتلاك الميزة التنافسية الإستراتيجية بحكم خبرة ومعرفة الطاقم الإداري بالسوق المحلية.²

3- النمط الجغرافي géocentric entreprise

يتميز هذا النمط من الشركات متعددة الجنسيات بالتكامل والانتشار الجغرافي في ممارسة الأنشطة والعمليات على مستوى العالم، كما تتميز الشركة بكبر الحجم وتوافر الموارد المالية والبشرية والتقنية.³ أما دانينج فنصنف الشركات إلى الأنواع التالية:

4- الشركات الصناعية متعددة الجنسيات

وهي أكثر الأنواع أهمية، حيث تحقق أو تسعى إلى تحقيق درجة عالية من التكامل في النشاط الرأسي والأمامي (نحو السوق أو المستهلك أو العملاء)، والتكامل الخلفي نحو المواد الخام أو مستلزمات الإنتاج والتسويق؛ أي أن هذا النوع يعتبر موجها بكل من السوق والتكلفة في وقت واحد.⁴ كما تحقق التكامل الأفقي، وفي هذا النوع من التكامل نجد أن الشركات تقوم بممارسة نشاط معين أو إنتاج سلعة معينة في مختلف دول العالم، مثال ذلك قيام شركة جنرال موتورز بعملية تجميع السيارات في أكثر من دولة أجنبية وشركة كريسلر (Chrysler) وأي.بي.أم (I.B.M)، فكل هذه الشركات تقوم بأداء نفس العملية الإنتاجية في أكثر من دولة أجنبية.

5- الشركات التجارية المتعددة الجنسيات

¹ - سعد غالب ياسين، الإدارة الدولية، دار اليازوري، عمان، ص 292.

² - المرجع نفسه، ص 293.

³ - عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 144.

⁴ - طابوش مولود، أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص 35.

هذا النوع من الشركات لها مركز إنتاجي واحد، حيث تعتمد عليه اعتمادا كليا في التصدير المباشر للأسواق الأجنبية. وفي هذا الخصوص يرى ليفنجستون أن هذا النوع من الشركات لا تعتبر شركات متعددة الجنسيات في حالة عدم امتلاك شركة فروعا لتسويق منتجاتها في الدول أو الأسواق الأجنبية.

6- الشركات متعددة الملكية

ويظهر هذا النوع من الشركات إذا تعددت جنسيات ملاكها على المستوى الدولي أو نمو إحدى الشركات الوطنية عن طريق اندماجها مع بعض الشركات في الدول المضيفة.¹ كما قدم فرنون وليفنجستون تصنيفا ثالثا للشركات متعددة الجنسيات يركز على ثلاثة محاور رئيسية هي:

* **المجموعة الأولى:** وتحتوي على شكل شركات متعددة الجنسيات المتكاملة رأسيا حيث يكون مستوى التكنولوجيا مرتفع وينحصر النشاط في الصناعات الاستخراجية والصناعية.

* **المجموعة الثانية:** وتشمل الشركات متعددة الجنسيات المتكاملة أفقيا، وفيها يكون مستوى التكنولوجيا مرتفع ولكنه أقل حساسية من الناحية السياسية مقارنة بالصناعات الاستخراجية كالبتترول مثلا، ومن أمثلة الصناعات ذات مستوى التكنولوجيا المرتفعة وأقل حساسية من قبل الدول المضيفة، المنظمات الصناعية والأغذية، ومع ذلك فهناك بعض أنواع التكنولوجيا المطبقة في الدول المتقدمة أي الدول الأم للشركات متعددة الجنسيات.²

* **المجموعة الثالثة:** وهي تنطوي أساسا على الشركات متعددة الجنسيات التي تقوم بنقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة النامية عن طريق الاستثمار المباشر أيضا، في هذه المجموعة تقوم الشركات بإنشاء فروع إنتاج إحدى السلع التي تدهور الطلب عليها، مثال ذلك قيام شركة فولكس فاجن بإنتاج السيارات في البرازيل، كما أنه من الأسباب التي تجبر هذه الشركات إلى نقل نشاطها الإنتاجي إلى الدول النامية بغض النظر عن مستوى التكنولوجيا التي تم نقله، وبالتالي فهي تستخدم الدول النامية، حيث الأسواق العالمية الأخرى بما فيها أحيانا الدولة الأم، حيث يكون السعر منخفض نسبيا، وبالتالي تستطيع الشركة غزو هذه الأسواق على أساس المنافسة السعرية.³

¹ - عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 134.

² - محمد جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، العولمة الاقتصادية، دار المناهج، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 173.

³ - محمد محي سعد، ظاهرة العولمة بين الأوهام والحقائق، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 61.

المطلب الثاني: إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات

نظرا لكبر حجمها، وثقل إمكانياتها وتعدد وحداتها وفروعها واختلاف الظروف البيئية المحيطة بعملياتها وأنشطتها، تضع الشركة متعددة الجنسيات إستراتيجيات عامة ومخططات شاملة تسعى من خلالها إلى تنظيم الأداء وتوجيهه، وتمكينها لقدراتها على التأقلم والتكيف، وتدعما لمركزها التنافسي محليا ودوليا، قصد تحقيق أهدافها وتجسيد غاياتها ضمن إطار إستراتيجي شامل بعيد المدى، تتحصر فيه مجمل الإمكانيات الخاصة المتاحة، كما تتحصر فيه مجموع المتغيرات البيئية السائدة.

توصف إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات بأنها شاملة، وتعرف بأنها عملية وضع وإدماج لمخططات شاملة بعيدة المدى، وتنفيذها ومراقبتها، قصد تمكين الشركة من خلال الأداء السليم لأسواقها الداخلية والاستجابة السريعة لمختلف التغيرات البيئية، من احتلال مركز تنافسي قوي يمكنها من تحقيق أهدافها المرتقبة.¹

أولاً- محددات وأبعاد إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات

نظرا لكون الشركات متعددة الجنسيات تتحرك في بيئة محلية ودولية متغيرة، ولكي تضمن وتحقق وتحافظ على موقعها التنافسي القوي، وجب عليها إدماج إستراتيجيات شاملة تأخذ في الحسبان مختلف أبعاد المتغيرات البيئية السائدة.

تختلف البيئة المحلية عن البيئة الدولية في كثير من العناصر والمظاهر والمؤثرات التي ينعكس على شكلها ويتجلى تأثيرها، وتبدو ملامحها في أنماط التخطيط المتبعة، ونماذج الإستراتيجيات المدمجة من قبل هذه الشركة في مختلف أسواقها، حيث يمكن تجميع أهم المتغيرات البيئية التي تتميز وتختلف فيها البعثات المحلية والدولية في مجموعة ثلاثة عوامل واضحة الأثر في تحديد وتوجيه الاختيار الإستراتيجي للشركة في العوامل الاقتصادية والعوامل السياسية والعوامل الخاصة بالشركة ذاتها.

1- العوامل الاقتصادية

يمكن حصر العوامل الاقتصادية التي يمكن للشركة المتعددة الجنسيات معالجتها في سبيل سعيها إلى وضع وتسطير إستراتيجيتها فيما يلي:

¹ - كمال مرداوي، الاستثمار الأجنبي في الدول المتخلفة - حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004، ص176.

- اقتصاديات ووفرات الحجم التي تفسح للشركة مجالات التخصص في الإنتاج على نطاق واسع وبأقل تكلفة، مما يعزز من قدراتها التنافسية محليا ودوليا، وترتبط وفيات الحجم بالمستوى التكنولوجي المكتسب.

- اقتصاديات الخبرة التي ترتبط بمستوى التطور الحاصل في طرق وأساليب الإنتاج وإعداد وتصميم المنتجات وفق المواصفات المناسبة والتكاليف الاقتصادية المطلوبة، اعتمادا على التجارب المكتسبة عبر مراحل متعاقبة من النشاط الخاص لمجموع الصناعة، سواء تعلق الأمر بالبيئة المحلية أو الدولية.

- اقتصاديات الموقع التي تعبر عن مجموع الخصائص الاقتصادية المميزة لمختلف المواقع والأسواق الدولية، من حيث التباين في تكاليف عوامل الإنتاج والنقل وغيرها من التكاليف المؤثرة على قدرات موقع المشروعات الاستثمارية على نطاق دولي.

- التكنولوجيا من حيث تأثيرها المباشر على أساليب الإنتاج المنتهجة ومستويات الإنتاج المحققة، وحجم المشروعات الاستثمارية القائمة، إضافة إلى ارتباطها بنشاط البحث والتطوير وما تستدعيه هذه النشاطات من موارد وإمكانيات معتبرة.

- توفر رأس المال وسهولة الحصول عليه، حيث يشكل ذلك تقاطعا بين كل من المزايا الخاصة بالنوعية ومزايا الموقع النوعية، إن قرارات تدويل النشاط وموقعه في الأسواق الدولية دون غيرها، تحكمها أساسا مثل هذه المزايا الخاصة بالشركة والموقع على حد سواء.

- وجود المنافسة ومدى حدتها وطبيعة الأطراف المشاركة فيها، والآليات المستعملة للظهور والتفوق والتميز من خلالها.¹

2- العوامل السياسية

تتعلق العوامل السياسية بمجموع المتغيرات الحكومية، والمؤثرة على منحى وتوجهات إستراتيجية الشركات متعددة الجنسية، ودواعي تعديلها وفق متطلبات الدول المضيفة، ويتوقف تأثير العوامل السياسية في التوجه الإستراتيجي للشركة على مدى قوة كل من الطرفين في التفاوض (الشركة المستثمرة من جهة وحكومة الدول المضيفة من جهة ثانية)، يتعزز الموقف التفاوضي للشركة من خلالها مزاياها الخاصة النوعية المكتسبة في مجالات، ولعل من أهمها مجال المتغيرات الاقتصادية المذكورة آنفا. أما المركز

¹ - عمار زودة، قرار الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008، ص52.

التفاوضي للدول المضيفة فتحدده بكيفية مقابلة مزايا الموقع النوعية المتوفرة في هذه الدول المضيفة أو تلك، كالموارد الاقتصادية المتاحة، مستوى الدخل، حجم السوق، ومحددات اختراقها والوصول إليها التي تنعكس آثارها بكيفية مباشرة، ليس فقط عن طريقة الدخول المستعملة (باعتقاد التصدير أو الترخيص، أو الاستثمار المباشر)، بل أيضا على توجيه هذه النشاطات.

تتحدد العوامل السياسية أيضا من خلال العلاقات الاقتصادية أو المؤسساتية الناشئة بين الشركة متعددة الجنسية وحكومات الدول المضيفة، إن هذه الحكومات قد تنشأ مع هذه الشركة علاقات ذات أبعاد اقتصادية متباينة ومختلفة، فهي قد تكون مستهلكة لمنتجاتها، كما قد تكون ممونة لمواردها، وقد تكون أيضا موزعة لسلعها، كما قد تكون منافسة لها، وكل ذلك يحصل عن طريق المؤسسات الاقتصادية القائمة والتابعة لحكومات الدول المضيفة، للمتغيرات السياسية، كما للمتغيرات الاقتصادية دور وأثر واضح على التوجه الإستراتيجي للشركات متعددة الجنسية. فالاختيار بين الإستراتيجية الشاملة لا تعبا كثيرا بالاختلافات البيئية عبر الأسواق العالمية وبين إستراتيجيات ذات تمركز محلي تستجيب لكثير من تطلعات ومتطلبات الدول المضيفة، تقوم أساسا على تقييم العوامل السياسية والقدرات التفاوضية لكل من حكومات الدول والشركة متعددة الجنسية، فإذا كانت الغلبة في القدرات التفاوضية للحكومات المضيفة مثلا، فإن اعتماد إستراتيجية التمركز المحلي التي تعكس توجه الشركة نحو التكيف مع مجموعة المحددات البيئية ذات البعد الاقتصادي والسياسي التي تعيق التوسع الطبيعي لنشاط الشركة متعددة الجنسية في مختلف مواقع الأسواق العالمي، تظهر هذه الشركات في مثل هذه الظروف إلى اتخاذ قرارات تخص الدخول في الأشكال المناسبة لتحقيقه، حيث تلجأ في حالة تقريره إلى إستراتيجية التمركز حول الأسواق المستهدفة، متكيفة في ذلك مع الظروف السائدة فيها، ومستجيبة أثناءها إلى كثير من اهتمامات وتوجيهات حكومات الدول المضيفة.¹

3- العوامل الخاصة بالشركات متعددة الجنسية

تتعلق بمجموع العوامل الذاتية المؤثرة على التوجه الإستراتيجي للشركة متعددة الجنسية. إن ظروف ولادة وإنشاء الشركة وتجربتها وخبرتها المكتسبة في نشاط الأعمال، إضافة إلى ميل وتوجه وثقافة المالكين فيها، والمسيرين لها وغيرها من المتغيرات الذاتية الأخرى، كلها عوامل تشكل ما يعرف بقابلية واستعداد الشركة لدمج وتبني إستراتيجية دون غيرها. لقد حدد برلموتر أربع توجهات مميزة لهذه الشركات وهي:

¹ - كمال مرداوي، مرجع سبق ذكره، ص 280.

- التوجه العرقي.

- التوجه المتعدد المراكز.

- التوجه الإقليمي.

- التوجه العالمي.

هذه التوجهات ذات أثر مباشر بمتغيرات ذاتية خاصة بالشركة كالمهمة، أسلوب التسيير، الهيكل التنظيمي والثقافة، مما ينعكس على الإستراتيجية المتبناة مع كل توجه من التوجهات المذكورة،¹ كما هو موضح في الجدول.

الجدول (4-2): الاختيار الإستراتيجي لشركة عند مختلف توجهاتها

توجه الشركة	عرقي	متعدد المراكز	إقليمي	عالمي
1- المهمة	الربح/النمو	القبول والشرعية	تحقيق الربح والنمو وكسب القبول والشرعية في آن واحد	
2- التسيير - الأهداف	أعلى/أسفل	أسفل/أعلى (تقرر أهدافها محليا)	التفاوض بين الإقليم ومختلف الفروع	التفاوض عند مختلف مستويات الشركة
الاتصال	هرمي، تملئ الأوامر من أعلى لأسفل	الاتصال محدود بين الفروع وبينها وبين المركز	اتصال أفقي وعمودي ضمن الإقليم	اتصال أفقي وعمودي ضمن الشركة
3- الإستراتيجية	ذات تكامل شمولي	ذات استجابة محلية	ذات تكامل إقليمي واستجابة محلية	ذات تكامل شمولي واستجابة محلية
4- الهيكل	هرمي، أساسها طبيعة المنتج	هرمية، أساسها الأداء مع استقلال الوحدات	تنظيم مصفوفي أساسه المنتج وإقليم الأداء	تنظيمات شبكية قائمة على أسس متباينة
5- الثقافة	الدولة الأم	الدولة المضيفة	إقليمية	شاملة

المصدر: كمال مرداوي، مرجع سابق، ص 190.

¹ - المرجع نفسه، ص ص 189-190.

ثانياً - إستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات

للشركات المتعددة الجنسيات العديد من الإستراتيجيات نذكر أهمها:

1- إستراتيجيات التوسع الخارجي

وهي تقتضي التخطيط طويل المدى الذي تعده الشركة بغية الحصول على أحسن المدخرات وأفضل المخرجات مما يساعدها على التوسع الخارجي ودخول الأسواق الدولية، وهي بدورها تنفرع إلى:

1-1- إستراتيجية التموين والتكامل العمودي

وهي أن تقوم الشركات بإنشاء فروع في الدول النامية التي تكون مصدر دائم للمواد الأولية، أو حتى المنتجات المصنعة بأقل التكاليف، ويتعلق الأمر هنا بتوجيه الاستثمارات نحو الصناعات الاستخراجية، إلا أن هاته الأخيرة أخذت في التراجع بعد عملية التأمين التي قامت بها الكثير من الدول النامية.¹

1-2- إستراتيجية السوق والتكامل العمودي (البعدي)

وهو أن تقوم الشركة بتهيئة منافذ لتسويق منتجاتها إلى الدولة الأم وذلك عن طريق فروعها، ففي المراحل الأولى تقوم بإنشاء فروع وسيطة على شكل نقاط بيع، وترتبط بشكل واسع بعمليات تصدير المنتجات، وفي ذلك عراقيل عديدة تتسبب في زيادة تكلفة المنتجات وفقدانها الميزة التنافسية في أسواق الدول المستهدفة خاصة فيما يتعلق بالرسوم الجمركية، إلا أنه في المراحل التالية تقوم بإنشاء فروع على شكل ورش لتركيب المنتجات، حيث تكون تكلفة نقلها أقل.²

1-3- إستراتيجية ترشيد الإنتاج والتكامل الأفقي

ويتم الاعتماد على هذا النوع من الإستراتيجيات بدلا من السابقة عندما تصل هذه الفروع الإنتاجية التي يتم توزيعها في جميع مناطق العمل إلى درجة عالية من التخصيص مستفيدة من ميزة التفوق التي اتخذتها من سنوات الممارسة، عندئذ تقوم الشركة الأم بوضع إستراتيجية تنظيم إنتاج سلع معينة بالاعتماد على الأجزاء المكونة لها في دول عديدة، ويتم تجميعها وتركيبها في ورشات التركيب موزعة في أنحاء العالم حسب المناخ الاستثماري الذي يتماشى مع طبيعة النشاط.

¹ - زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 215.

² - عبد السلام أبو قحف، سياسات إدارة الأعمال الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 401.

1-4- إستراتيجية التقنية والمالية

تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بتوفير الدعم المالي والتقني لكل فروعها عن طريق المساهمة في تكوين التجمعات المالية والتقنية الدولية والمتمثلة في البنوك، خدمات النقل، خدمات التأمين، وذلك أن اختلاف النشاط وتنوعه في البلدان المصنعة يتطلب من هذه الشركات أن تكون حاضرة ماليا وتقنيا لمجابهة أي طارئ قد يعرقل الإنتاجية.

في ظل هذه الإستراتيجيات تنشأ شبكة من الشركات التي تربطها علاقات معقدة أحيانا، إلا أن كفاءة التسيير العالمية لهذه الشركات بإمكانها التحكم في هذه التعقيدات، بل يرى أنه في زيادة وتوسع الشبكة وتعمدها دليلا على قوة وضخامة هذه الشركات، ذلك أن ضمان نجاح بعض الأنشطة الإنتاجية والتسويقية لبعض الشركات يتطلب منها مجموعة من الأنماط المتكاملة على شكل شبكة موزعة على نقاط العالم.

2- إستراتيجيات كشط السوق.

حيث يمكن أن نفرق بين نوعين من الإستراتيجيات هما:

1-2- إستراتيجيات التركيز

وهي إستراتيجية مرتبطة بنشاط واحد، حيث تقوم شركات من خلالها بتركيز كل مواردها المالية، البشرية، المادية والتكنولوجية على نشاط واحد، والسبب في ذلك هو عدم توافر الشركة على كل هذه الموارد بالشكل الذي يجعلها قادرة على تنويع الاستثمارات.¹

ومن الملاحظ أن هذه الإستراتيجية تعتمد عليها الشركات المتعددة عندما لا ترغب في تنويع القدرات والإمكانات المتاحة على مجموعة من الأنشطة.

إن التركيز لا يعني الاستثمار في منتج واحد فحسب، بل في العديد من المنتجات، ولكن بالتركيز على نشاط واحد الذي تنتمي إليه هذه المنتجات.

والهدف من هذه الإستراتيجية في تأكيد مكانة الشركات في الأسواق العالمية من خلال تحكمها في آليات الإنتاج وذلك عن طريق التحكم في جوانبه التقنية والمالية وخاصة ما يتعلق بالتكاليف.

2-2- إستراتيجية التنويع

وهي من الإستراتيجيات التي ترتبط بمجموعة من الأنشطة، حيث لا تكتفي هذه الشركات بالتخصص في إنتاج نوع واحد، بل تقوم بالتنويع سواء تعلق الأمر بالمنتجات التي لها علاقة بالمنتج

¹ - أحمد عبد العزيز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 125.

الأصلي أو منتجات أخرى، ويعتمد في ذلك على إستراتيجية التكامل العمودي والتكامل الخلفي بالاعتماد على الموارد المالية الضخمة، ومختلف الإمكانيات، فهذه الشركة يمكنها تبني مجموعة من الاستثمارات الموزعة على مجموعة من الأنشطة، هذه الإستراتيجية تمكن الشركات المتعددة الجنسيات من أن تستثمر في مجموعة من المنتجات سواء كانت مرتبطة بالمنتج الأصلي أو غير ذلك.¹

ثالثاً - أساليب تكوين الشركات المتعددة الجنسيات

توجد العديد من الأساليب القانونية التي لها دور فعال وأساسي في تكوين الشركات المتعددة الجنسيات.

1- الاندماج الدولي للشركات

الاندماج الدولي بالمعنى القانوني هو فناء شركة واحدة أو أكثر من شركة في شركة واحدة، وبالتالي قيام شركة جديدة تنتقل إليها ذم الشركات التي فنيت.

الاندماج هو الأكثر شيوعاً في العالم الرأسمالي نظراً لارتفاع تكاليف عملية الاندماج بطريقة المزج، حيث تقتضي هذه الطريقة إحلال كافة الشركات التي يتم دمجها وتكوين شركة جديدة بكل ما تقرضه هذه العمليات من نفقات باهظة، أضف إلى ذلك العبء الضريبي الناشئ عن زيادة حجم الأصول التي يتم نقلها إلى الشركة الجديدة التي يفرض عليها العديد من الضرائب والرسوم الضريبية كالضرائب على الدخل.²

إن عملية الاندماج تقع بين إحدى الشركات الوليدة الداخلة في مجموعة متعددة الجنسيات والتي تعمل في بلد ما وتتمتع بجنسيته وبين إحدى الشركات الوطنية في نفس البلد، هذا الاندماج يعتبر داخلي لأنه يتم بين شركتين من نفس الجنسية الواحدة، والواقع أن الاندماج الداخلي هو أحد الأدوات القانونية التي تستخدمها الشركات المتعددة الجنسيات للقضاء على منافسيها في الدول النامية لإحكام سيطرتها على السوق الداخلي في هذه الدول.

فعملية الاندماج نادرة نسبياً، إذ أنها تصطدم بالعديد من الصعوبات القانونية التي تعوق إتمامها، وترجع هذه الصعوبات إلى عدم وجود قواعد موحدة تحكم عمليات الاندماج الكلي.³

1 - أحمد عبد العزيز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 127.

2 - زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 285.

3 - أحمد عبد العزيز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 127.

2- تكوين شركات وليدة على المستوى الدولي

إن تكوين شركات وليدة على المستوى الدولي لا يشكل أي صعوبة، إذ أنه يتطلب توفر شرطين فقط هما:

- أن تمتلك الشركة الأم وفقا لأحكام قانونها الوطني أسهم في شركة أخرى.
- أن تحتوي أحكام قانون الدولة المضيفة على حق شركة وليدة بنسبة تسمح لها بالسيطرة عليها، ويمكن القول أن النظام القانوني للشركة الوليدة التابعة لشركة أجنبية لا يختلف عن النظام القانوني للشركة الوليدة التابعة لشركة وطنية أخرى.

3- السيطرة على الشركات القائمة

قد تلجأ الشركات المتعددة الجنسيات للسيطرة على شركات أخرى قائمة بالفعل وتحويلها إلى شركات تابعة لها، ولعل هذا الأسلوب قد يصبح ضروريا في بعض الأحيان لو كان الأمر يتعلق بالحصول على مواد أو سلع تنتجها الشركة المراد السيطرة عليها، حيث تصبح السيطرة على مثل هذه الشركات حيويا ولازما لتحقيق أهدافها، وهناك طريقتين لتحقيق هذا:

- الاستيلاء عنوة بإرغام المساهمين المسيطرين على الشركة.
- الاتفاق مع مجموعة المساهمين على السيطرة لهم.¹

المطلب الثالث: دور الشركات المتعددة الجنسيات في التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي

المباشر

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة. ولقد أكد المؤتمر الذي دعت إلى انعقاده منظمة الاتحاد الأطلسي للولايات المتحدة في مارس 1976 على هذه النتيجة، حيث تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة القناة الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية، في حين أن الشركات المتعددة الجنسيات فهي المعبر الأساسي لهذه الظاهرة.² وتظهر طبيعة العلاقة القائمة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات من خلال اتفاقهما على القيام بعملية تدويل الإنتاج، الذي يعتبر نقلا جزئيا أو كليا للعملية الإنتاجية إلى بلدان

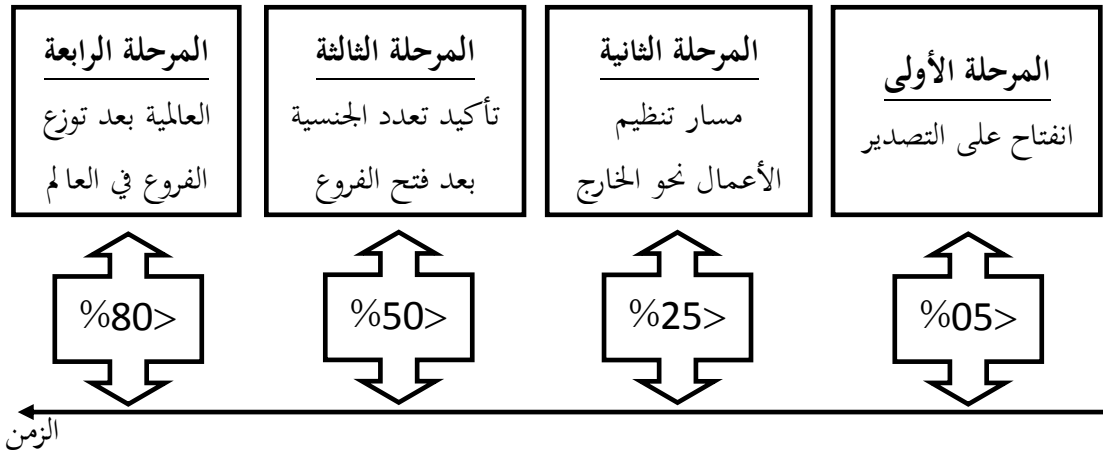
¹ - مزينر فاطمة، مانيو جيلاني، دور الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها في الدول النامية، جامعة باتنة، 2006، ص 08.

² - أ. ميرونوف، الأطروحات الخاصة بتطوير الشركات المتعددة الجنسيات، ترجمة: علي محمد تقى عبد الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 91.

عديدة مع التحكم في نفس رأس المال، وينطوي مفهوم تدويل الإنتاج على اختلاف واضح بين الباحثين نظرا لاعتباره مفهوما اقتصاديا متعدد الأبعاد بين مختلف جوانبه، فبعض الباحثين أمثال جانكام Gankame يرى أن التدويل هو: "عملية تتألف من مجموعة من الخطوات التي تمكن الشركة من تسويق منتجاتها بانتظام في الأسواق الخارجية.¹

ولوصول أي شركة إلى العالمية تمر بعدة مراحل أساسية، يمكن شرحها بالاستعانة بالشكل التالي:

الشكل (7-2): مراحل توجه الشركات المتعددة الجنسيات نحو العالمية



Source: P. Joffre ،Comprendre la mondialisation de l'entreprise ،éd economica ،Paris ،

1994 ،p06

من خلال هذا الشكل يتضح لنا أن المرحلة الثالثة هي الأكثر حساسية مقارنة بالمرحلة الأخرى، إذ يتم في هذه المرحلة فتح فروع بكل أقسامها المالية والبشرية لتعمل خارج البلد الأم، وذلك بغرض توفير الأرضية إلى المرحلة الرابعة، لتصبح هذه الشركات في مرحلة متقدمة ومعقدة، لأن أعمالها تكون عابرة للحدود الوطنية ولا ترتبط ببلد معين أو جنسية محددة، وبالتالي تجسيد الشركات المتعددة الجنسيات أسمى معاني التدويل في المرحلة الأخيرة، إذ يفوق رقم الأعمال المصدر أكثر من 80% من رقم الأعمال الإجمالي المحقق من طرفها.²

¹ - Serge Amabile et autres, Les stratégies de développement adaptées par les PME internationales –les cas de PME méditerranéennes

² - شوقي جباري، تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية، مجلة دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، العدد الأول، 2014، ص 66-67.

خلاصة الفصل

إن الهدف الرئيسي من وراء نظريات النمو الاقتصادي هو توضيح كيفية استخدام الموارد المتاحة لتحقيق النمو، والاختلافات الواردة في تحليل كل نظرية راجع لاختلاف افتراضاتها ونظرتها لمحددات ومصادر النمو، إلا أن معظم النظريات تتفق على أن العمل ورأس المال عنصرين أساسيين لتحقيق النمو إلا أنها تؤكد على الدور الفعال لكل من التطور التقني ورأس المال البشري كمفسرات للنمو الاقتصادي. فمستويات النمو التي وصلت إليها الدول الصناعية المتقدمة كانت وليدة الطفرة التكنولوجية وتطوير المعارف وتحويلها الى منتجات منافسة وهذا أكبر دليل على أن التطور التقني قادر على تحقيق النمو. وبما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل أحد المصادر الأساسية التمويلية ومصدرا للتطور التقني عن طريق نقل التكنولوجيا وتحسين كفاءة العنصر البشري وزيادة حجم الصادرات وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات وتحقيق مستوى معين من النمو وخاصة بالنسبة للدول النامية في ظل شح الموارد المالية وغياب التكنولوجيا.

وفي هذا السياق يمكن القول انه لاستفادة الدول المضيفة من الاستثمار الأجنبي في تحسين أوضاعها الاقتصادية مرتبط بمدى قدرتها على تذليل الصعوبات أمام المستثمرين الأجانب، وأيضا بمدى استعداد المستثمرين الأجانب، وأيضا بمدى استعداد المستثمرين الأجانب لنقل تكنولوجيا حديثة تسمح برفع القدرة التنافسية للبلد المضيف.

الفصل الثالث

الدراسة التحليلية لواقع الاستثمار

الأجنبي المباشر في الدول المضيفة

تمهيد الفصل

لتحقيق اقتصاد قوي قادر على مواجهة العقبات والتحديات المختلفة، مما يؤدي إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي للمواطنين في نفس الوقت، يتطلب ذلك سياسة رشيدة مما يستوجب دراسة شاملة لكل الإمكانيات المتاحة سواء كانت مادية كالمواد الطبيعية ووفرة رؤوس الأموال بالإضافة إلى العنصر البشري الذي يعد الوسيلة المحركة لهذه الإمكانيات.

لذا بذلت معظم الدول النامية ونخص بالذكر كل من الجزائر والإمارات والسعودية في السنوات الأخيرة جهود كبيرة لتحسين مناخها الاستثماري من خلال تهيئة كافة الأوضاع والظروف المناسبة لجذب الاستثمارات من خلال إصلاحات هيكلية واقتصادية واعتماد سياسة اقتصادية مستقرة في مجالات سعر الصرف والتجارة الخارجية ومحاولة إقامة توازن أفضل بين القطاع العام والخاص.

وتشير مختلف الدراسات إلى أن المناخ الاستثمار هو الذي يحكم تدفق الاستثمارات عبر العالم فالبلد الذي يتمتع بأكبر درجة من الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ويتوفر على بنية صناعية صلبة بالإضافة إلى الحوافز والامتيازات هو الذي يستحوذ على أكبر قدر من تدفقات رؤوس الأموال.

وسنحاول في هذا الفصل تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر والإمارات والسعودية من خلال التعرض للنقاط التالية:

- تحليل المناخ الاستثماري لكل دولة.
- حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لكل دولة.
- تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول بمؤشرات قياس مناخ الاستثمار الدولية.

المبحث الأول: تحليل المناخ الاستثماري في البلدان المضيفة

يعتبر مناخ الاستثمار محددًا رئيسيًا لحجم التدفقات الاستثمارية، إذ يفرض على الدول المضيفة منح مجموعة من الحوافز مع تدليل الصعوبات التي تعرقل العملية الاستثمارية، وفي هذا الإطار قدمت الدول المضيفة قيد الدراسة مجموعة من الحوافز الاقتصادية والقانونية والإدارية لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه مع كل هذه الحوافز إلا أن هناك صعوبات تحول دون تدفق أكثر للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة

في ظل الجهود المبذولة من طرف حكومات مختلف البلدان المضيفة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر قامت هذه البلدان بسن وتعديل مختلف المراسيم والقوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي والتي من شأنها جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ومنح المستثمرين الثقة والطمأنينة التي تلعب بدورها عامل جذب لهذا النوع من الاستثمارات.

أولاً- الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بذلت الجزائر جهوداً مستمرة منذ استقلالها إلى يومنا هذا في خلق وتهيئة مناخ استثماري مناسب ففي مجال القوانين والتشريعات عرف تطور قوانين الاستثمارات في الجزائر أربع مراحل يمكن حصرها كما يلي:

1- قوانين فترة الستينات

وتشمل هذه الفترة القانون الصادر سنة 1963 والقانون الصادر سنة 1966.

1-1- قانون الاستثمار رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963

هذا القانون يمس أو خاص بالأموال الإنتاجية الأجنبية، حيث يشمل على منح ضمانات يستفيد منها المستثمرين الأجانب، وبعضها خاصة تستفيد منها المؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية.¹

1-1-1- الضمانات العامة: تتمثل في:²

- حرية الاستثمار للأشخاص المعنوية والطبيعية والأجنبية.

- حرية التنقل والإقامة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات.

¹ - قانون رقم 63-277 الصادر في 26 جويلية 1963 يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 53، الصادر في 02 أوت 1963.

² - عليوش قريوع كمال، قانون الاستثمار في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 06.

- المساواة أمام القانون ولاسيما المساواة الجبائية.

- وهناك ضمان ضد نزع الملكية، بحيث لا يكون نزع الملكية ممكنا إلا بعد أن تصبح الأرباح المتراكمة في مستوى رؤوس الأموال المستوردة والمستثمرة، ويؤدي نزع الملكية إلى تعويض عادل.

1-1-2- المؤسسات المعتمدة: تخضع للاعتماد المؤسسات القديمة التي تقوم باستثمارات جديدة، والمؤسسات الجديدة بقرار الوزير المعني بعد المشاورة في لجنة وطنية للاستثمارات يترأسها مدير عام للتخطيط والدراسات الاقتصادية، ويشمل الاعتماد على الامتيازات الخاصة بتحويل الأموال (50% من الأرباح الصافية السنوية والتحويل الحر للأموال المتنازل عنها)،¹ الحماية الجمركية،² التدعيم الاقتصادي للإنتاج، بالمقابل على المؤسسات المعتمدة أن تضمن التكوين المهني وترقية العمال وترقية الإطارات الجزائرية.³

1-1-3- المؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية:⁴ ويخص هذا النظام المؤسسات الجديدة أو توسيع المؤسسات القديمة التي يشمل برنامج استثمارها على قيمة 05 ملايين دينار في مدة ثلاث سنوات، على أن ينجز هذا الاستثمار في قطاع يتسم بالأولوية أو أن ينشأ الاستثمار أكثر من 100 منصب عمل دائم للجزائريين.

يمكن للاتفاقية أن تنص على الامتيازات الواردة في الاعتماد وزيادة على ذلك يمكنها أن تجمد النظام الجبائي لمدة 15 سنة وتخفيض نسبة الفائدة الخاصة بقروض التجهيز متوسطة وطويلة المدى، إضافة إلى ذلك التخفيض الجزائي الكلي من الضريبة على المواد الأولية المستوردة.

لم يطبق هذا القانون في الواقع العملي وهذا بسبب شك المستثمرين في مصداقيته، وبسبب انتهاج الجزائر سياسة التأمينات (1963-1964)⁵ باستثناء مشروعين فقط.

1-2- قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966

بعد فشل قانون 1963، لجأت الدولة الجزائرية إلى تشريع جديد وذلك سنة 1966 ينظم دور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية، مكانه، أشكاله والضمانات الخاصة به، ويختلف نص قانون 1963 عن نص قانون 1966 من حيث المبادئ التي وضعها هذا الأخير والمتمثلة في:

¹ - المادة 31 من القانون الاستثماري 63.

² - المادة 09 من نفس القانون.

³ - المادة 12 من نفس القانون.

⁴ - عليوش قريوع كمال، مرجع سبق ذكره، ص 08.

⁵ - المرجع نفسه، ص 07.

1-2-1- الاستثمارات الخاصة لا تمنح بحرية في الجزائر:

- ترجع مبادرة الاستثمار في القطاعات الحيوية للدولة والهيئات التابعة لها.
- تتدخل الدولة بمفردها بالمساهمة في رأس المال أو بمشاركة رأس المال الخاص في الشركات المختلطة، وفي هذه الحالة تتم المصادقة على القوانين الأساسية بمرسوم يتضمن إمكانية استرجاع الدولة للحصص أو الأسهم التي لا تملكها.

1-2-2- منح الضمانات والامتيازات خصت فقط الاستثمار الأجنبي: وتتمثل في:

- المساواة أمام القانون خاصة المساواة الجبائية.¹
- تحويل الأموال والأرباح الصافية.
- ضمانات ضد التأميم، حيث يقرر التأميم بموجب نص تشريعي يؤدي إلى تعويض يتم خلال تسعة أشهر ويكون مساويا للقيمة الصافية للأموال المحولة للدولة. إن المشرع الجزائري لم ينص على تحويل الأجور الخاصة بالعمال الأجانب ولم يحدد مهلة التأميم، أما الامتيازات المالية فكانت في الحقيقة جبائية.²

لقد سمح قانون الاستثمار الصادر في 1963 باعتماد مشروعين فقط، بينما القانون الصادر في 1966 أدى إلى تدفق استثمار خاص بما يقارب 880 مليون دينار جزائري بالأسعار الجارية خلال فترة 1967-1974، وأدى إلى خلق 273000 منصب عمل في 800 مشروع.³

مما سبق أن القانونين السابق الذكر ينصبان على إمكانية التأميم والفصل في النزاعات يخضع للقانون الجزائري والمحاكم الجزائرية، فإن ذلك أدى إلى نفور المستثمرين الأجانب.⁴

وما تم جلبه من الاستثمار الأجنبي تعلق بالشركات المختلطة فقط، وذلك خلال الفترة 1966-1982.⁵ وذلك من أجل تحويل التكنولوجيا وخاصة الخبرات المعرفية الذي لم يتحقق نتيجة لكون الشركاء الأجانب طبقوا سياسة التهميش لإطارات وطنية والاحتفاظ بالمعرفة التكنولوجية، مما أدى إلى إدخال سياسة إرجاع لحصص الشركاء الأجانب منذ 1980.⁶

¹ - المادة رقم 10 من نفس القانون.

² - المادة رقم 14 من نفس القانون.

³ - Mezaâche Abdelhamid, l'Algérie, le voile des hydrocarbures, éd economia, Paris, 1998, p112.

⁴ - Tarkine N, La société d'économie mixte en droit algérien d'économie, vol 25, N° 8, septembre 1987, p566.

⁵ - عليوش قريوع كمال، مرجع سبق ذكره، ص09.

⁶ - Mezaâche Abdelhamid, Op.cit, p115.

2- قوانين فترة الثمانينات

في مرحلة الثمانينات تبنت الجزائر مجموعة من القوانين يمكن ذكرها كآآتي:

2-1- قانون الاستثمار رقم 82-13 المؤرخ في 21 أوت 1982

في القانون الصادر في 1963 تم تهميش القطاع الخاص وحدد له دور ثانوي في بعض المهام الاقتصادية فقط، إلا أن في فترة الثمانينات اتضح أن لهذا القطاع دور فعال لاسيما منه الأجنبي وبالتحديد في مجال المحروقات، إذ ورغم احتكار الدولة للقطاع وتأميمها له، بقيت الحاجة لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك راجع للإمكانيات المالية والتقنية الكبيرة التي يتطلبها، لذلك صدر قانون 82-13¹ وذلك في إطار تسيير الشركات المختلطة.

لقد حدد قانون نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز 49% من رأسمال الشركة، بعد صدور هذا القانون ظهرت دفعة جديدة من الاستثمارات، حيث بلغت بين سنة 1983-1985 حوالي 2328 مشروع، ونظرا لكون القانون لم يهتم بالجوانب التحفيزية، استدعى الأمر تعديله ليكون أكثر استجابة لحاجة الاقتصاد الجزائري إلى استثمارات خاصة محلية وأجنبية تساهم في زيادة قدرات الإنتاج والرفع من معدلات النمو، خاصة في قطاع المحروقات.²

2-2- قانون الاستثمار رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986

عرفت هذه الفترة انهيار أسعار البترول وانخفاض قيمة الدولار، مما أثر على الصادرات البترولية وارتفاع الديون، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة التضخم. وفي ظل هذه الظروف أضفت الحكومة تعديلا على قانون 82-13 السابق الذكر وتم إصداره في قانون جديد 86-13 نسبة المشاركة تعد ثابتة، بالإضافة إلى ضمان تحويل التكنولوجيا ورؤوس الأموال ومناصب الشغل وتأهيل وتكوين العمال، هذا كله يتم من طرف المتعامل الأجنبي.

في المقابل لقد منح هذا القانون العديد من الامتيازات للمستثمر الأجنبي أهمها:

- حوافز وتسهيلات جبائية.

- التغيير في رأسمال الشركة سواء بالزيادة أو النقصان حسب الرغبة.

¹ - قانون رقم 82-13 المؤرخ في 21 أوت 1982 المتعلق بتأسيس شركات مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها، الجريدة الرسمية، العدد 35 الصادرة في 28 سبتمبر 1982.

² - عبد الرحيم شبيبي، محمد شكوري، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر، بيروت، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، تقييم واستشراف، من 23 الى 25 مارس 2009، ص05.

- مشاركة الطرفين في التسيير.

- في حالة التأميم أو نزع الملكية، فإن هذا القانون يضمن تعويض.

2-3- قانون 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988

في هذه السنة أصدرت الجزائر مجموعة من القوانين وذلك من أجل تحرير المؤسسات في السوق المحلية والدولية وتحميلهم المسؤولية، وهذا بإتباع سياسة اقتصاد السوق والمتمثلة في المنافسة والبقاء وتحقيق المردودية المالية، وهذه القوانين كانت تهتم بما يلي:¹

- توجيه المؤسسات الاقتصادية العمومية.

- تنظيم صناديق المساهمة.

- القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية.

- توجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة.

ومن أهم المميزات التي جاء بها هذا القانون نذكر:²

- إزالة القيد المتعلق بمبلغ الاستثمار الذي جاء به قانون 82-13.

- إلغاء الإجراءات المتعلقة بالاعتماد.

- المؤسسات فيه غير خاضعة للوصاية الوزارية.

- المؤسسات خاضعة للقانون التجاري، ويكون تأسيسها في شكل شركة أسهم أو شركة ذات

مسؤولية محدودة.

- صناديق المساهمة هي التي تتولى تسيير الأسهم والحصص التي تقدمها المؤسسات العمومية

الاقتصادية للدولة مقابل الرأسمال التأسيسي للمشروع.

3- قوانين فترة التسعينات

تبنت الجزائر خلال هذه الفترة قانونين أولهما كان في سنة 1990 متعلق بالنقد والقرض، أما الثاني

فكان سنة 1993 متعلق بجذب المستثمرين، وهما أول قانونين يعبران عن رغبة الجزائر في استقطاب

رؤوس الأموال الأجنبية.

¹ - القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 02.

² - القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية رقم 13.

3-1- قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض

صدر القانون رقم 90-10 في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، ويهدف هذا القانون

إلى:¹

- تنظيم قواعد اقتصاد السوق.
- تنظيم سوق الصرف.
- تنظيم حركة رؤوس الأموال.
- إعادة هيكلة النظام المصرفي الجزائري.
- إعادة تنظيم البنوك التجارية.

وينص هذا القانون بالسماح لغير المقيمين بالاستثمار المباشر في الجزائر، حيث تنص المادة 181 من القانون 90-10: "يعتبر غير مقيم كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي في الجزائر"، وقد كرس هذا القانون مجموعة من المبادئ الأساسية في مجال الاستثمار نذكر منها:²

- تشجيع الاستثمار الأجنبي، وكذا القطاع الخاص، وعدم التفرقة بينه وبين القطاع العام وإزالة العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي خصوصا.
- حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر في مدة شهرين؛ أي أنه يتم ذلك بعد 60 يوما من تقديم الطلب إلى بنك الجزائر.
- تحديد الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر، وتجدر الإشارة أنه في التاريخ الذي صدر فيه هذا القانون، لم تصادق ولم تنظم الجزائر أية اتفاقية متعلقة بالاستثمارات.
- إن عملية قبول الاستثمار تخضع إلى الرأي بالمطابقة (avis de conformité) وذلك بتقديم طلب إلى مجلس النقد والقرض، ويبت في الملف خلال شهرين، وإذا لم يبلغ المستثمر بقرار مجلس النقد والقرض خلال شهرين يعتبر طلبه مرفوضا.

(¹)- Hocine Benissad, Algérie restructuration et réforme économique (1979-1993), O.P.U, Alger, pp124-125.

² - عليوش قريوع كمال، مرجع سبق ذكره، ص13.

3-2- قانون الاستثمار 93-12 المؤرخ في 15 أكتوبر 1993

جاء هذا القانون تحت اسم ترقية الاستثمارات وذلك من أجل تشجيع الاستثمارات بصفة عامة، والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة. ولقد اعتبر هذا القانون تكريسا لإرادة الدولة الجزائرية للانفتاح الاقتصادي وفقا لسياسة جديدة، ويرتكز هذا القانون على:¹

- إنهاء التفرقة بين الاستثمار الخاص والعمومي من جهة، والمستثمر المقيم وغير المقيم من جهة أخرى، مع حرية الاستثمار بالنسبة للمقيمين؛ أي يصبح جميع المتعاملين متساوون أمام القانون.
- عدم فرض شكليات ثقيلة ومعقدة بهدف تسهيل الاستثمار وإجراءات الاستثمار في الجزائر؛ بمعنى إلغاء إجراءات الموافقة التي كانت موجودة من قبل والاكتفاء بالتصريح البسيط، إضافة إلى تقديم الضمانات المشجعة على الاستثمار على المستوى الجبائي والجمركي.
- إنشاء هيئة وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات تتكفل بدعم المستثمرين من خلال الشباك الوحيد الذي يتولى مهمة تقييم المشاريع الاستثمارية، وذلك بمراعاة معايير الاقتصاد الكلي مع منح الامتيازات التي نص عليها القانون.
- التأكيد على منح ضمانات التحويل (رأس المال والأرباح) والضمانات المتعلقة باللجوء إلى التحكيم الدولي.

ولقد اقر هذا القانون جملة من الضمانات التي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:²

- المساواة بين الجزائريين والأجانب الطبيعيين والمعنويين، حيث أنهم يتمتعون بنفس الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار.
- لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ على الاستثمارات المنجزة في إطار المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة.
- يعرض أي نزاع بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية على المحاكم المختصة، إلا إذا كانت هناك اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية، تتعلق بالصلح أو التحكيم أو اتفاق خاص ينص على شرط التحكيم أو يسمح للأطراف بالاتفاق على إجراء الصلح أو اللجوء إلى تحكيم خاص.
- لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع تسخير عن طريق الإدارة، ما عدا الحالات التي نص عليها التشريع المعمول به، ويترتب على التسخير تعويض عادل ومنصف.

¹ - القانون رقم 93-12 الصادر في 15 أكتوبر 1993.

² - المواد 38-39-40-41-04 من القانون 93-12 الصادر في 15 أكتوبر 1993.

- أن تكون الاستثمارات موضوع تصريح بالاستثمار لدى وكالة دعم وترقية الاستثمارات. وتجدر الإشارة إلى أن الهدف المعلن عنه من اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر هو تحقيق النمو، لكن الحقيقة غير ذلك، لأن أزمة المديونية الخانقة جعلت السلطة ترى في هذا النوع من الاستثمار حلا للخروج من الأزمة، فهو يعتبر أداة تمويلية للاقتصاد الوطني، كما يرمي هذا القانون إلى تحرير الاقتصاد الوطني من خلال إرساء قواعد اقتصاد السوق وفتح المجال أمام رأس المال الوطني والأجنبي للمساهمة في التنمية.

4- قوانين الألفية الثالثة

نظرا للأوضاع الأمنية الغير مشجعة، لم تستقطب الجزائر خلال الفترة 1993-2000 استثمارات أجنبية مباشرة إلا في قطاع المحروقات، أما عقود الشراكة التي أبرمتها في القطاعات الأخرى 397 مشروع فقط بمبلغ 1، 6 مليون دولار.¹

لذا لجأت لإصدار مجموعة من القوانين يمكن ذكرها على النحو التالي:

4-1- الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001

أبرز ما جاء به هذا القانون هو تحرير الاقتصاد وتشجيع الاستثمارات الأجنبية سواء في القطاعات الإنتاجية أو الخدماتية مع حماية البيئة والإقليم وتطبيق أسلوب الامتياز والرخصة في الاستثمار الأجنبي المباشر.

والجديد في هذا القانون هو تطوير مفهوم الاستثمار ليشمل عمليات الخصخصة، بالإضافة إلى إنشاء شبك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار وإصدار التراخيص، تقوم بتقديم الخدمات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار للمهتمين، سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين، وتبلغهم بقرار قبول أو رفض منح المزايا والحوافز في مدة أقصاها 30 يوم ابتداء من تاريخ إيداع الطلب.

كما تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار والذي يشرف عليه رئيس الحكومة، هذا الأخير مكلف باقتراح الإستراتيجيات المناسبة لتطوير الاستثمار وتحديد أولوياته، اقتراح التدابير التحفيزية للاستثمار

¹ - براهيمية آمال، سلايمية ظريفة، التعجيل بالتغيير، تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية، مداخلة المنتدى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على المؤسسات -دراسة حالة الجزائر والدول النامية، بسكرة، 21-22 نوفمبر 2006، ص ص 12-13.

والفصل في الاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بالإضافة إلى الفصل في المزايا التي تمنح للمستثمرين وشروط الحصول عليها.¹

4-2- الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جوان 2006²

جاء هذا الأمر المعدل والمتمم للأمر المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001 الذي أتاح عدة امتيازات للمستثمرين الأجانب والمحليين على قدم المساواة، فهو يسمح لكل مستثمر مهتم بفرص الاستثمار سواء كان شخصا طبيعيا أو معنوياً، أن يقيم مشروعاً استثمارياً سواء من خلال إنشاء كيان قانوني باسمه الشخصي خاضع للقانون الجزائري في حدود 100% من الرأس المال المقيم أو غير المقيم، أو بمشاركة شخص أو مجموعة أشخاص طبيعيين كانوا أو معنويين خاضعين للقانون الجزائري أو من خلال المساهمة في رأس مال مؤسسة قائمة في شكل مساهمات نقدية أو عينية أو استعادة النشاطات في إطار خصخصة كلية أو جزئية.

يوفر الأمر 06-08 عدة ضمانات لحماية أي استثمار تتمثل أساساً في عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها وإمكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعائدات الناتجة عنها والمعاملة المماثلة لكل المستثمرين، بالإضافة إلى وجود تغطية لهذه الاستثمارات من خلال المعاهدة والاتفاقيات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف لتشجيع وحماية الاستثمارات، مع إمكانية الطعن الإداري والقانوني وفي اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نزاع بين الدولة الجزائرية والمستثمرين الأجانب، حيث يعتبر هذا القانون السائد والمتعامل به في الوقت الحالي.³

في هذا الصدد صدرت عدة تعديلات:

- المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006.
- المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006.
- المرسوم التنفيذي رقم 06-357 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006.
- المرسوم التنفيذي رقم 07-08 المؤرخ في 11 يناير 2007 (الجريدة الرسمية العدد 04 في 14 يناير 2007).

¹ - براهيمية آمال، سلايمية ظريفة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

² - الأمر 06-08 المؤرخ في: 15 جوان 2006.

³ - كرامة مروة، رايس حدة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، دراسة تحليلية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012، ص 70.

- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 يونيو 2008 (الجريدة الرسمية العدد 57، في 15 أكتوبر 2008).

- المرسوم التنفيذي رقم 08-329 المؤرخ في 22 أكتوبر 2008 (الجريدة الرسمية، العدد 61 المؤرخة في 02 نوفمبر 2008).

- الأمر 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، (الجريدة الرسمية، العدد 44).

وكننتيجة لهذه الإصلاحات عرف مناخ الاستثمار في الجزائر تحسنا طفيفا، فبعد ما أصبح الحظر على المشروع الاستثماري الأجنبي في الجزائر ضئيلا وتحسن الوضع في الآونة الأخيرة، عمدت العديد من الشركات الدخول إلى السوق الجزائرية بالرغم من بعض النقائص التي لا تزال تشوب مناخ الاستثمار في الجزائر.¹

ثانيا - الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية

بعد استقلال المملكة العربية السعودية عام 1932، وقبل إصدارها لأول قانون ينظم الاستثمار الأجنبي، كانت معادية لفكرة الاستثمار الأجنبي نظرا للظروف التي كانت سائدة آنذاك، حيث كان رصيدها ضئيل جدا يعتمد على نشاط الرعي والزراعة التقليدية والبدو والحج، وبعد اكتشاف البترول فيها وبفعل ظروف الحرب العالمية الثانية وصراع المصالح بين البريطانيين والأمريكيين فيها، مما دفع المملكة إلى عقد عدد من اتفاقيات الامتياز مع بريطانيا والو.م.أ التي حولت لهذه الأخيرة صلاحيات التنقيب واستغلال البترول لكون أن تلك الاتفاقيات فرضت بالقوة، لكنها لم تدم طويلا، حيث سارعت المملكة إلى تبني قانون يهدف إلى جذب رأس المال الأجنبي دون المساس بسيادتها، الأمر الذي أدى بها إلى الإسراع إلى إصدار قانون يهدف إلى جذب رأس المال الأجنبي دون المساس بسيادتها، الأمر الذي أدى بها إلى إصدار قانونين متشدين تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر على فترتين زمنيتين، ولكن نظرا للتطورات الاقتصادية المتلاحقة، ونتيجة لاتساع نطاق الاستثمار في المملكة، ظهرت الحاجة إلى تحديث نظام

¹ - محمد ساره، الاستثمار الأجنبي في الجزائر، دراسة حالة أوراسكوم، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في قانون الأعمال، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009-2010، ص 63.

الاستثمار مرتين أخيرتين وذلك بتعديل المراسيم السابقة، وكان آخر قانون ينظم الاستثمار سنة 1421 هجرية الموافق لسنة 2000م.¹

وفيما يلي نورد المراحل الزمنية التي أصدرت فيها السعودية قوانين الاستثمار:

1- المرحلة الأولى: صدور نظام الاستثمار الأول بتاريخ 1376/10/15 هجرية الموافق لسنة 1957م
ومن أهم شروطه ما يلي:

- حصة الأجنبي في رؤوس أموال الشركات لا تزيد على 49% من مجموع رؤوس الأموال.
- ألا يقل عدد الموظفين المستثمرين السعوديين عن 75%. من مجموع موظفي المنشأة.
- لا يستطيع المستثمر تحويل رأسماله من فائض التصفية أو الأرباح التي تحققها المنشأة إلا بعد مرور سنوات طويلة.

- عدم توفير أي إعفاء ضريبي أو جمركي.

2- المرحلة الثانية: صدور المرسوم الملكي رقم 35 (1383هـ/1963م)

وهي مرحلة التشجيع للاستثمارات الأجنبية، فقد بدأت بصدور النظام الثاني للاستثمار بموجب المرسوم الملكي رقم 35 بتاريخ 183/10/11 هجرية الموافق لسنة 1963م، حيث احتوى هذا النظام على العديد من المزايا التشجيعية للمستثمرين الأجانب، ولكن لم تكن تلك المزايا بشكل امتيازات جوهرية.

3- المرحلة الثالثة: صدور المرسوم الملكي رقم 4/م (1399هـ/1979م)

بدأت بصدور النظام الثالث للاستثمار بموجب المرسوم الملكي رقم 4/م بتاريخ 1399/02/02 هجرية الموافق لسنة 1979م، تحت تسمية نظام استثمار رأس المال الأجنبي، والذي جاء لتدارك ما خلفه النظامين السابقين للاستثمار من تنفير للمستثمر الأجنبي، إلا أن منظمي سياسات الاستثمار في المملكة قد أدركوا حاجة الدولة للتكنولوجيا والخبرة الفنية، بما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني، وضرورة إضافة روافد جديدة للدخل، وللتخفيف من الاعتماد على البترول كمورد وحيد للدخل، وخلق فرص عمل جديدة للمواطنين، وبذلك فقد جاء محفزا ومشجعا للاستثمار الأجنبي المباشر، لكن ما يعاب عليه هو كونه بدائيا نوعا ما، مما استلزم فيما بعد إدخال بعض التعديلات على بعض من مواده.

¹ - فضيل فارس، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، مارس 2004، ص20.

- وتضمن هذا القانون العديد من البنود المقيد للمستثمر الأجنبي نذكرها فيما يلي: ¹
- المشروعات المرخص بها للمستثمرين يجب أن تكون مشروعات ضمن خطة التنمية الاقتصادية، وأن يكون الاستثمار مصحوبا بالخبرات وتقنيات أجنبية.
 - الزمن المتوقع للحصول على الترخيص غير محدود.
 - إمكانية الحصول على أكثر من ترخيص (في حال تعدد الأنشطة) هي محدودة ويشترط أن يكون الترخيص في نفس النشاط.
 - شكل الاستثمار المسموح به هو المشروعات المشتركة فقط.
 - التمتع بنفس الحوافز الممنوحة لرأس المال الوطني في الاستثمارات الصناعية فقط، كما يجب ألا تقل مساهمة الشريك السعودي في رأس مال المشروع عن 25%.
 - على المستثمر الأجنبي العمل تحت كفالة مواطن سعودي، الأمر الذي لا يكون متوفرا في غالب الوقت.

- الضمانات غير محددة قانونا رغم تطبيق العديد منها.
- لا يحق للمستثمر الأجنبي تملك العقارات اللازمة للاستثمار.
- الإعفاءات الضريبية تكون لمدة 10 سنوات في المشروعات الزراعية والصناعية، في حين المشاريع الأخرى يكون لمدة 05 سنوات وتتراوح أرباح الشركات بين 20 و 45%.

4- المرحلة الرابعة: صدور المرسوم الملكي رقم (م/01) (1421هـ/2000م)

وهي المرحلة الحالية التي بدأت بصدور نظام الاستثمار الأجنبي الحالي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/01) بتاريخ 15/01/1421هـ الموافقة لشهر أبريل سنة 2000. ويتكون من 18 مادة، ويتضمن تنظيمًا شاملاً للاستثمار الأجنبي في المملكة، من حيث الشروط والإجراءات والامتيازات والضمانات، كما يتضمن اختصاص المجلس الاقتصادي إلا على إصدار قائمة بأنواع النشاطات المستثناة من الاستثمار الأجنبي داخل المملكة، وتمتع المشروع الأجنبي بنفس الامتيازات وحوافز المشروع الوطني، ومزايا وضمانات المستثمر الأجنبي، بالإضافة إلى واجبات وصلاحيات الهيئة العامة للاستثمار والعقوبات التي توقع لمخالفة النظام.

¹ - الهيئة العامة للاستثمار، مقارنة بين مواد نظام الاستثمار الأجنبي الجديد ونظام استثمار رأس المال الأجنبي في المملكة العربية السعودية، ص ص 06-15.

من أهم الآثار الإيجابية لهذا النظام الجديد، نجد أن مجموع المشروعات المرخصة قد حقق ارتفاعاً مهماً مقارنة بما كان عليه الوضع ضمن نظام استثمار رأس المال الأجنبي لسنة 1979م، فمن 1609 مشروع مشترك بإجمالي تمويل قدره 50 مليار دولار تم خلال 21 سنة، حقق النظام الجديد بعد ثلاث سنوات فقط منذ تطبيقه 1864 مشروعاً جديداً بإجمالي تمويل بلغت قيمته 1371 مليار دولار، كما أن الوقت المخصص للحصول على الترخيص للمشروع لم يكن محددًا في السابق، بينما الآن أصبح محددًا وهو 30 يوم كأقصى حد.

إضافة إلى ذلك صدرت اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار رقم (20/01) بتاريخ 13/04/1423 هجرية الموافق لـ 24/06/2002م، كما صدر قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (46/01) بتاريخ 06/05/1426 هجرية الموافق لـ 13/06/2005 بتعديل نص الفقرة الثالثة من المادة السادسة من اللائحة التنفيذية والتي كانت تنص قبل ذلك في الفقرة الثالثة على الآتي:¹

- ألا يقل حجم المال المستثمر على 25 مليون ريال سعودي بالنسبة للمنشآت الزراعية.
- ألا يقل حجم المال المستثمر عن 05 ملايين ريال سعودي بالنسبة للمنشآت الصناعية.
- ألا يقل حجم المستثمر عن 02 مليون ريال سعودي بالنسبة للمنشآت الأخرى وفقاً للضوابط والقواعد التفضيلية التي يضعها مجلس الإدارة.

يجوز لمجلس الإدارة تخفيض الحد الأدنى لرأس المال المستثمر في المشاريع المنشأة في المناطق التي يحددها أو في مشاريع تحتاج إلى خبرات فنية عالية أو معدة للتصدير.

وقد أصبح نص الفقرة (03) الجديد بعد التعديل كالتالي:

- أن يكون طالب الترخيص شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً يقدم للمملكة بغرض الاستثمار.
- ولا يخفي ما يوفره هذا التعديل من تسهيلات مهمة تعكس الرغبة في تحرير نظام الاستثمار من القيود التي تعيق مسيرة الاستثمار في المملكة، والدال على ذلك زيادة حصيلة المملكة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ بداية تطبيق هذا النظام.

وبالنظر إلى التطور التاريخي لقانون الاستثمار في المملكة العربية السعودية، نجد أنها في البداية اتبعت أسلوباً حمائياً اتجاهاً رغبة منها في المحافظة على سيادتها القانونية وعدم الرجوع إلى زمن الاحتلال الأجنبي والتبعية للخارج، وكان ذلك من خلال سن قوانين استثمار مقيدة، وبشروط تحد من قدرة

¹ - الهيئة العامة للاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص 6-15.

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة

المستثمرين وبمجالات استثمار ضيقة وعوائق ضريبية... الخ، ولكن فيما بعد اتبعت المملكة نهج التحرير والانفتاح على الاقتصاد العالمي، واعتمدت أكثر فأكثر على تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي، ويتجلى ذلك من خلال مختلف الضمانات والحوافز الممنوحة والإعفاءات الضريبية والمناطق الحرة.

ثالثاً - الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة

تتشكل دولة الإمارات العربية المتحدة التي حصلت على الاستقلال عام 1971 من فدرالية مكونة من سبع إمارات هي: أبو ظبي، دبي، الشارقة، الفجيرة، رأس الخيمة، أم القيوين وعجمان، وتبلغ مساحة دولة الإمارات 83.2 ألف كيلومتر مربع ويبلغ عدد سكانها نحو 4.23 مليون نسمة، 65% منهم من الوافدين العرب والأجانب وتشكل مساحة العاصمة أبو ظبي وحدها نحو 87% من المساحة الإجمالية للدولة ويقطنها نحو 1.67 مليون نسمة، أي نحو 40% من عدد السكان، في حين يبلغ عدد سكان إمارة دبي 1.26 مليون نسمة؛ أي نحو 30% من عدد السكان، في حين تبلغ مساحتها نحو 05% من مساحة الدولة، ويتوزع ما تبقى من السكان على الإمارات الخمس الأخرى، وأصغرهما مساحة إمارة عجمان التي تبلغ مساحتها 250 كيلومتر مربع فقط، أصغرهما من حيث عدد السكان إمارة أم القيوين التي لا يتجاوز عدد سكانها 25 ألف نسمة.

وتعتبر أبو ظبي الإمارة التي تتمتع بأكبر القدرات المالية في الاتحاد، حيث يتركز فيها إنتاج النفط ومؤخراً الصناعات المرتبطة بالنفط والبتروكيماويات، وبلغت مساهمتها نحو 60% من إجمالي الناتج المحلي عام 2003، وتعتبر دبي العاصمة التجارية للدولة وثاني مصدر للدخل الوطني (نحو 26% من الناتج المحلي)، وتعتبر مركز تجاري إقليمي ودولي، وتحتضن أحد أكثر المطارات حركة في الشرق الأوسط، إضافة إلى عدد من مناطق التجارة الحرة أبرزها منطقة جبل علي للتجارة الحرة.

وقد خطت دولة الإمارات العربية المتحدة خطوات كبيرة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية معتمدة بذلك على قطاع النفط الذي لا يزال يلعب الدور الحاسم مشكلاً نحو 38% من إجمالي الناتج المحلي ونحو 42% من إجمالي الصادرات عام 2003، وبلغ معدل إنتاج النفط نحو 2.6 مليون برميل يوميا عام 2004.

وقبل البدء بإنتاج النفط تجارياً وتصديره في عام 1962، كان سكان المنطقة يعتمدون على الصيد والتجارة واستخراج اللؤلؤ ويقدر محدود على النشاط الزراعي، ويبلغ الاحتياطي المؤكد من النفط لدولة الإمارات العربية المتحدة نحو 97 مليار برميل، أي ما يعادل نحو 8.5% من الاحتياطي العالمي، وتشير التقديرات إلى أن هذه الاحتياطات ستبقى مورداً مهماً للاقتصاد الإماراتي لمائة سنة على الأقل.

أما بالنسبة للغاز الطبيعي فيبلغ إجمالي الاحتياطي نحو 5.8 مليار متر مكعب؛ أي حوالي 04% من الاحتياطي العالمي، وهو رابع احتياطي في العالم.

وبالرجوع إلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (19) لسنة 2018 بشأن الاستثمار الأجنبي نجده أصدر الآتي:¹

* المادة (04): رأس المال الأجنبي.

1- يشمل رأس المال الأجنبي ما يأتي:

أ- الأموال النقدية المحولة من الخارج إلى شركة الاستثمار الأجنبي بالدولة عن طريق البنوك والشركات المالية المرخصة بالدولة.

ب- أرباح وعوائد الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة التي يتم توظيفها في إقامة مشاريع استثمارية جديدة أو زيادة رؤوس الأموال.

ج- الأوراق المالية والتجارية المحلية أو الأجنبية.

2- يكون في حكم رأس المال الأجنبي وفق أحكام هذا المرسوم بقانون الأموال المرتبطة بمشروع الاستثمار الأجنبي المباشر الآتية:

أ- الموجودات الثابتة.

ب- الحقوق المعنوية كحقوق الامتياز وبراءة الاختراع والعلامات والأسماء التجارية أو المسجلة وفقا للتشريعات والأنظمة النافذة بالدولة.

* المادة (05): وحدة الاستثمار

1- تنشأ بالوزارة وحدة تسمى "وحدة الاستثمار الأجنبي المباشر" تختص بما يلي:

أ- اقتراح سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة وتحديد أولوياتها والخطط والبرامج المرتبطة بها، والعمل على تنفيذها بعد عرضها على اللجنة واعتمادها من طرف مجلس الوزراء.

ب- إنشاء قاعدة شاملة للبيانات والمعلومات الاستثمارية بالدولة بما فيها بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر القائمة وتحديثها بشكل دوري، وتقوم السلطات المختصة بتزويد وحدة الاستثمار ببيانات المشاريع الاستثمارية المرخصة وفقا لأحكام هذا المرسوم بقانون.

ج- تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، والسعي إلى توحيد وتسهيل إجراء تسجيل وترخيص المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة.

¹ - المرسوم بقانون اتحادي رقم 19 لسنة 2018 بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة

- د- رصد ومتابعة وتقييم أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالدولة.
 - هـ- الترويج للبيئة الاستثمارية بكافة الوسائل الدعائية والتعريفية والترويجية.
 - و- لافع التوصيات للجنة بشأن مزايا مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - ز- إعداد تقارير دورية بشأن البيئة الاستثمارية بالدولة ورصد وتقييم حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفق السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر للعرض على مجلس الوزراء.
 - ح- العمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاعات الحيوية والاستراتيجية.
- 2- تقييد شركات الاستثمار الأجنبي المرخص بها طبقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون في سجل خاص بوحدة الاستثمار يسمى "سجل الاستثمار الأجنبي المباشر"، ويصدر قرار من الوزير يحدد آلية وإجراءات قيد وتجديد قيد شركات الاستثمار الأجنبي.

* المادة (06): لجنة الاستثمار الأجنبي المباشر

1- تشكل بقرار من مجلس الوزراء لجنة تسمى "لجنة الاستثمار الأجنبي المباشر" برئاسة الوزير، وعضوية ممثلين عن السلطات المختصة، ويجوز أن تضم في عضويتها ممثلين عن بعض سلطات الترخيص والجهات المعنية بالدولة، ويتضمن هذا القرار تشكيل اللجنة ومدة العضوية فيها ونظام وآلية عملها.

2- تختص اللجنة بالدراسة ورفع التوصيات لمجلس الوزراء بعد التنسيق مع الحكومات المحلية والجهات المعنية والسلطة المختصة وذلك بشأن ما يلي:

أ- القائمة الإيجابية التي تتضمن القطاعات والأنشطة الاقتصادية وفروعها المسموح بمزاولتها من خلال مشروع استثمار أجنبي مباشر بالدولة.

ب- إضافة بعض القطاعات والأنشطة إلى القائمة السلبية المشار إليها بالمادة (2/7) من هذا المرسوم بقانون.

ج- التوصيات الواردة من السلطات المختصة بشأن الموافقة على طلبات الترخيص لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات والأنشطة الاقتصادية وفروعها غير المدرجة في القائمة الإيجابية.

د- المزايا التي تمنح لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر بالدولة.

هـ- أي مهام أخرى تكلف بها من قبل مجلس الوزراء تتفق وأحكام هذا المرسوم بقانون.

3- يجب على اللجنة عند مباشرة اختصاصاتها الواردة في البند (02) من هذه المادة مراعاة ما

يلي:

- أ- التكامل مع الخطط الإستراتيجية بالدولة.
 - ب- تحقيق عائد أفضل وقيمة مضافة للاقتصاد الوطني.
 - ج- رفع نسبة الابتكار في الاقتصاد الوطني.
 - د- توفير فرص عمل وتدريب الكوادر الوطنية.
 - هـ- محدودية الأثر على الشركات الوطنية التي تتزاول نشاطا مماثلا.
 - و- توافر درجة من الكفاءة والخبرة والشهرة العالمية للمستثمر الأجنبي.
 - ز- الاستخدام الأفضل للتقنية الحديثة.
 - ح- تحقيق أثر إيجابي على البيئة.
- 4- للجنة الاستعانة بمن تراه مناسبا من ذوي الخبرة والاختصاص لغايات مساعدتها للقيام بعملها.

*** المادة (08): القطاعات والأنشطة الاقتصادية**

1- يجوز الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لأحكام هذا المرسوم بقانون في جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية بالدولة وفقا لما يقرره مجلس الوزراء استثناء من بعض أحكام قانون الشركات والقوانين الاتحادية في الدولة، مع الالتزام بحكم البند (03) من هذه المادة.

2- يستثنى من البند (01) من هذه المادة القائمة السلبية التي تخضع القطاعات والأنشطة فيها

للتشريعات المنظمة لها بالدولة، وهي على النحو التالي:

- أ- استكشاف المواد البترولية والتنقيب عنها وإنتاجها.
- ب- التحريات والأمن والقطاعات العسكرية وتصنيع الأسلحة والمتفجرات والمعدات والأجهزة والملابس العسكرية.

ج- الأنشطة المصرفية والتمويل وأنظمة الدفع والتعامل مع النقد.

د- خدمات التأمين.

هـ- خدمات الحج والعمرة وخدمات العمالة والخدم واستقدام الموظفين.

و- خدمات المياه والكهرباء.

ز- الخدمات المتصلة بمجال مصائد الأسماك.

ح- خدمات البريد وخدمات الاتصالات والخدمات الصوتية والمرئية.

ط- خدمات النقل البري والنقل الجوي.

ي- خدمات الطباعة والنشر.

ك- خدمات الوكلاء التجاريين.

ل- تجارة التجزئة الطبية مثل الصيدليات الخاصة.

م- مراكز السموم وبنوك الدم والمحاجر الصحية.

ويجوز بقرار من مجلس الوزراء إضافة أي قطاعات وأنشطة إلى القائمة السلبية المحددة بهذا البند أو حذف أي منها.

3- مراعاة الضوابط والشروط الواردة في المادة (3/2) من هذا المرسوم بقانون يصدره مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير وتوصية اللجنة قرار بالقائمة الإيجابية، ويجوز أن يحدد القرار الإمارة أو الإمارات التي يسمح بإقامة مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر فيها.

4- مع مراعاة هذا المرسوم بقانون، يجوز لمجلس الوزراء إصدار قرار بناء على طلب الحكومة المحلية وتوصية اللجنة وعرض الوزير بالموافقة على مشروع استثمار أجنبي مباشر غير مدرج بالقائمة الإيجابية المشار إليها في البند (03) من هذه المادة.

5- يجب أن يتضمن القرار الصادر في البندين (03) و(04) من هذه المادة، الشكل القانوني الذي يتخذه مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر ونسبة ملكية المستثمر الأجنبي سواء نسبة 100% أو أي نسبة تقل عن ذلك، والحد الأدنى كرأس مال شركة الاستثمار الأجنبي والشروط والضوابط اللازمة بهذا الشأن، والحد الأدنى لنسبة الكوادر الوطنية العاملة فيه والمزايا المتاحة لمشروع الاستثمار الأجنبي المباشر، ويجوز أن يتضمن قرار مجلس الوزراء استثناء شركات الاستثمار الأجنبي من بعض أحكام قانون الشركات والقوانين الاتحادية بالدولة بما يتفق وطبيعة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة

سعت الكثير من الدول العربية إلى تطوير الحوافز الممنوحة للاستثمار التي كانت قائمة لتناسب مع متطلبات المستثمرين الأجانب، ووضع حوافز جديدة في إطار تعزيز جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن خلال قراءتنا للقوانين التي أصدرتها الدول العربية والمتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، نجد قواسم مشتركة بخصوص الحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب من جانب الحوافز الضريبية والجمركية، كما نجد تبايناً في جانب الحوافز المرتبطة بالتمويل.

ففيما يتعلق بالحوافز الضريبية والجمركية، فقد لوحظ أن كل الدول العربية التي تبنت قوانين تشجيع الاستثمار أقرت بموجب نصوصها القانونية ذلك النوع من الحوافز والتي تتجلى في عمومها في الإعفاء الكلي أو الجزئي، والتخفيض من الضرائب والرسوم... الخ، وهي متفاوتة حسب المناطق والنشاطات المخولة للاستثمار فيها.

أما فيما يتعلق بالحوافز المتعلقة بالتمويل، فقد توجه التشريع العربي عموماً المنظم للاستثمار إلى توفير أوسع الحريات لتحويل رؤوس الأموال المستثمرة والأرباح المحققة مع تفاوت درجات ومستويات هذا التوجه بين الدول العربية الغنية والفقيرة من حيث مستوى إدماج اقتصاديات كل دولة في الدورة العالمية للتجارة وتبادل رؤوس الأموال، فتنباين من دولة عربية لأخرى من جانب حجمها وأنواعها وشروط منحها.

أولاً- محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

توجد العديد من الحوافز، بعضها حوافز جبائية وجمركية وبعضها غير ضريبي مالي، كما توجد حوافز أخرى، والبداية تكون مع الحوافز الجبائية والجمركية على النحو الآتي:

1- الحوافز الجبائية والجمركية

نص الأمر 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 على جملة من الحوافز الجبائية والجمركية، التي يمكن أن تستفيد منها الاستثمارات المذكورة في المادتين الأولى والثانية منه، ويمكن إدراج تلك الحوافز ضمن نظامين حسب ما هو محدد في المادتين 09 و10 من الأمر المذكور سابقاً.

1-1- النظام العام

وتمنح الامتيازات في هذا النظام إلى الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي لا تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وتشمل كل الاستثمارات المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

1-1-1- مرحلة الإنجاز في الآجال المتفق عليها: ¹ تستفيد الاستثمارات في هذه المرحلة مما يلي:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية: فيما يخص السلع غير المستثناة، والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محلياً والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

¹ - الأمر رقم 03-01 المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 المادة 09.

- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

1-1-2- مرحلة الاستغلال: تستفيد الاستثمارات المنجزة في هذه المرحلة ولمدة ثلاث سنوات بعد معاينة المشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر مما يلي:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.¹

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.²

وبمقارنة الأمر 03-01 والأمر المعدل والمتمم 08-06 يتضح أن التشريع الأخير (سنة 2006) وفيما يخص الرسم على القيمة المضافة حدد السلع والخدمات المشمولة بالإعفاء سواء أكانت مستوردة أو مقتناة محليا.

1-2- النظام الاستثنائي

وتستفيد من هذا النظام الاستثمارات المنجزة في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني، ولاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة، ومن شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية، وادخار الطاقة، وتؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة، وتستفيد هذه الاستثمارات (المنجزة وفق الشروط المشار إليها سابقا) مما يلي:

1-2-1- بعنوان إنجاز الاستثمار:

- الإعفاء من دفع حقوق الملكية يعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.

- تطبيق حق التسجيل بنسبة منخفضة قدرها اثنان في الألف (0، 2%) فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادة في رأس المال.

- تكفل الدولة جزئيا أو كلياً بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة (ANDI) فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الضرورية لإنجاز المشروع.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية.

¹ - معدل الضريبة على أرباح الشركات يساوي 25% ابتداء من سنة 2006.

² - نسبة الرسم على النشاط المهني تساوي 02% من رقم الأعمال.

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

1-2-2- بعد معاينة انطلاق الاستغلال: تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق التي تتطلب مساهمة الدولة ولمدة عشر سنوات ما يلي:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) ومن الرسم على النشاط المهني (TAP).

- الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ اقتنائها.

- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن تسهيل الاستثمار مثل تأجيل العجز وآجال الاهتلاك (ترحيل العجز).

وتستفيد الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني مما يلي: ¹

أ- في مرحلة الإنجاز ولمدة أقصاها خمس سنوات:

- الإعفاء من الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات ذات الطابع الجبائي والمطبقة على المقتنيات سواء المستوردة أو المقتناة من السوق المحلي للسلع والخدمات الضرورية لإنجاز المشروع.

- الإعفاء من حقوق التسجيل، وكذا الإشهار القانوني الذي يطبق على الملكيات العقارية المخصصة لإنتاج.

ب- في مرحلة الاستغلال ولمدة أقصاها عشر سنوات: تستفيد الاستثمارات المنجزة في هذه المرحلة مما يلي:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS). - الإعفاء من الرسم المهني (TAP).

كما يمكن أن يقرر المجلس الوطني للاستثمار منح مزايا إضافية طبقا للتشريع المعمول به، بالإضافة إلى المزايا ذات الطابع الجبائي والإعفاء الجمركي، تستفيد الاستثمارات من مزايا أخرى يمكن إيجازها فيما يلي: ²

¹ - المادة 12 مكرر من المرسوم 03-01 المعدلة والمتممة بالأمر 08-06.

² - المادة 05 من الأمر 08-06 المعدل والمتمم للأمر 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار

- تقليص الأجل الممنوح لوكالة تطوير الاستثمار لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بإنجاز إلى 72 ساعة وإلى أجل عشرة أيام بالنسبة لمقرر المزايا الخاصة بالاستغلال ابتداء من تاريخ إيداع طلب الاستفادة من المزايا.

- منح المزايا في إطار النظام الاستثنائي للاستثمارات ذات الأهمية للاقتصاد الوطني بموجب اتفاقية متفاوض عليها، وتنتشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية بين المستثمر ووكالة تطوير الاستثمار.¹

2- الحوافز المالية غير الضريبية

تقدم الجزائر حوافز مالية غير ضريبية مكملة لتشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية على السواء، وتتمثل هذه الحوافز في الآتي:

2-1- تحمل مصاريف البنية الأساسية

في الجزائر تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة من تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف وبالنفقات المرتبطة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.² كما أن الأمر رقم 06-11 المؤرخ في 30 أوت 2006 حدد شروط وكيفيات منح الامتياز والتنازل عن الأراضي التابعة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية.

ويخول الامتياز المستفيد منه في الحق على الحصول على رخصة بناء وإنشاء رهن رسمي لصالح المؤسسات المالية يقع على الحق العيني العقاري الناتج عن الامتياز، وذلك لضمان القروض الممنوحة لتمويل المشروع وقد جاء هذا الأمر كمحاولة لتسوية مشكل الطبيعة القانونية للوعاء العقاري المخصص لإنجاز المشاريع والذي كان عائقا أمام المستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء.³

3- الحوافز الأخرى

بالإضافة إلى الحوافز المذكورة أعلاه، تؤمن قوانين الاستثمار حوافز إضافية تتمثل فيما يلي:

- اختيار نظام الاهتلاك وترحيل العجز.

- حوافز تشريعات العمل.

- الحوافز الممنوحة في المناطق الحرة.

¹ - المادة 09 من الأمر 06-08 المعدل والمتمم لأمر 01-03.

² - المادة 11 من الأمر 01-03 المعدل والمتمم.

³ - المادة 08 من الأمر 06-11، جريدة رسمية عدد 53.

3-1- اختيار نظام الاهتلاك وترحيل العجز

في الجزائر يمكن للمستثمر اختيار نظام الاهتلاك المعجل وفق المتطلبات التي يستوجبها نظام الاهتلاك، ولاسيما فيما يتعلق بالمعدات التكنولوجية التي تتطلب آجال اهتلاك أقل مما هو معمول به في نظام الاهتلاك الخطي.¹

كما يسمح بترحيل العجز لمدة خمس سنوات متتالية، ويتم تنزيل العجز سنويا من الأرباح المحققة -في الميزانيات الجبائية- إلى غاية السنة الخامسة.

3-2- حوافز تشريعات العمل

في الجزائر أصبح تشريع العمل أكثر ملائمة مع متطلبات اقتصاد السوق، كما أصبح سوق العمل أكثر مرونة، وتتميز علاقات العمل في الجزائر بما يلي:²

- التفاوض الجماعي كوسيلة لتحديد التزامات الأطراف.
- أغلبية عقود العمل عقود محددة المدة.

وعليه، فهي عقود عمل مؤقتة وليست دائمة فيما عدا عقود الوظيف العمومي، وفيما يخص الأجر الوطني المضمون، فقد بلغ 12000 دج، أما فيما يخص التكاليف الاجتماعية للعمل، فتبلغ 35% موزعة كما يلي:

- 26% على عاتق الهيئة المستخدمة.

- 09% على عاتق العامل.

ومن الناحية العملية لا توجد قيود على الشركات الأجنبية في جلب اليد العاملة الأجنبية، ويمكن لرب العمل أن يلجأ إلى توظيف العمالة الأجنبية عندما لا يجد عمالة وطنية بنفس المؤهلات.³

وفي السابق لم يكن بإمكان الأجانب العمل إلا بالنسبة لرعايا الدول التي تربطها اتفاقيات مع الجزائر، أو المتمتعين بحق اللجوء السياسي، وللممكن من العمل والإقامة في الجزائر، على العامل الأجنبي أن يحصل على رخصة أو تصريح مؤقت للعمل وبطاقة مقيم، وتقدر مدة رخصة العمل بسنتين قابلة للتجديد.⁴

¹ - يسمح باختيار نظام الاهتلاك التنازلي أو التصاعدي على نشاطات القرض الإيجاري بعد صدور قانون المالي 2006.

² - تحكم علاقات العمل بالقانون رقم 90-11 الصادر في 21 أبريل 1990.

³ - دليل الاستثمار في الجزائر 2006، مؤسسة KMPG، مطبعة حسناوي، الجزائر، ص 204.

⁴ - المرجع نفسه، ص 224.

كما يحق للعامل الأجنبي ترحيل أجره، شريطة أن يكون حاصلًا على عقد عمل أو تصريح مؤقت مؤثر من المديرية العامة للتوظيف العمومي أو الوزارة المكلفة بالعمل، ويتكون الأجر من جزء قابل للتحويل بالعملة الأجنبية، وجزء آخر يدفع بالدينار يحدد بحرية بين صاحب العمل والعامل الأجنبي.

3-3- حوافز الصرف الأجنبي

تنص المادة 31 من الأمر 03-01 المعدل والمتمم على ما يلي: "تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقًا من مساهمة رأس المال بواسطة عملية صعبة حرة قابلة للتحويل يسعها بنك الجزائر بانتظام، ويتأكد من استيرادها قانونًا. من ضمانات تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناتجة عنه، كما يشمل هذا الضمان المداخل الحقيقية الناتجة عن التنازل أو التصفية حتى وإن كان هذا المبلغ أكبر من رأس المال المستثمر في البداية".

ويخلو هذا النص من مشاكل عند تطبيقه، ولاسيما في تحديد الجزء القابل للتحويل (بين رأس المال - أي الوسائل المستعملة للإنتاج) والأموال الخاصة (يمثل رأسمال المملوك للشركة: الرأسمال الاجتماعي، الاحتياطات والأرباح غير الموزعة).

وقد جاء تنظيم بنك الجزائر رقم 03-05 الصادر في 06 جوان 2005 المتعلق بالاستثمارات الأجنبية ليزيل بعض الغموض، إذ يحدد هذا النص كليات تحويل الأرباح والفوائد والنواتج الحقيقية الصافية للتنازل، أو التصفية للاستثمارات الأجنبية المنجزة في إطار الأمر 03-01، وقد ألزم التنظيم السابق الذكر البنوك والمؤسسات المعتمدة على "تنفيذ بدون تأخير تحويل الأرباح والفوائد إلى جانب علاوات الحضور ومكافآت أعضاء الإدارة الأجانب".

ثانيا - محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية

تسعى المملكة العربية السعودية، وذلك بموجب أنظمة وقوانين تصدرها إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة العربية السعودية، والتي يمكن ذكرها في الآتي:

1- احترام الملكية

أولت المملكة العربية السعودية عناية كبيرة للمال الخاص والملكية وذلك ما احتواه المرسوم رقم 90 بتاريخ 1421/08/27 هجرية في المادة (17) "الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية في الكيان الاقتصادي والاجتماعي للمملكة، وهي حقوق خاصة تؤدي وظيفة اجتماعية وفق الشريعة الإسلامية". كما نصت المادة (18) على أن "تكفل الدولة حرية الملكية الخاصة وحرمتها، ولا ينزع من أحد ملكه إلا لمصلحة على أن يعرض المالك تعويضا عادلا".

وفي هذا السياق يتبين لنا بأن ملكية المشروع الأجنبي محمية ولا يمكن المساس بها إلا في نطاق ضيق ولمقتضيات الصالح العام حرصا على ما يتركه ذلك على حركة الاستثمار إقليميا. كما حظر النظام الأساسي للحكم في المملكة نزع الملكية كطريق للمصادرة، حيث نصت المادة (19) منه أنه تحظر المصادرة العامة للأموال ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي، باعتبار أن ذلك يؤدي إلى حرمان المستثمر من مشروعته دون تعويض، لذلك شدد النظام على أن تكون عقوبة المصادرة بيد القضاء فقط.¹

ولتشجيع الاستثمار الأجنبي، حرصت المملكة على توفير الأمان للمستثمرين من خلال ضمان عدم مصادرة الاستثمارات، حيث نص نظام الاستثمار الأجنبي السعودي على ما يلي: (2) "تتمتع منشآت الاستثمار الأجنبي بالمزايا والحوافز والضمانات التي تتمتع بها المنشآت الوطنية ومنها على سبيل المثال عدم جواز مصادرة الاستثمارات كلاً أو جزءاً إلا بحكم قضائي أو نزع ملكيتها كلاً أو جزءاً منها إلا للمصلحة العامة ومقابل تعويض عادل" إلا أن ذلك قيد بضوابط:

- أن تستوجب المصلحة العامة.

- أن يكون التعويض عادلاً.

- أن يكون الإجراء وفقاً لأنظمة والتعليمات.

كما التزمت المملكة باحترام الملكية من خلال اتفاقاتها الدولية، فقد نصت المادة (04) من اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمارات الموقعة بين المملكة وجمهورية النمسا على ما يلي:

- "تتمتع الاستثمارات الخاصة بمستثمري أي من الطرفين المتعاقدين بالحماية والأمن الكاملين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر".

- لا تتم مصادرة أو تأميم الاستثمارات التي يقوم بها مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين ولا يتم إخضاعها لأية إجراءات أخرى يترتب عليها آثار لها مفعول المصادرة أو التأميم، وذلك من قبل الطرف المتعاقد الآخر، باستثناء أن يكون ذلك للمنفعة العامة لذلك الطرف المتعاقد ومقابل تعويض عاجل ومناسب وفعال، وبشرط أن تكون هذه الإجراءات غير تمييزية وطبقاً لأنظمة الداخلية ذات التطبيق العام".

¹ - سعد سعيد مقبل آل جمعان، التطورات القانونية في نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية - دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة الخرطوم، أبريل 2008، ص 155.

² - الفقرة (04) من المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي المباشر، المرسوم الملكي رقم (م/01) في 1421/01/05 هجرية.

2- ضمان المساواة وعدم التمييز

اشتمل نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة على التساوي في المزايا والحوافز، حيث نصت المادة (06) منه على أنه: "يتمتع المشروع المرخص له بموجب هذا النظام بجميع المزايا والحوافز والضمانات التي يتمتع بها المشروع الوطني حسب الأنظمة والتعليمات".

كما اشتمل نظام الاستثمار على المساواة بين منشآت الاستثمار الأجنبي والمنشآت الوطنية في حق الحصول على القروض الصناعية، وفي الحصول على المزايا المترتبة على اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي واتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمارات التي تبرمها المملكة، بالإضافة إلى المساواة في حرية انتقال الحصص بين الشركاء وغيرهم وفي ترحيل الخسائر التي تحققها المنشأة إلى السنوات اللاحقة.¹

3- التعويض

لقد تكفلت المملكة بحرية الملكية الخاصة وحرمتها، وألا ينزع من أحد ملكه إلا للمصلحة العامة على أن يعرض المالك تعويضاً عادلاً.²

كما نصت الفقرة الأخيرة من المادة (11) من نظام الاستثمار الأجنبي على ترسيخ هذا المبدأ وطمأنة المستثمرين الأجانب على أنه: "لا تجوز مصادرة الاستثمارات التابعة للمستثمر الأجنبي كلاً أو جزءاً إلا بحكم قضائي، كما لا يجوز نزع ملكيتها كلاً أو جزءاً إلا للمصلحة العامة مقابل تعويض عادل للأنظمة والتعليمات".

وهنا نوضح أن المملكة لم تكن مستعمرة لدولة أجنبية منذ نشأتها، لذا فإنها لم تذهب إلى ما ذهبت إليه الدول المتحررة من الاستعمار في تأميم الاستثمارات الأجنبية كنوع من استعادة السيادة الوطنية، وهذا الذي دفع واضعي قوانين الاستثمار في تلك الدول المتحررة إلى التركيز على عدم مصادرة مشاريع الاستثمار الأجنبي إلا بحكم قضائي أو نزع ملكيتها إلا للمصلحة العامة ومقابل تعويض عادل.

4- ضمانات الصرف والتحويل

منح المستثمر الأجنبي حرية التصرف في مشاريعه الاستثمارية شريطة أن تكون هذه التصرفات منصوصاً عليها قانوناً، فله شراء منشآت استثمار محلي أو أجنبي أو مشترك أو يملك حصص بها، فضلاً عن حرية تحويل أمواله وأرباحه إلى الخارج.

¹ - سعد سعيد آل جمعان، مرجع سبق ذكره، ص ص 155-156.

² - المادة (18) من النظام الأساسي للحكم الصادر بالمرسوم الملكي رقم أ/90.

حيث نصت المادة (07) من نظام الاستثمار الأجنبي أنه "يحق للمستثمر الأجنبي إعادة تحويل نصيبه من بيع حصته، أو من فائض التصفية أو الأرباح التي حققتها المنشأة للخارج أو التصرف فيها بأية وسيلة مشروعة أخرى، كما يحق له تحويل المبالغ الضرورية للوفاء بأي التزامات تعاقدية خاصة بالمشروع".

فالمملكة لا تفرض قيود على تحويل الأموال للخارج سواء كانت هذه الأموال نتاج بيع المستثمر لحصته في المشروع الاستثماري أو من فائض تصفية المشروع أو أرباح تم تحقيقها أو بالتصرف فيها بأي وسيلة يراها، ولم يقيد النظام المستثمر إلا أن تكون الوسيلة التي اختارها مشروعة ومنحه الحرية الكاملة في التصرف في أمواله والوفاء بالالتزامات النظامية المفروضة متى كانت مستحقة الأداء.

يشكل أمر الصرف والتحويل أهمية قصوى لدى المستثمر الأجنبي، لذا راعت المملكة هذا الجانب وأولته اهتمامها من خلال إيراده في اتفاقياتها مع الدول الأخرى وذلك بهدف طمأنة المستثمرين الأجانب بالتزاماتها الدولية تجاه حماية وتشجيع الاستثمار الأجنبي في إقليمها، حيث نصت المادة (06) من الاتفاقية التي أبرمتها المملكة مع جمهورية النمسا على أنه: "يضمن كل طرف متعاقد لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر التحويل الحر للمدفوعات المتعلقة بالاستثمارات ويعوائد الاستثمارات التي بحوزتهم في إقليم الطرف المتعاقد الآخر وبخاصة:

- المبالغ المتعلقة بزيادة الاستثمار أو بالمحافظة عليه.
- مختلف العائدات.
- أقساط تسديد القروض.
- الإيرادات الناتجة عن الاستثمار سواء بالتصفية أو البيع.
- التعويضات (كما ورد في المادة 04).
- مصاريف تسوية النزاعات.
- إيرادات ومكافآت العاملين.

تتم التحويلات دون تأخير وبسعر الصرف السائد في تاريخ التحويل، وفي حالة عدم وجود سعر الصرف سائد، يكون سعر الصرف مطابقاً لأسعار الصرف التي يطبقها صندوق النقد الدولي في تاريخ الدفع، على أن يتم التحويل دون تأخير، وفترة التحويل محددة بشهر واحد على الأكثر.

5- ترحيل الخسائر

لقد راعى نظام الاستثمار السعودي حالة تعرض مشروع تجاري أو صناعي أو في أي مجال من مجالات الاستثمار إلى تعثر وخسائر، حيث منح المستثمرين الأجانب حق ترحيل الخسائر التي تحققها منشأتهم إلى السنوات اللاحقة، وعدم احتسابها عند التسوية الضريبية للسنوات التي تحقق المنشأة أرباحاً فيها،¹ فقد نص نظام الاستثمار الأجنبي السعودي على ما يلي: "تتمتع منشآت الاستثمار الأجنبي بالمزايا والحوافز والضمانات التي تتمتع بها المنشآت الوطنية ومنها على سبيل المثال: ترحيل الخسائر التي تحققها المنشأة إلى السنوات اللاحقة وعدم احتسابها عند التسوية الضريبية للسنوات التي تحقق المنشأة أرباحاً فيها".²

6- كفالة المستثمر الأجنبي وعمالته على المنشأة المرخص لها

يتم العمل في المملكة العربية السعودية بنظام الكفالة، ولذلك حرصت المملكة على ألا يؤثر هذا النظام على الاستثمار الأجنبي، فقررت أن تكون كفالة المستثمر الأجنبي وعمالته على المنشأة التي يؤسسها أو المشروع الاستثماري الذي يؤسسه، لأنه لا يمكن قبول أي مستثمر أجنبي القيام باستثمار وهو على كفالة مواطن يتحكم في خروجه وعودته، وقد تثار معه المشكلات إذا كانت كفالته على الشريك السعودي في حالة المستثمر المشترك، مما يجعل المستثمر الأجنبي يخشى عواقب تلك المشكلات ويحجم عن فكرة الاستثمار في المملكة نهائياً.³

7- محفزات أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة

تتمتع المملكة العربية السعودية بمناخ استثمار جيد، حيث تتوفر بها كافة المقومات اللازمة لنجاح الاستثمار، ويتمثل أهمها في التالي:

أ- ارتفاع معدل النمو للسكان: حيث بلغ سكان المملكة عام 2000م حوالي 22 مليون نسمة ما بين الأجانب والسعوديين.

¹ - عبد اللطيف إبراهيم الشعلان، الحماية النظامية - الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية - دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2016، ص 54-55.

² - الفقرة (09) من المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية للاستثمار الأجنبي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/01) بتاريخ 1421/01/05 هجرية.

³ - إسماعيل محمد حسن، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، الرياض، 1994، ص 92.

ب- ارتفاع متوسط دخل الفرد: بما يسمح بارتفاع القدرة الشرائية، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 7000 دولار أمريكي.

ج- توافر الأمن والاستقرار: تتمتع المملكة بنظام سياسي مستقر، وهذا يجعل المستثمر ورجل الأعمال يطمئن إلى مشاريعه المقامة في أرض المملكة، وخاصة فيما يتعلق بسرعة فض الخلافات والمنازعات وعدم التأميم مما يساعد على جذب الاستثمارات وازدياد حركة النشاط الاقتصادي.

د- وجود شبكة متكاملة من البنية الأساسية: وجود بنية أساسية ذات تكنولوجيا عصرية ومتطورة.

هـ- تطبيق نظام اقتصاد السوق: اقتصاد المملكة يعتمد على آلية السوق ولا توجد قيود على ممارسة كافة الأنشطة الاقتصادية مما لا يخالف التعاليم والأحكام الإسلامية.

و- توفر المواد الخام: أهم المواد الخام البترول المتوفر في المملكة، . بالإضافة إلى (الذهب، الحديد، الفضة، الفوسفات، المنغنيز، النحاس) بالإضافة إلى المواد الخام الزراعي.

ز- الاتصالات: تتمتع المملكة العربية السعودية بجميع وسائل الاتصال الموجودة في الدول المتقدمة منها على سبيل المثال: شبكة ضخمة من الطرق وسكك الحديد والموانئ والمطارات، بالإضافة إلى توفر الخدمات الأساسية للمشاريع مثل المياه والكهرباء والمدن الصناعية المكتملة الخدمات.

ح- وجود مشاريع جديدة للاستثمار: إن المملكة فتحت الباب للاستثمار في التعدين والغاز، وهذا سوق يفتح الباب للمستثمرين لأن كثير من الصناعات سوف تقوم على تلك الصناعات

ط- الاتفاقيات: تحرص حكومة المملكة العربية السعودية على تدعيم الاتفاقية الثنائية: (32) اتفاقية منها عشر اتفاقيات مع دول عربية، بالإضافة إلى الاتفاقيات الاقتصادية الموحدة الموقعة مع دول مجلس التعاون الخليجي، ولدى المملكة عضوية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وفي طريقها للانضمام كعضو عامل بمنظمة التجارة العالمية (WTO)، وقررت منذ عام 1992م الانضمام إلى اتفاقية نيويورك (MOV) بشأن الاعتراف بتنفيذ أحكام المحاكم الأجنبية، وقد انضمت إلى تلك الاتفاقية كما انضمت إلى الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف والمصنفات وذلك مما يجذب المستثمرين ويزيد من ثقتهم، مما يؤدي إلى دخول المستثمر مع الوقت في عدة مشاريع وعدة استثمارات، وهذا يجعل العجلة الاقتصادية تتطور وتتطلق لتحقيق التنمية الشاملة.

ثالثاً - محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة

بالرغم من السياسات والإجراءات الهادفة إلى جذب الاستثمارات والشركات الأجنبية وتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الإماراتي وتعززت وتسارعت في السنوات القليلة الماضية، إلا أن هذا التوجه بدأت

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة

ملاحظته تظهر منذ وقت طويل، وإن بدرجات متفاوتة بين الإمارات السبع التي تشكل دولة الإمارات العربية المتحدة، والجدير بالذكر هنا أن السلطات المحلية في كل إمارة لها قوانين وأنظمة تختلف عن تلك المعمول بها في الإمارات الأخرى في مجالات الحوافز المعتمدة لتشجيع الاستثمار وقوانين التملك وقوانين الضرائب على سبيل المثال لا الحصر، وبالتالي ليس هناك قانون موحد ينظم استثمار رأس المال الأجنبي وعمل الشركات الأجنبية والشركات غير الوطنية في الدولة ككل.

وقبل البدء بالعمل بقانون الشركات التجارية الإماراتي الذي صدر عام 1984م لم يكن هناك قانون مكتوب ينظم عملية إنشاء ونشاط الشركة الأجنبية والمحلية على حد سواء، بل تم اعتماد خلال تلك الفترة على القانون البريطاني العام (common law)، وكذلك تأسيس الشركات يتم بناء على قرارات حكم الإمارات المختلفة، ومن خلال النظر في كل حالة على حدة، وفي تلك الفترة لم يكن تسجيل الشركات الأجنبي مسموحاً، بل كانت هذه الشركات تعمل تحت غطاء وكيل محلي والذي كان مالك الشركة من الناحية القانونية، رغم أن مشاركته كانت تقتصر على الحصول على جزء من الأرباح التي تجنيها الشركة.

وبدأ تنظيم عمل الشركات التجارية بالشكل المعتمد عند إصدار القانون الاتحادي رقم (08) لسنة 1984م وتعديلاته اللاحقة عامي 1988م و1993م والذي يسري على كافة الإمارات، وفي نهاية 2005م تم الانتهاء من وضع مسودة القانون الجديد، وينص القانون على جواز مساهمة غير المواطنين في الشركات التجارية التي يتم تأسيسها في الدولة، بشرط أن يكون في كل منها شريك من مواطني الإمارات العربية المتحدة، وألا تقل حصته عن 51% من رأسمال الشركة. أما في المناطق الحرة التي يبلغ عددها 13 منطقة حرة موزعة في الإمارات السبع، فتنتمتع الشركات الأجنبية بامتيازات هامة مثل ملكية أجنبية حتى 100% من رأس المال وإعفاءات على حركة الاستيراد والتصدير وغيرها.

وتحدد القوانين الاتحادية طرق ممارسة الشركات والمؤسسات الأجنبية للنشاط الاقتصادي في الدول من خلال ست طرق هي:

أ- تكوين المؤسسات الفردية: بإمكان المستثمر الأجنبي مزاوله بعض أنواع الأنشطة الاقتصادية المرخص مزاولتها لغير المواطنين وبدون الحاجة إلى وجود شريك مواطن. وهذه الأنشطة تشمل بعض المهن المتخصصة مثل تقديم الخدمات الطبية أو الاستشارات الهندسية أو القانونية واستشارات الحاسب الآلي ومراجعة الحسابات.

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة

ب- تعيين وكيل تجاري (موزع حصري): تستطيع الشركة الأجنبية أن تمارس النشاط الاقتصادي والتجاري وتصريف منتجاتها داخل الدولة عن طريق تعيين وكيل تجاري وفقا لقانون تنظيم الوكالات التجارية رقم 18 لعام 1981، وفي هذا السياق يقوم هذا الوكيل بدور الموزع الحصري فقط، وتجري التعاملات باسمه، وبالتالي لا يستطيع أن يلزم الموكل الأجنبي.

ج- فتح فرع للشركة أو مكتب تمثيل: يمكن للشركة الأجنبية فتح فروع لها أو مكاتب تمثيل، بحيث يمكن للشركة في الحالة الأولى أن تمارس بحرية كافة الأنشطة التي تم الترخيص لها بممارستها، أما في حالة فتح مكاتب تمثيل فإن نشاط الشركة الأجنبية ينحصر في أعمال الترويج لخدماتها ومنتجاتها وتسهيل الاتصالات بين الشركة الأجنبية وعملائها في دولة الإمارات العربية المتحدة.

د- الاشتراك في إحدى الشركات الوطنية: بإمكان الشركات الأجنبية ممارسة عملها في الإمارات العربية المتحدة من خلال الاشتراك في إحدى الشركات الوطنية ذات المسؤولية المحدودة وشركات المساهمة العامة، وشركات المساهمة الخاصة وشركات المحاصة، ويشترط في هذه الحالات ألا تزيد ملكية الشريك عن 49% من رأس المال.

هـ- تأسيس شركات مهنية: يمكن للشركات أو الأفراد الأجانب الاستثمار في المناطق الحرة دون التقيد بشرط وجود شريك مواطن والاحتفاظ بملكية رأس المال بالكامل، ويخضع تأسيسها لإجراءات الخاصة بالمنطقة الحرة التي يتم إنشاء الشركة فيها، وتقدم المناطق الحرة في كافة الإمارات إعفاء من الضرائب على الدخل والأرباح وتسمح بملكية أجنبية بنسبة 100%، وأهم المناطق الحرة هي المنطقة الحرة في جبل علي في إمارة دبي التي تم إنشاؤها عام 1985م وتحتضن نحو 4000 شركة من 100 دولة، والمنطقة الحرة في السعديات قرب أبو ظبي والمنطقة الحرة في مطار دبي.

و- الاستثمار برأسمال غير وطني في المناطق الحرة: تتمتع دبي بموقع إستراتيجي وبنى تحتية حديثة ومناطق حرة وموانئ مما يجعلها أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي، حيث احتلت دبي المرتبة الثالثة كمركز لإعادة التصدير بعد سنغافورة وهونغ كونج، حيث بلغت قيمة الصادرات الإجمالية من دبي والتي تشمل التصدير وإعادة التصدير في عام 2003م حوالي 44 مليار درهم (ما يزيد عن 12 مليار دولار)، وتسهم موانئ الإمارات في هذا النشاط، حيث أصبحت سلطة موانئ دبي سادس شركة على مستوى العالم في مجال تشغيل الموانئ بعد أن استحوت على الشركة الأمريكية سي.أس.إكس (CSX corporation) في صفقة بلغت نحو 1.15 مليار دولار، وهذا يسهم في تنويع مصادر الدخل القومي.

وفي عام 2004م سمحت دبي بملكية الأجانب للأرض والعقارات في بعض المشاريع العقارية وأعلنت عن مشاريع لإقامة مناطق جديدة للتجارة الحرة.

أما فيما يتعلق بالضرائب على دخل الشركات، فإن الشركات التي تعمل في مجال إنتاج النفط وفروع البنوك الأجنبية، ليس هناك ضرائب دخل مباشرة على الشركات، وتبلغ نسبة الضريبة على دخل البنوك الأجنبية 20% في إمارة أبو ظبي ودبي والشارقة. أما شركات النفط فتبلغ ضرائب الدخل عليها 55% في إمارة دبي و 50% في بقية الإمارات، وهناك إعفاء لمدة 15 عاما للشركة الأجنبية التي يتم إنشاؤها في المناطق الحرة، وليس هناك ضرائب على الدخل الفردي.

كما يشكل الاستقرار السياسي عاملا هاما في جذب الشركات الأجنبية لكونه من أهم العوامل التي تأخذها الشركات الأجنبية والشركات غير الوطنية في الاعتبار لدى دراسة دخول سوق ما.¹

المطلب الثالث: الصعوبات والعراقيل أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة

إذا اعتبرنا أن عملية جذب الاستثمارات الأجنبية وانتقالها بين الدول تخضع لقوانين السوق العالمية (الطلب والعرض)، فإنه يمكن اعتبار المستثمرين الأجانب يمثلون جانب الطلب ببحثهم عن أماكن جديدة لمشاريعهم، وأن الدول المضيفة لتلك الاستثمارات تمثل جانب العرض بتوفيرها المناخ الاستثماري المناسب، لذلك يمكن على هذا الأساس القول بوجود ثلاث عوامل رئيسية يعتمد عليها المستثمرون الأجانب للمفاضلة بين الدول المضيفة وهي:²

- سياسة الدولة المضيفة للاستثمار.
- الإجراءات المسبقة التي قامت الدول المضيفة بتطبيقها لتشجيع وتسهيل الاستثمارات.
- المواصفات الاقتصادية للدول المضيفة للاستثمارات.
- ويمكن تفصيل معيقات الاستثمار بالدول المضيفة ضمن ثلاثة عناوين رئيسية هي:
- إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- المعوقات الاقتصادية.
- تيسير الأعمال.

¹ - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، الشركات غير الوطنية في الدول الأعضاء في الأسكوا مع دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة، مصر، ص ص 44-47.

² - محمد مسعود خليفة الثعيلب وخالد علي أحمد كاجيجي، الاستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب والطرْد، التمويل الخارجي المباشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر والإمارات العربية المتحدة، 2006، ص 05.

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة

وسيتم عرضها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01-3): معوقات الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة

إطار سياسات الاستثمار الأجنبي	تيسير الأعمال
<ul style="list-style-type: none"> - الاستقرار الاقتصادي، السياسي والاجتماعي. - القوانين المتعلقة بالدخل والعمل. - معايير معاملة فروع الشركات الأجنبية. - سياسات العمل وهيكل الأسواق (خاصة المنافسة، الدمج والتمليك). - سياسة الخصخصة. - السياسات التجارية (التعريف الجمركية، الحماية الوطنية) وترابط الاستثمار الأجنبي والسياسات التجارية. - السياسة الضريبية. 	<ul style="list-style-type: none"> - دعم وتعزيز الاستثمار بتحسين المناخ الاستثماري وسمعة الدولة وتوفير الخدمات التمويلية اللازمة. - الحوافز الاستثمارية. - التكلفة المنخفضة فيما يتعلق بالفساد وسوء الإدارة. - الراحة الاجتماعية كتوفير المدارس الأجنبية ونوعية الحياة وغيرها. - خدمات ما بعد الاستثمار.

معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وبالذول المضيفة

عوامل الكفاءة	المعوقات الاقتصادية (عوامل الموارد)	عوامل السوق
<ul style="list-style-type: none"> - تكلفة الأصول والموارد - تكلفة المدخلات الأخرى - تكلفة السلع 	<ul style="list-style-type: none"> - توفر المواد الخام - عمالة رخيصة غير كفؤة - عمالة كفؤة. - توفير التقنية والابتكارات الوسيطة 	<ul style="list-style-type: none"> - حجم السوق ومعدل الدخل الفردي. - معدل نمو السوق كتكلفة. - قدرة الوصول للأسواق العالمية.

المصدر: محمد مسعود خليفة الثعلب وخالد علي أحمد كاجيجي، مرجع سبق ذكره، ص 06.

إضافة إلى ما سبق فإن حصة الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية، عندما نقارنها بحصة الدول المتقدمة، نجد أن الفرق كبير جدا مما يثبت وجود عوائق تواجه المستثمرين الأجانب في الدول العربية، الأمر الذي يقلص من حجم الاستثمارات الواردة إليها، وسيتم عرض أهم هذه العوائق في النقاط التالية:

أولاً - عوائق تشريعية

نجد المستثمر الأجنبي يبحث عن السوق الذي يطبق قانون استثمار واضح ودقيق وشامل يمس كافة جوانب العملية الاستثمارية، لذا فهذا الأخير يعتبر بمثابة المدخل الأساسي لتوفير المناخ الاستثماري الناجح، وفي حالة عدم فهم المستثمر الأجنبي للأحكام المنظمة للاستثمار، فإن ذلك يخلف أضرارا للمستثمر والبلد المضيف معا.

وفي الواقع نجد أن معظم الدول العربية تعاني من عدم اكتمال الإطار التشريعي المنظم لقطاع الأعمال، إضافة إلى وجود قصور كبير في تطبيق القوانين الموجودة أو تضاربها مما يؤدي إلى تعطيلها رغم قيام غالبية هذه الدول خلال العشرية الأخيرة بوضع قوانين خاصة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والتي تضمنت العديد من الإعفاءات والضمانات والحوافز التي من شأنها أن تشجع المستثمر، كما اتبعت سياسة السوق المفتوحة على الخارج من خلال فتح المجال أمام المستثمر الأجنبي المباشر في قطاعات كانت سابقا حكرا على القطاع العام، إلا أنها لا زالت تعاني العديد من نقاط الضعف على مستوى قوانين الاستثمار من جانب القلة والوضوح وعدم الثبات وعدم تنفيذها بشكل دقيق. كما لا يتضمن قانون الاستثمار في الدول العربية لبند معاملة الخسائر وتسويتها في الحالات الطارئة مثل الحروب والزلازل... الخ.¹

ثانياً - عوائق إدارية

تكتسي الطبيعة الإدارية للأجهزة الحكومية المدبرة للاستثمارات أهمية كبيرة في عملية تسهيل سير المشروع، حيث توجد العديد من المشروعات الاستثمارية التي فشلت في استئناف نشاطها أو تعثرت في تحقيق أهدافها بسبب ضعف وسوء الإدارة وتعقيد الإجراءات التنظيمية وانعدام الشفافية وكثرة البيروقراطية والفساد وغيرها من المعوقات الإدارية المنتشرة في البلدان العربية، وأهم هذه المعوقات:

¹ - بنك الكويت الصناعي، الاستثمارات البيئية وأهميتها للتنمية العربية، مجلة المال والصناعة، العدد 21، 2003، ص40.

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة

- تعدد مراكز القرار التي يتعامل معها المستثمر وذلك لتعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار، بالإضافة إلى تعقد إجراءات الترخيص، بالإضافة إلى البيروقراطية وتأثير ذلك على نتائج دراسات جدوى المشاريع.

- نقص الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتسيير بعض المشروعات الاستثمارية على أسس تجارية سليمة، مما يعيق تنفيذ هذه المشاريع ويؤدي إلى خفض الإنتاجية وارتفاع التكلفة، ومن ثم انخفاض عائد الاستثمار.

أما المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فقد جاءت على ذكر أهم العوائق الإدارية للاستثمار في الدول العربية وهي:

- تدني مستوى دراسات الجدوى الاقتصادية، حيث أن معظم هذه الدراسات في الدول العربية لم ترق إلى المستوى المطلوب وذلك لعدم إلمامها بمختلف جوانب المشروع وعدم تقديرها للاحتياجات الفعلية، ويحدث ذلك غالب الأمر لكون هذه الدراسات مكتوبة لا تستمد من أرض الواقع.

- عجز الإدارة عن تسيير المشروع بالشكل الملائم بسبب تأثيرات العمل النقابي وما تفرزه من سلبيات كالإضرابات والمطالب العمالية المبالغ فيها والاجتماعات النقابية المبررة وغير المبررة تؤدي إلى عرقلة الإنتاج وزيادة تكاليفه وتدني قدرته على المنافسة في الأسواق الاستهلاكية.

- تفشي الفساد الإداري والاستخفاف بعبارات النزاهة والأمانة والرقابة الذاتية.¹

- عدم مطابقة السلع الموجهة للسوق الاستهلاكية للمواصفات القياسية، مما يؤدي إلى إغراق السوق بمنتجات رديئة تشوه المستوى الاستهلاكي وتقلل من أرباح الشركات، لذلك يجب إخضاع السلع لرقابة قياسية من قبل مؤسسات مختصة ووضع قيود صارمة تحول دون دخول المنتجات الرديئة.

ثالثاً - عوائق سياسية واجتماعية

من أهم هذه العوائق نذكر:

- عدم الاستقرار السياسي في عدد مهم من الدول العربية وخاصة المجاورة للكيان الإسرائيلي.

- عدم استقرار الأوضاع الأمنية في بعض الدول العربية.

- التفكك السياسي وتكرار الصراعات والحكم السلطوي.

- الضعف المسجل والغالب على منظمات المجتمع المدني فيها.

¹ - جهاد حرب، واقع النزاهة والفساد في العالم العربي "خلاصة دراسات حالات ثماني بلدان عربية"، 2009-2010، منظمة برلمانيون حرب ضد الفساد، بيروت، لبنان، 2011، ص24.

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة

- عدم تهيئة الرأي العام المحلي بفكرة وجود مستثمرين أجانب داخل دولتهم.

- عدم إمكانية السيطرة شبه التامة على الفساد، إلى جانب عدم ارتفاع مستوى سيادة القانون.

رابعاً- قصور البنية التحتية الأساسية

تعتبر البنية التحتية من أهم الخيارات في الاستثمار في دولة دون أخرى، فتوفر بنية تحتية يبسر تنفيذ المشروع بتكاليف مجدية من خدمات النقل والموانئ والمطارات والاتصالات ومصادر الطاقة.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الدول العربية لتطوير هذه المرافق وذلك عن طريق فتح قطاع البنية التحتية أمام الاستثمارات الخاصة، فمستواها لا يزال دون طموحات المستثمرين.

ومن أهم هذه القصور نذكر:

- نقص وتخلف الهياكل والبنى الأساسية: طرق، نقل، مواصلات، اتصالات، طاقة، مياه...الخ.

- غياب أو ضعف أسواق المال في أغلب الدول العربية وانعدام الربط فيما بينها. فبالرغم من الجهود التي بذلت لأجل تطويرها وتحسين أدائها، إلا أن تلك الأسواق بقيت فتيحة، وتميزها قلة المنتجات المالية كالأسهم والسندات المتداول فيها، وتفتقر للأداء الجيد، مع الإشارة إلى أنه يختلف أدائها فيما يخص التطور المالي، فبعض الدول لديها قطاعات متطورة الذي يتمثل في دول التعاون الخليجي، أما بقية الدول كالجزائر ما زالت متأخرة في مباشرة الإصلاحات الحقيقية في هذا الشأن.

وإجمالاً تتسم الأسواق المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالتفكك، وهي أسواق لا تزال تهيمن عليها الأنشطة المصرفية التقليدية، ومن ثم فهي لم تقم بدور الوساطة اللازمة لتحقيق وتيرة أسرع للاستثمار والنمو.

أما من جانب تنمية الموارد البشرية ونسب التعليم العالية، فإن لها انعكاس وتأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أصبح المستثمرين يطالبون بتوفير على الأقل حد أدنى من الإنتاجية والمهارات التي يجب أن تتمتع بها اليد العاملة في الدول المضيفة.

ففي المنطقة العربية يميز إبراز الضعف الذي تعاني منه البنية البشرية رغم الجهود الكبيرة المبذولة حيث الملحوظ أن الأمية تنخفض بشكل كبير في البلدان المتقدمة، فهي تشكل 2.4 % في أوروبا ثم 1.1% في أمريكا الشمالية، أما في الدول الإفريقية 63.4 % والعالم العربي 65%، حيث بلغت 59 مليون أمة سنة 1990، بالإضافة إلى المشاكل التعليمية الكمية والكيفية، وانعدام أنشطة البحث العلمي وقلة الإمكانيات المتاحة على المستوى الجامعي.

خامساً- عوائق اقتصادية ومالية

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة

اهم العوائق الاقتصادية والمالية التي تواجه المستثمرين في الدول العربية هي:

- احتكار القطاع العام للكثير من الأنشطة الاقتصادية.
- القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورأس المال لخارج الدولة المضيفة.
- قلة توفر البيانات الكافية عن فرص الاستثمار في معظم الدول العربية.
- تدهور قيمة العملة وتعدد أسعار صرفها في معظم الوقت والقيود المفروضة على تحويلات المستثمرين.¹

- غياب الكثير من الحوافز التمويلية بما فيها شح النقد الأجنبي في العديد من الدول العربية.
- ارتفاع معدلات الفائدة وتكلفة الخدمات المصرفية، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة رأس المال.
- عدم وجود أدوات تمويلية كفؤة وغياب النظم والتشريعات المالية الفعالة، حيث أن عجز الإمكانات للوفاء بالمتطلبات المالية للمشاريع الاستثمارية وعدم توفر مؤسسات تمويلية في معظم الدول العربية تقدم تمويلا طويلا المدى بشروط معقولة. يدفع أحيانا لمستثمرين الأجانب إلى الاعتماد بشكل كبير على القروض القصيرة الأجل بمعدلات فائدة عالية لتمويل احتياجات طويلة ومتوسطة الأجل، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أعباء خدمة ديونهم، وبالتالي وقوعهم في دوامة الأعباء المالية.
- على ضوء ما سبق ذكره نستخلص أنه رغم ما تملكه الدول العربية من مؤهلات كموقعها الجغرافي المميز والثروات الطبيعية الوفيرة، والكثافة السكانية العالية التي توفر العمالة الرخيصة، إلا أنها تفتقر للعديد من عناصر المناخ الملائم للاستثمار من الناحية السياسية والمؤسسية خاصة ومن ناحية البنية التحتية.

¹ - علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، العدد 458، 2009، ص92.

المبحث الثاني: حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في البلدان المضيفة

سعت البلدان المضيفة في مطلع القرن الواحد والعشرين إلى تبني سياسات اقتصادية عن طريق إدخال تعديلات على القوانين والتشريعات وتقديم الكثير من التحفيزات من أجل زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي الذي يعتبر هدفا أساسيا في خطط التنمية الاقتصادية وذلك من أجل التنمية وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، ونقل التكنولوجيا والاستفادة من تدريب اليد العاملة المحلية، من خلال رؤية اقتصادية للتنويع تمتد إلى غاية سنة 2030م.

المطلب الأول: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى البلدان المضيفة خلال الفترة 2000-

2018

تعد سياسة الاستثمارات الأجنبية كمصدر تمويلي لجأت إليه هذه الدول للتخلص من الاستدانة الخارجية التي حالت دون تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية. وعليه دأبت هذه الدول إلى التنافس لاستقطاب الاستثمار الأجنبي، حيث نجح بعضها في زيادة تدفقاته وفشلت أخرى.

وسنحاول في هذا المطلب عرض لتدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وذلك من خلال إبراز حجمه ومصادره وتوزيعه القطاعي خلال الفترة (2018-2000).

أولا: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة (2018-2000).

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مركز اهتمام في سياسات وخطط التنمية في الجزائر من خلال إجراء إصلاحات في جميع المجالات الاقتصادية والقانونية والسياسية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

1- حجم ومصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1-1- حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الجدول رقم (01-3): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (2018-2000)

السنوات	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (الوحدة مليون دولار)
2000	280
2001	1113
2002	1065
2003	638
2004	882
2005	1145

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة

1888	2006
1743	2007
2632	2008
2754	2009
2301	2010
2580	2011
1499	2012
1697	2013
1507	2014
-584	2015
1637	2016
1232	2017
1506	2018

المصدر: www.unctasdstat.CNUCED

من خلال الجدول السابق نلاحظ انتقال الاستثمار من 280 مليون دولار سنة 2000م إلى 1113 مليون دولار عام 2001م؛ أي ما يعادل زيادة بأربع مرات، والسبب وراء ذلك هو بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، بالإضافة إلى خصخصة مركب الحجار لصالح شركة إسبات ESPAT الهندية ليتأرجح بعد سنة 2001م ما بين الزيادة والنقصان، ويبلغ أقصاه سنة 2009م بحجم تدفقات تقدر بـ 2754 مليون دولار نظرا لزيادة التدفقات الواردة إلى قطاع المحروقات خاصة شركتي تونال TOTAL وبارتاكس PARTEX الفرنسيين اللتين قدر حجم استثمارهما بـ 1.436 مليار أورو.¹

كما فرضت خلال هذه الفترة الحكومة الجزائرية على البنوك وفروعها رفع رأسمالها من 2.5 مليار دينار إلى 10 مليار دينار.² وهو ما أدى إلى زيادة رأس مال فروع البنوك الأجنبية،³ والرفع من الحجم الإجمالي للتدفقات الاستثمارية.

إلا أنه بحلول 2012م انخفضت التدفقات تحت سقف المليارين، حيث قدرت بت 1499 مليون دولار وذلك نتيجة انخفاض التدفقات على المستوى العالمي بـ 1.182.⁴ وتطبيق قاعدة 49/51 التي تحد من

¹ - ANIMA, investment network, investissements directs étrangers et partenariat vers les pays MED en 2009, étude N° 14 (avril 2010) p64.

² - Ibid, p38.

³ - فروع البنوك الأجنبية بالجزائر هي: Francbank, trust Bank Alegria, Citigroup, gulfbank algerie société générale : BNPparibas

⁴ - les investissements directs étrangers en Algérie en 2012 (novembre 2013), www.tresor.economie.gov.fr/file/.

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة

مساهمة الشركاء الأجانب وتفرض على المستثمر الأجنبي البحث عن شركاء محليين للحصول على المشاريع، بالإضافة إلى انكماش الاقتصاد العالمي وانخفاض الطلب على النفط بسبب آثار الأزمة العالمية من جهة، وتوجه الاستثمارات الأجنبية إلى الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة من جهة أخرى، وهذا ما يبين مخاطر توجه الاستثمار الأجنبي نحو قطاع وحيد كالنفط مثلا.

وبحلول سنة 2016م تحسن رصيد الاستثمارات الأجنبية، حيث قدر بـ 1637 مليون دولار، حيث كان رصيد سالب يقدر بـ 584 مليون دولار واستمر هذا التحسن إلى غاية 2018م وذلك راجع لصدور قانون الاستثمار الجديد 09-16 سنة 2016م وإجراء تعديلات هامة محفزة للمستثمرين الأجانب والمحليين.

1-2- مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تكشف بيانات الجدول التالي تعدد مصادر المشاريع الاستثمارية المنجزة بالجزائر بين مختلف مناطق العالم رغم تباين أحجامها من منطقة لأخرى.

الجدول رقم (02-3): توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب منطقة الأصل للفترة

(2017/2002)

النسبة %	مناصب الشغل	القيمة (مليون دج)	النسبة %	عدد المشاريع	المناطق
58.70	78415	1148208	52.39	472	أوربا
33.42	44646	666499	36.85	332	الاتحاد الأوروبي
08.80	11761	169732	12.65	114	آسيا
02.80	3737	68813	02	18	أمريكا
25.80	34462	1057257	29.08	262	الدول العربية
0.45	609	39686	0.66	06	إفريقيا
0.20	264	2974	0.11	01	أستراليا
3.24	4335	33160	3.11	28	متعدد الجنسيات
100	133583	2519831	100	901	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة

يتضح من خلال هذا الجدول أن الدول الأوروبية جاءت في الصدارة من حيث المشاريع المنجزة والتي مثلت نصف العدد الإجمالي للمشاريع، وتعتبر فرنسا وإسبانيا وإيطاليا من أهم البلدان الأوروبية المستثمرة في الجزائر في عدة قطاعات، وبلغت قيمة هذه المشاريع 1148208 دج، كما استحدثت ما يقارب 78415 منصب شغل، أي ما يعادل نصف العدد الإجمالي لمناصب العمل التي وفرتها المشاريع الأجنبية، ثم تأتي بعدها الدول العربية المستثمرة مثل: مصر، قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، الأردن والسعودية، كما وفرت ما يقارب 34462 منصب عمل بنسبة 25.80%.

أما عدد المشاريع المنجزة من طرف الدول الآسيوية فلقد قدرت بـ 12.65 %، وقد قامت بها كل من الصين، اليابان، إندونيسيا، ماليزيا وكوريا الجنوبية مست عدة قطاعات كالمحروقات والبناء والأشغال العمومية وتكنولوجيا المعلومات، كما وفرت ما يقارب 11761 منصب شغل خلال الفترة (2017/2002).

أما المشاريع المتبقية فكانت موزعة على كل من الشركات المتعددة الجنسيات (28 مشروع) وأمريكا (18 مشروع)، أما إفريقيا وأستراليا فشملت (06 مشاريع) ومشروع واحد على التوالي... وكانت أغلبها في قطاع المحروقات.

أما من حيث قيمة المشاريع فإن المشاريع الأوروبية جاءت في المقدمة بنسبة تتجاوز 45% تليها الدول العربية بنسبة 42%، لنتوزع القيم المتبقية على كل من آسيا وأمريكا وإفريقيا وأستراليا والشركات المتعددة الجنسيات.

1-3- التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر

الجدول رقم (3-3): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة

(2017/2002)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة (مليون دج)	النسبة %
الزراعة	13	1.44	5768	0.23
البناء	142	15.76	82593	3.28
الصناعة	558	61.93	2050277	81.37
الصحة	06	0.67	13572	0.54
النقل	26	02.89	18966	0.75

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة

5.09	128234	02.11	19	السياحة
5.20	130980	15.09	136	الخدمات
3.55	89441	0.11	01	الاتصالات
100	2519831	100	901	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار www.andi.dz

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن القطاعات الأساسية التي استقطبت استثمارات أجنبية هي قطاع الصناعة بنسبة 61.93% ثم يليها قطاع البناء بنسبة 15.09% في حين لا تتجاوز القطاعات الأخرى في أحسنها 03%، أما من حيث قيمة المشاريع فقد جاء قطاع الصناعة في الصدارة بحوالي 81.37% ثم الخدمات بنسبة 5، 20% ثم قطاع السياحة بنسبة 5.09%، فيما بقية القطاعات الأخرى لا تتجاوز 04%.

إن بيانات الجدول السابق تشير إلى تدني حجم الاستثمارات الأجنبية المتجهة لكل من قطاع الزراعة والصحة والنقل والسياحة والاتصالات، بالنسبة لقطاع الاتصالات فذلك يرجع لتشبعه وقلة الفرص المتاحة فيه، إلا أن عزوف المستثمرين عن القطاعات الأخرى سببه عدم وضوح التشريعات القانونية المنظمة لعملية الاستثمار فيها واستمرار سيطرة الدولة عليها، وهو ما يضيع فرص حقيقية لتطوير هذه القطاعات وزيادة كفاءتها.

ثانياً- تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2018/2000)

1- حجم ومصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة العربية السعودية

1-1- حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية خلال الفترة (2018/2000)

الجدول رقم (3-4): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السعودية للفترة (2018/2000)

السنوات	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (الوحدة مليون دولار)
2000	183
2001	504
2002	453
2003	778
2004	1942

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة

12097	2005
18293	2006
24609	2007
39456	2008
36458	2009
29233	2010
16308	2011
12182	2012
8865	2013
8012	2014
8141	2015
7453	2016
1419	2017
3209	2018

المصدر: www.unctadstat.CNUCED

من خلال بيانات هذا الجدول يمكن تقسيم تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية إلى مرحلتين.

*** المرحلة الأولى (2000-2008):** حيث شهدت هذه المرحلة تزييدا في تدفق الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، حيث بلغ سنة 2008م 39456 مليون دولار بعدما كانت سنة 2000م 183 مليون دولار، وهذا راجع لجملة الإصلاحات التي مست الجوانب التشريعية بإصدار قانون الاستثمار الجديد سنة 2000م وإنشاء الهيئة العامة للاستثمار. بالإضافة إلى خضوع الكثير من المؤسسات الحكومية للخصخصة وذلك تشجيعا للاستثمار الأجنبي المباشر (مثل: المؤسسات العامة للموانئ، قطاع الاتصالات، الكهرباء، البريد...).

كما عرفت هذه المرحلة تزايدات متتالية دون تسجيل لأي تراجع أو انخفاض.

*** المرحلة الثانية (2008-2018):** شهدت هذه المرحلة تراجعا كبيرا ومستمر في قيمة الاستثمارات الأجنبية، حيث بلغ سنة 2017م 1419 مليون دولار مقارنة بسنة 2008م حيث كان قد بلغ 39456 مليون دولار.

ويعود سبب هذا التدهور في تدفق الاستثمار الأجنبي إلى عمليات التصفية الكبيرة للشركات والقروض السلبية داخل الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات منها على سبيل المثال بأن قامت شركة شل

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة

(المملكة المتحدة-هولندا) ببيع حصتها البالغة 50% في شركة البتروكيماويات المشتركة (صدف) إلى شريكها الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سايك) مقابل 820 مليون دولار.

بالإضافة إلى أنه منذ بدء الأزمة المالية العالمية والاستثمار الأجنبي في حالة تناقص ونتيجة لذلك انهارت حصة المملكة العربية السعودية في إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى غرب آسيا من 53% في عام 2009م إلى 27% عام 2015م و 06% فقط عام 2017م.⁽¹⁾

1-2- مصادر الاستثمار في المملكة العربية السعودية

تكشف بيانات الجدول التالي تعدد مصادر المشاريع الاستثمارية المنجزة بالمملكة العربية السعودية عبر مختلف مناطق العالم.

الجدول رقم (5-3): توزيع تكلفة المشاريع الاستثمارية المباشرة الواردة إلى السعودية خلال

الفترة (2010-2018) الوحدة: مليون دولار

الدولة المستثمرة	القيمة المالية للمشاريع	الدولة المستثمرة	القيمة المالية للمشاريع	الدولة المستثمرة	القيمة المالية للمشاريع
الو.م.أ	15.841	النمسا	227	البرازيل	45
فرنسا	18.891	إيطاليا	401	لبنان	16
الهند	1.416	هولندا	320	قبرص	165
المملكة المتحدة	2.620	ماليزيا	200	جنوب إفريقيا	119
الكويت	4.755	تايلاند	229	إيرلندا	62
اليابان	5.038	البحرين	759	تايوان	01
الصين	2.930	مصر	778	اليونان	44
ألمانيا	3.164	بلجيكا	995	باكستان	34
سنغافورة	3.761	النرويج	53	الفلبين	23
سويسرا	1.186	تركيا	50	سريلانكا	09

¹ - تقرير اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، الإمارات العربية المتحدة وزارة الاقتصاد، 2018، ص 09.

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة

48	إيران	18	أستراليا	185	إسبانيا
05	السويد	1.020	لوكسمبورغ	449	قطر
11	فنلندا	609	الأردن	1.513	كوريا الجنوبية
99	لإندونيسيا	177	سلطنة عمان	1.677	هونج كونج
105	أوكرانيا	05	روسيا	789	الدانمارك
301	أخرى	20	برمودا	890	كندا

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، جداول إحصائية 2019.

والجدول التالي يوضح أكبر عشر شركات عالمية مستثمرة في السعودية:

الجدول رقم (6-3): استثمارات أكبر عشر شركات في السعودية للفترة (2003-2014)

إجمالي الاستثمار (مليون دولار)	إجمالي فرص العمل	عدد المشاريع	اسم الشركة
1.595	1.386	07	Cite developments limited سنغافورة
1.594	4.069	14	الإمارات Landmark group
589	1.093	10	هولندا TNT (TGP)
144	2.788	08	Hewlett –Packard (HP) الو.م.أ
126	2.210	10	فرنسا Carrefour
118	455	07	General Electric (GE) الو.م.أ
79	1.415	07	الإمارات EMKE Group
47	1.004	06	الكويت Alshaya
30	702	08	الإمارات BMA International
25	623	07	هونج كونج Giordano
1.161.189	1.793.965	84	المجموع

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار، اطلع

عليه يوم 2019/12/29

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن سنغافورة تحتل المرتبة الأولى من حيث إجمالي الاستثمارات تقدر بـ 1.595 مليون دولار رغم أن عدد المشاريع سبعة فقط، لتأتي بعدها الإمارات بعدد مشاريع 14 مشروع، إلا أن تكلفتهم لا تتعدى 1.594 مليون دولار لتأتي بعدها هولندا ثم الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الإحصائيات لن تشمل جميع الشركات المستثمرة بل أكبرها.

ولقد تطرقنا في الجدول الذي سبق هذا إلى تكلفة الاستثمار لكل بلد مستثمر في المملكة العربية السعودية على حدى.

1-3- التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المملكة العربية السعودية

ليكن لدينا الجدول أدناه يبين التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية لسنة 2018م.

الجدول رقم (7-3): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية

الوحدة: مليون دولار

القطاعات	تكلفة المشاريع الاستثمارية
الفحم، النفط والغاز	11307
العقارات	48
الفنادق والسياحة	476
التخزين	99
الاتصالات	331
مواد كيميائية	1487
منتجات استهلاكية	107
الخدمات المالية	208
خدمات تكنولوجيا المعلومات	321
البلاستيك	360
المنسوجات	62
خدمات الأعمال	96
الصيدلة	41
مواد البناء	132

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة

121	الغذاء والتبغ
172	الآلات والمعدات الصناعية
17	الترفيه والتسلية
71	وسائل النقل
12	مستهلكات إلكترونيات
40	آلات ومعدات تجارية
33	القضاء والدفاع

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار جداول إحصائية، اطلع عليه بتاريخ 2019/12/29
يبين الجدول أعلاه سيطرة قطاع الفحم والنفط والغاز بتكلفة قدرها 11.307 مليون دولار، ثم يليها قطاع المواد الكيماائية بتكلفة 1.487 مليون دولار، ليأتي في المرتبة الثالثة قطاع الفنادق والسياحة بتكلفة 476 مليون دولار، ثم يأتي بعدهم قطاع البلاستيك والاتصالات، بالإضافة إلى باقي القطاعات الأخرى المذكورة في الجدول أعلاه.

وترجع سيطرة قطاع الفحم والنفط والغاز وقطاع المواد الكيماائية إلى توجه السعودية نحو التنويع الاقتصادي عن طريق التكامل العمودي للقطاع الرئيسي في الاقتصاد السعودي (قطاع المحروقات) وتطوير الصناعات التحويلية وذلك بتحفيز المستثمر الأجنبي وإعطائه الضمانات الكافية لتوجيهه نحو هذه الصناعات ذات الميزة النسبية في الدول النفطية.

ثالثاً- تطور تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2000-2018)

تركز الإمارات العربية المتحدة على الاستثمار الأجنبي المباشر لتحريك عجلة النمو الاقتصادي وإنعاش الاقتصاد الإماراتي، فهي تسعى دائماً لجذب المستثمرين الأجانب من خلال تقديم حوافز وتسهيلات التي تحفز المستثمر الأجنبي على الاستثمار في هذا البلد.

1- حجم ومصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة

سننظر أولاً إلى حجم هذه التدفقات ثم ننتقل إلى مصادر الاستثمار في الإمارات العربية المتحدة

1-1- حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة

الجدول رقم (3-8): تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الإمارات خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
تدفقات الاستثمار. أ. م	1134	5063	14187	12806	10900	10004	4256	95	1184	-506
السنوات	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
تدفقات الاستثمار. أ. م	10385	10354	9605	8551	11072	9765	9567	7152	8797	

المصدر: www.unctadstat.CNVCED

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الاستثمار الأجنبي المباشر عرف تزايد مستمر خلال الفترة (2007-2000)، بحيث بلغت سنة 2007م ما يقدر بـ 14187 مليون دولار ثم عرفت تراجعاً كبيراً سنة 2008م نتيجة الأزمة المالية العالمية، ليعود من جديد إلى الارتفاع سنة 2010م ليبلغ ذروته سنة 2018م بما يقدر بـ 10385 مليون دولار، رغم أنه عرف تراجعاً عام 2014م نتيجة الأزمة النفطية.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة احتلت المرتبة 27 عالمياً من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وفقاً للتصنيف المتبع لدى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الإكتاد) في نتائج تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الصادر عام 2019م، لتقفز ثلاث مراتب في العام 2018م مقارنة بترتيبها عام 2017م.

وبناءً على معطيات الجدول، فإن دولة الإمارات العربية جذبت استثمارات أجنبية في عام 2018م تصل قيمتها إلى 10385 مليون دولار لتتصدر المرتبة الأولى عربياً مستحوذة على 36% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى مجموع الدول العربية. وفي المرتبة الثانية على مستوى منطقة غرب آسيا مستحوذة على نحو 33، 4% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى هذه المنطقة.

هذا ويتوقع ارتفاعاً يصل إلى 20% وذلك خلال سنة 2020، حيث أصدر الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة قراراً بالسماح للمستثمرين الأجانب بتملك كامل الحصص أو الأسهم في

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة

الشركات التجارية في الدولة لغاية 100% وذلك في 122 نشاطا اقتصاديا وتحديد القطاعات المعنية بالقرار. (1)

1-2- مصادر الاستثمار في الإمارات العربية المتحدة

حاولنا من خلال الجدول الآتي رصد أكبر الدول في العالم استثمرا في الإمارات العربية المتحدة.

الجدول رقم (9-3): أكبر الدول في العالم استثمرا في الإمارات للفترة (2010-2018)

الوحدة: مليون دولار

الدول المستثمرة	تكلفة المشاريع
الهند	17.708
الو.م.أ	12.069
المملكة المتحدة	7.272
اليابان	5.177
فرنسا	4.558
الصين	4.127
ألمانيا	3.827
السعودية	3.638
سويسرا	3.556
الكويت	3.309
إسبانيا	2.733
النمسا	2.450

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، جداول إحصائية، 30 ديسمبر 2019

ما يمكن ملاحظته من خلال هذا الجدول هو استحواذ الهند على أكبر تكلفة للمشاريع الاستثمارية بالإمارات العربية بتكلفة قدرها 17.708 مليون دولار، لتليها الولايات المتحدة الأمريكية بتكلفة قدرها 12.069 مليون دولار، لتأتي في المرتبة الثالثة المملكة المتحدة بتكلفة قدرها 7.272 مليون دولار ثم

¹ - جريدة البيان، الإمارات العربية المتحدة، 30 ديسمبر 2019.

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة

فرنسا واليابان لتأتي بقية دول العالم الأخرى الغير مذكورة في الجدول بنسب قليلة ومتفاوتة، إلا أن ما يمكن ملاحظته من خلال هذا الجدول هو وجود دولتين عربيتين هما السعودية والكويت، حيث تتمثل تكلفتها في 3.638 مليون دولار و 3.309 مليون دولار على التوالي، أما بقية الدول العربية فتشكل نسبة ضئيلة من الاستثمار بالإمارات العربية.

كما يمكننا ذكر أكبر عشر شركات مستثمرة في الإمارات من 2003م إلى غاية مارس 2014م في الجدول الآتي:

الجدول رقم (10-3): استثمارات أكبر 10 شركات حسب فرص العمل المستحدثة ورأس المال المستثمر (الإمارات) للفترة (2003-2014)

الوحدة: رأس المال المستثمر (مليون دولار)				
إجمالي الاستثمار	إجمالي فرص العمل	عدد المشاريع	المصدر	اسم الشركة
1.886	2.245	11	فرنسا	Accor
1.800	2.091	11	الولايات المتحدة	Marriott international
364	3.359	16	سويسرا	Compagne financière Richemont
197	965	10	فنلندا	Nokia
182	1.286	16	ألمانيا	Deutsch post
151	150	10	الهند	Bank of Baroda
125	627	09	الولايات المتحدة	General Electric (GE)
121	1.495	11	فرنسا	LVMH Group
83	1.449	09	الولايات المتحدة	Hewlett Packard (HP)
78	1.181	09	الكويت	Alshaya

المصدر: نشرة البلدان العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن فرنسا تأتي في الصدارة من خلال شركة Accor بإحدى عشر مشروعاً وبتكلفة قدرها 1.886 مليون دولار، وتأتي بعدها الولايات المتحدة الأمريكية بشركة Marriott

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة

International بتكلفة قدرها 1.800 مليون دولار، كما استطاعت أن توفر كل منها أكثر من ألف منصب عمل، وتأتي بعدها بقية الشركات الكبرى، ولكن بتكلفة استثمارية أقل بكثير.

1-3- التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الإمارات العربية المتحدة

يمثل الجدول التالي أكبر الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الإمارات العربية المتحدة في القطاعات الأكثر استغلالاً لعام 2018م.

الجدول رقم (11-3): القطاعات الأكثر استثماراً من طرف الأجانب في دولة الإمارات لسنة

2018م

الوحدة: مليون دولار

القطاعات	تكاليف الاستثمار
الفحم والغاز والنفط	4.528
التخزين	1.999
الفنادق والسياحة	1.908
منتجات استهلاكية	820
الاتصالات	637
الخدمات المالية	575
البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات	441
الطاقة البديلة المتجددة	386
الرعاية الصحية	329
المنسوجات	330
خدمات العمال	308

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، جداول إحصائية، اطلع عليه

بتاريخ 2019/12/23

يبين لنا الجدول أعلاه سيطرة قطاع الفحم والغاز والنفط بتكلفة قدرها 4.528 مليون دولار، ثم يليها قطاع التخزين بتكلفة 1.999 مليون دولار ليأتي في المرتبة الثالثة قطاع الفنادق والسياحة بتكلفة 1.908 مليون دولار، بالإضافة لباقي القطاعات الأخرى وبتكاليف متفاوتة لا تتعدى الألف مليون دولار.

المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية الكلية في البلدان المضيفة

تعتبر المؤشرات الاقتصادية الكلية معيار يعتمد عليه المستثمر الأجنبي عند الرغبة للاستثمار في بلد ما، وذلك من خلال التعرف على أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي للبلد المستثمر فيه.

أولاً- المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

لقد شهدت الجزائر تحسن واستقرار إيجابي في جل المؤشرات الاقتصادية الكلية واستعادة التوازنات التي فقدتها خلال فترة التسعينات من القرن الماضي، وذلك يرجع في الأساس إلى تنامي عائدات النفط. وسيتم توضيح ذلك من خلال ذكر بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية.

1- النمو الاقتصادي

سجل الاقتصاد الجزائري ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة (2000-2005)، بحيث بلغ ذروته سنة 2003م بمعدل نمو قدر بـ 2.7% مقارنة بسنة 2000م حيث قدرت بـ 3.8%، ليعرف سنة 2006م انخفاضا حيث قدر معدل النمو بـ 1.7%، ليعود سنة 2006م للارتفاع ولكن بوتيرة أقل مما كان عليه سابقا، حيث بلغ أقصاه سنة 2014م بمعدل قدر بـ 3.8%. وهذا النمو راجع أساسا إلى الأداء الجيد لقطاع الزراعة والغابات والصيد البحري (6.4%) في سنة 2015م مقابل (2.5%) في 2014م و(8.2%) في 2013م.

كما شهد النشاط الاقتصادي ابتداء من سنة 2016م تدهورا مقارنة بسنتي 2014 و 2015م حيث كان نسبة النمو تقدر بـ 3.8% سنة 2014 و 3.7% سنة 2015 ثم انخفضت إلى 3.2% سنة 2016م لتتخفص إلى 1.3% سنة 2017م و 1.4% سنة 2018م.

الشكل رقم (2-3): تطور معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2000-2018).

(2018).



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد عن إحصائيات البنك العالمي.

2-الميزان التجاري:

سجل الميزان التجاري منذ سنة 2000 تذبذبات إلى غاية سنة 2008 حيث في هذه السنة بلغ ذروته برصيد قدرته 32476 مليون دولار وذلك لتحسن أسعار النفط ليعرف بعد ذلك عجز يقدر ب 910 مليون دولار سنة 2009، نتيجة الأزمة العالمية بالإضافة إلى تضخم حجم الواردات مقارنة بالصادرات بالإضافة إلى تدهور أسعار المحروقات إذ انخفض سعر برميل البترول إلى 99.97 دولار سنة 2008 ثم إلى 62.25 دولار للبرميل سنة 2009، إلا أنه ونتيجة ارتفاع أسعار المحروقات إلى 80.15 دولار للبرميل و 112.94 دولار لسنتي 2010 و 2011 على التوالي استعاد رصيد الميزان التجاري وتيرة الارتفاع ليصل سنة 2011 ما يقدر ب 17000 مليون دولار ولكنه عاود الانخفاض بداية من سنة 2012، ليصل إلى عجز يقدر ب 27449 مليون دولار وذلك سنة 2016 نتيجة انخفاض الصادرات وتضخم الواردات بالإضافة إلى تذبذبات الحاصلة في سوق النفط.

الجدول رقم (12-3) تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة

الوحدة: مليون دولار أمريكي

(2000-2018)

البيان/السنوات	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الصادرات	48109	81544	63329	57304	48841	34090	26040	20010	20000	22560
الواردات	49019	49068	33204	25357	24640	21809	16240	14490	11920	11710
رصيد الميزان التجاري	-910	32476	30125	31947	24201	12281	9800	5520	8080	10850
البيان/السنوات	/	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
الصادرات	/	45691	37572	32747	37905	63587	68590	75188	76387	60588
الواردات	/	58637	60102	60196	63290	71264	65666	62382	59387	50645
رصيد الميزان التجاري	/	-12946	-22530	-27449	-25385	-7677	2924	12806	17000	9943

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات البنك العالمي.

3- التضخم

تعتبر معدلات التضخم المرتفعة مشكلا حقيقيا يعرقل وتيرة النمو الاقتصادي، كما يمتص جهود التنمية في مختلف الدول ويعتبر التضخم مؤشر على وجود اختلال كلي في الاقتصاد ويعيق مختلف الجهود الرامية إلى حفز النمو الاقتصادي فضلا عما يحدث من تشويه للمعطيات الاقتصادية فلقد كان للإصلاحات المدعومة من قبل المنظمات الدولية أثرها على تخفيض معدلات التضخم من خلال العمل

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة

على تقليص ومراجعة بنية الإنفاق العام، بالإضافة إلى تبني سياسة نقدية أدت إلى خفض معدلات التضخم إلى مستويات مقبولة، ويمكن إبراز تذبذبات معدلات التضخم من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (13-3) نسبة التضخم خلال الفترة (2000-2018)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	
معدل التضخم	0.34	4.23	1.42	4.27	3.96	1.38	2.31	3.68	4.86	
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل التضخم	5.74	3.91	4.52	8.89	3.25	2.92	4.75	6.40	5.59	4.27

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

عرف تطور التضخم نحو الارتفاع لمتوسط لوتيرة السنوية للتضخم المسجل في 2015 و2016 اتجاها معاكسا لسنة 2017، لينخفض المتوسط إلى 5.6% مقابل 6.4% في 2016 وقع هذا التباطؤ في نمو مؤشر الأسعار عند الاستهلاك الأكثر وضوحا من حيث الانزلاق السنوي، على الرغم من الارتفاع البسيط في نمو الكتلة النقدية¹

4- عجز الموازنة:

نجم عن الارتفاعات في الإيرادات خارج المحروقات ب 106.4 مليار دينار (+74.5%) وبدرجة أقل في إيرادات المحروقات (238.2 مليار دينار) خلال السداسي الأول من سنة 2017 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2016، المتزامنة مع انخفاض النفقات العمومية ب 223.8 مليار دينار (-5.5%) عجزا في الميزانية قدره: 254.5 مليار دينار (384.1 مليار دينار بالنسبة للرصيد الإجمالي للخبزينة العمومية) مقابل عجزا ب 1783.7 مليار دينار في السداسي الأول من سنة 2016 (1769 مليار دينار بالنسبة للرصيد الإجمالي للخبزينة العمومية) في حين يجدر بالذكر أنه لم يتم إدراج في الإيرادات خارج المحروقات في جوان 2016 الأرباح المقدرة ب 610 مليار دينار، المدفوعة من طرف بنك الجزائر، بينما تم تسجيل الأرباح المدفوعة في 2017 في هذه الإيرادات إلى غاية جوان 2017 هكذا، نتج الارتفاع

¹ -<http://www.bank of Algéria.dz/pdf/rapport 2017 arabe.pdf>

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة

القوي في الإيرادات خارج المحروقات إلى غاية جوان 2017، أساسا عن ارتفاع الإيرادات غير الضريبية، منها أرباح بنك الجزائر المدفوعة للخزينة العمومية والتي بلغت 920 مليار دينار.

أخيرا، وكما كان متوقعا، نفذ تماما في السداسي من سنة 2017 صندوق ضبط الإيرادات، الذي كان قائمه يبلغ 740 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2016، كان هذا الصندوق يهدف إلى وضع قيد التنفيذ سياسات مالية ظرفية تتصدى لانعكاسات التوجه التنافلي لأسعار المحروقات، لكن الانخفاض القوي لأسعار البترول ومدته المترافق مع المستوى المرتفع للنفقات العمومية عَجَلًا من تأكله الكلي خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى منتصف 2017.

5- أسعار صرف الدينار:

في مجال الصرف، واصل سعر صرف الدينار انخفاضه خلال السداسي الأول من سنة 2016، ولو بصفة أقل، مقابل العملاتين (02) الرئيسيتين للتسويق بالجزائر كمتوسط سداسي، انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار ب 3.47% وب 4.53% مقابل الأورو، وذلك خلال السداسي الأول من سنة 2016 مقارنة بالسداسي الثاني من سنة 2015 في نهاية الفترة، انخفضت قيمة الدينار ب 2.93% مقابل الدولار وب 4.46% مقابل الأورو خلال نفس الفترة.

في المقابل، اتسمت الفترة ما بين السداسي الثاني من سنة 2016 والسداسي الأول من سنة 2017 استقرار نسبي لسعر صرف الدينار بعد الانخفاض القوي لقيمه في الفترة ما بين شهر جانفي 2015 وشهر جوان 2016 كمتوسط سداسي، عرف الدينار تحسنا طفيفا لقيمه مقابل الدولار ب 1.29% خلال السداسي الثاني من سنة 2016 مقارنة بالسداسي الأول من نفس السنة، وتحسنا خفيفا قدره 0.61% خلال السداسي الأول من سنة 2017 مقارنة بالسداسي الثاني من سنة 2016 مقابل الأورو. تحسنت قيمة الدينار ب 0.36% وب 2.01% على التوالي خلال نفس الفترات.

في نهاية الفترة ومقابل الدولار، عرفت قيمة الدينار شبه استقرار في نهاية شهر ديسمبر 2016 مقارنة بنهاية شهر جوان 2016، وتحسنت قيمته ب 2.49% بنهاية شهر جوان 2017 مقارنة بنهاية شهر ديسمبر 2016 مقابل الأورو.

تحسنت قيمة الدينار ب 5.48% في نهاية شهر ديسمبر 2016 مقارنة بشهر ديسمبر 2016.¹

¹ - التوجهات النقدية والمالية خلال السداسي الأول سنة 2017، ص ص 4-5.

ثانياً: مؤشرات الاقتصاد الكلي في المملكة العربية السعودية

واجه الاقتصاد السعودي صعوبات خلال السنوات الست الماضية، تزايدت حدتها مع الانخفاض الحاد في أسعار النفط، بدءاً من منتصف عام 2014، وفقدانه أكثر من 50% من قيمته. وفيما يلي سيتم عرض أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي في المملكة العربية السعودية.

1- النمو الاقتصادي:

يعتمد الاقتصاد السعودي على آليات السوق والمبادرة الحرة، حيث لا توجد به قيود على ممارسة الأنشطة الاقتصادية، طالما أنها تعمل في إطار الأنظمة والضوابط الهادفة إلى سلامة هذه الممارسات في ضوء تعاليم الإسلام وتحقيق المصلحة العامة للدولة، وتتمتع السوق السعودية بالانتعاش والنمو المطرد وارتفاع القدرة الشرائية لدى سكانها، والدليل على ذلك استيعاب أسواقها لكم هائل من المنتجات المحلية والأجنبية المتنوعة

ونتيجة لذلك حقق الناتج المحلي الإجمالي للمملكة على امتداد سنوات خطط التنمية الخماسية معدلات نمو جيدة، حيث تضاعفت قيمته خلال الثلاثين سنة الماضية بنحو أربعة أضعاف، وخلال العام..... من خطة التنمية السابعة في سنة 2000 ازدادت قيمة الناتج المحلي بمعدل 0.56% ويعكس ذلك الأداء الإيجابي للاقتصاد السعودي، والتطور والنمو في القطاعات غير النفطية (السلعية الخدمية)، والذي يعد بدوره مؤشر لنجاح إستراتيجية إعادة هيكلة الاقتصاد السعودي من خلال تعزيز استعمال القطاعات غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، حيث ارتفع ناتج قطاع الخدمات خلال الفترة (1970-2000) من 43.69 مليار ريال في بداية هذه الفترة إلى 194.4 مليار ريال في نهايتها.

وواصل الاقتصاد السعودي نهوه القوي خلال الفترة (2000-2012) مدعوماً بعدد من المتغيرات الإيجابية على الصعيد المحلي والعالمي، فعلى الصعيد المحلي واصلت الحكومة جهود الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية التي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال تنويع القاعدة الاقتصادية، وتدعيم مساهمة القطاعات غير النفطية وزيادة فرص العمل للمواطنين السعوديين وتخفيض معدل البطالة ومعدل التضخم

بلغ الناتج المحلي الإجمالي ذروته عام 2008 بما يقدر بـ 39456 مليون دولار إلا أنه نتيجة أزمة الرهن العقاري التي مست العالم وانطلاقاً من سنة 2009 بدأ يتناقص الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ سنة 2018 ما يقدر بـ 3209 مليون دولار وبمعدل نمو يقدر بـ 2.4%

الجدول (14-3) الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية خلال فترة (2000-2018)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الناتج المحلي الإجمالي	36458	39456	24609	18293	12097	1942	778	453	504	183
السنوات	/									
الناتج المحلي الإجمالي	3209	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
	1419	7453	8141	8012	8865	12182	16308	29233		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات البنك العالمي

2- الميزان التجاري:

الجدول رقم (15-3): تطور الميزان التجاري في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: مليون دولار

(2018)

البيان/السنوات	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الصادرات	202057	322854	249568	225206	191796	131850	98957	77641	72981	82259
الواردات	162069	176685	145599	113344	86857	66746	54725	49604	47888	52932
رصيد الميزان التجاري	39988	146169	103969	111862	104939	65104	44232	28037	25093	29327
البيان/السنوات	/									
	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة

/	312608	239993	200860	218010	354973	38774	399420	376187	261831	الصادرات
/	310498	201976	198110	247307	259007	229995	215206	197977	174203	الواردات
/	102110	38017	2750	29297	95966	157751	184214	178210	87628	رصيد الميزان التجاري

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي

حقق الميزان التجاري السعودي فائض يقدر ب 146169 مليون دولار وذلك سنة 2008، إلا أنه عرف بعد ذلك انخفاض راجع إلى الأزمة لعالمية، وهذا الارتفاع راجع إلى ارتفاع قيمة إيرادات الصادرات النفطية ونمو الإنتاج النفطي ليصل إلى 9.8 مليون برميل في اليوم، إضافة إلى الارتفاع فائض ميزان السلع والخدمات بنسبة 3.3%.

ليعود من جديد في الارتفاع أقصاه سنة 2012 برصيد قدره 184214 مليون دولار إل أنه وبمجرد حلول سنة 2015 حقق رصيده عجز بقيمة 29297 مليون دولار وهذا راجع إلى الأزمة البترولية في 2014 نتيجة انهيار أسعار البترول ثم بعد ذلك حقق أرصدة موجبة إلى غاية نهاية 2018 حيث حقق فائض يقدر ب 102110 مليون دولار.

3- التضخم:

إن معدلات التضخم بالمملكة العربية السعودية وصلت إلى مستويات تحت الصفر خلال سنوات: 1978، 1984، (1985-1987)¹، وذلك من خلال تعزيز السياسات مكافحة التضخم والتحكم في عرض النقد للاستمرار في المحافظة على الاستقرار النقدي ومنذ 2006 بدأ معدل التضخم في الارتفاع واستمر إلى غاية أزمة الرهن العقاري أين شهدت المملكة أعلى نسبة لها نتيجة ارتباط الاقتصاد السعودي باقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت سرعة وصول تداعيات هذه الأزمة إلى السعودية كان أسرع من باقي الدول العربية.

¹ مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير التضخم للربع الرابع 2012، مؤسسة النقد العربي السعودي، المملكة العربية السعودية، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، 2012، ص04.

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة

كما أن ربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي، حيث أن هذا الأخير يعاني تذبذبات وانخفاضات مستمرة أمام العملات الرئيسية، بسبب التخفيض المتتابع في أسعار الفائدة الذي يقوم بها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي¹ أدى إلى هذا التضخم.

وبعد هذا الارتفاع، استمر تنازليا في معدلات التضخم إلى غاية 2012 وهذا التراجع جاء في إطار خطة التنمية الخماسية التاسعة (2010-2014) التي من أهم آليات تنفيذ أهدافها هو تحقيق الاستقرار المالي والاستمرار في انتهاج سياسة مالية ونقدية تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتقليص الضغوط التضخمية.

أما في سنة 2017 فانخفض تحت الصفر (0.83%)، ليعود للارتفاع سنة 2018 حيث سجل 2.47%.

الجدول رقم (16-3): تطور معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	
معدل التضخم	-1.12	-1.12	0.25	0.51	0.52	0.48	2.21	4.17	9.87	
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل التضخم	5.06	5.34	5.83	2.87	3.51	2.24	1.22	2.05	-0.83	2.47

المصدر: www.unctadstat.unctad.org

4- عجز الموازنة:

بلغ عجز الموازنة في 2012 حوالي 12% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام، وارتفع هذا العجز في عامي 2015 و2016 إلى 15.8% و17.2% على التوالي، أما في سنة 2017 كانت الموازنة بإجمالي نفقات يبلغ 890 مليار ريال وعجز قدره 198 مليار ريال (52.8 مليار دولار)

¹ - محمد بن عبد الله الجراح، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود)، مجلة جامعة دمشق للعلوم، العدد الأول، دمشق، 2011 ص 139

5- عجز صرف الريال السعودي:

اعتمدت المملكة العربية السعودية نظام تثبيت سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي، وبدأت بتنفيذ هذه السياسة انطلاقاً من سنة 1986 ليصبح بذلك الدولار الأمريكي الواحد يعادل 3.750 ريال سعودي. وتجدر الإشارة إلى أن المعطيات المتوفرة حول سعر الصرف السعودي مقابل الدولار الأمريكي قبل تطبيق هذه السياسة كانت في نفس المستوى حيث تراوحت ما بين 35000 ريال و 3650 ريال خلال الفترة [1985-1983]

وبذلك حافظ سعر الصرف السعودي على استقراره مقابل الدولار الأمريكي، كما عرف مستوى لا بأس به مقابل عملات أخرى ضمن حدود معقولة، خلال الفترة ما قبل الأزمة المالية العالمية، ولكن بعد وصول تداعياتها إلى الاقتصاد السعودي بعد سنة 2009 عرف سعر الصرف السعودي اتجاهها تصاعدياً ولكن بطيء مما يجعله مطمئن خاصة مقابل الأورو، حيث منذ أن وصل سنة 2009 إلى 5402 ريال في ظل الأزمة نحو 4980 إلى 4852 ثم 4943 ريال سنة 2012

ثالثاً: مؤشرات الاقتصاد الكلي في الإمارات العربية المتحدة:

توجت دولة الإمارات كثاني أكبر اقتصاد في المنطقة الغربية وصارت أكبر اقتصاديات قوة تنافسية وحيوية وديناميكية على المستوى الإقليمي والعالمي، وتشير المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية للدولة منذ بدء تكوينها إلى القفزات الإيجابية الهائلة ومعدلات النمو القياسية التي تحققت بفضل السياسات الاقتصادية الحكيمة المتبعة.

1- الناتج المحلي الإجمالي:

يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن النشاط الاقتصادي المحلي العام خلال فترة معينة في العادة عام واحد، حيث يعكس القيمة المضافة التي حققتها القطاعات الاقتصادية التي تشكل في مجملها هذا الناتج، والجدول الموالي يوضح تطور قيمة الناتج المحلي في دولة الإمارات خلال فترة معينة.

الجدول رقم (17-3) الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة (2000-2018)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الناتج المحلي الإجمالي	256861	319597	261287	225019	182978	149756	125971	111251	104662	105701
السنوات	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
الناتج المحلي الإجمالي	424667	380575	357045	358135	403137	390108	374591	350666	289787	/

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات البنك العالمي

نلاحظ من خلال الجدول، أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات في ارتفاع مستمر من سنة 2000 حيث يبلغ أقصاه سنة 2008 بما يقدر ب 319597 مليون دولار، لينخفض بعدها نتيجة الأزمة العالمية ثم يعود من جديد إلى الارتفاع ليبلغ أقصاه سنة 2014 بما يقدر ب 403137 مليون وينخفض في السنة الموالية نتيجة الأزمة النفطية، ثم يعود للارتفاع ليبلغ أقصاه سنة 2018، بما يقدر ب 424667 مليون دولار.

2- الميزان التجاري:

الجدول رقم (18-3): الميزان التجاري لدولة الإمارات للفترة (2000-2018)

الوحدة: مليون دولار

البيان/السنوات	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الصادرات	201959	248808	186690	152434	122071	93969	69538	54363	50787	52005
الواردات	187140	219714	166134	112930	93862	78428	57668	47845	42053	39383

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة

14819	29094	20556	39504	28209	15541	11870	6518	8734	12622	رصيد الميزان التجاري
/	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	البيان/السنوات
/	388727	384054	360626	361253	401389	392267	375793	314835	225275	الصادرات
/	307665	318151	310415	305786	319292	292172	281307	251961	206661	الواردات
/	81062	65903	50211	55467	82097	100095	94486	62874	18614	رصيد الميزان التجاري

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات البنك العالمي

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الاقتصادية في الدولة حيث يعتمد عليه الاقتصاد الوطني في المبادلات الدولية مع باقي دول العالم في التصدير والاستيراد، فعائدات التصدير هي المصدر الأساسي للعملة الصعبة التي تؤمن القدرة الشرائية لاستيراد المتطلبات من الخدمات والسلع الإنمائية والاستهلاكية الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

وفي ظل الاعتماد المكثف على النفط في الاقتصاد الوطني، فإن صادرات النفط تشكل معظم الصادرات السلعية في الدولة، وعلى الرغم من تزايد قيمة عائدات تصدير النفط من 26.8 مليار درهم في عام 1975 إلى 70.1 مليار درهم في عام 2000، فإن نسبة مساهمتها في عائدات التصدير الكلية كانت في انخفاض مستمر منذ منتصف السبعينات حيث انخفضت من 94% في عام 1975 إلى 63% عام 1986 إلى 44% عام 2000، ويعود ذلك للتغيرات الهيكلية التي يستعملها الاقتصاد الوطني بالدرجة الأولى. فالتطورات الاقتصادية المحلية النابعة من سياسة تنويع مصادر الدخل مكنت القطاعات الاقتصادية غير النفطية من تنمية صادراتها باستمرار، حيث زادت نسبتها في الصادرات الكلية من 4% عام 1986 لتصل إلى 20.7% عام 2000.

وعلى الرغم من هذه التطورات تبقى عائدات تصدير النفط هي المساهم الرئيسي في تغطية فاتورة المستوردات التي تتزايد باستمرار تبعاً للتقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده الدولة، فقد تمكنت

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة

صادرات النفط إضافة إلى الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير من تحقيق فائض مستمر في الميزان التجاري بلغ أعلى مستوى له للفترة الممتدة بين 2000 و2018 ما يقدر بـ 100095 مليون دولار وذلك خلال سنة 2013 كما هو مبين في الجدول ولم يسجل أي عجز خلال هذه الفترة

3- التضخم: نلاحظ من خلال الجدول التالي نسبة التغير في معدل التضخم خلال الفترة 2000-

2018 في دولة الإمارات العربية المتحدة

الجدول رقم (19-3): نسبة التضخم خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	
معدل التضخم	1.35	2.80	2.92	3.12	5.04	6.20	9.29	11.13	12.25	
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل التضخم	1.56	0.88	0.88	0.66	1.10	2.35	4.07	1.62	1.97	3.07

المصدر: www.unctadstatuncted.org

نلاحظ من خلال الجدول السابق اتجاه معدل التضخم إلى الارتفاع حيث يبلغ أقصاه سنة 2008 بمعدل 12.25%، ثم ينخفض ليعود من جديد إلى الارتفاع ليبلغ أقصاه سنة 2018 بمعدل 3.07%، إن هذا الارتفاع لمعدل التضخم يعكس زيادة معدلات الطلب المحلي وارتفاع أسعار المحروقات وبعض السلع الأساسية، حيث أنه بلغ سنة 2015 4.07% نتيجة ارتفاع أسعار إيجار المساكن ثم انخفض سنة 2016 مسجلاً معدل 1.62% نتيجة تراجع الأسعار العالمية للنفط.

وما يمكن ملاحظته هو الفرق بين معدلات التضخم لسنتين متتاليتين 2008 و2009 حيث سجلا على التوالي معدلات تضخم تقدر بـ 12.25% و1.56%، إن هذا التراجع المسجل في سنة 2009 للأزمة العالمية.

4- عجز الموازنة:

شهد عام 2010 عجز في الميزانية العامة بلغ 13221 مليون دولار بنسبة 4.6% حيث تحسن الأداء المالي في الإمارات عام 2011 وشهد فائض قدر بـ 4319 مليون دولار وبنسبة قدرت 1.2% وذلك نظراً للنمو الجيد في الإيرادات النفطية وإيرادات الغاز الطبيعي والمواد الخام، ثم واصل الفائض المالي نموه الكبير ليصل عام 2014 إلى 18673 مليون بنسبة 4.6% أما عام 2015 و2016 فقد

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة

عادت للانخفاض من جديد وسجلت عجزا بنسبة 1.8% و3.6% على التوالي قدرت ب6590 و13261 مليون دولار أمريكي، ويعود العجز في ميزانية الدولة إلى الانخفاض وتذبذب العوائد النفطية.

5- سعر الصرف:

يوضح الجدول التالي سعر الصرف لدولة الإمارات العربية المتحدة بالدرهم الإماراتي مقابل الدولار الأمريكي واليورو

الجدول رقم (20-3): سعر الصرف خلال الفترة (2012-2016)

الوحدة: الدرهم الإماراتي مقابل الدولار واليورو

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الدولار الأمريكي	3.6725	3.6725	3.6725	3.6725	3.6725	3.6725
اليورو	4.7420	4.8849	4.8849	4.0777	4.0653	4.1385

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير العربي الموحد 2018

نلاحظ من خلال الجدول التالي انخفاض في سعر الدولار الأمريكي مقابل سعر اليورو، فقد كان الدولار الأمريكي ثابتا خلال الفترة من 2012 إلى 2016 حيث قدر ب 3.6725، أما اليورو فقد كان التغيير فيه متذبذبا قليلا وهذا راجع إلى انخفاض في أسعار النفط.

المطلب الثالث: تجارب بعض الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

سبب اتساع موجة التحرير التي عرفها العالم بداية من تسعينات القرن العشرين تزايدا في حجم التدفقات الاستثمارية عبر الحدود والتي استأثرت الدول المتقدمة بحصة الأسد منها، واستشعارا منها بأهمية هذه الاستثمارات في تحسين أوضاعها التنموية حاولت الدول النامية إقناع المستثمرين الأجانب بتوطين أنشطتهم الاستثمارية من خلال منح حوافز قانونية وإدارية ومالية متعددة كانت سببا في رفع حصة الدول النامية من هذه التدفقات.

إن هذا التحول بقدر ما يعكس تغيرا جذريا في نسبة التدفقات الاستثمارية على المستوى العالمي لصالح الدول النامية فهو أيضا يعكس تباينا واضحا بين الدول النامية في استفادتها من هذه الاستثمارات المتدفقة إليها الجزء الأكبر من هذه التدفقات كانت من نصيب عدد محدود من الدول النامية التي استطاعت توفير مناخ استثماري ملائم وسوقت لنفسها كحاضنة للاستثمارات الأجنبية، في حين فشلت دول نامية أخرى في إقناع المستثمرين الأجانب بجدوى الاستثمار فيها.

وانطلاقا من هذا التصور سوف يتم عرض بعض التجارب الناجحة في الدول النامية.

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة

أولاً: التجربة الصينية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد توافدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصين منذ أن اتبعت هذه الأخيرة سياسة الانفتاح على الخارج وأصبحت مركزاً جاذباً للاستثمارات الدولية التي تبحث عن فرص أحسن، ومن المزايا التي تملكها الصين هو أن الاقتصاد الصيني اقتصاد واعد يوفر العديد من الفرص وسوق واسعة بالإضافة إلى وفرة الموارد الطبيعية والبشرية.

فحسب إحصائيات الحكومة الصينية 635000 شركة ذات رأس مال أجنبي أنشئت في الصين و480 من أكبر شركة في العالم قامت باستثمارات هامة فيها وتساهم هذه الشركات بأكثر من 33.4% من الإنتاج الصناعي وحوالي 60% من صادرات الصين وفي سنة 2006 من بين 500 شركة الأكثر أهمية في التجارة الخارجية للصين 60.8% تمثلت في شركات ذات رأس مال أجنبي، ومن بين 200 شركة الأكثر تصديراً في الصين تمثل الشركات ذات الرأس المال الأجنبي 62.5% منها¹

الجدول رقم (21-3) تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة الصين فترة (2010-2018)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	114734	123985	121080	123911	128500	135610	133710	134063	139043

المصدر: www.unctadstat.unctad.org

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن التدفقات الاستثمارية إلى الصين في تزايد مستمر وبشكل جد مرتفع وللاشارة فإن في بداية التسعينات لم يكن يتعدى نصيب الصين 4 ملايين دولار من إجمالي تدفقات الاستثمار العالمي²

ومن خصائص الاستثمارات المتجهة إلى الصين:

- أغلب الاستثمارات في قطاع الصناعات المصنعة على عكس الأولي وقطاع الخدمات.
- أهم الدول المستثمرة هي دول آسيوية وخاصة من هونغ كونغ وتايوان.

¹ - zhan su. Participation de la chine à la nouvelle division international du travail : défis et perspectives. Revue économique et sociale. Volume 67 N°8 sise2009

² - world bank. Global development finance. Country tables. Washington.2003.p 296

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة

كما أن تدفق الاستثمار الجانبي المباشر بهذا الكم إلى دولة الصين راجع إلى مجموعة من الحوافز نذكر منها:

- انخفاض تكلفة الأجور وضخامة السوق الصينية
- الحوافز الضريبية والمالية
- إحداث تغييرات جوهرية على نظمها القانونية المنظمة لعملية الاستثمار ومنها نذكر:
 - تعفى المشروعات التي يزيد عمرها الإنتاجي عن 10 سنوات من دفع الضرائب لمدة سنتين ثم تحصل على ذلك الإعفاء من نصف الضريبة لمدة تتراوح ما بين 3 و 5 سنوات.
 - تحصل المشروعات التي تزيد صادراتها على 70% من إنتاجها والمشروعات المقامة في المناطق الاقتصادية الخاصة special economic zone من دفع الضرائب لمدة 5 سنوات ثم تحصل بعد ذلك على إعفاء من نصف الضريبة المقدرة، كما تحصل على إعفاء جمركي على السلع والمعدات المستوردة من الخارج.
 - يحصل المستثمر الأجنبي على ما يعادل 40% من قيمة الضرائب المدفوعة إذا قام بإعادة استثمار أرباحه.
 - تعفى الآلات والمعدات التي تستوردها مراكز الأبحاث من الرسوم الجمركية..
 - أولوية الحصول على قروض بنكية مسيرة للشركات التي تقوم بتصدير أكثر من 75% من إنتاجها.
 - تحديد الضريبة على أرباح الشركات 25% والضريبة على القيمة المضافة من 13% إلى 17%، مع منح تخفيض بنصف الضريبة لكل شركة أجنبية تقوم بنشاط البحث والتطوير داخل الصين.
- يجب أن تتواءم التقنيات والمعدات المستخدمة في المؤسسة الأجنبية مع التطورات الفنية والتكنولوجية في العالم ومطابقة لاحتياجات الصين ونهضتها الحديثة، مع إمكانية الاستفادة من وفرة مراكز البحث والتطوير بالصين التي تجاوزت 1200 مركز بحث عام 2008 بعدما كانت لا تتعدى 700 مركز عام 2000.
- يجوز للشركة المستثمرة الأجنبية تحويل نصيبها من الأرباح الصافية وحصتها من رأس المال عند التصفية.
- يجوز للمؤسسة المشتركة التي تتميز بالمستويات التقنية المتقدمة أن تطلب التخفيض أو الإعفاء من ضريبة الدخل في العامين الأولين وحتى العام الثالث من تاريخ كسب الأرباح.

- من أجل حماية الاستثمارات الأجنبية، قامت الصين بإبرام 128 اتفاقية ثنائية لحماية الاستثمارات وضمان حقوق الشركات الأجنبية المستثمرة في الصين.¹

ثانيا: التجربة الماليزية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

اكتسبت التجربة الماليزية بريقها من كونها واحدة من النماذج الشرقية الرائدة التي نجحت في هزيمة الفقر في أقل من ثلاث عقود، وأصبحت في عداد الدول ذات المستويات العالية في النمو الاقتصادي، ويكمن إجمالي أسباب هذا النجاح إلى أن براعة الماليزيين في تخطي كثير من العقبات التي اعترضت مسيرتهم التنموية، سواء كان مصدره الانقسام الرأسي (العرقي والديني). أو الانقسام الأفقي (التمييز الاقتصادي والاجتماعي) أو كان نابعا من التباس علاقة الدين بالدولة أو من متغير "القيادة" في ظل ثقافة سائدة تعطي القيادة السياسية اهتماما كبير وتعتج بكثير من القيم والعادات ذات المصادر المختلفة (الإسلامية والهندية والصينية). وبالرغم من هذا التنوع والتعدد ق انطوى في بعض جوانبه على عوامل التفقت والانقسام، فإن تجربة النجاح الماليزية أعطت درسا لكثير من الشعوب التي تعاني مثل تلك التعددية وخاصة العرقية والدينية، أنه يمكن الاستفادة إلى أقصى حد من التنوع في إطار الوحدة unity in diversity كما ينعكس هذا النجاح في تداخل العلاقات بين الأبعاد الاقتصادية والأخلاقية والاجتماعية والسياسية لعملية التنمية والتقدم الاقتصادي، وتبنت ماليزيا إستراتيجية - الطلب الخارجي كفاءة للنمو FDI-EXPORT-led growth لذلك تسعى لجذب المزيد من الاستثمارات طمعا في مردوداته الإيجابية..... عن كونه الإدارة الأساسية التي تستند عليها في تسريع النمو الاقتصادي.

1- التدفقات الاستثمارية الواردة إلى ماليزيا

استطاعت ماليزيا التحول من مجتمع زراعي متخلف إلى اقتصادي صناعي، 67% من صادراته منتجات نصف مصنعة وتجاوزت نسبة الصادرات عالية التقنية 50% خلال الفترة 2000-2012² وترتب عن هذا التحول زيادة مهمة في نصيب الفرد من الدخل الوطني وصل إلى 10513 دولار أمريكي عام 2013³. ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر من العناصر الأساسية المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي لماليزيا وعرفت تدفقات متزايدة خلال الفترة 2000-2018 حسب ما يوضحه الجدول الآتي:

¹ - http://unactad.org/search_center/pages/results.cespe?k_bilateral%20investement%20signed%20by%20china

² - world bank.world development indicator.2014: <http://data.worldbank.org/wdi>

³ - I bid

الجدول رقم (22-3): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لماليزيا خلال الفترة 2000/2017

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	3788	554	3202	2473	4624	4065	6060	8595	7172
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	1453	9060	12198	9239	12115	10877	10082	11336	9399

Source: UNCTAD ، world investment report ، United nations several years.

يتضح من خلال هذا الجدول تذبذبات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لماليزيا، حيث بلغت أعلاها سنة 2011 بما يقدر ب 12198 مليون دولار ثم يأخذ قيم تتزايد وتتناقص باستمرار إلى غاية سنة 2017 حيث بلغ 09399 مليون دولار

كما أن حركة الاستثمارات الماليزية في الخارج تجاوزت ما تلقته من استثمارات مباشرة في الآونة الأخيرة وقد اتجه معظمها إلى دول آسيا وبعض الدول الإفريقية والخليجية وذلك إن دل على شيء فإنه يدل على إمكانياتها المادية والتقنية خاصة في قطاع النفط والبناء.

كما أن هذه التدفقات راجعة إلى إصدارها لقانون تشجيع الاستثمار وذلك سنة 1986 وتضمن النقاط التالية¹:

- تشجيع التصدير من خلال منح 100% من حقوق الملكية للمشروعات التي تحقق 80% من الصادرات

- في حالة تحقق نسبة صادرات ما بين 51% و 79% من إنتاجها تملك نسبة تملك مناظرة

¹-بنك مصر، قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مركز البحوث 1997. ص 97.98

- في حالة تحقق نسبة صادرات 20% و 50% من إنتاجها تملك نسبة تملك 51%. أما أقل من 20% صادرات فنسبة التملك لا تتجاوز 30%

- إنشاء هيئة تطوير الاستثمار لتكون مركز للتعامل مع المستثمرين الأجانب كما منحت ماليزيا مجموعة من الحوافز الضريبية المتمثلة في¹:

- إعفاءات ضريبية تتراوح ما بين 5 و 10 سنوات بالنسبة للاستثمارات ذات التكنولوجيا العالية وللشركات التي تقوم بأعمال البحث والتطوير في ماليزيا

- فرض ضريبة 15% بالنسبة للمشاريع المقامة في المناطق الفقيرة خلال خمس سنوات الأولى من نشاطها.

- إعفاء الواردات من الآلات والمعدات والمواد الأولية المستخدمة في الإنتاج من الرسوم الجمركية كما قامت ماليزيا بتوقيع اتفاقيات مع ما يزيد عن 72 دولة لحماية الشركات الأجنبية من مخاطر الإخلال بالعقود المبرمة عن طريق اللجوء إلى التحاكم الدولي للحصول على التعويضات اللازمة. كما أن أهم مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي لسنة 2014 تشير إلى احتلال ماليزيا بالمرتبة السادسة حيث جاءت كما يلي²:

- يحتاج بدء أي مشروع استثماري في ماليزيا ثلاث إجراءات وفي مدة 6 أيام فقط

- يحتاج تسجيل الملكية إلى 5 إجراءات وفي مدة 14 يوما

- عدد المستندات اللازمة للتصدير هي 4 مستندات وفي 11 يوما وبتكلفة 450 دولار للحاوية، أما عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد فهي 4 مستندات وفي 8 أيام وبتكلفة 485 دولار للحاوية، وتتجاوز متوسط منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

من كل ما سبق نستنتج أن ماليزيا بذلت كل الجهود لاجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولذلك انتهجت ماليزيا سياسة التعديل المستمر للحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب حيث انتقلت من تشجيع الاستثمار كثيف العمال إلى التركيز على تشجيع الاستثمار كثيف عنصر رأس المال والموجه للقطاعات عالية التقنية القادرة على تحسين وضع ماليزيا التنافسي.

¹ - OCDE. Stratégie d'insitation a l'investissement et IDE dans plusieurs pays de l'ANASF 2004.P98

² - <http://arabicdoingbusiness.org/data/exploreconomie/Malaysia/enforcing-contracts>.

المبحث الثالث: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة بمؤشرات قياس مناخ الاستثمار الدولية.

إن المؤشرات الدولية من الأدوات التحليلية الفعالة التي تستخدم في تقييم مناخ الاستثمار لمساعدة المستثمرين على اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في بلد معين من عدمه، وسنحاول من خلال هذا المبحث تبيان وضع البلدان المضيفة في مختلف هذه المؤشرات بما يسمح بتكوين صورة واضحة عن طبيعة المناخ الاستثماري بها.

المطلب الأول: التقييم وفق المقومات الاقتصادية

تقييم البلد المضيف وفقا للمقومات الاقتصادية يستوجب دراسة كل من المؤشرين مؤشر أداء وإمكانات القطر ومؤشرات ضمان جاذبية الاستثمار بينهما كما يلي:

أولاً: التقييم وفق مؤشر أداء وإمكانات القطر في جذب الاستثمار:

يحاول هذا المؤشر الربط بين إمكانات البلد المضيف وما جذبه من تدفقات استثمارية حتى يمكن الحكم على طبيعة الجذب الاستثماري للبلد هل هو مرتفع جداً أو مرتفع أو منخفض أو منخفض جداً. كما أطلقت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) لأول مرة في تقرير الاستثمار لعام 2001 مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لاستشفاف مدى نجاح جهود القطر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور يحاول مقارنة قوة الدولة الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وخلق وظائف في سوق العمل. كما طورت الانكتاد هذا المؤشر في تقرير الاستثمار الدولي لعام 2002 ليصبح مؤشرين: الأول مؤشر الأداء والثاني مؤشر الإمكانيات ويدخل في المؤشرين 140 دولة.

ويستند مؤشر الأداء إلى قسمة حصة القطر من التدفقات FDI إلى إجمالي تدفقات ال FDI في العالم إلى حصة الناتج المحلي الإجمالي للقطر من الناتج المحلي الإجمالي عالمياً ويأخذ متوسط آخر ثلاثة سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية أو التطورات العرضية.

هذا الرقم القياسي IND_i كون $N: 1, 2, \dots$ ؟

$$IND_i = \frac{FDI_{in} / FDI_{win}}{GDP_i / GDP_w}$$

نقوم بحساب هذا الرقم القياسي للدول العربية ونقارنه بالدول المتقدمة في هذا المجال.

حيث:

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة

$$FDI_i^{in} = \text{تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لداخل البلد (i)}$$

$$FDI_w^{in} = \text{تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم}$$

$$GDP_i = \text{الناتج القومي المحلي للبلد i}$$

$$GDP_w = \text{الناتج القومي على مستوى العالم}$$

أما مؤشر الإمكانيات فيستند إلى 8 عوامل تشمل: نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي، عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة، حجم استغلال الطاقة التجارية، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للدخل الوطني، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا للسكان، تصنيف القطر السيادي.

- جمعت البيانات للمؤشرين لفترتين زمنيتين الأولى 1988 - 1990 والثانية 1998 - 2000 للمقارنة.

- دليل المؤشر:

* مؤشر الأداء: حصول الدول على معدل واحد فما فوق دلالة على انسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جذب ال FDI.

* مؤشر الإمكانيات: الرصيد يتراوح بين 0 و 1 وهو يحتسب من قسمة الفرق بين قيمة المتغير في القطر وأدنى قيمة للمتغير على الفرق بين أعلى وأدنى قيمة للمتغير.

* ويصنف القطر وفق مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات لينتمي لإحدى المجموعات الأربع التالية:

- مجموعة الدول السباقة وهي ذات مؤشر الأداء المرتفع ومؤشر الإمكانيات المرتفع.

- مجموعة الدول المتجاوزة إمكانياتها ذات مؤشر الأداء المرتفع ومؤشر الإمكانيات المنخفض.

- مجموعة الدول ما دون إمكانياتها ذات مؤشر الأداء المنخفض ومؤشر إمكانيات مرتفع.

- مجموعة الدول المتدنية الأداء ذات مؤشر الأداء المنخفض ومؤشر الإمكانيات المنخفض.

ووفقا لذلك يكون وضع الدول العربية على النحو الآتي وذلك للفترة 1998-2000:

- مجموعة الدول السباقة: البحرين (من 42 دولة تنتمي إلى مجموعة العالم).

- مجموعة الدول المتجاوزة إمكانياتها: تونس، السودان (من 28 دولة).

- مجموعة الدول دون إمكانياتها: مصر، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، قطر، السعودية، سوريا،

الإمارات (من 30 دولة).

- مجموعة الدول متدنية الأداء: ليبيا، المغرب، اليمن (من 40 دولة)

ثانيا: التقييم وفق مؤشرات ضمان جاذبية الاستثمار:

مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار هو مقياس مركب يوضح مدى توافر إمكانات جذب الاستثمار في دول العالم من خلال رصد 57 متغيرا في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية وبناءا على قيم تلك المتغيرات في كل دولة يقوم المؤشر بمنح كل دولة درجة معينة من إجمالي 100 درجة ثم يقوم بترتيبها من الأفضل إلى الأسوأ بحسب القيم الأعلى للدرجات.

ولتسهيل العرض واستخلاص النتائج تم توزيع المتغيرات الـ 57 المكونة للمؤشر على 11 مؤشرا فرعيا تضم استقرار الاقتصاد الكلي والوساطة المالية والقدرات التمويلية والبيئية المؤسسية وبيئة أداء الأعمال وحجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه والموارد البشرية والطبيعية وعناصر التكلفة والأداء اللوجستي واقتصاديات التكتل وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

الجدول رقم (23-3): أداء الجزائر، السعودية، الإمارات العربية في مؤشر ضمان لجاذبية

الاستثمار في الفترة 2013-2019

ترتيب المؤشر عالميا							البلد	
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013		
33	34	35	34.2	33.9	32.2	24.1	القيمة	الجزائر
84	86	87	87	87	85	82	الترتيب	
48	51	49	47.9	48.3	42.1	31.3	القيمة	السعودية
46	41	48	46	45	53	56	الترتيب	
62	60	58	53.7	54.3	49.9	37.2	القيمة	الإمارات
23	23	23	29	29	33	38	الترتيب	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير المناخ الاستثماري في الدول العربية لعدة

سنوات.

1- حالة الجزائر: ارتفعت قيمة الجزائر في المؤشر العام للجاذبية لتبلغ أعلى مستوى لها بما يقدر

ب 35 وذلك سنة 2017 لينخفض بعد ذلك إلى 33 سنة 2019، أما من حيث الترتيب فقد عرفت

تذبذبات تتراوح ما بين 82 و 87.

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة

2- حالة السعودية: عرفت السعودية ارتفاعا في قيمة المؤشر العام للجاذبية حيث بلغ سنة 2018 ما يقدر ب 51 ولقد تحسنت في ترتيبها إلى الرتبة 41 بعدما كانت سنة 2013 في المرتبة 56 بما يقدر بقيمة للمؤشر تعادل 31.3، أما في سنة 2019 فقد احتلت الرتبة 46 بما يقدر ب 48(قيمة المؤشر)

3- حالة الإمارات العربية: حققت الإمارات أفضل ترتيب مقارنة بكل من الجزائر والسعودية حيث احتلت المرتبة 23 سنة 2019 بقيمة 62 مقارنة سنة 2013 حيث احتلت المرتبة 38 بقيمة 37.2. فكلما حققت قيمة أكبر تحسنت من حيث الترتيب باستثناء سنة 2017 و2018 و2019 حيث حققت ترتيب ثابت يقدر ب 23.

المطلب الثاني: تقييم بيئة أداء الأعمال:

وفقا لتقرير بيئة أداء الأعمال لعام 2015 فقد طبقت الدول العربية خلال الفترة ما بين عامي 2005 و2014 نحو 233 تغييرا معظمهم إصلاحات في المؤشرات العشرة الفرعية المكونة للمؤشر العام لبيئة أداء الأعمال، منها 15 تغييرا خلال الفترة ما بين أول يونيو 2013 وأول يونيو 2014. حيث تمتعت الإمارات ب 20 إصلاحا ونسبة 10.2 % والسعودية 19 إصلاحا ونسبة 9.6 % ثم الجزائر 9 إصلاحات.

الجدول رقم (24-3): الإصلاحات المنفذة في الدول العربية بين عامي 2005 و2015

الترتيب حسب التغييرات	الدولة	إجمالي الإصلاحات	بدء المشروع	استخراج تراخيص البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل المستهلك	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين الأقلية	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	تنفيذ العقود	تسوية حالات الإعسار
2	الإمارات	20	4	1	2	2	4	2	1	3	1	/
4	السعودية	19	5	2	/	2	3	1	1	2	1	2
9	الجزائر	9	/	1	/	1	3	/	2	1	1	/

المصدر: تقرير بيئة أداء الأعمال 2015

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة

أولاً: التقييم وفق مؤشر سهولة أداء الأعمال:

ي تتبع تقرير أداء الأعمال الصادرة عن مجموعة البنك الدولي، الإصلاحات التنظيمية التي تهدف إلى توفير المزيد من السهولة في أداء الأعمال في العالم والدول العربية منذ إنطلاقه عام 2004 من خلال قياس تأثير هذه الإصلاحات على المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال.

ويتكون المؤشر العام المركب لعام 2015 من عشرة مؤشرات فرعية هي:

بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين الأقلية، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار.

وتبعاً لهذا المؤشر فإن الإمارات تصدرت المرتبة الأولى عربياً و22 عالمياً سنة 2015 ثم السعودية في المرتبة الثانية عربياً و49 عالمياً، أما الجزائر فحققت المرتبة 14 عربياً و154 عالمياً بعدما كانت 147 عالمياً.

ويوضح الجدول التالي ما سبق ذكره

الجدول (25-3): ترتيب بعض الدول العربية في المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال لعام 2015

التغيير في الترتيب	الترتيب عالمياً		الدولة	الترتيب عربياً
	2015	2014		
↑ -3	22	25	الإمارات	1
↓ 5	49	44	السعودية	2
↓ 7	154	147	الجزائر	14

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2015

كما تطرقنا إلى ترتيب هذه الدول وفقاً للمؤشرات العشر الفرعية لبيئة أداء الأعمال كما موضحة في

الجدول التالي:

الجدول (26-3): الترتيب العالمي لبعض الدول العربية في المؤشر العام والمؤشرات الفرعية

لبيئة أداء الأعمال لعام 2015

الترتيب عربياً	الدولة	المؤشر العام	بدء النشاط التجاري	استخراج تراخيص البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل الممتلكات	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين الأقليات	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	تنفيذ العقود	تسوية حالات الإعسار
1	الإمارات	22	58	4	4	4	89	43	1	8	121	92
2	السعودية	49	109	21	22	20	71	62	3	92	108	163
14	الجزائر	154	141	127	147	157	171	132	176	131	120	97

المصدر: تقرير بيئة أداء الأعمال في الدول العربية 2015 ص13

من خلال ملاحظة الجدولين السابقين يتبين لنا أن دولة الإمارات سجلت تحسناً بالتقدم بثلاث مراكز على خلاف السعودية التي تراجعته بخمس مراكز، أما الجزائر فهي بعيدة كل البعد عن الدولتين السابقتين حيث سجلت هذه الأخيرة في سنة 2015 تراجعاً ب 7 مراكز مقارنة بسنة 2014

ثانياً: التقييم وفق مؤشر التنافسية العالمية:

يصدر هذا المؤشر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ويعد أداة مهمة في توجيه السياسات الاقتصادية وقرارات الاستثمار وتأثيرها في الأوضاع التنافسية العالمية وأداة لتفحص نقاط القوة ومواطن الضعف في بيئة أداء الأعمال.

تأسس المنتدى الاقتصادي العالمي (world economic forum) عام 1971 بمبادرة من الاقتصادي الألماني كلاوس شواب (klaus schwab) لخلق فضاء للحوار يجمع بين رواد الأعمال وممثلي الشركات الكبرى في أوروبا.

بدأ اهتمام المنتدى بقضايا التنافسية منذ عام 1979، فعمل على تطوير مؤشراً خاصاً لقياس تنافسية الاقتصادات كما دأب على نشر تقرير سنوي حول التنافسية العالمية والذي أصبح مرجعاً في هذا المجال.

ويعتمد مؤشر التنافسية على 12 محورا وفق المنهجية المعدلة GCI4.0 لعام 2018

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة

الجدول (27-3): أداء الدول في مؤشر التنافسية وفق المنهجية المعدلة لسنتي 2018 و2019

الجزائر		السعودية		الإمارات		الدول
2019	2018	2019	2018	2019	2018	عوامل التنافسية
89/141	92/140	36/141	39/140	25/141	27/140	الترتيب العالمي
56	54	70	68	75	73	الدرجة
						بيئة اقتصادية تمكينية:
46	44	63	62	73	72	المؤسسات
64	61	78	75	88	86	البنية التحتية
53	47	69	60	92	84	تبني تقنيات المعلومات
71	69	100	100	100	100	استقرار الاقتصاد الكلي
						رأس المال البشري
83	81	82	82	72	78	الصحة
59	57	75	73	71	68	المهارات
						الأسواق
46	45	65	62	72	69	أسواق

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة

المنتجات						
سوق العمل	47	44	57	53	66	63
الأسواق المالية	50	48	71	66	74	71
حجم السوق	66	66	76	76	70	71
بيئة الابتكار						
ديناميكية بيئة الأعمال	56	51	53	51	69	67
القدرة على الابتكار	34	30	51	47	52	51

Source: the global competitiveness report 2018/2019

أ- حالة الجزائر: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه:

- تحسن في الترتيب العالمي حيث سجلت المرتبة 92 ضمن 140 دولة سنة 2018 لتحقق المرتبة 89 في سنة 2019 وذلك ضمن 141 دولة
- بالنسبة لدرجة التنافسية حققت درجة أعلى في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 بمعدل نقطتين
- إن جميع المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية الاثنى عشر حققت ارتفاع يتراوح ما بين نقطتين حتى أربع نقاط خاصة في مؤشر تبني تقنيات المعلومات حيث سجل 47 مقارنة بـ 53 نقطة سنة 2019 بالإضافة إلى مؤشر القدرة على الابتكار حيث حقق نفس التغيير

ب- حالة السعودية: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه:

- تحسن في الترتيب العالمي حيث سجلت المرتبة 39 ضمن 140 دولة لتحقق المرتبة 36 ضمن 141 دولة.
- بالنسبة لدرجة التنافسية سجلت سنة 2018 الدرجة 68 ثم ارتفعت إلى 70 درجة سنة 2019
- إن جميع المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية حققت ارتفاع وصل حتى 9 نقاط مثل مؤشر تبني تقنيات المعلومات ومؤشر الأسواق المالية الذي حقق ارتفاع يصل إلى 5 نقاط

ج- حالة الإمارات العربية المتحدة:

-تحسن في الترتيب العالمي، حيث أنه بعدما سجلت المرتبة 27 ضمن 140 دولة تراجع إلى المرتبة 25 ضمن 141 دولة وذلك سنة 2019

-جميع المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية حققت ارتفاع، أبرزها مؤشر تبني تقنيات المعلومات التي حققت ارتفاع من 84 سنة 2018 إلى 92 عام 2019.

المطلب الثالث: تقييم سياسة الاستثمار:

سوف نستخدم 04 مؤشرات لتقييم سياسات الاستثمار في البلدان المضيفة هما: المؤشر المركب للمخاطر القطرية، مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية، مؤشر مدركات الفساد، مؤشر الحرية الاقتصادية.

أولاً: التقييم وفق المؤشر المركب للمخاطر القطرية¹

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة PRS من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار ويتكون المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

1- المخاطر السياسية: يهدف إلى تقييم المخاطر السياسية لتوفير أداة قابلة للمقارنة بين الأقطار، للحكم على الاستقرار السياسي في مختلف الأقطار، ويوضح الجدول أدناه مكونات المخاطر السياسية وأعلى عدد لنقاط المخاطر الممنوحة لكل مكون عاكسا بذلك نظام الأوزان المتبع داخل هذه المجموعة مع ملاحظة أن أدنى نقاط مخاطر تمنح لكل مكون فرعي تساوي صفر بمعنى أعلى درجة للمخاطر.

الجدول (28-3) المكونات الفرعية لمجموعة المخاطر السياسية

المكون الفرعي	هدف المكون	إجمالي نقاط المخاطر
استقرار الحكومة	يهدف لقياس القدرة على الاستمرار في الحكم	12
الظروف الاقتصادية والاجتماعية	يهدف لقياس مدى اقتناع الجمهور بالسياسات الاقتصادية	12
تقاطيع الاستثمار	يهدف لقياس توجهات الحكومة نحو الاستثمار الوافد	12
النزاعات الداخلية	يهدف لقياس تفشي العنف السياسي	12
النزاعات الخارجية	يهدف لقياس ما يواجهه القطر من قيود خارجية	12
الفساد السياسي	يهدف لقياس مختلف أوجه استخدام المكانة السياسية	6

¹ - د.وشاح رزاق. المعهد العربي للتخطيط.

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة

	لأغراض شخصية	
6	يهدف لقياس التأثيرات السلبية المترتبة على دور العسكر في السياسة	العسكر في السياسة
6	يهدف لقياس التوتر الاجتماعي المترتب على الدعوات الدينية والسياسية	الدين في السياسة
6	يهدف لقياس سيادة حكم القانون واحترام القانون	الأمن والنظام
6	يهدف لقياس التوتر الاجتماعي والمترتب على العرق واللغة	التوتر العرقي
6	يهدف لقياس مدى استجابة الحكومة لشعبها	المساءلة الديمقراطية
4	يهدف لقياس قوة ونوعية الأطر المؤسسية للإدارات	نوعية الإدارة

المصدر: د.وشاح رزاق، المعهد العربي للتخطيط

-يتم تقدير المخاطر السياسية وترتيب الدول على أساس ما يلي:

مدى مؤشر المخاطر السياسية درجة المخاطر

من صفر إلى 50 — مخاطر مرتفعة للغاية

من 50 إلى 60 —.....— مخاطر مرتفعة

من 60 إلى 70 — مخاطر متوسطة

من 70 إلى 80 — مخاطر متدنية

من 80 فما فوق —. —. مخاطر متدنية للغاية

2- المخاطر التمويلية: وتهدف هذه المجموعة لتوفير أداة تساعد في الحكم على التزامات القطر

الرسمية والتجارية والائتمان التجاري هذا ويوضح الجدول التالي المكونات الفرعية لمجموعة المخاطر التمويلية

الجدول (29-3) المكونات الفرعية لمجموعة المخاطر التمويلية

ملاحظات	إجمالي نقاط المخاطر	المكون الفرعي
نسبة 200% فما فوق تعطي صفر ونسبة 0 إلى 5% تعطي 10 نقاط	10	الديون الخارجية لسنة من الناتج المحلي الإجمالي
نسبة 85% فما فوق تعطي صفر ونسبة 0 إلى 5% تعطي 10 نقاط	10	نسبة خدمة الديون
عجز نسبة 120% فما تحت تعطي صفر وفائض بنسبة 25% فما فوق تعطي 15 نقاط	15	الميزان الجاري كنسبة من الصادرات
أقل من 1/2 شهر تعطي صفر أكثر من 15 شهر تعطي 5 نقاط	5	السيولة الدولية الصافية كغطاء لشهور الاسترداد
تحدد حسب حالة التغيير النسبي في سعر الصرف مقابل الدولار	10	استقرار سعر الصرف
/	50	إجمالي

المصدر: د. وشاح رزاق - المعهد العربي للتخطيط

يتم تقدير المخاطر التمويلية وترتيب الدول على أساس ما يلي:

مدى مؤشر المخاطر التمويلية درجة المخاطر

من صفر إلى 25 —...— مخاطر مرتفعة للغاية

من 25 إلى 30 —...— مخاطر مرتفعة

من 30 إلى 35 —.....— مخاطر متوسطة

من 35 إلى 40 ———— مخاطر متدنية

من 40 فما فوق —...— مخاطر متدنية للغاية

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة

3- المخاطر الاقتصادية: وتهدف هذه المجموعة إلى تقييم أوجه القوة وأوجه الضعف في الحالة الاقتصادية السائدة. هذا واستخدمت النسب الاقتصادية المتعارف عليها توخياً للمقارنة بين الدول وهذا وقد تم تحويل مؤشر دخل الفرد بنسبة إلى متوسط دخل الفرد لكل الأقطار التي تدخل في التحليل.

الجدول (3-30) المكونات الفرعية لمجموعة المخاطر الاقتصادية

المكون الفرعي	إجمالي نقاط المخاطر	ملاحظات
دخل الفرد (كنسبة من متوسط الأقطار)	5	أقل من 10% تعطي صفر أكثر من 250% تعطي 5 نقاط
معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي	10	أكثر من 7% تعطي صفر أكثر من 6% تعطي 10 نقاط
معدل التضخم	10	أكثر من 3% تعطي صفر أقل من 2% تعطي 10 نقاط
فائض الميزانية	10	عجز أكبر من 30% يعطي صفر فائض أكبر من 4% يعطي 10 نقاط
الميزان الجاري كنسبة من الناتج المحلي	15	عجز أكبر من 40% يعطي صفر فائض أكبر من 10% يعطي 15 نقاط
إجمالي	50	/

المصدر: د.وشاح رزاق - المعهد العربي للتخطيط

يتم تقدير المخاطر وترتيب الدول على أساس ما يلي:

مدى مؤشر المخاطر الاقتصادية درجة المخاطر

من صفر إلى 25 —. —. مخاطر مرتفعة للغاية

من 25 إلى 30 —. —. مخاطر مرتفعة

من 30 إلى 35 —. —. مخاطر متوسطة

من 35 إلى 40 —. —. مخاطر متدنية

من 40 فما فوق — مخاطر متدنية للغاية

- لغرض الحصول على المؤشر المركب للمخاطر القطرية يتم الحصول على إجمالي نقاط المخاطر التي يحصل عليها القطر بحيث يكون وزن المخاطر السياسية 50 %، بينما يكون وزن كل من المخاطر التمويلية والاقتصادية 25 % بحيث يكون إجمالي نقاط المخاطر (100 نقطة) غاية المخاطر المتدنية بينما يمثل الحصول على صفر غاية المخاطر المرتفعة ويتم ترتيب الأقطار على أساس ما يلي:

مدى مؤشر المخاطر المركبة درجة المخاطر

من صفر إلى 50 — مخاطر مرتفعة للغاية

من 50 إلى 60 — مخاطر مرتفعة

من 60 إلى 70 — مخاطر متوسطة

من 70 إلى 80 — مخاطر متدنية

من 80 إلى 100 — مخاطر متدنية للغاية

- وجاء وضع الدول العربية وفق المؤشر المركب للمخاطر القطرية لشهر ديسمبر 2018 كالاتي:

- درجة مخاطرة منخفضة جد ← الإمارات

- درجة مخاطرة منخفضة ← السعودية

- درجة مخاطرة معتدلة ← الجزائر

ثانياً: التقييم وفق مؤشر الشفافية Transparency index

يصدر مؤشر الشفافية منذ 1995 عن منظمة الشفافية الدولية لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية بغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد، ويحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات ومصادر المعلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة وتأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها، ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في البلد المعني، ومدى وجود تشريعات قانونية وإجرائية داخل البلد للحد من الفساد وإقرار مبدأ المحاسبة والمكاشفة وتحديد أساليب مراجعة البيانات المالية الغير مسجلة لرصد الرشاوي والإنفاق الغير مبرر¹.

ويستند المؤشر إلى 14 مسحا ميدانيا قامت به 7 مؤسسات دولية مستقلة ترصد آراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء المحليين حول الإجراءات المتبعة

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2002، ص 111

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة

ودرجة المعاناة التي تعترض تنفيذها ولا بد لقبول الدولة في المؤشر من أن يكون قد تم فيها إجراء ثلاث مسوحات للرأي حول النظرة للفساد على الأقل.¹

الجدول رقم (31-3) وضع الدول المضيفة في مؤشر الشفافية في الفترة: 2015-2018

2018		2017		2016	2015	الدولة
الترتيب العالمية	القيمة	الترتيب العالمي	القيمة			
23	70	21	71	66	70	الإمارات
58	49	54	49	46	52	السعودية
105	35	112	33	34	36	الجزائر

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات منظمة الشفافية الدولية.

1- حالة الجزائر: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تذبذبات في قيمة مؤشر الشفافية ففي سنة 2015 ظهر تحسن طفيف في المؤشر حيث بلغ 36 مقارنة بسنة 2017 حيث حقق المؤشر 33 ثم يعود للتحسن سنة 2018 حيث حقق 35 كما أحرزت الجزائر تقدما في الترتيب حيث من الترتيب العالمي 112 سنة 2017 احتلت الترتيب 105 سنة 2018.

2- حالة السعودية: من خلال ملاحظة بيانات الجدول أعلاه حقق مؤشرات متذبذبة أديها سنة 2016 حيث حقق المؤشر 46 ليعود إلى الارتفاع سنة 2018 ليحقق 49، أما من حيث الترتيب الدولي وفقا لمؤشر الشفافية فحققت المرتبة العالمية 57 وارتفعت إلى المرتبة 58 سنة 2018.

3- حالة الإمارات العربية: من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن الإمارات حققت أفضل مؤشر بقيمة 70 وذلك سنة 2018 وبترتيب عالمي 23، إلا أن النتائج المحققة لسنة 2017 تعد الأفضل حيث بلغت قيمة المؤشر 71 مع ترتيب عالمي 21.

ويبقى واقع مكافحة الفساد في الشرق الأوسط (الإمارات، السعودية) وشمال إفريقيا (الجزائر) قائما، ولا يستغرب استشراف الفساد وترسخه في المنطقة نظرا للقمع الذي تمارسه الدول على الحريات المدنية وعدم احترام الدول منذ عشرات السنين للعقد الاجتماعي مع المواطنين.

¹ - المرجع نفسه.

وعلى القيادات أن تعزز منظومة الضوابط والتوازنات وأن تدعم حقوق المواطنين وتفي بالتزاماتها على مكافحة الفساد.

رابعاً: التقييم وفق مؤشر الحرية الاقتصادية:

يصدر هذا المؤشر معهد هيرتاج HERITAGE بالتعاون مع صحيفة وال ستريت جورنال Wall Street journal منذ عام 1955 ويستخدم لقياس درجة التضيق التي تمارسها الحكومات على الحرية الاقتصادية ويستند المؤشر على 10 عوامل تشمل:

السياسة التجارية وبخاصة معدل التعريف الجمركية ووجود الحواجز الجمركية، ووضع الإدارة المالية لموازنة الدولة وبخاصة الهيكل الضريبي للأفراد والشركات، حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد والسياسة النقدية وبخاصة مؤشر التضخم، تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر، وضع القطاع المصرفي والتمويل ومستوى الأجور والأسعار، حقوق الملكية الفكرية، التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية، أنشطة السوق السوداء¹. وتمنح هذه المكونات العشرة أوزاناً متساوية ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية.

ويتم التقييم وفق السلم الآتي:

<u>القيمة</u>	<u>درجة الحرية الاقتصادية</u>
(100-80)	حرة
(80- 70)	حرة إلى حد كبير
(70 - 60)	حرة إلى حد ما
(60 - 50)	غير حرة إلى حد كبير
(0 - 50)	مقموعة

¹ - the heritage foundation & Wall Street journal, index of economic freedom, <http://www.heritage.or/index>.

الجدول (3-32) وضع الدول المضيفة في المؤشر الحرية الاقتصادية في الفترة 2012-2019

السنوات	البلد							
	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
الجزائر	القيمة	46.2	44.7	46.5	50.1	48.9	50.8	49.6
	التغيير	3.36-%	3.87-%	7.19-%	2.45-%	3.74-%	2.42-%	2.75-%
السعودية	القيمة	60.7	59.6	64.4	62.1	62.1	62.2	60.6
	التغيير	1.87-%	7.45-%	3.70-%	/	0.16-%	2.64-%	3.04-%
الإمارات	القيمة	77.6	77.6	76.9	72.6	72.4	71.4	71.1
	التغيير	/	0.91-%	5.92-%	0.28-%	1.40-%	0.42-%	2.60-%

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات economic freedom of the arab

1- حالة الجزائر: من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر لا يتعدى 50، وهذا يعني لنا أن الجزائر تقع في منطقة الحرية الاقتصادية المقيدة. يرجع تأخر الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية إلى تدهورها ضمن المؤشرات الفرعية المكونة له، وهذا ما يؤكد ضرورة إعادة النظر في تهيئة مناخ الأعمال، باعتباره يؤثر في قرارات المستثمرين الأجانب ويحد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- حالة السعودية: من خلال دراسة بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة مؤشر الحرية لدولة السعودية تتراوح ما بين 60-64 مما يمكن القول عنها أنها تقع ضمن منطقة الحرية إلى حد ما.

3- حالة الإمارات العربية: من خلال بيانات الجدول أعلاه يتبين لنا قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية يتراوح ما بين 71-77 وهذا يدل أنها تتمتع بحرية اقتصادية إلى حد كبير.

خامسا: التقييم وفق مؤشر Coface للمخاطر القطرية:

يصدر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (COFACE)، حيث يقيس مخاطر قدرة الدولة على السداد ويغطي المؤشر 141 دولة منها 20 دولة عربية، ويستند إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحبات رأسمالية ضخمة، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات القصيرة المدى وقد صنف دليل المؤشر إلى:

* درجة الاستثمار A وتقسم إلى أربعة مستويات هي:

- A1- البيئة السياسية والاقتصادية المستقرة، سجل السداد جيد جدا، وأن إمكانية بروز مخاطر القدرة على السداد ضعيفة جدا.
- A2- احتمال السداد يبقى ضعيف جدا، حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية أقل استقرارا، أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدولة المصنفة ضمن A1.
- A3- بروز الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لأن يصبح أكثر انخفاضا عن الفئات السابقة، مع استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد.
- A4- سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حالا، مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، رغم ذلك فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا.

* درجة المضاربة: وتقسم إلى ثلاث مستويات هي:

- B: يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثيرا أكبر على سجل السداد السيئ أصلا.
- C: قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلا.

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة

D: ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية الاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ أصلاً أكثر سوءاً¹.

وانطلاقاً من التقرير الصادر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (coface) للثلاثي الرابع 2019 فإنه يتبين لنا الآتي²:

- حالة الإمارات العربية المتحدة: صنفت في درجة الاستثمار A3.
- حالة السعودية: صنفت السعودية وفقاً لمؤشر Coface خلال الثلاثي الرابع 2019 في درجة B.
- حالة الجزائر: صنفت الجزائر وفقاً لهذا المؤشر في درجة المضاربة C.

¹ - د. محمد قويدري، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي يومي 17-18 أبريل 2006 جامعة الأغواط.

² - coface for études économiques et risque.

خلاصة الفصل:

تعرضنا في الفصل الثالث إلى دراسة تحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، فقد تطرقنا في بادئ الأمر إلى تحليل المناخ الاستثماري لكل بلد من حيث الإطار القانوني وأهم المحفزات وأبرز المعوقات التي تحول دون تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبية المباشرة إلى الدول محل الدراسة.

ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى دراسة تحليلية لتدفقات الاستثمار الأجنبية المباشرة من حيث التوزيع القطاعي وأهم الشركات المستثمرة في الدول، كما تمت دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لكل دولة على حدى.

كما أشرنا إلى تجارب بعض الدول النامية الغير عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر التي يمكن الاقتداء بها.

كما قمنا بدراسة تحليلية لتقييم مناخ الاستثمار في هذه الدول محل الدراسة وذلك بالاعتماد على بعض المؤشرات الدولية.

وتوصلنا إلى أن هناك تحسن كبير وفعال في معظم التشريعات التي الدافع من وراءها هو تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه بالرجوع إلى إحصائيات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نلمس تحسن طفيف بالنسبة لكل من الجزائر والسعودية على خلاف الإمارات العربية المتحدة التي سجلت تحسن ملحوظ.

وهذا التراجع بالنسبة للجزائر والسعودية هو استفحال الفساد والبيروقراطية وزيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية الكلية فمن خلال تحليل إحصائيات مختلف المؤشرات نلمس وجود استقرار وجاهزية إلى الإقلاع والتحول.

كما بينت لنا المؤشرات الدولية لقياس مناخ الاستثمار تصنيف كل من الجزائر والسعودية في مراكز متأخرة إلا أن الإمارات العربية المتحدة فهي أفضل منهما، ويمكن إرجاع ذلك إلى ضعف الجهاز الإحصائي في كل من البلدين وعدم تصريح المسؤولين بالأرقام الحقيقية اعتقاداً منهم أنها تؤثر على الأمن القومي

وبعد عرضنا في هذا الفصل لدراسة تحليلية لواقع الاستثمار في هذه الدول سنتعرض في الفصل الرابع إلى دراسة قياسية تتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في كل بلد.

الفصل الرابع

دراسة قياسية لأثر الاستثمار

الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

تمهيد الفصل

تسعى معظم الدول النامية إلى استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال تحسين بيئتها الاستثمارية، والسبب وراء ذلك هو الظروف الاقتصادية وحاجتها لإيجاد مصادر تمويل إضافية تعوض النقص في مصادرها المحلية.

ونظراً لتعدد الدراسات التي تناولت أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على طرق مختلفة للاقتصاد القياسي، كما توصلت إلى نتائج مختلفة فمنها ما أثبتت وجود علاقة متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي أي إن أي زيادة للاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي والنمو الاقتصادي يعتبر بدوره محفزاً للاستثمار الأجنبي المباشر، أما بعض الدراسات فقد أثبتت وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، إلا إن معظم الدراسات أثبتت وجود أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر النمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية.

وهذا ما دفع بنا إلى محاولة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من الجزائر والإمارات والسعودية.

المبحث الأول: عموميات حول الاقتصاد القياسي:

يعد الاقتصاد القياسي أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي يهتم بالتقدير الكمي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية عن طريق بناء النماذج القياسية معتمد في ذلك على النظرية الاقتصادية والرياضيات والإحصاء للوصول إلى هدفه الخاص باختبار الفروض والتقدير ومن ثم التنبؤ بالظواهر الاقتصادية، ولهذا سيتم تقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب كما يلي:

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي.

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مجموعة من التعاريف متعلقة بالاقتصاد القياس واهم أهدافه.

أولاً: مفهوم الاقتصاد والقياسي:

ينقسم البحث في علم الاقتصاد على غرار باقي العلوم الأخرى إلى بحث نظري

(research theoretical) وبحث تجريبي (empirical research)، والاقتصاد القياسي هو أحد فروع

العلوم الاقتصادية الذي يهتم بالبحث التجريبي، يتميز باستخدامه للأساليب الكمية في تحليل الظواهر الاقتصادية.

استخدام مصطلح الاقتصاد القياسي الأول مرة سنة 1926 econometrics من طرف الاقتصادي

ranger frisch، غير أن البداية الحقيقية للاقتصاد القياسي هي مع تأسيس جمعية الاقتصاد القياسي

econometric society في عام 1930 ودورية econometrica journal في يناير 1933، والاقتصاد

القياسي هو مصطلح يوناني يتكون من مقطعين economic وتعني اقتصاد، metrics وتعني القياس، أي

حرفياً: القياس في الاقتصاد أو الاقتصاد القياسي أو القياس الاقتصادي ويمكن تعريفه على أنه فرع من

علم الاقتصاد يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية وتكميمها من خلال بيانات إحصائية واقعية¹.

أما: Klein, Rothier Malinvaud يعرف الاقتصاد القياسي على أنه "علم استعمال طرق الاستقراء

والاستدلال الإحصائيين ولاسيما نظرية الاحتمالات والاختبارات ونظريات التنبؤ والتقدير للتحقق من

العلاقات التي تمكنا النظرية الاقتصادية من صياغتها على شكل فرضيات².

¹ - د قوري يحي عبد الله، الاقتصاد القياسي، مطبوعة بيداغوجية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس سنة 2017/2018، ص 03.

² - قاسم النعيمي وملم ديبو، الاقتصاد القياسي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، مطبعة الروضة 2009، ص 21.

ويعرفه جونستن (j. Johnston) على انه "علم يهتم بتقييم واختبار المعلمات a.b وغيرها للنموذج الاقتصادي¹.

أما سامويلسون (Samuelson) فيعرفه بأنه " فرع من علم الاقتصاد يبحث في التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الحقيقية مستعينا بتطور النظرية الاقتصادية والطرائق الإحصائية².
أما تومي صالح فقد عرفه بأنه " أداة توفيقية ما بين النظرية الاقتصادية الرياضيات والإحصاء، ولكنه يختلف تماما عن كل هذه الفروع، ويعتمد باحثو القياس الاقتصادي على مبادئ النظرية الاقتصادية عند بنائهم لنموذج القياس الاقتصادي مستعملين النظرية الإحصائية وتقنيات القياس الاقتصادي ومن ثمة يختبرون ميدانيا بعض العلاقات الموجودة فيما بين المتغيرات الاقتصادية، ويمكن تطبيق القياس الاقتصادي على عدة ميادين مثل، علوم الاجتماعية والإنسانية، الصحة، النقل وغيرها³.

وما يمكن ملاحظة من خلال كل التعاريف التي سبق ذكرها أن جميعها متفقة على أن الاقتصاد القياس هو ذلك العلم الذي يدمج بين النظرية الاقتصادية واستخدام مختلف الطرق الإحصائية والرياضيات للوصول إلى تقييم كمي للمتغيرات الاقتصادية.

ثانيا: أهداف الاقتصاد القياسي:

يمكن تلخيص أهم أهداف الاقتصاد القياسي في النقاط التالية:

1- الاختبار للنظرية الاقتصادية:

من مبادئ النظرية الاقتصادية هو التحليل والاختبار لذلك فان الاقتصاد القياسي لكي يعتبر النظرية صحيحة ومقبولة يجب أن تخضع للاختبار كليا.
يقوم الاقتصاد القياسي على اختبار قوة تأثير المتغير المستقل على سلوك المتغير التابع، كما يوضح قوة النموذج وقوة العلاقة بين المتغيرات الرئيسية، فالاقتصاد القياس هو الذي يقيم النظرية الاقتصادية، لذا فبدون الاختبار الكمي تصبح النظرية غير مقبولة⁴.

¹ -koutsyiannis ,the thero of econometrics ,second edition (the macmillan pross (td : london,1997) p : 03.

² - P.A samualson .t.c Koop mans, »Report of evaluative comettee for econometica, econometric (vol2 no2 1954/p141-146.

³ - صالح تومي، مدخل النظرية القياس الاقتصادي، الجزء الأول، الجزائر، الديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص01.

⁴ - حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، عمان دار اليازوردي، 2007، ص19.

2- تفسير بعض الظواهر الاقتصادية:

إن السعي وراء دراسة الظواهر الاقتصادية هو البحث عن أهم الأسباب المؤدية لها ومعالجتها، ومن مهام الاقتصاد القياس هو قياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وذلك لأجل حصر مسببات هذه الظواهر عن طريق إدخال وإخراج المتغيرات المفسرة وهذا بالاعتماد على بعض الاختبارات الإحصائية.

3- اتخاذ القرارات ورسم السياسات:

إن الاقتصادي القياس يعمل على تحديد مختلف القيم العددية لمختلف المعاملات الممثلة للعلاقات الاقتصادية التي تساعد على رسم السياسات واتخاذ القرارات لدى متخذي القرارات وذلك سواء كان على المستوى الكلي أو الجزئي وذلك من خلال مقارنة النتائج المتوقعة مع المحققة.¹ ومن أجل اتخاذ القرار معتمدين على الإحصاء والرياضيات والاقتصاد القياسي يتطلب ذلك الحصول على¹:

- تقييم عددي لمعاملات النموذج الاقتصادي واختبار معنوياتها الإحصائية.

- تقييم إحصائي واقتصادي لصحة العلاقات لدالة الانحدار أو أي دالة أخرى واختبار معنوياتها الإحصائية والاقتصادية.

- اختبار قدرة النموذج على التنبؤ الاقتصادي الذي هو أساس اتخاذ القرار.

- اختبار الوزن الاقتصادي للمتغير العشوائي الذي إذا زاد عن حد ما قد يجعل من الوحدة الاقتصادية والاقتصاد القومي نظاما غير قابل للتوجيه والتخطيط ونو سلوك متقلب غير قابل للسيطرة.

4- التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية:

إن استخدام الطرق القياسية في تحديد القيم المتوقعة لبعض المتغيرات الاقتصادية لفترة مستقبلية تساعد متخذي القرار في رسم السياسات والتنبؤ بما سيكون عليه المتغيرات في المستقبل، وتساعد أيضا على اخذ الإجراءات الكفيلة لإنجاح الخطط الاقتصادية في المستقبل².

¹ - نعمة الله نجيب إبراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2002، ص12.

² - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص15.

المطلب الثاني: علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى:

للقياس الاقتصادي علاقة وثيقة بالنظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي والإحصاء الاقتصادي والإحصاء الرياضي حيث تتكامل هذه الفروع من أجل توفير قيم عددية لمعاملات المتغيرات الاقتصادية المختلفة إلا إن أياً من هذه الفروع لا يعد بديلاً عن القياس الاقتصادي ويمكن توضيح ذلك كما يلي¹:

أولاً: القياس الاقتصادي والنظرية الاقتصادية:

إن القياس الاقتصادي بحد ذاته هو انعكاس كمي للنظرية الاقتصادية اللفظية، فالعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية المستوحاة من النظرية الاقتصادية تبقى مسألة مجردة ما لم يتم تقديرها وقياسها بالتقنيات الرياضية والإحصائية والتي هي من مهام القياس الاقتصادي.

ثانياً: القياس الاقتصادي والاقتصاد والرياضي:

يتمثل دور الاقتصاد الرياضي في صناعة العلاقات الاقتصادية المستوحاة من النظرية الاقتصادية رياضياً في شكل رموز ومعدلات رياضية دون قياسها وبرهنة عددية لتلك الصياغات لأنها من مهام القياس الاقتصادي.

ثالثاً: القياس الاقتصادي والإحصاء الاقتصادي:

يقتصر دور الإحصاء الاقتصادي في جميع البيانات الإحصائية المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية وجدولتها ومحاولة وصف التطورات الخاصة فيما خلال فترة زمنية معينة، أي يتمثل دوره في عملية تحليل ووصف الظاهرة الاقتصادية دون التفسير هذه التغيرات الحاصلة في المتغيرات الاقتصادية في حين ينصب دور القياس الاقتصادي في تحليل واختبار نوع العلاقة بين هذه المتغيرات ومقارنة النتائج من منطلق النظرية الاقتصادية.

رابعاً: القياس الاقتصادي والإحصاء الرياضي:

يقوم الإحصاء الرياضي بتزويد الباحث بأدوات تحليلية يستخدمها في دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية وبطرق خاصة لمعالجة أخطاء التقدير فتمهد لاستخدامها في تحقيق أهداف القياس الاقتصادي.

¹ - وليد اسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006، ص ص 24-25.

المطلب الثالث: منهجية البحث في الاقتصاد القياسي:

إن الهدف من وراء الاقتصاد القياسي هو صياغة نموذج قياسي عن طريق تحويل العلاقات الاقتصادية إلى صيغة قياسية تتناسب والواقع الاقتصادي ويمكن تحديد هذه المنهجية بالمراحل التالية:

المرحلة الأولى: تعيين النموذج.

وتشمل هذه المرحلة على صياغة النموذج في صورة رياضية وذلك عن طريق صياغة العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات محل الدراسة¹ ولكي يتم صياغة هذه العلاقات في الشكل الرياضي لا بد من إتباع الخطوات الآتية²:

• تحديد متغيرات النموذج:

يجب على الباحث عند دراسته لظاهرة اقتصادية ما تحديد متغيراتها حتى يتسنى له صياغتها في النموذج، ولعل من أهم هذه المصادر النظرية الاقتصادية والمعلومات المتاحة من دراسات قياسية سابقة في نفس المجال، ونظرا للصعوبات التي نواجهها في تحديد المتغيرات أهمها صعوبة القياس فإنه لا يمكن إدراج جميع المتغيرات التفسيرية التي تؤثر في الظاهرة محل الدراسة ولذلك يتم الأخذ بالمتغيرات الأكثر أهمية.

• تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

يتم في هذه الخطوة تحديد عدد المعادلات اللازمة من اجل صياغة (فقد تكون معادلة واحدة او عدة معادلات)

ودرجة خطية النموذج (فقد يكون نموذج خطي أو غير خطي) ودرجة تجانس كل معادلة (فقد تكون غير متجانسة أو متجانسة من أي درجة) بالرغم من تقديم النظرية الاقتصادية بعض المعلومات التي تفيد في تحديد بعض ملامح الشكل الرياضي للنموذج لكن في معظم الأوقات لا يمكنها أن توضح الشكل الرياضي الدقيق للنموذج، ولا شك أن الخطأ في تحديد الشكل الرياضي الملائم للنموذج يترتب عليه أخطاء فيما يخص القياس وتفسير الظاهرة الاقتصادية محل البحث، وهذا نتيجة اعتماد القياس على صيغة الشكل الرياضي.

¹ - نعمة الله نجيب إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

² - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص: 16-20

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

ولتجنب هذا الخطأ يجب القيام بجمع بيانات عن المتغيرات المختلفة المكونة للنموذج ثم رصد هذه البيانات في شكل انتشار ذو محورين يتضمن المتغير التابع على محور واحد والمتغيرات المستقلة على المحور الآخر، ومن خلال معاينة شكل الانتشار يمكن الحكم مبدئياً على نوع العلاقة بين المتغير التابع وكل متغير مستقل. هل هي خطية أو غير خطية؟ وعلى هذا الأساس يتم اختيار شكل النموذج لكن يصلح هذا الأسلوب في حالة متغيرين فقط.

ولهذا يستعين في تحديد المعادلات التي يحتوي عليها النموذج بـ:

-درجة تعقيد الظاهرة.

-الهدف من تقدير النموذج.

-مدى توافر البيانات.

إذا يمكن تلخيص الصيغ الرياضية المختلفة لنماذج الانحدار في الجدول التالي:
حيث سوف يتم استخدام معادلة ذات متغير مستقل واحد.

الجدول رقم (1-4): مقارنة بين الصيغ الرياضية المختلفة لنماذج الانحدار

الأثر النسبي $\frac{\Delta y}{\Delta x} / \frac{y}{x}$	الميل $\frac{\Delta y}{\Delta x}$	الصيغة الخطية	الصيغة الغير خطية	نوع الصيغة
$\beta_1 = \frac{y}{x}$	β_1	$y = \beta_0 + \beta_1 x$	الصيغة الخطية
$-\beta_1 \frac{1}{xy}$	$-\beta_1 \frac{1}{x^2}$	$y = \beta_0 + \beta_1 \left(\frac{1}{x}\right)$	الصيغة العكسية
$(\beta_1 + 2\beta_2 x) \left(\frac{x}{y}\right)$	$(\beta_1 + 2\beta_2 x)$	$y = \beta_0 + \beta_1 X + \beta_2 x^2$	الصيغة التربيعية
β_1	$\beta_1 \left(\frac{y}{x}\right)$	$\ln y = \ln \beta_0 + \beta_1 \ln x$	$y = \beta_0 + x^{\beta_1}$	الصيغة اللوغارتمية المزدوجة
$\beta_1 \left(\frac{1}{y}\right)$	$\beta_1 \left(\frac{1}{x}\right)$	$y = \beta_0 + \beta_1 \ln x$	$e^y = e^{\beta_0} x^{\beta_1}$	الصيغ النصف لوغارتمية
$\beta_1 x$	$\beta_1 e^{\beta_0} + \beta_1 x$	$\ln y = \beta_0 + \beta_1 x$	$y = e^{\beta_0} x^{\beta_1}$	الصيغة الأساسية

المصدر: أموري هادم كاظم الحساوي.

• تحديد التوقعات القبلية:

يتم تعيين توقعات مسبقة عن إشارة وحجم معلمات العلاقة الاقتصادية محل القياس ويتم تحديد العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مع توضيح إن كانت هذه العلاقة طردية أو عكسية، إن تعيين التوقعات القبلية لها أهمية بالغة لمرحلة ما بعد التقدير حيث يتم اختيار المدلول الاقتصادي للمعلمات المقدر من خلال مقارنتها مع التوقعات القبلية من حيث إشارتها وحجمها. تعتبر مرحلة التعيين من أصعب مراحل القياس، وهذا لكثرة الأخطاء التي قد تتعرض لها، ومن بين هذه الأخطاء إغفال بعض المتغيرات الهامة من الدالة ونقص البيانات أو افتراض شكل رياضي غير مناسب لقياس الظاهرة.

المرحلة الثانية: تقدير معلمات النموذج:

بعد تعيين النموذج تتم معالجة المعلومات المتوفرة عن المجتمع والعينة رياضياً وإحصائياً لاستخراج قيم المعلمات والتي تتفق منطقياً مع الفروض الاقتصادية¹، ومن أجل ذلك يتم الاعتماد على بيانات واقعية عن المتغيرات التي يتضمنها النموذج. وتتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية:

• تجميع البيانات:

لابد من تجميع البيانات التي تستخدم في تقدير معلمات النموذج وهذه البيانات تختلف حسب الظاهرة الاقتصادية محل الدراسة حيث نجد عدة أنواع من البيانات:

- بيانات السلاسل الزمنية:

تحتوي بيانات السلسلة الزمنية على مجموعة من المشاهدات تصف بها سلوك متغير اقتصادي في فترات زمنية متتالية كبيانات الدخل القومي² أو قد تكون المشاهدات (سنوية، موسمية، شهرية، أسبوعية، يومية)³.

- بيانات سلسلة مقطعية:

وهي التي تحتوي على دمج بيانات السلسلة الزمنية والبيانات المقطعية على سبيل المثال دراسة الدخل القومي لمجموعة دول العالم لفترات زمنية معينة.

¹ - وليد اسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف واخرون، مرجع سبق ذكره، ص 33.

² - نعمة الله نجيب إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 23.

³ - عزام صبري، عوض منصور، مبادئ الإحصاء، عمان دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000، ص 239.

- بيانات هندسية: مثل البيانات المتعلقة بالمتطلبات الفنية عن طريق الإنتاج مثل (دوال الإنتاج).
- بيانات مرفقية: وهي تتعلق بالتنظيمات الإدارية والتشريعية السائدة وهذه نحتاجها عند دراستنا للنظم الضريبية.

- بيانات أخرى: هذه البيانات لا يمكن قياسها كميًا مثل: المتغيرات الصورية الصماء، حيث تأخذ قيمة عددية عادة ما تكون صفر أو واحد.

• اختيار طريقة القياس الملائمة:

أهم الطرق القياسية المستخدمة في قياس العلاقات الاقتصادية هي¹:
- طرق المعادلة الواحدة: تستعمل هذه الطرق لتقدير كل معادلة على حدى، ومن أمثلتها طريقة المربعات الصغرى العادية وطريقة الصيغ المختصرة وغيرها.
- طرق المعادلة الآتية: يشير نموذج المعادلات الآتية الى الحالة التي يكون فيها متغير تابع في معادلة أو أكثر هو متغير مفسر في معادلة أخرى من النموذج ومن أمثلتها طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين وطريقة المربعات الصغرى ذات ثلاث مراحل وغيرها.

المرحلة الثالثة: تقييم المعلمات المقدرة:

بعد الانتهاء من تقدير القيم العددية لمعلمات النموذج يشرع في تقييم هذه المعلمات أي تحديدها اذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول من الناحية الاقتصادية والإحصائية ومن اجل القيام بعملية التقييم نعتمد على ثلاث معايير أساسية وهي²:
- المعايير الاقتصادية: تستمد هذه المعايير من النظرية الاقتصادية، حيث يتم مقارنتها مع إشارات ومقادير المعلمات المقدرة، فاذا جاءت هذه المعلمات المقدرة على عكس ما تقرره النظرية مسبقا فان هذا يمكن أن يكون مبررا لرفض المعلمات المقدرة.
- المعايير الإحصائية (اختبارات الرتبة الأولى): تساعدنا هذه المعايير في تحديد المعنوية الإحصائية للقيم المقدرة للمعلمات التي حصلنا عليها كما تحدد درجة الثقة في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج.

¹ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 23.

² - المرجع نفسه، ص ص، 42-43.

- المعايير القياسية: (اختبارات الرتبة الثانية): لبناء أي نموذج يجب وضع معايير افتراضات خاصة بالنموذج لهذا تضع نظرية الاقتصاد القياسي للتأكد من صحة هذه الفرضيات الخاصة بالطريقة القياسية المستخدمة في بناء النموذج ومن بين هذه المعايير التعدد الخطي عدم التجانس التباين الارتباط الذاتي وغيرها.

- مما سبق نستنتج أن في القياس الاقتصادي يجب الاعتماد على جميع المعايير لقبول أو رفض النموذج، ففي حالة عدم تحقق أي معيار من المعايير السابقة نقوم برفض تلك المقدرات، ويكون علينا إعادة تعيين النموذج عن طريق إضافة أو حذف بعض المتغيرات وإعادة عملية التقدير حتى تحصل على مقدرات تستوفي المعايير السابقة.

المرحلة الرابعة: تقييم مقدرة النموذج على التنبؤ:

تعتبر عملية التنبؤ من الأهداف الرئيسية في البحوث القياسية في الاقتصاد والحصول على قيم مقدرة جيدة للمعاملات التي تعكس العلاقات الكمية بين المتغيرات الاقتصادية هو أساس هذه العملية لذا يتعين اختبار مدى مقدرة النموذج القياسي على التنبؤ من خلال¹:

- قياس مدى استقرار التقديرات عبر الزمن واختبار مدى حساسية هذه التقديرات للتغيير في حجم العينة.

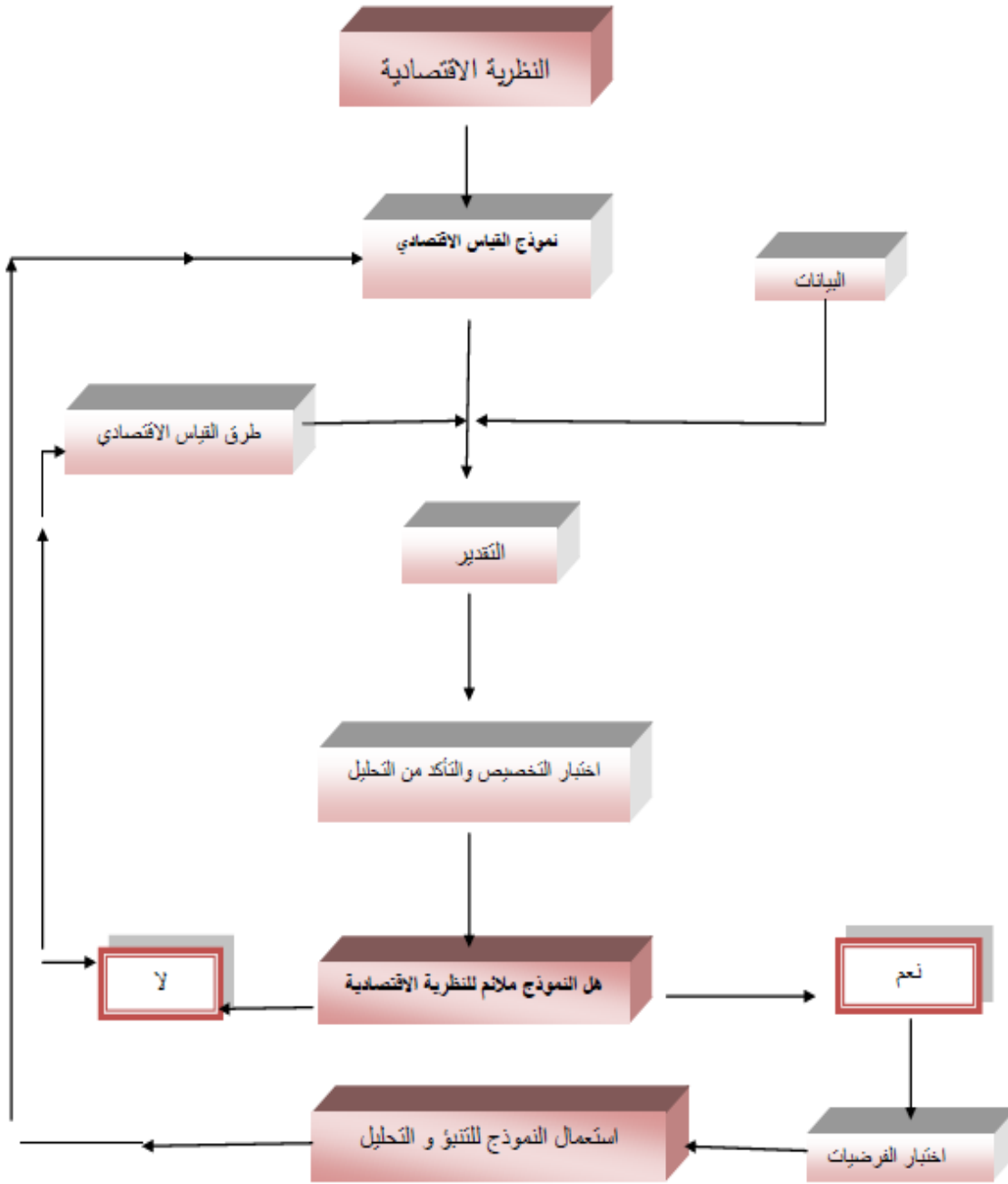
- استخدام النموذج المقدر في التنبؤ بمسار الظاهرة خلال فترة زمنية ماضية لم يتم إدخال بياناتها في العينة الأصلية التي تم استخدامها في تقدير معاملات النموذج ومن المتوقع أن تكون القيم التنبؤية للمتغيرات التابعة مختلفة عن قيمتها الحقيقية ويمكن التحقق من معنوية الفروق بين القيم التنبؤية والقيم الفعلية بإجراء اختبارات خاصة للمعنوية.

من الممكن أن يجتاز النموذج جميع الاختبارات السابقة ولكن لا يكون صالحاً للتنبؤ في حالة ما إذا أحدثت تغيرات هيكلية سريعة في الظروف الاقتصادية للمجتمع² ويمكن تلخيص هذه المراحل في الشكل التالي:

¹ - سمير محمد عبد العزيز، الاقتصاد القياسي، الإسكندرية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص 47.

² - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 44.

الشكل (1-4): منهجية القياس الاقتصادي



المصدر: صالح تومي، مرجع سبق ذكره، ص 07.

المبحث الثاني: الجانب النظري لاختبارات الدراسة القياسية.

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق نظريا لمختلف الاختبارات المستخدمة في الدراسة القياسية بحيث تمكننا من دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة مع بناء نموذج للدارسة.

المطلب الأول: اختبارات المعنوية الكلية واستقراره السلاسل الزمنية والتكامل المتزامن.

يمكن التمييز بين الاختبارات الآتية:

أولا: اختيار المعنوية الكلية:

1- اختيار معنوية المعالم باستخدام الإحصائية (t):

يستخدم اختبار (t) لتقييم معنوية تأثير المتغير المستقل x في المتغير التابع y في نموذج الانحدار البسيط، ويعتمد هذا الاختبار على نوعية من الفروض:

- فرضية العدم: $H_0: \beta_1 = 0$

- فرضية البديلة: $H_1: \beta_1 \neq 0$

وبافتراض أن المتغير العشوائي (μ_t) موزعا توزيعا طبيعيا ويتوفر الفرضيات السابق ذكرها:

$$\hat{B} \rightarrow N(B, \sigma^2(\bar{x}x)^{-1})$$

حيث القيمة المتوقعة (\hat{B}) هي B أي

$$E(\hat{B}) = B \text{ وتباينها } \text{ver}(\hat{B}) = \sigma^2(\bar{x}x)^{-1}$$

وتحصل على إحصاء الاختبار كما يلي:

$$T = \frac{\hat{B} - B}{SE(\hat{B})}$$

حيث أن:

$$SE(\hat{B}) = \sqrt{\text{ver}(\hat{B})}$$

$$= \sqrt{\sigma^2(\bar{x}x)^{-1}}$$

$$= \sigma \sqrt{(\bar{x}x)^{-1}}$$

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

وتستعمل هذه الإحصائية لإجراء اختبارات الفروض لكل معلمة (\hat{B}) على حدا، وبما أن فرضية العدم تنص على أن B تساوي الصفر فإن الإحصائية t تصبح:

$$\frac{\hat{B}}{\hat{G}\sqrt{(\bar{x}x)^{-1}}} \rightarrow N - K$$

بعد مقارنة قيمة t المحسوبة مع الجدولية t لدرجة $(n - k)$ حيث n تمثل حجم العينة k تمثل عدد المعلمات لمستوى معنوية وبعد ذلك يتم قبول أو رفض العدم ومن خلال:

- إذا كانت قيمة t المحسوبة بالقيمة المطلقة اقل من t الجدولية تقبل فرض العدم، حيث تكون قيمة t المحسوبة في منطقة القبول ونرفض الفرض البديل ويكون تقدير العينة غير معنوي إحصائياً وبالتالي المتغير المستقل x ليس له تأثير على المتغير التابع y .

- إذا كانت قيمة t المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من t الجدولية نرفض فرض العدم وتقبل الفرض البديل، حيث تقع قيمة t المحسوبة في منطقة الرفض ويكون تقدير العينة معنوياً إحصائياً، وبالتالي فإن المتغير المستقل x يؤثر على المتغير التابع y .

2- اختبار معنوية كل المعالم باستخدام إحصائية فيشر (f):

يتم اختبار المعنوية الإجمالية (لكل المعالم) للانحدار باستخدام نسبة التباين المفسر الى التباين

غير المفسر وتبع هذا التوزيع فيشر f بدرجات حرية $n - k - 1$

للبسط والمقام، حيث n عدد المشاهدات و k عدد المعالم المقدر، وبدور يعتمد على نوعين من الفروض:

● فرضية العدم: $H_0: \beta_1 = 0$

● الفرضية البديلة: $H_1 = \hat{B}_1 \neq 0$

الصيغة الرياضية لهذا الاختبار هي: $F = \frac{R^2/B}{1-R^2/n-k-1}$

نقارن F المحسوبة مع F الجدولية عند مستوى المعنوية ودرجات الحرية المحددة فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، نرفض H_0 ونقبل H_1 أي أن العلاقة المدروسة معنوية وهناك متغير

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

مستقل x يؤثر في المتغير التابع y ، أما إذا كانت العكس تقبل H_0 ويرفض H_1 ، أي أن العلاقة الخطية المدروسة غير معنوية وبالتالي x ليس له علاقة بـ y .

ثانياً: اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

إن الاستقرار وفقاً للمفهوم الإحصائي هي دلالة على أن الوسط الحسابي وتباينه ثابتان عبر الزمن، كما أنها هي عبارة عن مجموعة من القيم الخاصة بمؤشر ما مأخوذ خلال فترات زمنية متتالية. والتي تعكس تطور ذلك المؤشر عبر الزمن والسلسلة الزمنية المستقرة هي التي لا تحتوي على اتجاه عام ولا على مركبة فصلية¹.

وقبل دراسة أي نموذج قياسي لابد من دراسة خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في التقدير، إذ نقوم بدراسة درجة استقراريتها بالاعتماد على مجموعة من الاختبارات تسمى باختبارات الجذور الأحادية.

1- اختبار جذر الوحدة لديكي فور (Dikey Fuller DF)

1-1- اختبار ديكي فولر البسيط:

تتطلب من نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى الذي يأخذ الشكل: $y_t = \Phi y_{t-1} + \mu_t$ حيث μ_t هو الخطأ العشوائي الذي يفترض أنه ذو وسط حسابي معدوم وتباين ثابت ويطرح:

من طرفي المعادلة نحصل على الصيغة التالية: $\Delta y_t = (\Phi - 1)y_{t-1} + \mu_t$

وعليه تصبح فرضية هذا الاختبار على الشكل التالي:

$$H_0 = |\Phi| = 1$$

$$H_0 = |\Phi| < 1$$

ولاختبار هذه الفرضية نقوم بتقدير عدد من صيغ الانحدار تتمثل في:

أ- نموذج سير العشوائي البسيط

$$\Delta y_t = (\Phi - 1) y_{t-1} + \mu_t$$

¹ - Regis bourbonnais , « econométrie », paris =dunod 9 éme édition.2015. p225.

ب- نموذج السير العشوائي مع إدخال الحد الثابت:

$$\Delta y_t = (\phi - 1) y_{t-1} + c + \mu_t$$

ج- نموذج السير العشوائي مع حد ثابت واتجاه عام:

$$\Delta y_t = (\phi - 1) y_{t-1} + b_t + c + \mu_t$$

وإذا تحققت فرضية العدم $\{H_0: |\phi_1| = 1\}$

في إحدى النماذج الثلاثة فإذا السلسلة تكون غير مستقرة.

2- اختبار ديكي فولر الموسع ADF:

إن اختبار ديكي البسيط يقوم على إهمال ارتباط الأخطاء أي: $P=1$ ، في حين إن اختبار ديكي فولر المطور يدرج هذه الفرضية.

وتعتمد اختبارات ADF على الفرضية:

$$\{H_1 = |\phi_1| < 1\}$$

وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى للنماذج

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta y_{t-j+1} + c + \mu_t$$

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta y_{t-j+1} + b_t + c + \mu_t$$

ويمكن تحديد P حسب معياري Akaike و Schwarz¹.

¹ -حمود سليم، دراسة قياسية للتنبؤ بدالة الطلب على النقد في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2012، ص ص 45-46.

3- اختبار فيليب بيرون The philips peron:

وفقا للاختبارات ديكي فولر مبنية على افتراض حد الخطأ مستقل إحصائيا ويتضمن تبايننا ثابتا فيليب بيرون طورا تعميما لطريقة ديكي فولر تسمح بوجود ارتباط ذاتي في حد الخطأ إن طريقة فيليب بيرون هي تعديل لإحصاء t لديكي فولر ليأخذ في الاعتبار قيود اقل على حد الخطأ.

ثالثا: اختبارات التكامل المتزامن:

اعد هذا الاختبار من طرف كل من: (1983) Granger و (1987) Granger et Engele واعتبرها العديد من الاقتصاديون مدخل جديد للاقتصاد القياسي خاصة في تقدير وتحليل النماذج الاقتصادية¹:

1- التكامل المتزامن:

وفق لأنجل جرا نجر عبر مرحلتين:

• المرحلة الأولى: اختبار درجة تكامل المتغيرات

من اجل اختبار التكامل المتزامن وجب أن تتكامل السلاسل من نفس الدرجة، فإذا كانت السلاسل الزمنية غير متكاملة من نفس الدرجة، فلا يمكن أن تكون هناك علاقة تكامل متزامن بين هاتين السلسلتين.

ويتم اختيار درجة التكامل باستخدام اختبار

Dikey- fuller Augmante (ADF)

تكون السلسلتان الزمنيتان متكاملتين (y_{2t}) و (y_{1t}) إذا تحقق الشرطان التاليان:

- أن تكون كل سلسلة منتجة من سلسلة عشوائية من نفس درجة التكامل.

- أن تكون التركيبة الخطية للسلسلتين تسمح بالحصول على سلسلة من درجة التكامل اقل.

فإذا كانت: (x_t) سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة (d) أي $x_t \rightarrow I(d)$

وإذا كانت (y_t) كانت سلسلة زمنية متكاملة من درجة (b) أي $y_t \rightarrow I(b)$

فان مجموع السلسلتين يكون متكاملا بدرجة تكامل اقل أي:

$$x_t \rightarrow I(b)$$

¹ -regie bourbonnais, économétrie: manuel et exercices corrigés 5^e édition, 'dunod,paris,2004,p277.

$$\alpha_1 x_1 + \alpha_2 x_2 \rightarrow I(d-b)y_t \rightarrow I(b)$$

حيث: $d \geq b \geq 0$

vecteur de cointégration المتزامن التكامل المتزامن $[\alpha_1; \alpha_2]$ عبارة عن شعاع

2- اختبار: Durbin - watson (Dw)

بعد تقدير معادلة الانحدار لقيم البواقي، نقوم بحساب إحصائية دارين واتسن.

فان كانت القيمة المحسوبة لإحصائية تؤول إلى القيمة (2)، فان البواقي مستقرة،

وبالتالي فرضية التكامل المتزامن، إما إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية (DW) تؤول إلى (0)،

فان البواقي تتبع بشكل مسار عشوائي، وبالتالي فان البواقي غير مستقرة، وعليه فان فرضية التكامل

المتزامن غير محققة¹.

3- اختبار التكامل المشترك لـ "جوهانسن جلس":

من أجل تحديد عدد علاقات التكامل المتزامن، نستعمل طريقة "Johansen" (1988) والتي تركز

على القيم الذاتية المصفوفة (les valeur propres) وانطلاقاً من القيم الذاتية يمكن حساب الإحصائية.

حساب العلاقة: λ trace

$$\lambda \text{ trace} = -n \sum_{i=r+1}^k \ln(1 - \lambda_i)$$

حيث: n عدد المشاهدات.

: λ_1 القيمة الذاتية رقم (i) المصفوفة.

k : عدد المتغيرات.

r : رتبة المصفوفة

حيث λ trace) تتبع قانون احتمالاً يتشابه أو يقترب من توزيع (x^2) كي دو.

وقد قام كل من Juselius, jahanson بوضع جدول القيم (λ trace) سنة (1998).

¹ - مجيد علي حسن، عفاف عبد الجبار سعيد، الاقتصاد القياسي، دار وائل للنشر، 1988، ص: 448.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

وبعد حساب قيمة $(\lambda \text{ trace})$ يتم مقارنتها مع $(\lambda \text{ trace})$ الجدولية وعليه تكون لدينا الحالات التالية حسب رتبة المصفوفة

• إما إذا كانت: $(\lambda \text{ trace})$ المحسوبة \leq القيمة الجدولية

فإننا نرفض الفرضية (H_0) ، ونمر إلى الاختبار التالي وهكذا حتى نهاية الاختبار.

• إما إذا كانت: $(\lambda \text{ trace})$ المحسوبة \geq القيمة الجدولية

فإننا نقبل الفرضية: (H_0) ، نتوقف عند هذا الاختبار وتحسب عدد أشعة التكامل المتزامن على أساس الفرضية البديلة للاختبار السابق.

• المرحلة الثانية: تقدير نموذج تصحيح الخطأ

(ECM) modèle à correction d'erreur

كمرحلة أخيرة نقوم بتقدير نموذج لتوضيح تصحيح الخطأ نستخدم معادلة التوازن التالية

$$y_t = \alpha + \beta x_t + \varepsilon_t$$

حيث تمثل المتغير التابع y_t ، وتمثل x_t متجة من المتغيرات المفسرة، فإذا كانت مجموعة المتغيرات y_t و x_t في حالة توازن يكون الفرق يساوي $\varepsilon_t = 0$ حيث:

$$\varepsilon_t = y_t - \alpha - \beta x_t$$

وفي حالة عدم مساواة هذا الفرق للصفر، فإننا نقول إن هناك تباعد عن التوازن، وبصورة أدق يمكن القول إن هذه القيمة (ε_t) تقيس البعد عن التوازن بين x_t و y_t ويعرف ذلك بخطأ التوازن disequilibrium، ففي حالة وجود خطأ التوازن يمكن افتراض y أن لها علاقة مع x ومع القيم المتباطئة من x و y ويمكن تمثيل ذلك بنموذج تصحيح الخطأ في المعادلة

$$\text{التالية: } \Delta y_{t-1} = b \Delta x_{t-1} - a(y_{t-1} - \alpha x_{t-1}) + \varepsilon_t$$

حيث تمثل Δ الفروق الأولى، وتوضح المعادلة أعلاه أن التغيير في y يعتمد على التغيير في x وكذلك القيم المتباطئة لخطأ التوازن، وهذا يتضمن انه عندما تكون القيمة y_{t-1} أعلى من القيمة التوازنية فان قيمة y_t سوق تتخفض في الفترة القادمة لتصحيح الخطأ ويعتمد ذلك على قيمة معلمة تصحيح الخطأ c إي أن النموذج يقيس الكيفية التي يتم بها تصحيح قيمة للعودة إلى الوضع

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

التوازني ولذلك يسمى نموذج تصحيح الخطأ، كذلك يتضح من المعادلة b, a أن تقيس معالم الأجل القصير والأجل الطويل وتقيس c سرعة التكيف لتوازن الأجل الطويل.

المطلب الثاني: اختبار العلاقة السببية وتحليل الاستجابة الدفعية في نماذج (VAR).

إن نماذج الانحدار الذاتي تقوم على عدة اختبارات منها العلاقة السببية لجرا نجر وتحليل الاستجابة الدفعية بين متغيرات السلاسل الزمنية وهي كالتالي:

أولاً: اختبار العلاقة السببية:

قدم granger اختباره للسببية سنة 1969، الذي من خلاله يمكننا معرفة أثر كل متغير على الآخر ويعرفه جرا نجر على إن التغيير في قيم x_t الحالية والماضية يسبب التغيير في قيم y_t ويتضمن اختبار جرا نجر للسببية تقدير نموذج الانحدار الذاتي:

$$y_t = s_0 + \sum_{i=1}^p s^i y_{t-i} + \sum_{j=0}^p \lambda x_{t-j} + \mu_t$$

$$x_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^n \alpha_i x_{t-i} + \sum_{j=0}^p \beta y_{t-j} + \mu_t$$

حيث أن $(s_i, \beta, \alpha_i, \lambda)$ معلمات يراد تقديرها. v_t, μ_t حدين عشوائيين بثباين ثابت ومتوسط حسابي يساوي 0 ويتم تقدير المعادلتين باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS). لاختبار العلاقة السببية سوف تستعمل الفرضيتين العديمتين التالية:

$$\begin{cases} H_0: \lambda = 0 \\ H_0: \beta = 0 \end{cases}$$

إذ لم نستطيع رفض إي من هاتين الفرضيتين، فإن المتغيرين المدروسين x و y مستقلين عن بعضهما البعض أما إذا تم رفضهما معا فهناك علاقة سببية في الاتجاهين (x يسبب y و y يسبب x).

ولاختبار الفرضيتين نستخدم إحصائية فيشر المحسوبة والجدولية، فإن كانت F^* أكبر من إحصائية فيشر F الجدولية فإننا نرفض الفرضية العديمة إي وجود علاقة سببية، وإذا كانت أصغر فتقبل الفرضية العديمة أي عدم وجود علاقة سببية بين x و y حيث إحصائيات فيشر المحسوبة F^* تقدر وفق القانون التالي:

$$F^* = \frac{(SCRR - DCRU/c)}{SCRU(n-k-1)}$$

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

حيث أن: SCRR هي مجموع بواقي المربعات في المعادلة المختزلة.

SCRU هو مجموع بواقي المربعات غير المختزلة.

C: هو عدد المعاملات المختزلة.

K: هو عدد المتغيرات الأصلية (بدون اختزال) في المعادلة.

N: هو عدد المشاهدات المستخدمة لتقدير المعادلة الغير مختزلة.

ثانيا: دوال الاستجابة الدفعية:

إن نماذج (VAR) تستخدم في تحليل الاستجابة الدفعية حيث تفسر دوال الاستجابة الدفعية تأثير صدمة في إحدى البواقي (ε_t) على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات التابعة، غير إن هذا التأثير سينقل إلى المتغيرات الأخرى عن طريق هيكل ديناميكية نماذج (VAR) فإذا افترضنا مثلا النموذج التالي:

$$x_t = \alpha_x + \sum_{i=1}^p \beta_1^x t^{-i} + \sum_{i=0}^p \Phi x_{t-j} + \varepsilon_{xt}$$

$$y_t = \alpha_y + \sum_{i=1}^p \beta_1^y t^{-j} + \sum_{i=0}^p \Phi x_{t-j} + \varepsilon_{yt}$$

فان حدوث صدمة في حد الخطأ ε_x سيؤثر حتما في القيمة الحالية لـ x_t كما انه سيؤثر في القيم المستقبلية لكل من x و y ونظرا لاحتواء المعادلتين على القيم السابقة لـ x_t فإذا افترضنا أن هذه الصدمة في ε_x مقدرة 1% فان سينتج عن ذلك كما في الجدول التالي:

الجدول (2-4): أثر صدمة في البواقي على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات التابعة.

الفترة	ديناميكية تأثير الصدمة
في الفترة t:	$\begin{bmatrix} \Delta X_t \\ \Delta Y_t \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 \\ 0 \end{bmatrix}$
في الفترة t+1:	$\begin{bmatrix} \Delta X_{t+1} \\ \Delta Y_{t+1} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \beta_{x,i} \dots & \Phi_{x,i} \\ \beta_{y,i} \dots & \Phi_{x,i} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} 1 \\ 0 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a \\ b \end{bmatrix}$

$$\begin{bmatrix} \Delta X_{t+2} \\ \Delta Y_{t+2} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \beta_{x,i} \dots & \phi_{x,i} \\ \beta_{y,i} \dots & \phi_{x,i} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} a \\ b \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} c \\ d \end{bmatrix}$$

في الفترة t+2:

المطلب الثالث: بناء نموذج الدراسة القياسية.

إن الهدف الأساسي في هذا المبحث قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كل من: الجزائر الإمارات والسعودية خلال الفترة (2000-2019)، وذلك باختيار أحسن الصيغ القياسية التي تخدم هذا الغرض، والأسلوب الملائم في هذه الحالة هو تحليل الانحدار البسيط حيث هذا الأخير وفي العلاقة السببية بين متغير اقتصادي يحتاج إلى تفسير (متغير) متغير آخر (متغير تفسيري)، ولذلك يعتبر نموذج الانحدار من بين النماذج التي يعتمد عليها الاقتصاد القياسي للكشف عن العلاقات بين المتغيرات وتفسيرها وتحديد اتجاهها. وبالتالي فإن هذه الطريقة هي الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف الدراسة.

أولاً: بناء النموذج.

بالنظر إلى التأثير المتزايد للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، والتأثير العكسي لهذا المؤشر على الاستثمار الأجنبي المباشر أصبحت معظم الدراسات التي يقوم بها الباحثين هي محاولات لإيجاد درجة تأثير كل متغير على الآخر وذلك من خلال دراسة علاقة السببية بين كل متغير وآخر.

ثانياً: تحديد المتغيرات والتصميم النموذج:

هنالك العديد من الدراسات التي عالجت أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، واتفقت جميع الدراسات إن المتغير المستقل هو الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغير التابع هو النمو الاقتصادي والمعبر عنه بحجم الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي يكون النموذج على شكل الآتي:

$$CT=f(IDE)$$

حيث إن:

CT حجم الناتج المحلي الإجمالي (معبراً عن نمو الاقتصادي)

IDE حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثالثاً: طبيعة البيانات مصادرها.

وتتمثل بيانات على بيانات صادرة عن تقارير وموقع هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) والبنك الدولي.

وتتمثل بيانات السلاسل الزمنية في مشاهدات سنوية عن كل متغير خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2019.

حيث تمثل سنة 2000 تاريخ تبني كل من الدول الثلاثة محل الدراسة مخططات التنمية والإنعاش الاقتصادي، كما إن في المملكة العربية السعودية الانطلاق في رؤية المملكة 2030 كما تعتبر سنة 2019 آخر سنة توفرت فيها المعطيات الكافية حول متغيرات الدراسة.

المبحث الثالث: الاختبارات وتحليل النتائج.

المطلب الأول: دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بالنسبة للجزائر:

أولاً: نموذج الانحدار الخطي:

1- عرض النموذج القياسي النظري

نقوم بتقدير العلاقة الخطية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر IDE على معدل النمو الاقتصادي TC للفترة الممتدة ما بين 2000 إلى غاية 2019 وذلك على الشكل التالي:

$$TC_t = A_0 + A_1 IDE_t + e_t$$

حيث:

- TC_t : معدل النمو الاقتصادي للسنة t
- IDE_t : الاستثمار الأجنبي المباشر للسنة t
- A_0 : الحد الثابت للنموذج.
- A_1 : معامل انحدار النموذج وهو الميل الحدي في النموذج الواجب تقديره.
- e_t : حد الخطأ العشوائي في النموذج.

2- تقدير نموذج الانحدار الخطي:

بالاستعانة ببرنامج EViews 10

نقوم بتقدير المعادلة (1) حيث جاءت نتائج التقدير بالصيغة التالية:

الجدول رقم (3-4): تقدير نموذج الانحدار الخطي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.529553	0.679413	6.666865	0.0000
IDE	-0.000792	0.000410	-1.931595	0.0703
R-squared	0.179974	Mean dependent var		3.383158
Adjusted R-squared	0.131737	S.D. dependent var		1.546987
S.E. of regression	1.441491	Akaike info criterion		3.668534
Sum squared resid	35.32426	Schwarz criterion		3.767949
Log likelihood	-32.85108	Hannan-Quinn criter.		3.685359
F-statistic	3.731058	Durbin-Watson stat		1.384139
Prob(F-statistic)	0.070255			

المصدر: من إعداد الباحث وبالاتماد على برنامج EViews10

تم الحصول على نموذج الإنحدار التالي:

$$TC_t = 4.529 - 0.000791 \cdot IDE_t$$

$$(6.66) \quad (-1.93)$$

$$n=19 \quad R^2=0.17 \quad F=3.731 \quad (.) : t\text{-statistic.}$$

• اختبار معنوية الحد الثابت للنموذج A_0

وذلك تحت الفرضيتين:

$$- \quad 0 = H_0: A_0 \quad (\text{معنويا تساوي الصفر})$$

$$- \quad 0 \neq H_1: A_0 \quad (\text{معنويا تختلف عن الصفر})$$

حيث ومن الجدول أعلاه نلاحظ أن الحد الثابت ذو دلالة إحصائية معنوية ويتضح ذلك من خلال قيمة $p\text{-value}$ والتي جاءت معدومة ومنه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 أي أن الحد الثابت معنوي عند مستوى معنوية 5%، أما بالنسبة لقيمة المعامل المقدرة بـ 4.529 فمعناها أن معدل النمو الاقتصادي في ظل غياب أو انعدام قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر ستكون مساوية لـ 4.529.

• اختبار معنوية معامل انحدار النموذج A_1

وذلك تحت الفرضيتين:

$$- \quad 0 = H_0: A_1 \quad (\text{معنويا تساوي الصفر})$$

$$- \quad 0 \neq H_1: A_1 \quad (\text{معنويا تختلف عن الصفر})$$

حيث ومن الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الانحدار سالب وقيمه شبه معدومة وهذا ما يوضح غياب العلاقة الخطية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر، ومعامل الانحدار غير معنوي إحصائياً ويتضح ذلك من خلال قيمة $p\text{-value}$ والتي جاءت أكبر من 0.05 ومنه نقبل فرضية العدم H_0 أي أن الحد الثابت غير معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، كما أنها جاءت غير مطابقة للنموذج الاقتصادي، إذ نلاحظ أن زيادة الاستثمار الأجنبي بوحدة واحدة سيؤدي إلى تراجع وانخفاض معدل النمو الاقتصادي بقيمة (-0.000791)، وهو الأمر غير المقبول اقتصادياً.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

بالنسبة لمعامل R^2 ، جاءت قيمته مساوية لـ 0.179974، وهذا يبين القدرة التفسيرية لتدفقات الاستثمار الأجنبي وأثرها على معدلات النمو، وقد بين معامل R^2 أنها 17 بالمائة وهي نسبة ضعيفة ومحدودة، أي أن هناك عوامل أخرى لم تؤخذ في النموذج تحدد وتؤثر على معدل النمو في الجزائر.

• المعنوية الكلية للنموذج:

اختبار فيشر

$$0 = H_0: A_1 \text{ (نموذج معنوي بشكل كلي)}$$

$$0 \neq H_1: A_1 \text{ (نموذج غير معنوي بشكل كلي)}$$

حيث ومن الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لفischer $p_value=0.07$ وهي أكبر من 0.05 ومنه نقبل فرضية العدم H_0 أي أن النموذج غير معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 5%.

• دراسة بواقي النموذج:

نقوم باختبار استقرارية البواقي ADF حيث كانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (4-4): اختبار جذر الوحدة ADF لسلسلة البواقي

Null Hypothesis: R has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.505302	0.5068
Test critical values:		
1% level	-3.886751	
5% level	-3.052169	
10% level	-2.666593	

المصدر: من إعداد الباحث وبالاتماد على برنامج EViews10

الصيغة العامة لاختبار ديكي فولر:

$$(1): \Delta Y_t = \hat{\phi} Y_{t-1} + \sum_{j=2}^p \hat{\phi}_j \cdot \Delta Y_{t-j+1} + \hat{\epsilon}_t$$

$$(2): \Delta Y_t = \tilde{c}_1 + \tilde{\phi} \cdot Y_{t-1} + \sum_{j=2}^p \tilde{\phi}_j \cdot \Delta Y_{t-j+1} + \tilde{\epsilon}_t$$

$$(3): \Delta Y_t = \bar{c}_2 + \bar{b}t + \bar{\phi} \cdot Y_{t-1} + \sum_{j=2}^p \bar{\phi}_j \cdot \Delta Y_{t-j+1} + \bar{\epsilon}_t$$

الفرضيات:

-H0: $\hat{\phi} = 1$ (غير مستقرة)

- H1: $\hat{\phi} < 1$ (مستقرة)

من خلال مخرجات الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية p_value=0.5068 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية عدم أي أن سلسلة البواقي أي وجود جذر الوحدة ومنه السلسلة غير مستقرة عند المستوى (السلسلة الأصلية للبواقي) وهذا ما ينفي إمكانية وجود تكامل مشترك بين السلسلتين الزمئيتين للاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي بحيث يعتبر استقرار البواقي لنموذج الانحدار شرطاً ضرورياً والذي ينعكس بدوره على إمكانية وجود علاقة توازنية في الأمد الطويل بين المتغيرين.

2-دراسة استقراريه سلاسل متغيرات النموذج:

•سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر IDE:

نقوم بدراسة استقرارية السلسلة عن طريق إجراء اختبار ADF حيث كانت النتائج كالتالي:

الجدول (5-4): إختبار ديكي فولر المطور

Null Hypothesis: IDE has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.744505	0.2318
Test critical values:		
1% level	-4.532598	
5% level	-3.673616	
10% level	-3.277364	

المصدر: من إعداد الباحث وبالاعتماد على برنامج EViews 10

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن سلسلة IDE غير مستقرة عند المستوى $I(0)$ وهذا ما تظهره قيمة p_value=0.23 وهي أكبر من 0.05 ومنه السلسلة تحتوي على جذر الوحدة، ولجعل السلسلة مستقرة نقوم بالإجراء الفروقات من الدرجة الأولى وكانت النتائج موضح في الجدول التالي:

الجدول (6-4): اختبار ADF على السلسلة بعد إجراء الفرق الأول

Null Hypothesis: D(IDE) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.564314	0.0003
Test critical values:		
1% level	-4.571559	
5% level	-3.690814	
10% level	-3.286909	

المصدر: من إعداد الباحث وبالاتماد على برنامج EViews10

من الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية $p_value=0.0003$ وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم أي السلسلة IDE مستقرة عند الفرق الأول $I(1)$.

• سلسلة معدل النمو الاقتصادي TC:

نقوم بدراسة استقرارية السلسلة عن طريق إجراء اختبار ADF حيث كانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (7-4): اختبار ديكي فولر المطور

Null Hypothesis: TC has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.701155	0.0551
Test critical values:		
1% level	-4.728363	
5% level	-3.759743	
10% level	-3.324976	

المصدر: من إعداد الباحث وبالاتماد على برنامج EViews10

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن سلسلة TC غير مستقرة عند المستوى $I(0)$ وهذا ما تظهره قيمة $p_value=0.0551$ وهي أكبر من 0.05 ومنه السلسلة تحتوي على جذر الوحدة، ولجعل السلسلة مستقرة نقوم بالإجراء الفروقات من الدرجة الأولى وكانت النتائج موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-8): اختبار ADF على السلسلة بعد إجراء الفرق الأول

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.391134	0.0004
Test critical values:		
1% level	-4.616209	
5% level	-3.710482	
10% level	-3.297799	

المصدر: من إعداد الباحث وبالاتماد على برنامج EViews10

من الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية $p_value=0.0004$ وهي اصغر من 0.05 وبالتالي

نرفض فرضية العدم أي السلسلة TC مستقرة عند الفرق الأول $I(1)$.

3- دراسة السببية:

سنقوم بدراسة العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر'

وذلك وفق منهجية جرنجر

الجدول رقم (4-9): اختبار السببية لجرنجر

Pairwise Granger Causality Tests Date: 10/27/20 Time: 19:38 Sample: 2000 2019 Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DIDE does not Granger Cause DTC	16	0.51884	0.6091
DTC does not Granger Cause DIDE		0.69635	0.5191

المصدر: من إعداد الباحث وبالاتماد على برنامج EViews10

الجدول رقم (4-10): اختبار السببية لجرنجر

الملاحظة	Probabilité	F_{calT} -Fisher.	الفرضيات
لا توجد علاقة سببية	0.6091	0.51884	DIDE لا يسبب DTC
لا توجد علاقة سببية	0.5191	0.69635	DIDE لا يسبب DTC

المصدر: من إعداد الباحث وبالاتماد على برنامج EViews10

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

أظهرت نتائج اختبار السببية لجرنجر أنه لا توجد علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا ما تبينه القيمة الاحتمالية لـ p_value والتي جاءت أكبر من 0.05 ومنه نقبل فرضية العدم أي أن الاستثمار الأجنبي لا يسبب النمو الاقتصادي والعكس صحيح فالنمو الاقتصادي لا يسبب تدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر. ومن الناحية الاقتصادية يمكن تفسير هذه النتائج أن مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر لا تساهم في النمو الاقتصادي ويرجع هذا أساساً لقلّة حجم الاستثمارات من جهة حيث لم تتجاوز 1.4 سنة 2019.

كما أن عدم قدرة الاستثمار الأجنبي على التسبب في معدلات النمو في الجزائر يمكن إرجاعه إلى الطابع الريعي للاقتصاد الوطني، إذ أنه لا يزال مرتبطاً بقطاع المحروقات من ناحية الصادرات ومن ناحية الجباية البترولية، وبالتالي تعتبر أسعار البترول وكذا التدخل الحكومي عن طريق النفقات العامة في المشاريع العمومية والبنى التحتية من أهم محركات معدل النمو في الجزائر وليس القطاع الأجنبي المتمثل في تدفقات الاستثمار الأجنبي.

أما بالنسبة لعدم تسبب معدلات النمو في جذب الاستثمار الأجنبي فهذا صحيح من الناحية الواقعية، نظراً لأن الجاذبية الاستثمارية تتحكم فيها سلة من العوامل مثل الاستقرار السياسي، الاستقرار الأمني، الاستقرار الضريبي والتشريعي، خفة الضغط الضريبي، سعة السوق، القدرة الشرائية، البنية التحتية والاتصالات... وهذا ما تفتقد إليه الجزائر، وبالتالي مهما تحسنت معدلات النمو فإنها لا تتسبب (تؤثر) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بالنسبة للسعودية

أولاً: نموذج الانحدار الخطي:

1- عرض النموذج القياسي النظري

نقوم بتقدير العلاقة الخطية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر IDE على معدل النمو الاقتصادي TC للفترة الممتدة ما بين 2000 إلى غاية 2019 وذلك على الشكل التالي:

$$TC_t = A_0 + A_1 IDE_t + e_t$$

حيث:

- TC_t : معدل النمو الاقتصادي للسنة t

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

- IDE_t : الاستثمار الأجنبي المباشر للسنة t
- A_0 : الحد الثابت للنموذج.
- A_1 : معامل انحدار النموذج وهو الميل الحدي في النموذج الواجب تقديره.
- e_t : حد الخطأ العشوائي في النموذج.

1-1 تقدير نموذج الانحدار الخطي:

بالاستعانة ببرنامج EViews10 نقوم بتقدير المعادلة (1) حيث جاءت نتائج التقدير بالصيغة التالية:

الجدول رقم (11-4): تقدير نموذج الانحدار الخطي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر

والنمو الاقتصادي في السعودية للفترة (2000-2019)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.388586	1.216654	2.785168	0.0122
IDE	8.31E-06	7.31E-05	0.113573	0.9108
R-squared	0.000716	Mean dependent var	3.485000	
Adjusted R-squared	-0.054800	S.D. dependent var	3.795049	
S.E. of regression	3.897646	Akaike info criterion	5.653262	
Sum squared resid	273.4495	Schwarz criterion	5.752835	
Log likelihood	-54.53262	Hannan-Quinn criter.	5.672700	
F-statistic	0.012899	Durbin-Watson stat	1.788828	
Prob(F-statistic)	0.910833			

المصدر: من إعداد الباحث وبالاتماد على برنامج EViews10

وتم الحصول على نموذج الانحدار التالي:

$$TC_t = + 3.388.31E^{-06} * IDE_t$$

$$(2.785) \quad (0.113E -05)$$

$$n=19$$

$$R^2=0.0007$$

$$F=0.012$$

(.): t-statistic.

• اختبار معنوية الحد الثابت للنموذج A_0 :

وذلك تحت الفرضيتين:

$$0 = H_0: A_0 \text{ (معنويا تساوي الصفر)}$$

$$0 \neq H_1: A_0 \text{ (معنويا تختلف عن الصفر)}$$

حيث ومن الجدول أعلاه نلاحظ أن الحد الثبات ذو دلالة إحصائية معنوية ويتضح ذلك من خلال

قيمة p_ value والتي جاءت معدومة ومنه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 أي أن

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

الحد الثابت معنوي عند مستوى معنوية 5%. أما بالنسبة لقيمة المعامل المقدرة ب 3.38، فمعناها أن معدل النمو الاقتصادي في ظل غياب أو انعدام قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر ستكون مساوية ل 3.38.

• اختبار معنوية A_1 : معامل انحدار النموذج

وذلك تحت الفرضيتين:

• $H_0: A_1 = 0$ (معنويا تساوي الصفر)

• $H_1: A_1 \neq 0$ (معنويا تختلف عن الصفر)

حيث ومن الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الانحدار موجب وهذا ما يوضح أن العلاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي في السعودية، ومعامل الانحدار غير معنوي إحصائيا ويتضح ذلك من خلال قيمة p-value والتي جاءت أكبر من 0.05 ومنه نقبل فرضية العدم H_0 أي أن معامل الانحدار غير معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 5%، كما أنها جاءت مطابقة للنموذج الاقتصادي، إذ نلاحظ أن زيادة الاستثمار الأجنبي بوحدة واحدة سيؤدي الى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بقيمة (8.31×10^{-6}) ، وهو الأمر مقبول اقتصاديا.

بالنسبة لمعامل R^2 ، جاءت قيمته مساوية ل 0.179974، وهذا يبين القدرة التفسيرية لتدفقات الاستثمار الأجنبي وأثرها على معدلات النمو، وقد بين معامل R^2 تكاد أن تكون معدومة وهي نسبة ضعيفة جدا ومحدودة، أي أن هناك عوامل أخرى لم تؤخذ في النموذج تحدد وتؤثر على معدل النمو في السعودية.

• المعنوية الكلية للنموذج:

اختبار فيشر

• $H_0: A_1 = 0$ (نموذج معنوي بشكل كلي)

• $H_1: A_1 \neq 0$ (نموذج غير معنوي بشكل كلي)

حيث ومن الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لفيشر $p_value=0.91$ وهي أكبر من 0.05 ومنه نقبل فرضية العدم H_0 أي أن النموذج غير معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 5%.

• دراسة بواقي النموذج

نقوم باختبار استقراره البواقي ADF حيث كانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (12-4): اختبار جذر الوحدة ADF لسلسلة البواقي

Null Hypothesis: R has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.756222	0.0117
Test critical values:		
1% level	-3.831511	
5% level	-3.029970	
10% level	-2.655194	

المصدر: من إعداد الباحث وبالاتماد على برنامج EViews 10

الفرضيات:

H0: $\hat{\phi} = 1$ (غير مستقرة)

H1: $\hat{\phi} < 1$ (مستقرة)

من خلال مخرجات الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية $p_value=0.0117$ وهي أقل من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية البديلة أي أن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى (السلسلة الأصلية للبواقي). ومنه فإن يمكن أن يكون هناك انحدار زائف. بالاستناد الى مختلف معايير انتقاء النموذج المناسب نستنتج انه لا يمكن الاعتماد على مخرجات النموذج الخطي. في هذه الحالة سنحاول إيجاد النموذج المناسب لدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بالسعودية.

2- دراسة استقرارية سلاسل متغيرات النموذج:

• سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر IDE:

نقوم بدراسة استقرارية السلسلة عن طريق إجراء اختبار ADF حيث كانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (13-4): اختبار ديكي فولر المطور

Null Hypothesis: IDE has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.198259	0.2133
Test critical values:		
1% level	-3.857386	
5% level	-3.040391	
10% level	-2.660551	

المصدر: من إعداد الباحث وبالاتماد على برنامج EViews10

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن سلسلة IDE غير مستقرة عند المستوى $I(0)$ وهذا ما تظهره قيمة $p_value=0.2133$ وهي أكبر من 0.05 ومنه السلسلة تحتوي على جذر الوحدة، ولجعل السلسلة مستقرة نقوم بالجراء الفروقات من الدرجة الأولى وكانت النتائج موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (14-4): اختبار ADF على السلسلة بعد إجراء الفرق الأول

Null Hypothesis: D(IDE) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.269319	0.1913
Test critical values:		
1% level	-3.857386	
5% level	-3.040391	
10% level	-2.660551	

المصدر: من إعداد الباحث وبالاتماد على برنامج EViews 10

من الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية $p_value=0.1913$ وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية عدم أي السلسلة IDE غير مستقرة عند الفرق الأول $I(1)$ ، ولجعل السلسلة مستقرة نقوم بإجراء الفروقات من الدرجة الثانية.

وكانت النتائج موضح في الجدول التالي:

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

الجدول رقم (15-4): اختبار ADF على السلسلة بعد إجراء الفرق الثاني

	t-Statistic	Prob.*
Null Hypothesis: D(IDE,2) has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.465216	0.0131
Test critical values:		
1% level	-4.616209	
5% level	-3.710482	
10% level	-3.297799	

المصدر: من إعداد الباحث وبالاتماد على برنامج Eviwes10

من الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية $p_value=0.0131$ وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية البديلة أي السلسلة IDE مستقرة عند الفرق الثاني.

• سلسلة معدل النمو الاقتصادي TC:

نقوم بدراسة استقرارية السلسلة عن طريق إجراء اختبار ADF حيث كانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (16-4): اختبار ديكي فولر المطور

	t-Statistic	Prob.*
Null Hypothesis: TC has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.703972	0.0473
Test critical values:		
1% level	-4.532598	
5% level	-3.673616	
10% level	-3.277364	

المصدر: من إعداد الباحث وبالاتماد على برنامج EViews10

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن سلسلة TC مستقرة عند المستوى $I(0)$ وهذا ما تظهره قيمة $p_value=0.0473$ وهي أصغر من 0.05.

3-دراسة السببية:

سنقوم بدراسة العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي في السعودية، وذلك وفق منهجية جرنجر.

الجدول رقم (17-4): اختبار السببية لجرنجر

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 10/27/20 Time: 20:44			
Sample: 2000 2019			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DDIDE does not Granger Cause TC	16	5.28263	0.0247
TC does not Granger Cause DDIDE		0.59702	0.5673

المصدر: من إعداد الباحث وبالاتماد على برنامج EViews10

الجدول رقم (18-4): اختبار السببية لجرنجر

الملاحظة	Probabilité	F _{caj} T-Fisher.	الفرضيات
توجد علاقة سببية	0.0247	5.28263	DIDE لا يسبب DTC
لا توجد علاقة سببية	0.05673	0.59702	DIDE لا يسبب DTC

المصدر: من إعداد الباحث وبالاتماد على برنامج EViews10

أظهرت نتائج اختبار السببية لجرنجر أنه توجد علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في السعودية، وهذا ما تبينه القيمة الاحتمالية لـ p_value والتي جاءت أصغر من 0.05 ومنه نقبل فرضية البديلة أي أن الاستثمار الأجنبي يسبب النمو الاقتصادي، وهي علاقة في اتجاه واحد حيث أنه أظهر الاختبار أن معدل النمو الاقتصادي لا يسبب تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظراً لان الجاذبية الاستثمارية تتحكم فيها سلة من العوامل مثل الاستقرار السياسي، الاستقرار الأمني، الاستقرار الضريبي والتشريعي، خفة الضغط الضريبي، سعة السوق، القدرة الشرائية، البنية التحتية والاتصالات... حيث منها ما هو متوفر بنسب متفاوتة، وبالتالي مهما تحسنت معدلات النمو فإنها لا تتسبب (تؤثر) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

مما سبق توصلنا إلى النتائج التالية:

- السلسلة IDE مستقر عند الفرق الثاني $I(2)$
- السلسلة TC مستقرة عند المستوى $I(0)$

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

- توجد علاقة سببية في اتجاه واحد بين الاستثمار الأجنبي المباشر IDE والنمو الاقتصادي TC حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر في النمو الاقتصادي في السعودية.

4- نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR:

على ضوء النتائج السابقة يعد نموذج VAR الأنسب لدراسة العالقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر IDE ومعدل النمو الاقتصادي TC

- تحديد درجة تأخير النموذج:

لتحديد تأخير المناسبة نستعين بمعياري AIC و SC

الجدول رقم (19-4): تحديد درجة تأخير النموذج

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-202.5772	NA*	4.38e+08	25.57215	25.66872*	25.57709
1	-198.4676	6.678022	4.35e+08*	25.55845*	25.84817	25.57329*
2	-195.3091	4.343030	5.01e+08	25.66363	26.14650	25.68836

المصدر: من إعداد الباحث وبالاتماد على برنامج EViews10

أظهرت النتائج أن lag=1 هي درجة التأخير المناسبة للنموذج

تقدير نموذج VAR:

بالاستعانة ببرنامج EViews10 نقوم نموذج VAR بدرجة تأخير تساوي 1 حيث جاءت نتائج

التقدير بالصيغة التالية:

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

الجدول رقم (20-4): تقدير نموذج VAR للعلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في السعودية للفترة (2000-2019)

System: UNTITLED				
Estimation Method: Least Squares				
Date: 10/27/20 Time: 21:33				
Sample: 2003 2019				
Included observations: 17				
Total system (balanced) observations 34				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.129517	0.247845	0.522575	0.6054
C(2)	-0.000213	0.000145	-1.470164	0.1527
C(3)	3.504012	1.280783	2.735836	0.0107
C(4)	252.3230	481.2401	0.524318	0.6042
C(5)	-0.235586	0.281467	-0.836995	0.4097
C(6)	-771.8876	2486.895	-0.310382	0.7586
Determinant residual covariance		3.70E+08		
Equation: TC = C(1)*TC(-1) + C(2)*DDIDE(-1) + C(3)				
Observations: 17				
R-squared	0.133741	Mean dependent var	4.005882	
Adjusted R-squared	0.009989	S.D. dependent var	3.562912	
S.E. of regression	3.545071	Sum squared resid	175.9454	
Durbin-Watson stat	1.284068			
Equation: DDIDE = C(4)*TC(-1) + C(5)*DDIDE(-1) + C(6)				
Observations: 17				
R-squared	0.051333	Mean dependent var	200.2353	
Adjusted R-squared	-0.084191	S.D. dependent var	6610.801	
S.E. of regression	6883.463	Sum squared resid	6.63E+08	
Durbin-Watson stat	2.041528			

المصدر: من إعداد الباحث وبالاتماد على برنامج EViews10

$$TC = 0.12959*TC_{(-1)} - 0.000213*DDIDE_{(-1)} + 3.504$$

$$DDIDE = 252.3228*TC_{(-1)} - 0.235*DDIDE_{(-1)} - 771.887$$

- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج VAR:

من أجل التحقق من صحة النموذج المقدر يجب أن نتأكد من خضوع البواقي للتوزيع الطبيعي وأنها وهذا بالاتماد على اختبار Jarque-Bera حيث كانت النتائج التالية:

الجدول رقم (21-4): اختبار التوزيع الطبيعي

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	1.581920	2	0.4534
2	1.304357	2	0.5209
Joint	2.886277	4	0.5770

المصدر: من إعداد الباحث وبالاتماد على برنامج EViews10

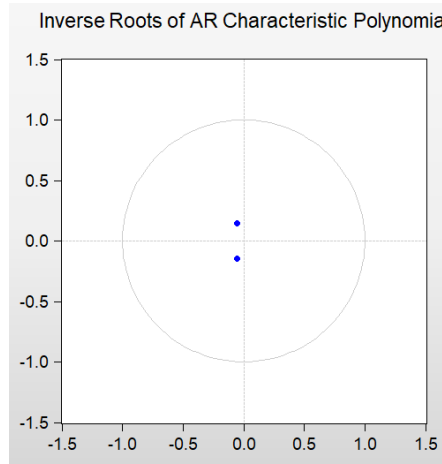
الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

من الجدول أعلاه تظهر قيم p_value لاختبار Jarque-Bera تساوي 0.5570 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية H_0 الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

4- اختبار استقراره النموذج:

بغية التأكد من استقرارية النموذج $VAR(1)$ نستعمل الاختبار الخاص بالجزور العكسية ويعد النموذج مستقر إذا كانت جميع الجزور أقل من الواحد أي داخل دائرة الوحدة

الشكل (2-4): الاختبار الخاص بالجزور العكسية



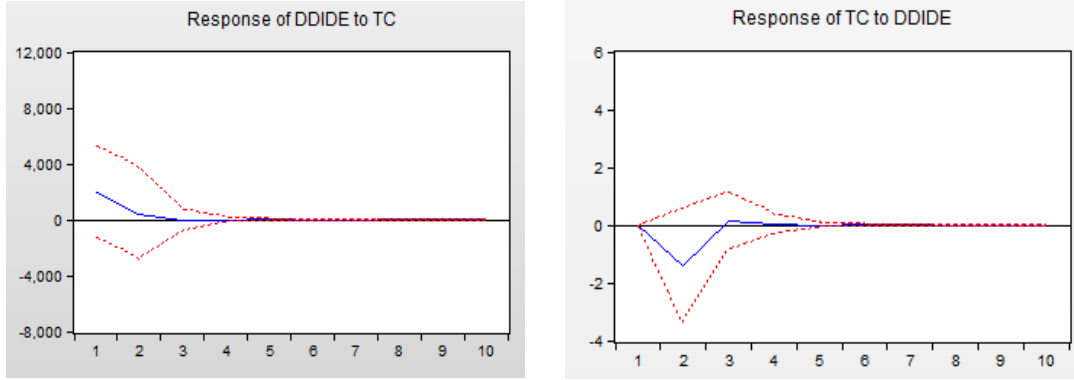
المصدر: من إعداد الباحث وبالاتماد على برنامج EViews10

الشكل السابق يبين أن كل الجزور ذات قيمة أدنى من الواحد، وهي تقع جميعها داخل دائرة الوحدة، وعليه فإن النموذج $VAR(1)$ يستوفي شروط الاستقرار.

5- دوال الاستجابة:

توضح دوال الاستجابة الأثر الذي تخلفه صدمة في متغيرة من متغيرات النظام المدروس في زمن معين على القيم الحالية والمستقبلية لتلك المتغيرة وباقي المتغيرات في النظام، وهي تساعد على الكشف على مختلف العلاقات المتشابكة.

الشكل (3-4): استجابة TC و DDIDE



المصدر: من إعداد الباحث وبالاتماد على برنامج EViews10

فبعد حدوث صدمة في DDIDE بمقدار انحراف معياري واحد فإن ذلك أحدث أثراً عكسي على TC في الثلاث فترات الأولى

تحليل التباين للنموذج:

يقصد بتحليل التباين مدى مساهمة كل متغير في شرح تباين خطأ التنبؤ وفي هذا النمط من الدراسات، يجرى قياس تأثير الصدمات على المتغيرات الخاصة بالنموذج خلال الزمن وهذا بواسطة قياس مساهمة الصدمات الدراسات، العشوائية لمتغيرات النموذج في إحداث تغيرات مستقبلية لمتغير آخر، وبطريقة أخرى قياس نسبة تباين الخطأ للتنبؤ للمتغير المدروس

الراجعة للصدمات الغير المتنبأ الخاصة بكل متغير من متغيرات النموذج خلال الفترة الزمنية للدراسة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (22-4): نتائج تجزئة تباين الخطأ

Variance Decomposition of TC:			
Period	S.E.	TC	DDIDE
1	3.545071	100.0000	0.000000
2	3.812994	86.44805	13.55195
3	3.816868	86.32338	13.67662
4	3.816914	86.32176	13.67824
5	3.816918	86.32160	13.67840

Variance Decomposition of DDIDE:			
Period	S.E.	TC	DDIDE
1	6883.463	8.441442	91.55856
2	7068.878	8.363081	91.63692
3	7069.479	8.378385	91.62162
4	7069.565	8.378181	91.62182
5	7069.566	8.378186	91.62181

Cholesky Ordering: TC DDIDE			
-----------------------------	--	--	--

المصدر: من إعداد الباحث وبإعتماد على برنامج EViews10

يلاحظ من الجدول أعلاه أن صدمات الاستثمار الأجنبي المباشر DDIDE يساهم بـ 13.55 % من تقلبات النمو الاقتصادي في الفترة الثانية ثم بعد ذلك يستقر خلال بقية الفترة الزمنية، حيث عرفت التقلبات DDIDE نسب ضئيلة جدا على طول الفترة.

المطلب الثالث: دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بالنسبة للإمارات

أولاً: نموذج الانحدار الخطي:

1- عرض النموذج القياسي النظري

نقوم بتقدير العلاقة الخطية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر IDE على معدل النمو الاقتصادي TC للفترة الممتدة ما بين 2000 إلى غاية 2019 وذلك على الشكل التالي:

$$TC_t = A_0 + A_1 IDE_t + e_t$$

حيث:

- TC_t : معدل النمو الاقتصادي للسنة t
- IDE_t : الاستثمار الأجنبي المباشر للسنة t
- A_0 : الحد الثابت للنموذج.
- A_1 : معامل انحدار النموذج وهو الميل الحدي في النموذج الواجب تقديره.
- e_t : حد الخطأ العشوائي في النموذج.

1-1 تقدير نموذج الانحدار الخطي:

بالاستعانة ببرنامج EViews نقوم بتقدير المعادلة (1) حيث جاءت نتائج التقدير بالصيغة التالية:

الجدول رقم (23-4): تقدير نموذج الانحدار الخطي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الإمارات للفترة (2000-2019)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.442123	1.498071	0.962653	0.3485
IDE	0.000292	0.000165	1.767215	0.0941
R-squared	0.147850	Mean dependent var		3.754500
Adjusted R-squared	0.100509	S.D. dependent var		3.439574
S.E. of regression	3.262144	Akaike info criterion		5.297286
Sum squared resid	191.5485	Schwarz criterion		5.396859
Log likelihood	-50.97286	Hannan-Quinn criter.		5.316724
F-statistic	3.123049	Durbin-Watson stat		1.343958
Prob(F-statistic)	0.094142			

المصدر: من إعداد الباحث وبالاتماد على برنامج EViews10

وتم الحصول على نموذج الانحدار التالي:

$$TC_t = 1.442 + 0.000292 * IDE_t$$

$$(0.962) \quad (1.76)$$

$$n=20$$

$$R^2=0.147$$

$$F=3.12$$

(.): t-statistic.

• اختبار معنوية الحد الثابت للنموذج A_0 :

وذلك تحت الفرضيتين:

$$0 = H_0: A_0 \text{ (معنويا تساوي الصفر)}$$

$$0 \neq H_1: A_0 \text{ (معنويا تختلف عن الصفر)}$$

حيث ومن الجدول أعلاه نلاحظ أن الحد الثابت ليس ذو دلالة إحصائية معنوية ويتضح ذلك من خلال قيمة p_ value والتي جاءت أكبر من 0.05 ومنه نقبل فرضية العدم H_0 ، أما بالنسبة لقيمة المعامل المقدرة بـ 1.442، فمعناها أن معدل النمو الاقتصادي في ظل غياب أو انعدام قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر ستكون مساوية لـ 1.442.

اختبار معنوية معامل إنحدار النموذج A_1

وذلك تحت الفرضيتين:

$$0 = H_0: A_1 \text{ (معنويا تساوي الصفر)}$$

$$0 \neq H_1: A_1 \text{ (معنويا تختلف عن الصفر)}$$

حيث ومن الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الانحدار موجب وهذا ما يوضح أن العلاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي في الإمارات، ومعامل الانحدار غير معنوي إحصائيا ويتضح ذلك من خلال قيمة p_value والتي جاءت أكبر من 0.05 ومنه نقبل فرضية العدم H_0 أي ان معامل الانحدار غير معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 5%، كما أنها جاءت مطابقة للنموذج الاقتصادي، إذ نلاحظ أن زيادة الاستثمار الأجنبي بوحدة واحدة سيؤدي الى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بقيمة (0.00029)، وهو الأمر مقبول اقتصاديا.

بالنسبة لمعامل R^2 ، جاءت قيمته مساوية ل 0.1478، وهذا يبين القدرة التفسيرية لتدفقات الاستثمار الأجنبي وأثرها على معدلات النمو، وقد بين معامل R^2 نسبة ضعيفة جدا ومحدودة، أي أن هناك عوامل أخرى لم تؤخذ في النموذج تحدد وتؤثر على معدل النمو في الإمارات.

المعنوية الكلية للنموذج:

اختبار فيشر

$$0 = H_0: A_1 \text{ (نموذج معنوي بشكل كلي)}$$

$$0 \neq H_1: A_1 \text{ (نموذج غير معنوي بشكل كلي)}$$

حيث ومن الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لفischer $p_value=0.94$ وهي أكبر من 0.05 ومنه نقبل فرضية العدم H_0 أي أن النموذج غير معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 5%.

•دراسة بواقي النموذج

نقوم باختبار اسقرارية البواقي ADF حيث كانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (24-4): اختبار جذر الوحدة ADF لسلسلة البواقي

Null Hypothesis: R has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.458231	0.0733
Test critical values:		
1% level	-4.532598	
5% level	-3.673616	
10% level	-3.277364	

المصدر: من إعداد الباحث وبالاعتماد على برنامج EViews10

الفرضيات:

H0: $\hat{\phi} = 1$ (غير مستقرة)

H1: $\hat{\phi} < 1$ (مستقرة)

من خلال مخرجات الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية $p_value=0.0733$ وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية البديلة أي أن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى (السلسلة الأصلية للبواقي). ومنه فإن يمكن أن يكون هناك انحدار زائف. بالاستناد إلى مختلف معايير انتقاء النموذج المناسب نستنتج أنه لا يمكن الاعتماد على مخرجات النموذج الخطي. في هذه الحالة سنحاول إيجاد النموذج المناسب لدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الإمارات.

2-دراسة استقراريه سلاسل متغيرات النموذج:

•سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر IDE:

نقوم بدراسة استقرارية السلسلة عن طريق إجراء اختبار ADF حيث كانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (25-4): اختبار ديكي فولر المطور

Null Hypothesis: IDE has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.465420	0.3389
Test critical values:		
1% level	-4.532598	
5% level	-3.673616	
10% level	-3.277364	

المصدر: من إعداد الباحث وبالاعتماد على برنامج EViews10

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن سلسلة IDE غير مستقرة عند المستوى $I(0)$ وهذا ما تظهره قيمة $p_value=0.3389$ وهي أكبر من 0.05 ومنه السلسلة تحتوي على جذر الوحدة، ولجعل السلسلة مستقرة نقوم بالجراء الفروقات من الدرجة الأولى وكانت النتائج موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (26-4): اختبار ADF على السلسلة بعد إجراء الفرق الأول

Null Hypothesis: D(IDE) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.952658	0.0313
Test critical values:		
1% level	-4.571559	
5% level	-3.690814	
10% level	-3.286909	

المصدر: من إعداد الباحث وبالاتماد على برنامج EViews10

من الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية $p_value=0.0313$ وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 أي السلسلة IDE مستقرة عند الفرق الأول $I(1)$

• سلسلة معدل النمو الاقتصادي TC:

نقوم بدراسة استقرارية السلسلة عن طريق إجراء اختبار ADF حيث كانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (27-4): اختبار ديكي فولر المطور

Null Hypothesis: TC has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.938671	0.0595
Test critical values:		
1% level	-3.831511	
5% level	-3.029970	
10% level	-2.655194	

المصدر: من إعداد الباحث وبالاتماد على برنامج EViews10

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن سلسلة IDE مستقرة عند المستوى $I(0)$ وهذا بقبول معنوية عند 10% حيث $p_value=0.0595$ وهي أكبر من 0.1 ومنه نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 .

3-دراسة السببية:

سنقوم بدراسة العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي في الإمارات، وذلك وفق منهجية جرنجر .

الجدول رقم (28-4): اختبار السببية لجرنجر

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 10/28/20 Time: 12:11			
Sample: 2000 2019			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DIDE does not Granger Cause TC	17	4.08636	0.0443
TC does not Granger Cause DIDE		0.35578	0.7078

المصدر: من إعداد الباحث وبالاتماد على برنامج EViews10

الجدول رقم (29-4): اختبار السببية لجرنجر

الملاحظة	Probabilité	F _{cal} T-Fisher.	الفرضيات
توجد علاقة سببية	0.0443	4.08636	DIDE لا يسبب TC
لا توجد علاقة سببية	0.7073	0.35578	TC لا يسبب DIDE

المصدر: من إعداد الباحث وبالاتماد على برنامج EViews10

أظهرت نتائج اختبار السببية لجرنجر أنه توجد علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الإمارات، وهذا ما تبينه القيمة الاحتمالية لـ $p_value=0.0443$ والتي جاءت أصغر من 0.05 ومنه نقبل فرضية البديلة أي أن الاستثمار الأجنبي يسبب النمو الاقتصادي، وهي علاقة في اتجاه واحد حيث أنه أظهر الاختبار أن معدل النمو الاقتصادي لا يسبب تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

مما سبق توصلنا إلى النتائج التالية:

- السلسلة IDE مستقر عند الفرق الأول $I(1)$
- السلسلة TC مستقرة عند المستوى $I(0)$

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

- توجد علاقة سببية في اتجاه واحد بين الاستثمار الأجنبي المباشر IDE والنمو الاقتصادي TC حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر في النمو الاقتصادي في الإمارات.

- نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR:

على ضوء النتائج السابقة يعد نموذج VAR الأنسب لدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر IDE ومعدل النمو الاقتصادي TC

- تحديد درجة تأخير النموذج:

لتحديد تأخير المناسبة نستعين بمعياري AIC و SC

الجدول رقم (30-4): تحديد درجة تأخير النموذج

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-182.4388	NA	1.64e+08	24.59183	24.68624	24.59083
1	-175.8728	10.50553*	1.18e+08*	24.24971*	24.53293*	24.24669*
2	-172.9693	3.871300	1.42e+08	24.39591	24.86794	24.39088
3	-171.4971	1.570331	2.21e+08	24.73295	25.39380	24.72591
4	-171.4149	0.065813	4.62e+08	25.25532	26.10498	25.24627

المصدر: من إعداد الباحث وبالاعتماد على برنامج EViews10

أظهرت النتائج أن lag=1 هي درجة التأخير المناسبة للنموذج

تقدير نموذج VAR:

بالاستعانة ببرنامج EViews نقوم بنموذج VAR بدرجة خير تساوي 1 حيث جاءت نتائج التقدير

بالصيغة التالية:

الجدول رقم (31-4): تقدير نموذج VAR للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الإمارات للفترة (2000-2019)

System: UNTITLED				
Estimation Method: Least Squares				
Date: 10/28/20 Time: 12:20				
Sample: 2002 2019				
Included observations: 18				
Total system (balanced) observations 36				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.102438	0.210144	0.487465	0.6295
C(2)	0.000575	0.000202	2.847805	0.0079
C(3)	3.273954	1.054711	3.104125	0.0041
C(4)	-87.61191	289.7457	-0.302375	0.7645
C(5)	-0.006800	0.278404	-0.024425	0.9807
C(6)	1056.189	1454.231	0.726287	0.4733
Determinant residual covariance		69488859		
Equation: TC = C(1)*TC(-1) + C(2)*DIDE(-1) + C(3)				
Observations: 18				
R-squared	0.414377	Mean dependent var	4.033333	
Adjusted R-squared	0.336294	S.D. dependent var	3.520862	
S.E. of regression	2.868380	Sum squared resid	123.4141	
Durbin-Watson stat	2.254167			
Equation: DIDE = C(4)*TC(-1) + C(5)*DIDE(-1) + C(6)				
Observations: 18				
R-squared	0.007326	Mean dependent var	700.1667	
Adjusted R-squared	-0.125030	S.D. dependent var	3728.677	
S.E. of regression	3954.912	Sum squared resid	2.35E+08	
Durbin-Watson stat	1.982498			

المصدر: من إعداد الباحث وبالاتماد على برنامج EViews10

$$TC = 0.102*TC_{(-1)} + 0.000575*DIDE_{(-1)} + 3.273$$

$$DIDE = -87.611*TC_{(-1)} - 0.00679*DIDE_{(-1)} + 1056.188$$

- إختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج VAR:

من أجل التحقق من صحة النموذج المقدر يجب أن نتأكد من خضوع البواقي للتوزيع الطبيعي

وأنها وهذا بالاتماد على اختبار Jarque-Bera حيث كانت النتائج التالية:

الجدول رقم (32-4): اختبار التوزيع الطبيعي

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	2.419954	2	0.2982
2	4.522616	2	0.1042
Joint	6.942571	4	0.1390

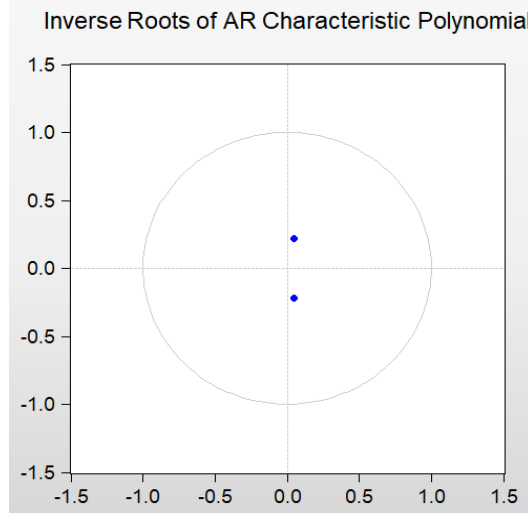
المصدر: من إعداد الباحث وبالاتماد على برنامج EViews10

من الجدول أعلاه تظهر قيم p_value لاختبار Jarque-Bera تساوي 0.1390 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية H0 أي الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

-اختبار استقرارية النموذج:

بغية التأكد من استقرارية النموذج VAR(1) نستعمل الاختبار الخاص بالجزور العكسية ويعد النموذج مستقر إذا كانت جميع الجزور أقل من الواحد أي داخل دائرة الوحدة

الشكل رقم (4-4): الاختبار الخاص بالجزور العكسية



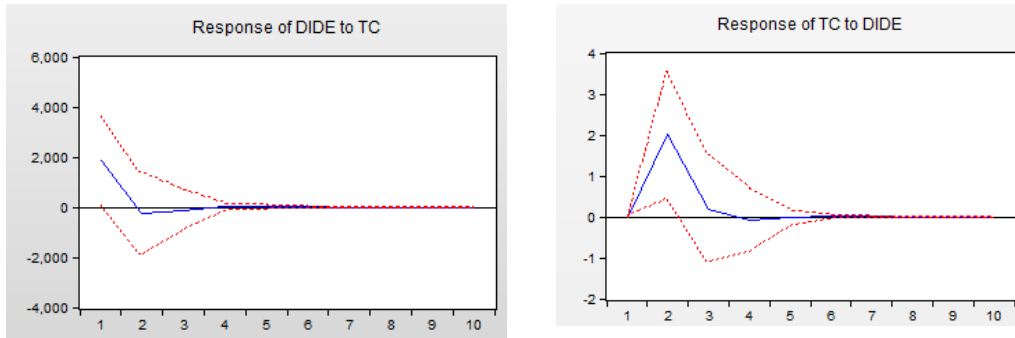
المصدر: من إعداد الباحث وبالاتماد على برنامج EViews10

الشكل السابق يبين أن كل الجزور ذات قيمة أدنى من الواحد، وهي تقع جميعها داخل دائرة الوحدة، وعليه فإن النموذج VAR(1) يستوفي شروط الاستقرار.

4-دوال الاستجابة:

توضح دوال الاستجابة الأثر الذي تخلفه صدمة في متغيرة من متغيرات النظام المدروس في زمن معين على القيم الحالية والمستقبلية لتلك المتغيرة وباقي المتغيرات في النظام، وهي تساعد على الكشف على مختلف العلاقات المتشابكة.

الشكل رقم (4-5): استجابة TC و DDIDE



المصدر: من إعداد الباحث وبالاتماد على برنامج EViews10

فعند حدوث صدمة في DIDE بمقدار انحراف معياري واحد فإن ذلك أحدث أثراً عكسي على TC في الفترة الأولى والثانية في حين أن حدوث صدمة في معدا النمو الاقتصادي بمقدار انحراف معياري واحد كان له أثر موجب حتى الفترة الثانية ليبدأ في الانخفاض ابتداء من الفترة الثانية.

تحليل التباين للنموذج:

يقصد بتحليل التباين مدى مساهمة كل متغير في شرح تباين خطأ التنبؤ وفي هذا النمط من الدراسات، يجرى قياس تأثير الصدمات على المتغيرات الخاصة بالنموذج خلال الزمن وهذا بواسطة قياس مساهمة الصدمات الدراسات، العشوائية لمتغيرات النموذج في إحداث تغيرات مستقبلية لمتغير آخر، وبطريقة أخرى قياس نسبة تباين الخطأ للتنبؤ للمتغير المدروس

الراجعة للصدمات الغير المتنبئ الخاصة بكل متغير من متغيرات النموذج خلال الفترة الزمنية للدراسة

كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (33-4): نتائج تجزئة تباين الخطأ

Variance Decomposition of TC:			
Period	S.E.	TC	DIDE
1	2.868380	100.0000	0.000000
2	3.757140	71.51209	28.48791
3	3.762050	71.32652	28.67348
4	3.763561	71.30289	28.69711
5	3.763606	71.30146	28.69854

Variance Decomposition of DIDE:			
Period	S.E.	TC	DIDE
1	3954.912	22.24462	77.75538
2	3963.784	22.58871	77.41129
3	3969.421	22.61286	77.38714
4	3969.452	22.61252	77.38748
5	3969.463	22.61263	77.38737

Cholesky Ordering: TC DIDE

المصدر: من إعداد الباحث وبالاعتماد على برنامج EViews10

يلاحظ من الجدول أعلاه أن صدمات الاستثمار الأجنبي المباشر DIDE تساهم بـ 28.48% من تقلبات النمو الاقتصادي في الفترة الثانية ثم بعد ذلك يستقر خلال بقية الفترة الزمنية عن 28.69%، حيث عرفت التقلبات DIDE نسب ضئيلة جدا على طول الفترة.

خلاصة الفصل:

لقد تم التطرق في هذا الفصل الى الدراسة القياسية وذلك من خلال التعرف على منهجية القياس الاقتصادي ومن ثم إيجاد نموذج إحصائي يعبر عن العلاقة بين متغيري الدراسة، واعتمدت هذه الدراسة على نموذج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر المتغير المستقل على المتغير التابع.

ومن أجل قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر والإمارات والسعودية اخترنا مجموعة من الاختبارات القياسية.

وبناء على النموذج المختار فقد تم تحديد المتغير المستقل ويشمل التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر أما المتغير التابع فهو النمو الاقتصادي معبرا عنه بنسب مئوية.

وخلصت الدراسة الى وجود أثر إيجابي ضعيف للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وفي اتجاه واحد وذلك في كل من الإمارات العربية والسعودية، أما الجزائر فقد أثبتت الدراسة عدم وجود أي أثر للمتغير المستقل على المتغير التابع.

أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بالرغم من أهميتها إلا أنها لا تزال بعيدة عن التأثير على النمو الاقتصادي وحتى أن وجد فيعتبر ضئيلا خاصة في الإمارات والسعودية وينعدم في الجزائر وذلك راجع لضعف التدفقات من ناحية ومن ناحية أخرى تمركز اغلبها في قطاع المحروقات دون القطاعات الأخرى بالرغم من الفرص الكبيرة التي تتوفر عليها بلدان الدراسة.

خاتمة عامة

من خلال هذه الدراسة حاولنا معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بتقديم أفكار مختلف المدارس الاقتصادية، وبما أن الشركات المتعددة الجنسيات تعتبر أهم مصدر للتكنولوجيا المتطورة ونشاط البحث والتطوير، فيمكن اعتبار أن للاستثمار الأجنبي المباشر دور كبير في إحداث عملية النمو الاقتصادي، ولجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وجب تهيئة المناخ المحفز على ذلك ما يمكن الشركات الأجنبية من تحقيق مكاسب وعوائد.

إذ تشير حجم التدفقات الواردة لدولة ما من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المناخ الدولة الملائم لذلك وهذا ما أثبتته بيانات البنك العالمي خاصة في الدول المتقدمة وذلك نتيجة تحسن البيئة الاقتصادية والإدارية والقانونية والسياسية، إلا أنه وبسبب الأزمات الاقتصادية التي مست مؤخرا الدول المتقدمة دفع ذلك بالشركات المتعددة الجنسيات إلى البحث عن فرص استثمارية بالدول النامية.

وما يمكن ملاحظته من خلال هذه الدراسة هو نجاح بعض الاقتصاديات الناشئة مثل: الصين وماليزيا حيث تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها تضاهي ما يحصل في الدول المتقدمة، وذلك نتيجة مناخها المحفز والجاذب للاستثمارات، مما أتاح لها فرصة الاستفادة من مزايا الشركات الأجنبية في تحسين أدائها الاقتصادي.

وبالمقابل نجد أن الدول العربية تنسم بالمحدودية نتيجة مناخها الاستثماري الغير مشجع لذلك وما نجدها من استثمارات أجنبية فهي تتجه اغلبها إلى قطاع المواد الأولية نتيجة أهمية هذه الأخيرة في الأجهزة الإنتاجية للدول المتقدمة.

وتعتبر كل من الجزائر والإمارات والسعودية من الدول العربية التي عاشت خلال الثمانينات والتسعينات ظروف اقتصادية صعبة جعلتها تبحث عن مصادر خارجية تتمثل في إقناع الشركات الأجنبية بالاستثمار فيها من خلال اتخاذ إجراءات تحفيزية للمستثمرين الأجانب.

أولاً: نتائج الفرضيات:

من خلال هذه الدراسة اتضح لنا الآتي:

1- الفرضية الأولى:

حسب المنظمة العالمية للتجارة (OMC) الاستثمار الأجنبي المباشر هو " ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى مع نية تسييرها".

2- بالنسبة للفرضية الثانية:

أ- حالة الجزائر والسعودية: إن المناخ الاستثماري في كل من الجزائر والسعودية لم يرقى بعد إلى المستوى المطلوب بمعنى جذب تدفق معتبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة العوائق التي تحول دون حدوث هذا التدفق منها ما هو اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي، كما قد يكون قانوني وضريبي.

ب- حالة الإمارات العربية: يمكن القول عن المناخ الاستثماري في الإمارات العربية أنه مناسب لتدفق أو جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى حد ما على خلاف الجزائر والسعودية رغم وجود البعض من العراقيل.

3- الفرضية الثالثة:

- هناك نوعان من المصادر التمويلية التي تعتمد عليها الدول في تنفيذ خطط التنمية، فالمصادر التمويلية الداخلية تضم العديد من الأنواع كالادخار وهو جزء من الدخل، أما المصادر الخارجية للتمويل فتتمثل في القروض بمختلف أنواعها بالإضافة إلى المساعدات والاستثمار الأجنبي المباشر والذي بات من أهم مصادر التمويل على الصعيد العالمي سيما بعد أزمة المديونية العالمية.

4- الفرضية الرابعة:

أ- حالة الجزائر:

من خلال الدراسة القياسية تبين أن الاستثمار الأجنبي لم يكن له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، وذلك نظرا لضعف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

ب- حالة السعودية:

من خلال الدراسة القياسية تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابا في النمو الاقتصادي وهي علاقة في اتجاه واحد، حيث اظهر اختبار السببية أن معدل النمو الاقتصادي لا يسبب تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ج- حالة الإمارات:

من خلال الدراسة القياسية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجاباً في النمو الاقتصادي وهي علاقة في اتجاه واحد بمعنى أن النمو الاقتصادي لا يؤثر في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل.

ثانياً: النتائج الخاصة بدول الدراسة.

من خلال الدراسة التحليلية لمناخ الاستثمار في كل من الجزائر والإمارات والسعودية وتحليل مختلف عناصر البيئة الاستثمارية والاستعانة ببعض المؤشرات الدولية والإقليمية فقد توصلنا إلى ما يلي:

- ففي الجزائر، تميزت البيئة القانونية والتشريعية بعدم الاستقرار، فالتعديلات القانونية شكلت عائق أمام المستثمرين الأجانب نظراً لعدم وجود ضمانات كافية لحماية مشاريعهم من التأميم والمصادرة.

- أما بخصوص مؤشرات الاقتصاد الكلي، فلاحظنا استقرار في المعدل النمو الاقتصادي إلى غاية 2015 ثم بعد ذلك عرف انخفاض متتالي إلى غاية 2018 حيث سجل 1.4%، مقارنة بسنة 2015 حيث حقق نسبة 3.7%، مع تسجيل تدهور في رصيد الميزان التجاري حيث حقق سنة 2018 عجز بقدر بـ 12946 مليون دولار وارتفاع في معدل التضخم.

- بينت مؤشرات قياس مناخ الاستثمار بالنسبة للجزائر انخفاض في الأداء وتحسن إمكانات القطر إلا أنها سجلت تحسن في الترتيب بالنسبة لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار حيث حققت الترتيب 84 سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 حيث بلغ ترتيبها 86.

أما بخصوص مؤشر سهولة أداء الأعمال فقد سجلت تراجعاً كبيراً.

بالنسبة لمؤشر التنافسي سجلت الجزائر تحسناً طفيفاً ما بين سنتي 2018 و2019، أما درجة

المخاطرة فهي معتدلة.

كما سجلت الجزائر تحسن في مؤشر الشفافية حيث احتلت الترتيب 105 سنة 2018 مقارنة بسنة

2017 حيث حققت الترتيب 112.

- شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر تدهوراً كبيراً حتى سجل سنة 2015 رسيداً سلبياً

بلغ (584 مليون دولار) ثم بادر بالتحسن ليحقق سنة 2018 ما يقدر بـ 1506 مليون دولار.

- أما في السعودية، فتميزت البيئة القانونية والتشريعية بالاستقرار، فمنذ إصدار قانون الاستثمار

الجديد سنة 2000 إلا أن التدفقات الاستثمارية متواضعة وما يمكن ملاحظته من تدهور في

النمو الاقتصادي حيث بلغ سنة 2018: 2.4% إي ما يعادل ناتج إجمالي ناتج قدره 3209 مليون دولار.

كما عرف تحسن في الميزان التجاري حيث حقق فائض سنة 2018 يقدر بـ 102110 مليون دولار.

أما بالنسبة لمعدل التضخم فقد عرف ارتفاعا سنة 2018 حيث سجل 2.47% مقارنة بسنة 2017 حيث حققت معدل تحت الصفر (0.83%).

• بينت مؤشرات قياس مناخ الاستثمار في السعودية تحسن في مؤشر جاذبية الاستثمار حيث حققت المرتبة 46 عالميا سنة 2019 بعد ما كانت في المرتبة 51 سنة 2018.

عرفت السعودية تراجعاً في أداء بيئة الأعمال ومؤشر التنافسية، كما حققت تراجعاً في مؤشر الشفافية حيث احتلت الرتبة 54 عالميا سنة 2017 ثم ارتفعت إلى الرتبة 58 عالميا سنة 2018.

• شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تدهورا كبيرا رغم إستراتيجية المملكة الداعمة لتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما بالنسبة للإمارات العربية فشهدت تدفقات متتالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة و متزايدة خاصة خلال الفترة الممتدة من : 2010-2019 فالإمارات العربية تصدرت المرتبة الأولى عربيا مستحوذة على 36% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى مجموع الدول العربية وذلك سنة 2018 وذلك نتيجة استقرار البيئة القانونية والتشريعية مع تحقيق ناتج محلي إجمالي يقدر بـ 424667 مليون دولار سنة 2018 ، وفائض في الميزان التجاري يقدر بـ 81062 مليون دولار أما بالنسبة لمعدل التضخم لسنة 2018 فقد بـ 3.07% وهذا يعكس زيادة معدلات الطلب المحلي وارتفاع أسعار المحروقات وبعض السلع الأساسية في حين بينت مؤشرات قياس مناخ الاستثمار في الإمارات تحسن في مؤشر جاذبية الاستثمار حيث حققت المرتبة 23 في ثلاث سنوات الأخيرة، كما عرفت تحسن في أداء الأعمال ومؤشر التنافسية.

أما بالنسبة لمؤشر المركب المخاطر القطرية فقد سجلت الإمارات درجة مخاطر منخفضة جدا مع تسجيل أفضل ترتيب في مؤشر الشفافية.

ثالثا: مقترحات.

من خلال النتائج المتوصل إليها، ولتعزيز دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر

والإمارات السعودية في إحداث نمو اقتصادي نقدم التوصيات التالية:

- العمل على خلق مناخ استثماري فعال من خلال تحديث وتطوير التشريعات والنظم والإجراءات وتوفير الحماية القانونية للمستثمرين.
 - ضرورة توطيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات الأكثر تأثيراً بالإيجاب على النمو الاقتصادي.
 - تطوير البنى التحتية: طرق، جسور، موانئ، مطارات الخ.
 - الاهتمام برأس المال البشري للسرعة فهم التكنولوجيا ونقلها وتطويرها.
 - محاولة توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمختلف القطاعات.
 - إنشاء مناطق حرة ومدن صناعية.
 - الاهتمام بالجهاز المصرفي من خلال تطوير الخدمات وتسهيل عملية الحصول عليها.
 - العمل على توجيه الاستثمار الأجنبي إلى القطاعات الغير نفطية خاصة الزراعة والصناعية.
- رابعاً: آفاق الدراسة.
- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تفعيل مختلف القطاعات الاقتصادية.
 - دراسة أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الدول العربية.
 - الحوافز الممنوحة في الدول العربية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - مؤشرات الاقتصاد الكلي وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

1. آدم مهدي أحمد، الدليل لدراسات الجدوى الاقتصادية، الشركة العالمية للنشر والطباعة، القاهرة، 1999.
2. إسماعيل محمد حسن، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، الرياض، 1994.
3. أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004-2005.
4. البخار سعيد، نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1991.
5. تيسير الرداوي، التنمية الاقتصادية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب 1984-1985.
6. جيل برتان، الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد، منشورات عويدات، بيروت 1982.
7. حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار صفاء عمان، 2011.
8. حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، عمان، دار اليازوري.
9. حسين عمر، الاستثمار والعولمة، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000.
10. حكمت أحمد الراوي، المحاسبة الدولية، دار حنين مكتبة الفلاح، ط2، عمان، الإمارات، 1995.
11. حمو عارف، مبادئ الاقتصاد، مطابع الشمس، عمان 1993.
12. خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات المتعددة الجنسيات في ضوء المعايير الدولية، دار البادية، الطبعة الأولى، مصر، 2009.
13. دليل الاستثمار في الجزائر 2006، مؤسسة KMPG، مطبعة حسناوي، الجزائر.
14. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، القاهرة، دار الإسلام للطباعة والنشر، 2002.
15. رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار رضا للنشر، دمشق، 2001.
16. رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الإسكندرية، مصر، 1991.

17. رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر، 2009.
18. زكريا مطلق الدورين أحمد علي صالح، إدارة الأعمال الدولية - منظور سلوكي وإستراتيجي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
19. زياد حجازي، مؤسسات تشجيع الاستثمار ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الأردن: الجامعة الأردنية، 1996.
20. سعد غالب ياسين، الإدارة الدولية، دار اليازوري، عمان.
21. سعيد النجار، سياسات الاستثمار في البلاد العربية، صندوق النقد العربي، الكويت، 1989.
22. سعيد محمد السيد، الشركات العابرة القومية، ومستقبل الظاهرة القومية، الكويت المجلس الوطني للثقافة، 1986.
23. سعيان سمير، مقالات في الاقتصاد والإدارة في سوريا، الطبعة الأولى، مطبعة اليازجي، دمشق، 2000.
24. سلمان رشيد سلمان، العلم والتكنولوجيا والتنمية البديلة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1986.
25. سمير محمد عبد العزيز، الاقتصاد القياسي، الإسكندرية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.
26. شوام بوشامة، تقييم واختيار الاستثمار، الطبعة الأولى، دار الغرب، وهران، 2003.
27. صالح تومي، مدخل النظرية القياس الاقتصادي، الجزء الأول، الجزائر، الديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
28. صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006.
29. صبحي تادرس قريصة، مذكرات في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
30. طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.
31. طاهر مرسي عطية، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

32. عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز،
الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
33. عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، ط1، مجموعة
النيل العربية، القاهرة، 2003.
34. عبد السلام أبو قحف، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط2، بيروت،
2003.
35. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث 1991.
36. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2001.
37. عبد السلام ابوقحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية،
مصر، 2003.
38. عبد السلام ابوقحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمار الأجنبي المباشر، الإسكندرية، مؤسسة
شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1989.
39. عبد السلام قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة،
الإسكندرية، مصر، 2003.
40. عبد القادر عطية، النظريات الاقتصادية الكلية، دار الجامعة للكتب، الإسكندرية، مصر، 1997.
41. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية،
2000.
42. عبد الله المالكي، تدابير تشجيع استثمار رؤوس الأموال العربية في المشاريع الصناعية
والسياحية والعمرانية الأردنية، الطبعة الأولى، عمان، 1974.
43. عبد المطلب عبد الحميد، مبادئ وسياسات الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية 2010.
44. عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.
45. عزام صبري، عوض منصور، مبادئ الإحصاء، عمان دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000.
46. علي إبراهيم الخضر، إدارة الأعمال الدولية، دار رسلان، دمشق، الطبعة الأولى 2007.
47. علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، الأردن، دار الحامد، 2007.
48. عليوش قريوع كمال، قانون الاستثمار في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

49. فليح حسين خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتاب الحديث، عمان الأردن، 2010.
50. قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية - التحكم التجاري الدولي ضمان الاستثمارات، دار هومة، 2004.
51. قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة، الطبعة الأولى، 2009.
52. كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
53. محمد جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، العولمة الاقتصادية، دار المناهج، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
54. محمد عبد العزيز عجمية، ايمان ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
55. محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسرى احمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.
56. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
57. محمد عبد العزيز، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان الأردن الطبعة الأولى 2005.
58. محمد علي منصور، مبادئ الإدارة (أسس ومفاهيم)، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 1999.
59. محمد محمود الإمام، السكان والموارد والبيئة والتنمية، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، تحرير مصطفى طلبه، تنسيق الياس بيضون، الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى، 2006.
60. محمد محي سعد، ظاهرة العولمة بين الأوهام والحقائق، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، 1999.
61. محمد مصطفى، سمير احمد، النماذج الرياضية والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، 1999.
62. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل، عمان، الأردن.

63. مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية - البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، الجزء الثاني، الجزائر 1993.
64. موسي سعيد مطري وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء، الطبعة الأولى، عمان، 2008.
65. ميرونوف، الأطروحات الخاصة بتطوير الشركات المتعددة الجنسيات، ترجمة: علي محمد تقي عبد الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
66. نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الأولى الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2007.
67. نعمة الله نجيب إبراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2002.
68. نوزاد عبد الرحمن الهيني، الثورة العلمية والتكنولوجية ومستقبل الاقتصاد العربي، إيطاليا، كالياري، مطابع أديتار، 2000.
69. هشام محمود الاقداحي، معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009.
70. وطفة ضياء ياسين، حماية حق الإنسان في العمل في ظل الاستثمار الأجنبي المباشر، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2014.
71. وليد إسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006.

الأطروحات والمذكرات

72. بلال بوجمعة، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2007.
73. بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات - حالة قطاع البترول، أطروحة مكملة للحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، 2010.
74. جمال العص، إشكالية نقل التكنولوجيا وتوطينها في الوطن العربي، رسالة دكتوراه، جامعة تشرين، سوريا.

75. جمال بلخياط، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014-2015.
76. ساعد بوراوي، الحواجز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية 2007-2008.
77. سعد سعيد مقبل آل جمعان، التطورات القانونية في نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية - دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة الخرطوم، أبريل 2008.
78. صدر الدين صوالبي، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
79. طابوش مولود، أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.
80. عبد اللطيف إبراهيم الشعلان، الحماية النظامية - الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية - دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2016.
81. عصام عبد العزيز مصطفى، الآثار الاقتصادية للسياسات التسويقية للشركات دولية النشاط: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، مصر 1998.
82. عمار زودة، قرار الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008.
83. فتيحة بناني، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2008-2009.
84. فضيل فارس، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، مارس 2004.
85. فيصل حبيب حافظ، دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
86. فيصل حبيب حافظ، دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير، علوم التسيير، الجزائر، 2005.

87. كاكى عبد الكريم، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تنافسية الاقتصاد الجزائري، شهادة الماجستير في التجارة الدولية، المركز الجامعي، غرداية، الجزائر، 2011.
88. كمال مرداوي، الاستثمار الأجنبي في الدول المتخلفة - حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004.
89. كيداني سيدي احمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، سنة الجامعية، 2012-2013.
90. محمد ساره، الاستثمار الأجنبي في الجزائر، دراسة حالة أوراسكوم، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في قانون الأعمال، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009-2010.
91. محمد سعيد بسيوني الجرواني، محددات الاستثمار في مصر في الفترة 1975-1997، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر، 2002.
92. هند بن عمار، المسؤولية الدولية عن تخلف التنمية الاقتصادية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر، 2004.

الملتقيات والمؤتمرات

93. براهيمية آمال، سلايمية ظريفة، التعجيل بالتغيير، تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية، مداخلة الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على المؤسسات -دراسة حالة الجزائر والدول النامية، بسكرة، 21-22 نوفمبر 2006.
94. جهاد حرب، واقع النزاهة والفساد في العالم العربي "خلاصة دراسات حالات ثماني بلدان عربية"، 2009-2010، منظمة برلمانيون حرب ضد الفساد، بيروت، لبنان، 2011.
95. حازم البيلاوي، الاستثمار الخارجي وفجوة التمويل المحلي، محاضرة أقيمت في المؤتمر العلمي السادس، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، 28-29 جويلية 2002.
96. دريد محمد السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
97. طارق نوري، تقييم جودة إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006.

98. عبد الرحيم شبيبي، محمد شكوري، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر، بيروت، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، تقييم واستشراف، من 23 إلى 25 مارس 2009.
99. علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، العدد 458، 2009.
100. غسان عيسى العمري، المعضلات الأخلاقية وأثرها في تراجع أهداف عمليات الشركات المتعددة الجنسيات، المؤتمر العلمي الدولي السابع، تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال "التحديات، الفرص، الآفاق"، الأردن، 10- نوفمبر 2009،
101. مجدي الشورجي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2005.
102. محمد قويدري، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي، جامعة الأغواط، الجزائر، يومي 17-18 أبريل 2006.
103. محمد مسعود خليفة الثعلب وخالد علي أحمد كاجبي، الاستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب والطرده، التمويل الخارجي المباشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر والإمارات العربية المتحدة، 2006.
104. مزينر فاطمة، مانيو جيلاني، دور الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها في الدول النامية، جامعة باتنة، 2006.
105. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تقرير الاستثمار العالمي 2011.
106. نبيلة فالي، التنمية من النمو إلى الاستدامة، مداخلة ضمن المؤتمر العالمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة، سطيف، 2008.
107. وفاء شريف علي، اندماج المؤسسات العربية خطوة نحو التقوية الاقتصادية العربية، المؤتمر العلمي السنوي الثامن، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، 16 إلى 18 أبريل 2002.

المجلات

108. أحمد عبد العزيز وآخرون، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85، بغداد، 2010.
109. أنطوان زحلان، الطبيعة الشاملة للتحدي التقني، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 263، 2001.
110. أنيس الخياطي، أسباب ضعف الاستثمارات اليابانية المباشرة في البلدان العربية، مجلة التعاون، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد 69 مارس 2010.
111. بنك الكويت الصناعي، الاستثمارات البيئية وأهميتها للتنمية العربية، مجلة المال والصناعة، العدد 21، 2003.
112. شوقي جباري، تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية، مجلة دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، العدد الأول، 2014.
113. عدنان مناني صالح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية بغداد، العدد الخامس، مؤتمر الكلية 2013.
114. علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر قضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 31، 2004.
115. كرامة مروة، ريس حدة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، دراسة تحليلية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012.
116. محمد بن عبد الله الجراح، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود)، مجلة جامعة دمشق للعلوم، العدد الأول، دمشق، 2011.
117. ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الجندول، العدد 24، جامعة قسنطينة، الجزائر، سبتمبر 2005.
118. هيل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية (الحجم، الاتجاه والمستقبل) دراسات استراتيجية، العدد: 32، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية الإمارات العربية المتحدة، 1999.

المنشورات والمطبوعات والتقارير

119. أميرة بحري، الاستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات ودورها في النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة: 2000-2014: جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
120. بنك مصر، قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر"، مركز البحوث، 1997.
121. تقرير اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، الإمارات العربية المتحدة وزارة الاقتصاد، 2018.
122. تقرير الاستثمار العالمي 2018، قطاع التجارة الخارجية، إدارة الاستثمار يونيو 2018.
123. التوجهات النقدية والمالية خلال السداسي الأول سنة 2017.
124. قاسم النعيمي وملهم ديبو، الاقتصاد القياسي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، مطبعة الروضة، سوريا، 2009.
125. قوري يحي عبد الله، الاقتصاد القياسي، مطبوعة بيداغوجية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2018/2017.
126. اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، الشركات غير الوطنية في الدول الأعضاء في الأسكوا مع دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة، مصر.
127. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية، العدد 177 افريل 2002.
128. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، جداول إحصائية، اطلع عليه بتاريخ 2019/12/23.
129. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2002.
130. مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير التضخم للربع الرابع 2012، مؤسسة النقد العربي السعودي، المملكة العربية السعودية، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء.
131. نشرة البلدان العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.
132. الهيئة العامة للاستثمار، مقارنة بين مواد نظام الاستثمار الأجنبي الجديد ونظام استثمار رأس المال الأجنبي في المملكة العربية السعودية.
133. وشاح رزاق - المعهد العربي للتخطيط

الجرائد والمجلات

134. جريدة البيان، الإمارات العربية المتحدة، 30 ديسمبر 2019.

المراسيم والقوانين

135. قانون رقم 63-277 الصادر في 26 جويلية 1963 يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 53، الصادر في 02 أوت 1963.

136. قانون رقم 82-13 المؤرخ في 21 أوت 1982 المتعلق بتأسيس شركات مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها، الجريدة الرسمية، العدد 35 الصادرة في 28 سبتمبر 1982.

137. القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد الثاني.

138. المرسوم الملكي رقم أ/90.

139. القانون الاستثماري 63.

140. المرسوم بقانون اتحادي رقم 19 لسنة 2018 بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر.

141. المرسوم الملكي رقم (م/01) في 05/01/1421 هجرية.

142. القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية رقم 13.

143. القانون رقم 93-12 الصادر في 15 أكتوبر 1993.

144. المواد 38-39-40-41-04 من القانون 93-12 الصادر في 15 أكتوبر 1993.

145. الأمر 06-08 المعدل والمتمم للأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار

146. الأمر رقم 01-03 المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 المادة 09.

147. الأمر 06-08 المؤرخ في: 15 جوان 2006.

148. المرسوم 01-03 المعدلة والمتممة بالأمر 06-08.

149. الأمر 06-11، جريدة رسمية عدد 53.

المواقع الإلكترونية

150. الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار www.andi.dz

Œuvres

- 1 . P.A samualson .t.c Koop mans, »Report of evaluative comettee for econometica, econometric (vol2 no2 1954
- 2 Abdelkader sid ahmed, **croissance et développement**, tome02, offices des publications universitaires, 1981.
- 3 ANIMA, investment network, investissements directs étrangères et partenariat vers les pays MED en 2009, étude N° 14 (avril 2010).
- 4 Bernard boret et alain damas, **économie global-regard actuel**, 2eme Edition de renouveau pédagogique INS,2001, p 204.
- 5 Bureau international du travail «tendances mondiales de l'emploi : prévenir une Aggravation de la vise de l'emploi «Genève 2012 «p : 100-102.
- 6 coface for études économiques et risque.
- 7 Denis tersen «jean luc- bricout «investissement international «(paris: armand colin « 1996), p191.
- 8 Duning J H.international production and the multinational Entreprise 1981.p32
- 9 Elias gannage, **théories de l'investissement direct étranger** ,économie , paris,1985.
- 10 frank AG.critique and anti critique essays ou dépendance and reformisn(London 1984),p234
- 11 gregory n.monkiw « macroéconomie » 3éme edition de boek ,Paris, France 2003.
- 12 Hocine Benissad, Algérie restructuration et réforme économique (1979-1993), O.P.U, Alger.
- 13 [http: // arabic doing business.org/data/exploreconomie/ Malaysia/enforcing-contracts](http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreconomie/Malaysia/enforcing-contracts).
- 14 [http: //unactad.org/search_center/pages/results.cespex ?k bilateral%20 investement 20% signed by 20%china](http://unactad.org/search_center/pages/results.cespex?k=bilateral%20investement%20signed%20by%20china)
- 15 koutsyiannis ,the thero of econometrics ,second edition (the macmillan pross (td : london,1997).
- 16 Maitena duce, **définition of forgien direct investissement amethodological note**, banco de España, final draft 31,2003.

- 17 Mezaâche Abdelhamid, **l'Algérie, le voile des hydrocarbures**, éd economica, Paris, 1998.
- 18 Michel devoly ,**”théories macroéconomique (fondement et controverses)**,2eme, édition ,Armand coline,paris,1998.
- 19 Michel menry bouhét, **la globalisation, introduction à l'économie du nouveau monde**, France, Pearson éducation 2005, p99.
- 20 Milouin Boubaker, **investissement et stratégie du développement**, opu-alger. 1987
- 21 Mohamed harfi et Claude mathieu internationalisation de la Ret D des entreprises et attractivité de la France «revue horizons stratégique centre d'analyse stratégique n07 ,2008, p07
- 22 Muchieli J.L, Multinationales et mondialisation, Paris, Seuil, 1998.
- 23 OCDE. Stratégie d'incitation à l'investissement et IDE dans plusieurs pays de l'ANASF 2004.
- 24 OCDE-OIT-responsabilité sociales des entreprises (emploi et relation professionnelles : promouvoir un comportement responsable des entreprises dans une économie mondialisée –paris-23/24 juin 2008.
- 25 **OECD third Edition of the detailed banchmark of foreign direct investissement**, paris,1999.
- 26 Oliver Mair and Guillaume Schier, Entreprise multinationales : stratégie restructuration, gouvernance, Paris, Dunod, 2005.
- 27 Organisation international du travail : modèles économétriques des tendances novembre 2016.
- 28 P. Joffre «Comprendre la mondialisation de l'entreprise «éd economica «Paris « 1994 «p12
- 29 pérre sallence , luc lecru ,**croissance et mutations de l' économie modiale depuis 1945** , edition de seuil 1999.
- 30 Régis bénichir, marc nouschi, **la croissance au XIX éme siècles** , 2 éme Edition grandes ecoles medcine paris 1990.
- 31 Revue d'alternative économiques des fimes multinationales pour un.
- 32 richard caves multinational and economic analysis -3rd edition Cambridge university 1993.

- 33 richard L.daft. organisation, theory and design,8 thrd ed, USA thomson,2004.
- 34 Rugman A.M et al, International business firm and environment, London, Mc Grauo hill, 1987.
- 35 Serge Amabile et autres, Les stratégies de développement adaptées par les PME internationales –les cas de PME méditerranéennes
- 36 the héritage foundation & Wall Street journal, index of economic freedom, http://www.heritage.or/index.
- 37 vbich kohli “**analyses macroeconomic.de boeck**, bruxelles belgique, 1999.
- 38 world bank. Global development finance. Country tables. Washington.2003.
- 39 world bank.world development indicator.2014: http//data.world bank.org/wdi
- 40 world investement report 2006 UNCTAD .
- 41 x.rogat”**la théorie de la croissance économique du lon terme**”, ensoe france,2006 .

Revues

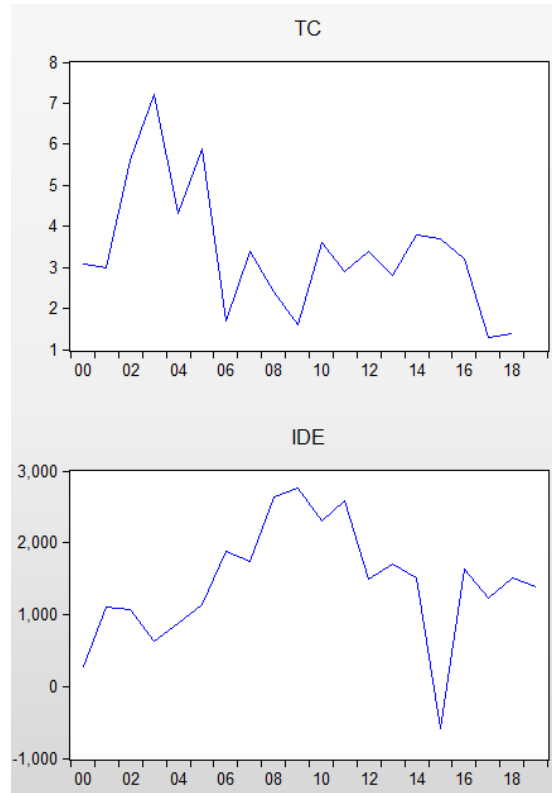
- Tarkine N, **La société d’économie mixte en droit algérien d’économie**, vol 25, N° 8, septembre 1987
- 42 Amine Samir, **Accumulation on word scale**. vol1(new york 1974).
- 43 Amine.v. sarkan, **poverty alleviation to words sustainable development revue econmie et management university de tlemcen** n: 2, mars 2003.
- 44 De mello LR, "Foreign direct investement in development countries and growth: a selective survey" the journal of development studies vol 34,n=1 october 1997.
- 45 sanjaya ball «employment and foreign investment: policy options for developing countries » international labour riview,vol (134),n(45)1995.
- 46 zhan su. Participation de la chine à la nouvelle division international du travail: défis et perspectives. Revue économiques et sociale. Volume 67 N°8 sise2009

Sites web

- 47 ww.tresor.economie.gov.fr/file/.
- 48 www.unctatedstat.CNUCED

الملاحق

ملحق رقم (01): منحى بياني للاستثمار الأجنبي IDE ومعدل النمو الاقتصادي TC في الجزائر



ملحق رقم (02): اختبار ADF لسلسلة IDE في الجزائر عند المستوى

Null Hypothesis: IDE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.744505	0.2318
Test critical values:		
1% level	-4.532598	
5% level	-3.673616	
10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IDE)
Method: Least Squares
Date: 10/30/20 Time: 15:28
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDE(-1)	-0.591631	0.215569	-2.744505	0.0144
C	983.1145	440.7490	2.230554	0.0404
@TREND(2000)	-6.833977	31.75841	-0.215186	0.8323

R-squared	0.333493	Mean dependent var	58.00000
Adjusted R-squared	0.250179	S.D. dependent var	863.0728
S.E. of regression	747.3537	Akaike info criterion	16.21489
Sum squared resid	8936600.	Schwarz criterion	16.36402
Log likelihood	-151.0415	Hannan-Quinn criter.	16.24013
F-statistic	4.002869	Durbin-Watson stat	2.230761
Prob(F-statistic)	0.038944		

ملحق رقم (03): اختبار ADF لسلسلة IDE في الجزائر بعد الفرق الأول

Null Hypothesis: D(IDE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.564314	0.0003
Test critical values:		
1% level	-4.571559	
5% level	-3.690814	
10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IDE,2)
Method: Least Squares
Date: 10/30/20 Time: 15:30
Sample (adjusted): 2002 2019
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IDE(-1))	-1.467438	0.223548	-6.564314	0.0000
C	260.1421	436.2957	0.596252	0.5599
@TREND(2000)	-20.32000	37.13986	-0.547121	0.5923
R-squared	0.742224	Mean dependent var		-53.16667
Adjusted R-squared	0.707853	S.D. dependent var		1499.428
S.E. of regression	810.4495	Akaike info criterion		16.38407
Sum squared resid	9852426.	Schwarz criterion		16.53246
Log likelihood	-144.4566	Hannan-Quinn criter.		16.40453
F-statistic	21.59497	Durbin-Watson stat		2.175292
Prob(F-statistic)	0.000038			

ملحق رقم (04): اختبار ADF لسلسلة TC في الجزائر عند المستوى

Null Hypothesis: TC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.701155	0.0551
Test critical values:		
1% level	-4.728363	
5% level	-3.759743	
10% level	-3.324976	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TC)
Method: Least Squares
Date: 10/30/20 Time: 15:32
Sample (adjusted): 2004 2018
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TC(-1)	-1.302438	0.351900	-3.701155	0.0049
D(TC(-1))	0.168542	0.283149	0.595244	0.5663
D(TC(-2))	0.587278	0.238108	2.466430	0.0358
D(TC(-3))	0.474157	0.191040	2.481982	0.0349
C	5.657591	1.969525	2.872566	0.0184
@TREND(2000)	-0.143429	0.078424	-1.828884	0.1007
R-squared	0.801039	Mean dependent var		-0.386667
Adjusted R-squared	0.690505	S.D. dependent var		1.708745
S.E. of regression	0.950614	Akaike info criterion		3.025758
Sum squared resid	8.133009	Schwarz criterion		3.308978
Log likelihood	-16.69318	Hannan-Quinn criter.		3.022741
F-statistic	7.246984	Durbin-Watson stat		1.761651
Prob(F-statistic)	0.005543			

ملحق رقم (05): اختبار ADF لسلسلة TC في الجزائر بعد الفرق الأول

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.391134	0.0004
Test critical values:		
1% level	-4.616209	
5% level	-3.710482	
10% level	-3.297799	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TC,2)
Method: Least Squares
Date: 10/30/20 Time: 15:34
Sample (adjusted): 2002 2018
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TC(-1))	-1.491886	0.233431	-6.391134	0.0000
C	0.666625	0.924665	0.720937	0.4828
@TREND(2000)	-0.081225	0.083535	-0.972337	0.3474

R-squared	0.744757	Mean dependent var	0.010588
Adjusted R-squared	0.708294	S.D. dependent var	3.083530
S.E. of regression	1.665410	Akaike info criterion	4.016805
Sum squared resid	38.83027	Schwarz criterion	4.163843
Log likelihood	-31.14284	Hannan-Quinn criter.	4.031421
F-statistic	20.42483	Durbin-Watson stat	1.804367
Prob(F-statistic)	0.000071		

ملحق رقم (06): اختبار ADF لسلسلة البواقي في الجزائر

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.917589	0.1847
Test critical values:		
1% level	-4.728363	
5% level	-3.759743	
10% level	-3.324976	

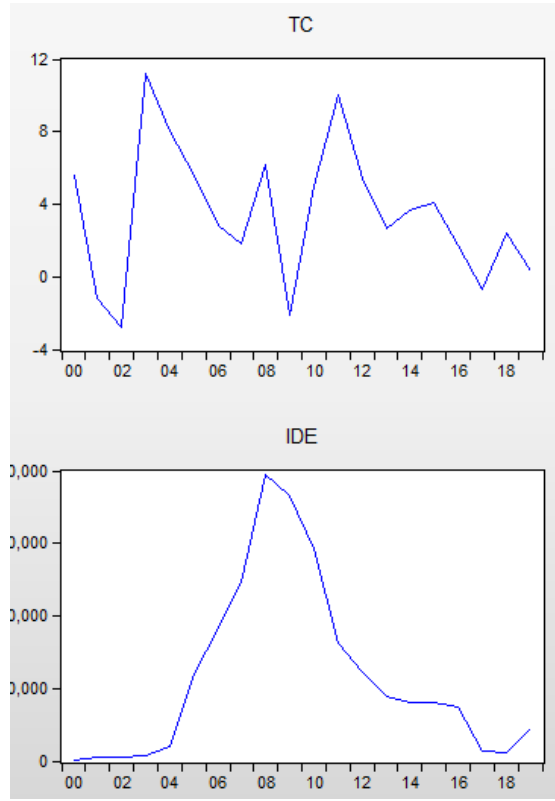
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(Y)
Method: Least Squares
Date: 10/30/20 Time: 15:36
Sample (adjusted): 2004 2018
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y(-1)	-1.631494	0.559192	-2.917589	0.0171
D(Y(-1))	0.210398	0.422770	0.497665	0.6307
D(Y(-2))	0.426455	0.278655	1.530406	0.1603
D(Y(-3))	0.431919	0.193434	2.232894	0.0524
C	2.214609	1.202878	1.841092	0.0987
@TREND(2000)	-0.209633	0.094649	-2.214840	0.0540

R-squared	0.834166	Mean dependent var	-0.340858
Adjusted R-squared	0.742037	S.D. dependent var	1.661728
S.E. of regression	0.843993	Akaike info criterion	2.787829
Sum squared resid	6.410919	Schwarz criterion	3.071050
Log likelihood	-14.90872	Hannan-Quinn criter.	2.784813
F-statistic	9.054256	Durbin-Watson stat	1.696531
Prob(F-statistic)	0.002562		

ملحق رقم (07): منحى بياني للاستثمار الأجنبي IDE ومعدل النمو الاقتصادي TC في السعودية



ملحق رقم (08): اختبار ADF لسلسلة IDE السعودية عند المستوى

Null Hypothesis: IDE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.101292	0.5108
Test critical values:		
1% level	-4.571559	
5% level	-3.690814	
10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(IDE)

Method: Least Squares

Date: 10/30/20 Time: 14:58

Sample (adjusted): 2002 2019

Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDE(-1)	-0.223903	0.106555	-2.101292	0.0542
D(IDE(-1))	0.570445	0.223032	2.557677	0.0228
C	4501.716	3204.710	1.404719	0.1819
@TREND(2000)	-140.9523	259.3035	-0.543580	0.5953
R-squared	0.446000	Mean dependent var		225.4444
Adjusted R-squared	0.327286	S.D. dependent var		6451.503
S.E. of regression	5291.467	Akaike info criterion		20.17871
Sum squared resid	3.92E+08	Schwarz criterion		20.37657
Log likelihood	-177.6084	Hannan-Quinn criter.		20.20599
F-statistic	3.756924	Durbin-Watson stat		2.196856
Prob(F-statistic)	0.036064			

ملحق رقم (09): اختبار ADF لسلسلة IDE السعودية بعد إجراء الفرق الأول

Null Hypothesis: D(IDE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.301015	0.4126
Test critical values:		
1% level	-4.571559	
5% level	-3.690814	
10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IDE,2)
Method: Least Squares
Date: 10/30/20 Time: 15:00
Sample (adjusted): 2002 2019
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IDE(-1))	-0.549648	0.238872	-2.301015	0.0362
C	2091.822	3315.698	0.630884	0.5376
@TREND(2000)	-180.1951	286.5658	-0.628809	0.5389
R-squared	0.262921	Mean dependent var	168.4444	
Adjusted R-squared	0.164644	S.D. dependent var	6414.837	
S.E. of regression	5863.020	Akaike info criterion	20.34173	
Sum squared resid	5.16E+08	Schwarz criterion	20.49012	
Log likelihood	-180.0756	Hannan-Quinn criter.	20.36219	
F-statistic	2.675306	Durbin-Watson stat	1.850609	
Prob(F-statistic)	0.101474			

ملحق رقم (10): اختبار ADF لسلسلة IDE السعودية بعد إجراء الفرق ثاني

Null Hypothesis: D(IDE,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.465216	0.0131
Test critical values:		
1% level	-4.616209	
5% level	-3.710482	
10% level	-3.297799	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IDE,3)
Method: Least Squares
Date: 10/30/20 Time: 15:02
Sample (adjusted): 2003 2019
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IDE(-1),2)	-1.182399	0.264802	-4.465216	0.0005
C	-497.1429	4138.718	-0.120120	0.9061
@TREND(2000)	62.88009	343.7012	0.182950	0.8575
R-squared	0.587892	Mean dependent var	231.4706	
Adjusted R-squared	0.529020	S.D. dependent var	10116.02	
S.E. of regression	6942.423	Akaike info criterion	20.68747	
Sum squared resid	6.75E+08	Schwarz criterion	20.83451	
Log likelihood	-172.8435	Hannan-Quinn criter.	20.70209	
F-statistic	9.985853	Durbin-Watson stat	1.999245	
Prob(F-statistic)	0.002019			

ملحق رقم (11): اختبار ADF لسلسلة TC السعودية عند المستوى

Null Hypothesis: TC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.703972	0.0473
Test critical values:		
1% level	-4.532598	
5% level	-3.673616	
10% level	-3.277364	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TC)
Method: Least Squares
Date: 10/30/20 Time: 15:05
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TC(-1)	-0.930993	0.251350	-3.703972	0.0019
C	4.060672	2.234283	1.817438	0.0879
@TREND(2000)	-0.093905	0.170723	-0.550041	0.5899
R-squared	0.461853	Mean dependent var		-0.278947
Adjusted R-squared	0.394585	S.D. dependent var		5.201344
S.E. of regression	4.047083	Akaike info criterion		5.777809
Sum squared resid	262.0621	Schwarz criterion		5.926931
Log likelihood	-51.88919	Hannan-Quinn criter.		5.803046
F-statistic	6.865837	Durbin-Watson stat		1.764154
Prob(F-statistic)	0.007034			

ملحق رقم (12): اختبار ADF لسلسلة البواقي الخاصة بالسعودية

Null Hypothesis: TC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

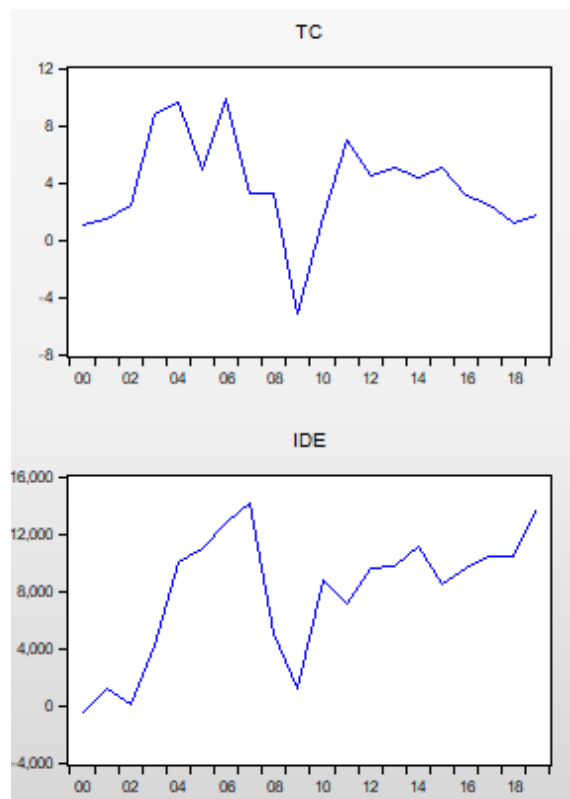
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.703972	0.0473
Test critical values:		
1% level	-4.532598	
5% level	-3.673616	
10% level	-3.277364	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TC)
Method: Least Squares
Date: 10/30/20 Time: 15:05
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TC(-1)	-0.930993	0.251350	-3.703972	0.0019
C	4.060672	2.234283	1.817438	0.0879
@TREND(2000)	-0.093905	0.170723	-0.550041	0.5899
R-squared	0.461853	Mean dependent var		-0.278947
Adjusted R-squared	0.394585	S.D. dependent var		5.201344
S.E. of regression	4.047083	Akaike info criterion		5.777809
Sum squared resid	262.0621	Schwarz criterion		5.926931
Log likelihood	-51.88919	Hannan-Quinn criter.		5.803046
F-statistic	6.865837	Durbin-Watson stat		1.764154
Prob(F-statistic)	0.007034			

ملحق رقم (13): منحى بياني للاستثمار الأجنبي IDE ومعدل النمو الاقتصادي TC في الإمارات.



ملحق رقم (14): اختبار ADF لسلسلة IDE في الإمارات عند المستوى

Null Hypothesis: IDE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.465420	0.3389
Test critical values:		
1% level	-4.532598	
5% level	-3.673616	
10% level	-3.277364	

MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IDE)
Method: Least Squares
Date: 10/30/20 Time: 15:12
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDE(-1)	-0.512582	0.207909	-2.465420	0.0254
C	2893.406	1706.735	1.695287	0.1094
@TREND(2000)	175.3701	163.4514	1.072919	0.2992
R-squared	0.278749	Mean dependent var		752.2632
Adjusted R-squared	0.188593	S.D. dependent var		3630.731
S.E. of regression	3270.495	Akaike info criterion		19.16721
Sum squared resid	1.71E+08	Schwarz criterion		19.31633
Log likelihood	-179.0885	Hannan-Quinn criter.		19.19245
F-statistic	3.091842	Durbin-Watson stat		1.753141
Prob(F-statistic)	0.073230			

ملحق رقم (15): اختبار ADF لسلسلة IDE في الإمارات بعد الفرق الأول

Null Hypothesis: D(IDE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.952658	0.0313
Test critical values:		
1% level	-4.571559	
5% level	-3.690814	
10% level	-3.286909	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IDE,2)
Method: Least Squares
Date: 10/30/20 Time: 15:15
Sample (adjusted): 2002 2019
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IDE(-1))	-1.044698	0.264303	-3.952658	0.0013
C	1132.424	2154.939	0.525501	0.6069
@TREND(2000)	-38.59165	182.0515	-0.211982	0.8350
R-squared	0.512612	Mean dependent var		95.11111
Adjusted R-squared	0.447627	S.D. dependent var		5329.552
S.E. of regression	3961.019	Akaike info criterion		19.55740
Sum squared resid	2.35E+08	Schwarz criterion		19.70580
Log likelihood	-173.0166	Hannan-Quinn criter.		19.57786
F-statistic	7.888153	Durbin-Watson stat		1.954312
Prob(F-statistic)	0.004561			

ملحق رقم (16): اختبار ADF لسلسلة TC في الإمارات عند المستوى

Null Hypothesis: TC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.027926	0.1506
Test critical values:		
1% level	-4.532598	
5% level	-3.673616	
10% level	-3.277364	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TC)
Method: Least Squares
Date: 10/30/20 Time: 15:17
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TC(-1)	-0.694108	0.229236	-3.027926	0.0080
C	4.078226	1.931184	2.111775	0.0508
@TREND(2000)	-0.136504	0.142525	-0.957753	0.3524
R-squared	0.372821	Mean dependent var		0.032105
Adjusted R-squared	0.294424	S.D. dependent var		4.019442
S.E. of regression	3.376275	Akaike info criterion		5.415362
Sum squared resid	182.3877	Schwarz criterion		5.564484
Log likelihood	-48.44594	Hannan-Quinn criter.		5.440600
F-statistic	4.755531	Durbin-Watson stat		2.025820
Prob(F-statistic)	0.023940			

ملحق رقم (17): اختبار ADF لسلسلة TC في الإمارات بعد الفرق الأول

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.320404	0.0025
Test critical values: 1% level	-4.571559	
5% level	-3.690814	
10% level	-3.286909	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TC,2)
Method: Least Squares
Date: 10/30/20 Time: 15:19
Sample (adjusted): 2002 2019
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TC(-1))	-1.309990	0.246220	-5.320404	0.0001
C	1.330928	2.229247	0.597030	0.5594
@TREND(2000)	-0.124987	0.190680	-0.655481	0.5221
R-squared	0.653681	Mean dependent var		0.010556
Adjusted R-squared	0.607505	S.D. dependent var		6.635662
S.E. of regression	4.157201	Akaike info criterion		5.838573
Sum squared resid	259.2349	Schwarz criterion		5.986968
Log likelihood	-49.54716	Hannan-Quinn criter.		5.859035
F-statistic	14.15635	Durbin-Watson stat		2.042096
Prob(F-statistic)	0.000352			

ملحق رقم (18): اختبار ADF لسلسلة البواقي الخاصة بالإمارات

Null Hypothesis: R has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

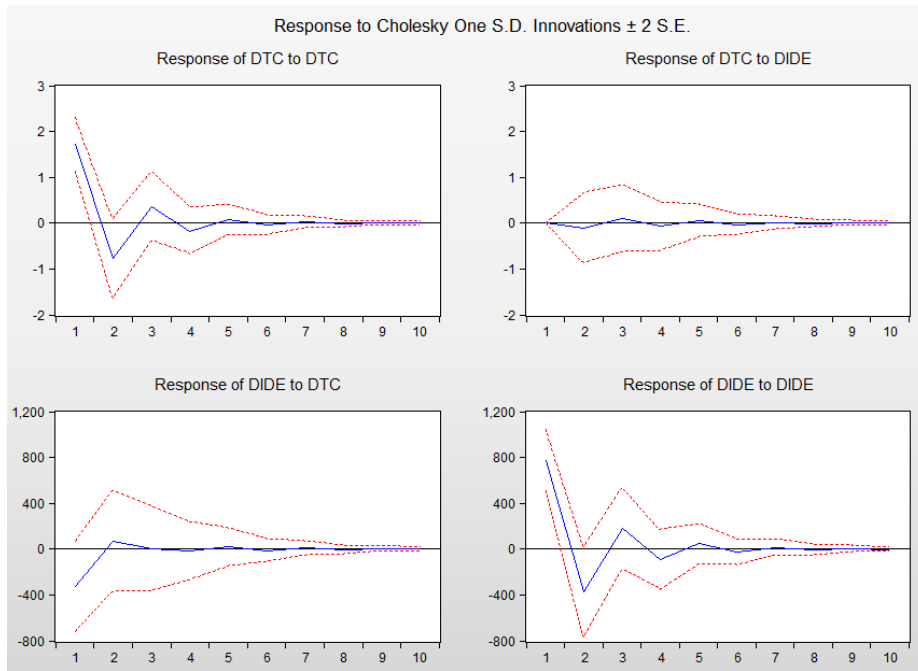
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.458231	0.0733
Test critical values: 1% level	-4.532598	
5% level	-3.673616	
10% level	-3.277364	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

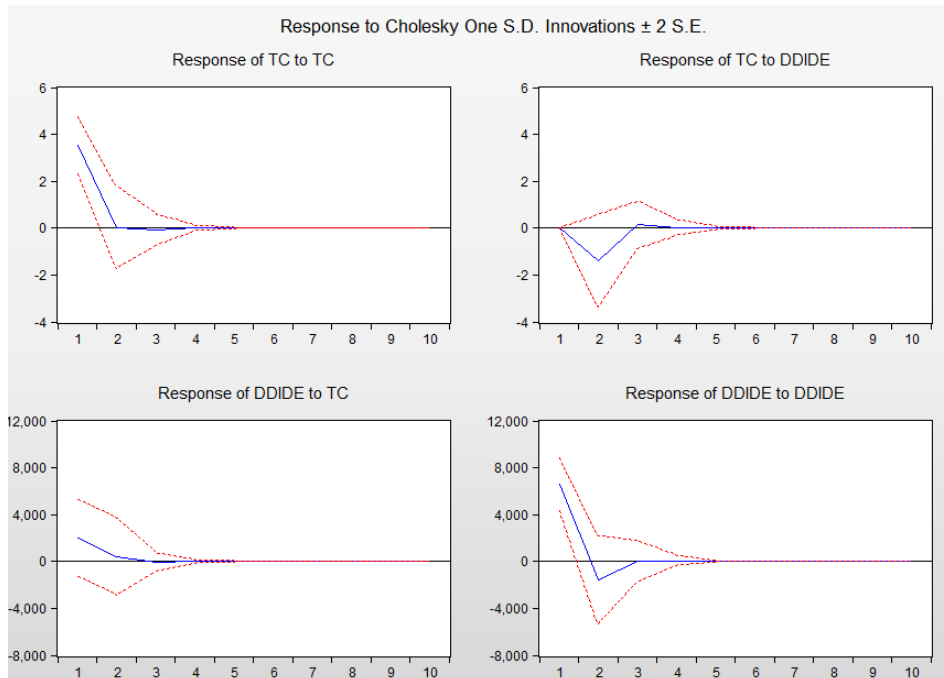
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(R)
Method: Least Squares
Date: 10/30/20 Time: 15:21
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
R(-1)	-0.842336	0.243574	-3.458231	0.0032
C	2.385534	1.538166	1.550895	0.1405
@TREND(2000)	-0.240610	0.135562	-1.774907	0.0949
R-squared	0.433928	Mean dependent var		-0.187867
Adjusted R-squared	0.363169	S.D. dependent var		3.776849
S.E. of regression	3.013990	Akaike info criterion		5.188346
Sum squared resid	145.3462	Schwarz criterion		5.337468
Log likelihood	-46.28929	Hannan-Quinn criter.		5.213583
F-statistic	6.132471	Durbin-Watson stat		2.055732
Prob(F-statistic)	0.010543			

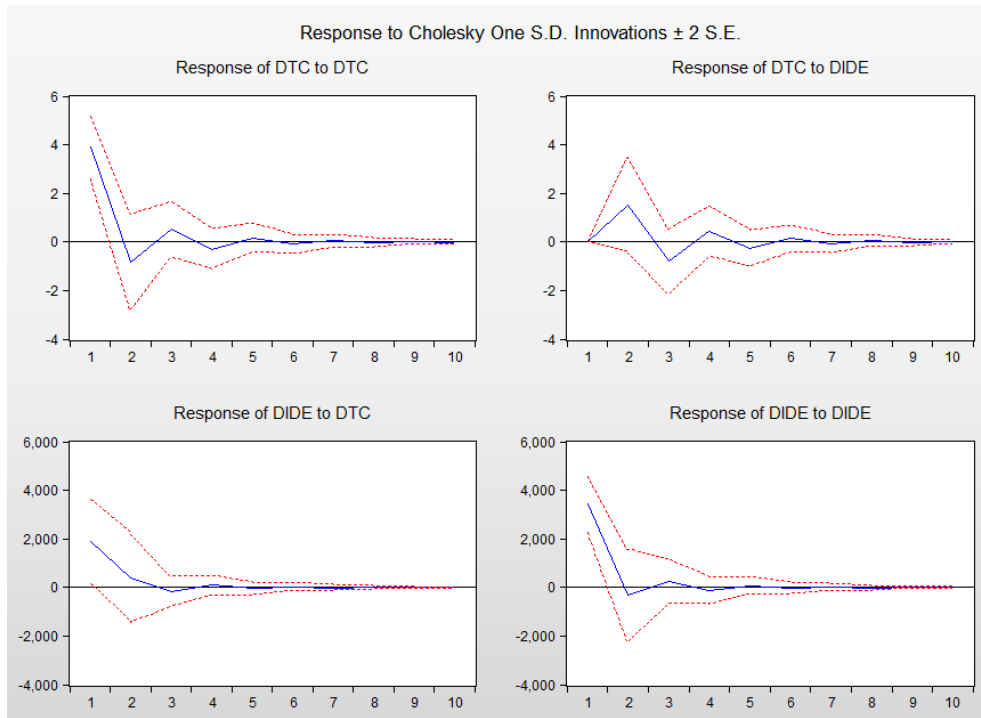
ملحق رقم (19): دوال الاستجابة الجزائر



ملحق رقم (20): دوال الاستجابة السعودية



ملحق رقم (21): دوال الاستجابة



ملحق رقم (22): بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر IDE والنمو الاقتصادي TC في الجزائر

السنوات	IDE	TC
2000	280	3,08
2001	1113	3
2002	1065	5,6
2003	638	7,2
2004	882	4,3
2005	1145	5,9
2006	1888	1,7
2007	1743	3,4
2008	2632	2,4
2009	2754	1,6
2010	2301	3,6
2011	2580	2,9
2012	1499	3,4
2013	1697	2,8
2014	1507	3,8
2015	-584	3,7
2016	1637	3,2
2017	1232	1,3
2018	1506	1,4
2019	1382	0,8

ملحق رقم (23): بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر IDE والنمو الاقتصادي TC في السعودية

السنوات	IDE	TC
2000	183	5,6
2001	504	-1,2
2002	453	-2,8
2003	778	11,2
2004	1942	8
2005	12097	5,6
2006	18293	2,8
2007	24609	1,8
2008	39456	6,2
2009	36458	-2,1
2010	29233	5
2011	16308	10
2012	12182	5,4
2013	8865	2,7
2014	8012	3,7
2015	8141	4,1
2016	7453	1,7
2017	1419	-0,7
2018	1209	2,4
2019	4562	0,3

ملحق رقم (24): بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر IDE والنمو الاقتصادي TC في الإمارات

السنوات	القيمة	القيمة
2000	-506	10,9
2001	1184	1,4
2002	95	2,4
2003	4256	8,8
2004	10004	9,6
2005	10900	4,9
2006	12806	9,8
2007	14187	3,2
2008	5063	3,2
2009	1134	-5,2
2010	8797	1,6
2011	7152	6,9
2012	9567	4,5
2013	9765	5,1
2014	11072	4,3
2015	8551	5,1
2016	9605	3,1
2017	10354	2,4
2018	10385	1,2
2019	13787	1,7